الديكتاتورية بين التاريخ والنظرية

والبونابرتية والقيصرية والشمولية

تحرير

بيتر وميلفن ريتشر



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اســـم الكتاب : الديكتاتورية بين التاريخ والنظرية

والبونابرتية والقيصرية والشمولية

المـــــــــؤلف : بيتر وميلفن ريتشر

رقـــم الإيداع :

الطبعة الأولى ٢٠١١

القاهرة : ٤ ميـدان حليــم خلــف بنــك فيصـــل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_٥@yahoo.com

هذا الكتاب

هذا الكتاب غير معتاد يجمع بين دفتيه شتات ما كتبه المؤرخون وأصحاب النظريات التاريخية فيما يتعلق بالدكتاتوريات فى القرن التاسع العشر والعشرين. ويدرس مجموعة من المؤلفين المتميزين العلاقة المعقدة بين الديمقراطية والوطنية والفاشية فى القرن التاسع عشر، مع التركيز بشكل كبير على أعمال نابليون الأول والثالث وبيسمارك. كما يساهم الكتاب ليس فقط فى دراسة الأحداث الهامة للانقلابات العسكرية والثورات والأسس الإمبراطورية التي رحب بها عصر نابليون، ولكن أيضا للغة السياسية العارضة التى تم بها تناول وتقدير هذه الأحداث. كما ظهر أمام المفكرين السياسيين مجموعة كبيرة من المصطلحات الجديدة منها: البونابرتية والقيصرية والإمبراطورية- والتى عبرت عن عصرها.

وبجانب توثيق التاريخ السياسى للعصر الثورى، يدرس الكتاب مجموعة من المفكرين مثل: توكوفيل، وماركس، وماكس ويبر وأنطونيو جرامسى وكارل شميت وحنا أرندت الذين وضحوا لنا وساهموا فى تغيير نظرتنا نحو السياسة بأسرها.

وبيتر باهير هو أستاذ مساعد في جامعة لينجنان. ومن كتبه: المؤسسون والأعمال الكلاسيكية والقوانين الكنسية (٢٠٠٢م) وقيصر وذبول العالم الروماني (١٩٩٨م). وهو محرر: حنا أرندت المحمول (٢٠٠٠) ومساعد تحرير مع جوردن ويلز لكتاب: الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية وغيرها من الكتابات (٢٠٠٢) وماكس ويبر (١٩٩٥).

وميلفن ريتشر هو أستاذ فخرى للعلوم السياسية فى جامعة المدينة فى نيويورك، مركز التخرج وكلية هنتر. وهو مؤلف: تاريخ المفاهيم السياسية والاجتماعية (١٩٩٥)، ومحرر: النظرية السياسية لمونتسكيو (كامبردج ١٩٧٧م) ، وهو مساعد محرر مع هارتموت ليمان لكتاب: معنى المصطلحات والمفاهيم التاريخية (١٩٩٦م).

مطبوعات المعهد الألمانى للتاريخ

العاصمة واشنطن

قام بتحريره كريستوف ماوش

بمساعدة دافيد لازار

المعهد الألمانى للتاريخ هو مركز للدراسات والبحوث المتقدمة التى تهدف إلى توفير أساس دائم للتعاون الدراسي بين المؤرخين من الجمهورية الألمانية الاتحادية والولايات المتحدة. ويتولى المعهد ويطور ويساعد الدراسة لكل من التاريخ الألمانى السياسى والاجتماعي والاقتصادى والثقافي، عن طريق هجرة المترجمين خاصة فى القرنين التاسع عشر والعشرين، وعن طريق تاريخ العلاقات الدولية مع التركيز الشديد على الأدوار التى قامت بها الولايات المتحدة وألمانيا. وأحدث الكتب فى هذه السلسلة هى:

Norbert Finzsch and Dietmar Schirmer، editors، *Identity and Intolerance: Nationalism، Racism، and Xenophobia in Germany and the United Statse*

المحرران نوربرت فينستش ودايتمار شيرمر: الهوية والتعصب: المواطنة والعنصرية وكراهية الأجانب فى ألمانيا والولايات المتحدة.

Susan Strasser، Charles McGovern، and Matthias Judt، editors، *Getting and Spending: European and American Consumer Societies in the Twentieth Century*

المحررون: سوزان ستراسر وتشارلز ماكجوفرن وماثياس جودت: المكسب والإنفاق: المجتمعات الاستهلاكية الأوروبية والأمريكية فى القرن العشرين.

Carole Fink، Philipp Gassert، and Detlef Junker، editors، *١٩٦٨: The World Transformed*

المحررون كارول فينك وفيليب جازرت وديتليف جانكر ١٩٦٨م: تحول العالم .

Roger Chickering and Stig F¨orster، editors، *Great War، Total War: Combat and Mobilization on the Western Front*

المحررون: روجر شيكرينج وشتيج فورستر : الحرب العظمى، الحرب الشاملة: الصراع والتعبئة على الحدود الغربية.

Manfred F. Boemeke، Gerald D. Feldman، and Elisabeth Glaser، editors، *The Treaty of Versailles: A Reassessment After ٧٥ Years*

المحررون: مانفرد ف. بوميك وجيرالد د. فيلدمان وإليزابيث جلازر: إعادة تقييم معاهدة فيرساى بعد ٧٥ عاما.

Manfred Berg and Martin H. Geyer، editors، *Two Cultures of Rights: The Quest for Inclusion and Participation in Modern America and Germany*

المحرران: مانفرد بيرج ومارتين هـ. جير: ثقافتان للحقوق: محاولة الاندماج والمشاركة فى أمريكا وألمانيا المعاصرتين

Manfred F. Boemeke، Roger Chickering، and Stig F¨orster، editors، *Anticipating Total War: The German and American Experiences، ١٨٧١–١٩١٤*

المحررون: مانفرد ف. بوميك وروجر شيكرنج وشتيج فورستر: توقع الحرب الشاملة: التجارب الألمانية والأمريكية ، ١٨٧١م-١٩١٤م.

Roger Chickering and Stig F¨orster، editors، *The Shadows of Total War: Europe، East Asia، and the United States، ١٩١٩–١٩٣٩*

المحررون روجر شيكرنج وشتيج فورستر: ظلال الحرب الشاملة: أوروبا وشرق آسيا والولايات المتحدة: ١٩١٩م- ١٩٣٩م.

editors، Elisabeth Glaser and Hermann Wellenreuther ، *Bridging the Atlantic: The Question of American Exceptionalism in Perspective*

المحرران إليزابيث جلازر وهيرمان ويلنروثر: إقامة جســـر على المحيط الأطلنطى: قضـــية التفوق الأمريكى تحت المنظار.

الديكتاتورية بين التاريخ والنظرية

البونابرتية والقيصرية والشمولية

قام بتحريره : بيتر باهير **ميلفن ريتشر**

جامعة لينجنان ، هونج كونج **جامعة المدينة بنيويورك**

المعهد الألمانى للتاريخ

العاصمة واشنطن

و مطبعة جامعة كامبردج

المساهمون

بيتر باهير: أستاذ الاجتماع السياسى ، جامعة لينجنان، هونج كونج.

ديفيد ى. باركلى ومارجريت وروجر شــولتن ، أســتاذ الدراســات الدولية، قســم التاريخ، كلية كالامازو، ميتشيجان.

ت. س. و. بلانينج، أستاذ التاريخ الأوروبى المعاصر، جامعة كامبردج.

مارجريت كانوفان، أستاذ الفكر السياسى، جامعة كيلى ، كيلى.

تيريل كارفر، أستاذ النظرية السياسية، جامعة بريستول، بريستول.

آرثر م. إيكشتاين، أستاذ التاريخ، جامعة ماريلاند ، كولدج بارك.

بينديتو فونتانا، أستاذ مساعد للعلوم السياسية ، جامعة باروش، كونى، نيويورك.

جاك هويارد، أستاذ فخرى، جامعة أوكسفورد: أستاذ باحث ، جامعة هال.

صدير هازيرسينج، مدرس خصوصى للسياسة، كلية باليول، أوكسفورد.

جون ب. ماكورميك، الأستاذ المساعد للعلوم السياسية، جامعة شيكاغو، شيكاغو.

كلود نيكوليه، أستاذ فخرى فى السوربون وفى المدرسة التطبيقية للدراسات العليا، باريس.

ميلفن ريتشر، أستاذ فخرى للعلوم السياسية، جامعة المدينة بنيويورك، مركز التخرج وكلية هنتر.

إيسر ولوش، ومور الأستاذ الجامعى للتاريخ بجامعة كولومبيا، نيويورك.

تقديم

ما بين التاسع من أبريل والحادى عشر من أبريل، ١٩٩٩م، استضافت كلية هنتر لجامعة المدينة بنيويورك مؤتمرا للاحتفال بمرور المئوية الثانية على الانقلاب العسكرى الذى قام به نابليون بونابرت. وقد شكل الحدث الذى نظمه ميلفن ريتشر، بمساعدة إيسر ولوش، وبيتر باهير، وتحت الرعاية الكريمة من قبل المعهد الألمانى للتاريخ بالعاصمة واشنطن الملتقى العالمى للمؤتمر لدراسة الفكر السياسى.

و باســتثناء المســاهمات التى قام بها مارجريت كانوفان، وتيريل كارفر، وصــدير هازريســنج، وكلود نيكوليه، تضم فصول هذا الكتاب نسخا منقحة من الأوراق التى تم تسليمها لمؤتمر كلية هنتر. ويدين المنظمون بجزيل الشــكر لديتلف جنكر، مدير المعهد الألمانى للتاريخ فى ذلك الحين، ولطاقم عمل المعهد الألمانى للتاريخ، وخصوصا ريموند لامرسدورف، الذى لولاه لما انعقد المؤتمر. كما نقدم وافر الشكر لمن شاركوا فى المؤتمر، فى أدوار مثل إدارة اللجنة أو المعلق فى العادة، ولكن لم تظهر ملاحظاتهم فى هذا الكتاب: أندرو أراتو، وجان كوهين، وديفيد كيترلى، وجيرزى ليندرسكى، وج. ج. أ. بوكوك، ومارتين تومبسون، وتشارلز تيلى، وتشيريل ويلش، وولفانج ويبرمان، وولف ولفينج، وبيرنارد ياك وتسفاى يافتس.

كما نهدى هذا الكتاب لذكرى الفقيد المفتقد فرانسوا فوريه (١٩٢٧م- ١٩٩٧م).

مقدمة

بيتر باهيروميلفن ريتشر

كتب هذا الكتاب بمناســـبة إقامة مؤتمر للاحتفال بالذكرى المئوية الثانية للانقلاب العســـكرى الذى قام به نابليون بونابرت فى بروميز الثانى عشـــر (٩ من نوفمبر)، ١٩١٧. ولم يعرف أحد فى ذلك الحين أن هذا التملك الفاسد للحكم سوف يضع حدا للجمهورية الأولى، ويؤدى إلى القنصلية والإمبراطورية الأولى، ويغير على هذا المنوال مســـار التاريخ الأوروبى والعالمى(١). وغالبا ما تعتبر أن النهاية القذرة للثورة العظيمة قد بدأت فى ١٧٩٨، وقد اعتبر هذا الانقلاب الأول لنابليون بونابرت كســـابقة لآخر فى ديســـمبر ١٨٥١، قام به ابن أخيه لويس نابليون. ثم أنهى بونابرت آخر ثورة عظيمة أخرى، وهى ثورة ١٨٤٨، عن طريق اســـتبدال الجمهورية الثانية بإمبراطوريته الخاصة.

ما هو اللافت للنظر فى هذه الأحداث التى تبدو فى الظاهر مكررة هو: أن الثورة الكبرى ضـــد نظام ملكى متوســـط، والهزيمة القوية للحكومة الجمهورية التالية، وقيام إمبراطورية أكثر قمعية بكثير من النظام الملكى قبل الحكم الجمهورى التالى؟ فبعد عام ١٨٥١م، قام العديد من المحللين الحاديين للسياسات الأوروبية بالتوافق على الحكم بأن النظر إلى هذه الأحداث مجتمعة يمثل ظاهرة جديدة فى الكيفية، وهو نوع من الحكم ينمو فى الحال كنتيجة للثورات الفرنسية وكرد فعل لها.

و يمكن أن يقال عن هذه الحكومة، بمراوحة ادعاء المحلل، أنها لا تدعى فقط الســـيادة على الجيش، ولكن أيضـــا على حق التصـــويت للإنســـان، والبيروقراطية المركزية، والتعبئة للحرب فى الخارج. أو أحيانا ســـيتم وصـــف هذا النظام فى الخارج كعامل مســـاعد لأغراض الثورة العكسـية، مثل ما يحدث أحيانا من حكم طبقة حاكمة وكنيسة.

و فى كل من اليمين واليســـار، زعم البعض وجود صـــلات بين الديكتاتورية والديمقراطية، إما تم تعريفها بصـــفة عامة (من قبل خصـــومها الليبراليين أو المعارضـــين) أو فى صـــورتها البورجوازية (كما قام ماركس). ونشأت نظريات مفصلة لتفسير كيف كان الزعماء الأقوياء يدعون الديمقراطية بينما يمنعون المشاركة الشعبية فى الحكومة. فقد كان هؤلاء الحكام يتقربون إلى الجماهير بالســيطرة على الآراء واســتخدام الرقابة، كما كانوا يدعون الشـــرعية الديمقراطية بســـبب نجاحهم فى الاســـتفتاءات. كما كانوا يســـيطرون على الجماهير فى نفس الوقت عن طريق حكومة مركزية بها شـــرطة وجيش وســـلطة إدارية لم تكن موجودة من قبل. ويمكن التوفيق بين هذه الخصائص وبين التحليلات التى قام بها ماركس وإنجلز فى موضوع صراع الطبقات واستغلال الطبقة البرجوازية للطبقة البروليتارية.

و يلمح هذا النوع الافتراضـــى الجديد من الحكومة للسياســـات المستقبلية وللدولة وللمجتمع وللاقتصـــاد إلى شغل الممارسين السياسيين بالإضافة إلى أصحاب النظريات السياسية والاجتماعية لباقى القرن التاسع عشر وجزء كبير من القرن العشـــرين. وحتى هؤلاء الـــذين كـــانوا يؤمنون أن كلا من الحـــاكمين البونـــابرتيين وإمبراطوريتيهما قد أوجدوا نوعا فريدا لنظام ما بعد الثورة وما بعد الديمقراطية لم يتفقوا على تســـمية لها. ومن أكثر الأســـماء التى يتم تداولها عن هذه الفترة: البونابرتية ، والإمبراطورية، والديكتاتورية، وهى التى تم تنميتها من خلال الصياغات السابقة التى كانت تقتصر على حكم الطوارئ الجمهورى لفترة وجيزة(٢).

---

(١)تم استبدال الشروح السابقة للانقلاب وما بعده بالفصل الأول من كتاب إيسر ولوش: نابليون ومعاونوه (نيويورك ٢٠٠١م) ٣-٣٥.

(٢)الدراســـات المتأنية لتواريخ كل هذه المصـــطلحات مثل المفاهيم الســـياســـية والاجتماعية موجودة فى أبواب: « القيصـــرية، والنابليونية، والبونابرتية، والفوهرر، والملك، والإمبريالية ، للكاتب ديتر= =جروه والديكتاتور للكاتب إيرنســـت نولت فى كتاب: المصطلحات الأساسية التاريخية، طبعة أوتو برونر وفيرنر كونز وراينهارت كوزلك (تسع مجلدات، شتوتجارت، ١٩٢٧م- ٩٥)، المجلد الأول: ٧٢٦- ٧١ ، ٩٠٠- ٢٤. ولبعض الدراسات التاريخية المختصرة بالإنجليزية عن البونابرتية والقيصـــرية والديكتاتورية، راجع الأبواب التى كتبها بيتر باهير فى قاموس بلاكويل للفكر الاجتماعى فى القرن العشـــرين، طبعة أوثوايت وت. بوتومور (أوكسفورد، ١٩٩٣م).

و بنقيض هذا الرأى الذى يعتبر قيام نوع جديد من الحكم عن طريق الحاكمين البونابرتيين بعد الثورتين الفرنسيتين لعامى ١٧٨٩ م و١٨٤٨م، ظهر منظور آخر يصر على وجود أوجه شبه بين الحكومات التى خرجت من عباءة هذه الفترة وبين نظام الحكم الذى أنشأه يوليوس قيصر -أو أغسطس بدلا منه- فى الجمهورية الرومانية مع نهايتها. وربما أدان أصحاب هذا الرأى أو أيدوا ما اختاروا أن يسموه بـ «القيصرية». فقد نظر إليها بعض مؤيديها على أنها الاستجابة السلطوية الوحيدة المحتملة فى ذلك الوقت للثورة والفوضى وأزمة انهيار كل من المؤسسات الملكية والجمهورية بعد عامى ١٧٨٩ و١٨٤٨م. وتعامل آخرون مع هذه الظاهرة على أنها تحذير، كدليل على أن الديمقراطية ومبادئ الثورة الفرنسية التى تعطى السلطة والشرعية لرغبة الجماهير قد أدت حتما للقيصرية.

و لقد وافق ماركس جزئيا على هذا الرأى، ولكنه عارض الجزء الأكبر منه. وباستخدام عبارات شهيرة نالت شهرة بعد ذلك، أنكر العلاقة بين نابليون الأول والثانى، وبين الانقلابين الذين قام به كل منهما، وبين إمبراطوريتهما. ولكنه مع ذلك اعترف أن كل بونابرت فى وقته قد حقق درجة غير عادية من السيطرة على فرنسا من خلال مركزية الدولة الفرنسية. وعندما قام ماركس بوضع كل من الإمبراطوريتين فى تفسيره العام للتاريخ على أنه صراع طبقى، فإنه قد شرح المركزية البيروقراطية على أنها الوسيلة التى لا يمكن استغناء البرجوازية الفرنسية عنها عند بداية تفكيك قوة الأرستقراطية الإقطاعية، ثم عند تأسيس وتثبيت سيطرة البرجوازية.

و يتناول عدد من المقالات فى هذا الكتاب تاريخ هذين الانقلابين والأوصاف والتحليلات للإمبراطوريتين اللتين نتجتا عنهما، وعن التصورات المتنازع عليها على أن كلا منهما هو نوع مختلف لنظام الحكم. وأثناء النصف الثانى من القرن التاسع عشر، لعبت كل نسخة من هذين النظامين دورا هاما ولكن شديد الاختلاف فى المناقشات التى استخدمت فى النظريات والأيديولوجيات الأوروبية السياسية والاجتماعية. وفى مناخ غير مستقر، كذلك الذى كان فى فرنسا، حدثت الثورات والثورات المضادة واستعادة الحكم وتأسيس الإمبراطورية أكثر من مرة، وأصبحت هذه الأنواع من نظام الحكم كما يسميها راينارت كوزلك مصطلحات أساسية سياسية (Grundbegriffe)[٣].

الذى يميزه عن غيره من المفاهيم بشكل عام أن المفهوم الأساسى ... هو جزء لا فرار منه ولا يمكن استبداله من المرادفات السياسية والاجتماعية .... فالمفاهيم الأساسية ... تصبح لا غنى عنها عند أى صياغة لأكثر القضايا أهمية فى وقت معين. وهى دائما محل نزاع وخلاف[٤].

ليست التسمية التى أطلقت على نظام الحكم أو كيفية وصفه مسألة غير هامة للاعبين السياسيين، سواء كانوا تابعين للسلطة أو منافسين عليها. ولم يكن ممكنا لوكلائهم ومؤيديهم الأذكياء أن يتجاهلوا الادعاءات المضادة والأوصاف العدائية البديلة. وقد تطلب إيجاد أسباب مقنعة لمساندة أى نظام حكم هدم ادعاءات المنافسين؛ أى أن الموقف الإيجابى كان يتطلب نفيا للخصوم. فقد كان الإقناع يحتوى على إزالة قناعات، وكانت إزالة القناعات تشمل بدورها النفى والتحييد وإعادة التعريف أو إعادة التوصيف لأنواع أنظمة الحكم والمفاهيم المنافسة. وفى مثل هذا الموقف، كان على أصحاب النظريات السياسية ألا يتعاملوا بمجموعة واحدة من المصطلحات التى كانوا يفضلونها؛ لأنه لم يكن يمكنهم أن يتجاهلوا الجماهير التى يخاطبونها. فإذا لم يعر المناظرون والمجادلون اهتماما للمصطلحات التى يفضلها خصومهم، لم يكونوا ليستطيعوا مهاجمتهم والنجاح فى إقناع جماهيرهم بأفضلية موقفهم[٥].

---

(٣)راجع بيتر باهير، «قيصر وذبول العالم الرومانى» (نيو برونزويك، ١٩٩٨م) لاستخدامات مفاهيم القيصرية فى القرنين التاسع عشر والقرن العشرين.

(٤)راينارت كوزلكت: «الرد على التعليقات» فى « معنى المصطلحات والمفاهيم التاريخية. دراسات جديدة عن المفاهيم الأساسية التاريخية» طبعة هارتموت ليمان وميلفن ريتشر (العاصمة واشنطن ١٩٩٦م)، ٦٤، ويمكنك مراجعة سياق هذه العبارة، كرد على ج. ج. أ. بوكوك عند ميلفن ريتشر «فتح الحوار والتعرف على الإنجاز» «معجم المصطلحات الأساسية التاريخية» ٣٩ (١٩٩٦م) ١٩-٢٦.

(٥)تم وضع هذا التحليل فى كتاب ميلفن ريتشر «نحو مفهوم عدم الشرعية السياسية» «النظرية السياسية» ١٠ (١٩٨٢)، ١٨٥-٢١٤.

و هكذا، فلا يراد بعنوان هذا الكتاب الإيحاء بأن أيا من أنظمة الحكم المتنافسة هذه – البونابرتية والقيصرية والديكتاتورية- يمكن استخدامها -أو أنها استخدمت في أي وقت مضى- دون نزاع حولها. ولم يكن هذا النزاع أصلح للأسماء والمصطلحات التي ميزت الحكم الفاشي والشيوعي في القرن العشرين من البونابرتيين ونظامي حكمهما في القرن التاسع عشر. ويركز هذا الكتاب على الخلافات الرئيسية التي تفصل بين الذين قاموا بوصف أو حاولوا تصور وشرح وتقييم اثنين من أكثر العصور أهمية في القرنين الفائتين. وتؤكد العديد من الفصول على استخدام نظامي الحكم في الجدل السياسي، مع صرف التركيز عن مناسبة هذه المصطلحات كأوصاف للأحداث أو الأمثلة الحقيقية.

في العشرينيات والثلاثينيات، أعيد تطبيق مصطلحات البونابرتية والقيصرية والديكتاتورية مرة أخرى على أنظمة الحكم. وفي البداية، كانت هذه الأسماء هي التي منحت للحكومات التي أقامتها الحركات الفاشية التي أطاحت بممثلي الديمقراطيات واستبدلتهم بأنظمة حكم أكثر أيدولوجية وقمعا من أي شيء آخر كان موجودا في فرنسا أثناء القرن التاسع عشر. ورغم أن الديكتاتورية بدأت تستخدم أكثر من أي مصطلح آخر لوصف نتاجات القرن العشرين هذه، فإن مناسبتها كتصنيف سطحي كان محل نزاع في كثير من الأوقات. ويكمن السبب في ذلك أن الديكتاتورية كانت كثيرا ما تستخدم كوصف ذاتي إيجابي ثابت من قبل أنظمة الحكم الفاشية. ومؤكد أن كثيرا منهم اعتمدوا على أيديولوجياتهم. وقد كان جزءا من رفض هتلر للقب الدكتاتور بسبب استخدامه المعاصر من قبل الأنظمة الحاكمة والأحزاب الماركسية في وصف ديكتاتورية البروليتاريين. وقد ادعى في المقابل أنه «الفوهرر» لشعبه صاحب الجنس النقي، وهو مفهوم القيادة الذي ادعى أنه خاص بالفكر الألماني العضوي. وقد رأى هتلر الديكتاتورية والديمقراطية والمؤامرة اليهودية العالمية في كل مكان، وهي الأمور التي تم الربط بينها وإدانتها بقوة في الأيديولوجية النازية. وبعد الحرب العالمية الثانية، أصبح مفهوم الشمولية الذي كان يطلق على كل من ألمانيا النازية والاتحاد السوفييتي محل نزاع مماثل على المستويين الشعبي والثقافي[٦].

و لأن مجرد ذكر الشمولية قد أصبح أمرا مثيرا بقوة للاعتراض، فإن كتابا معاصرا قد تم تخصيصه لمعالجة تفصيلية للستالينية والنازية قد أطلق اسم الديكتاتورية على نظامي الحكم هذين. وقد كان يبحث محررا الكتاب –إيان كيرشو وموشى لوين- فيما يبدو عن مصطلح أقل حيادية في المقارنة من الشمولية[٧].

أما هذا الكتاب، فهو –على العكس- مخصص بدقة وبدرجة كبيرة للخلاف الذي لا يتوقف حول الطبقات السياسية، وهو الخلاف الذي يستلزمه لكل من أصحاب النظريات واللاعبين في يومنا المعاصر إيقاظ (أو على الأقل مفاجئة) التطورات السياسية المعاصرة. وقد كانت النزاعات حول طبيعة وتأثير واستقبال الأحداث المرتبطة بنابليون ولويس بونابرت وصفا مركزيا. وقد أثار كلا النظامين قدرا من الإعجاب والكراهية والمضاهاة والنفور، أو مثلما كان في بروسيا المضاهاة الناتجة عن النفور. وقد ميز كلا النوعين فرنسا بصروح إدارية كانت تعتبر وطيدة لوقت طويل. وقد نتج عن كليهما صورا بطولية وشيطانية على السواء لنظام الحكم الذي يقيمه المفكرون السياسيون اللاحقون كنموذج تقاس عليه الحقائق السياسية لعصورهم.

و لكن كان يجب أولا أن يتم صناعة النموذج نفسه، وهي المهمة التي كانت غير ثابتة لتقلب الخاضعين لها أنفسهم. فقد كان الممارسون السياسيون مثل بيسمارك، وأصحاب النظريات مثل توكوفيلي وبرودون وماركس وإنجلز وباجيهوت ولورنز فون شتاين ودونوسو كورتيز، وجاكوب بركهاردت وماكس ويبر- يسعون جميعا إلى تحليل وشرح وسبر أغوار ما يخفيه مستقبل نظام الحكم الجديد هذا، الذي تلا الثورة وتلا الديمقراطية في ذات الوقت. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر وجزء من القرن العشرين، كانت العديد من القضايا تفصل بين الذين اختاروا تصورا أو آخر عن ظاهرة البونابرتية أو القيصرية.

و كان **السؤال الأول** المطروح هو ما إذا كانت هذه الظاهرة هي ظاهرة فرنسية بالأساس أم أنها يمكن أن تحدث في أي مكان آخر في أوروبا أو العالم. وقد تجاهلت بعض من الدراسات التاريخية المعاصرة الأكثر تفصيلا والأكثر قيمة عن البونابرتية هذا السؤال الوصفي التاريخي، رغم أنه كان يمثل أهمية كبرى في ذلك

---

(٦)خطبة هتلر في ٧ مارس، ١٩٣٦، التي اقتبسها نولتي في «الديكتاتور» « المفاهيم الأساسية التاريخية» ١، ٩٢٢.
(٧)الاستاليانية والنازية: «المقارنة بين الديكتاتوريات» طبعة إيان كيرشو وموشى لوين (كامبردج ١٩٩٧)

الوقت. فمثلا فريدريك بلوش يعالج الموضوع في كل من مقدمته وكتبه الأكثر توسعا من منظور فرنسي بحت[٨]. ولا يشارك الكتاب الرائع للويس برجيون فقط في الاستثنائية التاريخية لبلوش، أو النظرة للبونابرتية على أنها بدعة فرنسية، وإنما يقر حكما عن علاقة الإمبراطورية الأولى بالثورة الفرنسية في اختيار عنوانه «الفترة النابليونية»[٩].

و تقدم التفسيرات التي تتناول الشخصية القومية، رغم أنها نادرا ما تكون إطرائية، طريقة أخرى لحصر نظام الحكم هذا علي فرنسا. وقد كتب شاتوبرياند في فقرة يربط فيها بين نظريته الخاصة بالشخصية القومية وبين نظرته الضيقة للديمقراطية:

«الفرنسيون بغزيرتهم يعجبون بالقوة، وليس لديهم حب للحرية، ولكنهم يعشقون المساواة. كما أن هناك روابط خفية بين المساواة والاستبداد. ومن هذين المنظورين، حصل نابليون على ينبوع الحكمة في قلوب الفرنسيين، وكان منحازا للقوة وميالا للديمقراطية لمستوى الموت. وبارتقائه العرش، فقد وضع عامة الشعب بمحاذاته؛ وقام كملك بروليتاري بإذلال الملوك والنبلاء.»

و**الأمر الثاني،** هل يقبل عقل أو منطق إقحام فترتي الحكم البونابرتيين في تصنيفات سابقة لأنظمة الحكم، مثل تلك الخاصة بأفلاطون أو بولييباس أو مونتسكيو؟ أو بشكل آخر، هل كانت هناك حاجة لتصور بديل عن الاستبداد أو استقرار الحكم للإشارة بوضوح إلى الخصائص التي كان يعتبرها الكثيرون ظاهرة معاصرة مميزة؟ وغالبا ما تتم صياغة هذا النوع من الخلاف بالمصطلحات التي سماها دايتر جروه «الموازاة العظمى» بين نهاية الثورة والتاريخ الخاص بكيفية سقوط الجمهورية الرومانية على يد يوليوس قيصر أو على يد أغسطس بدلا منه، وهو الذي صمم الانتقال إلى الفترة البرنسيباتية Principate. وفي الطبعة الألمانية الثانية من «الثامن عشر من بروميرـ»، هاجم ماركس هذا النوع من المقارنة الموضوعية ومصطلح القيصرية الذي ارتبط بها. (راجع فصل تيريل كارفر في هذا الكتاب). [١٠]

و **هناك سؤال ثالث** : يتعلق بقدر الثقل الذي يمكن ربطه بالأصول العسكرية وبشخصية البونابرت الأول، وباستخدامه هو وابن أخيه للجيش في حصول كل منهما على السلطة، وباتباع كل منهما سياسة أجنبية عدائية ضد الاحتلال باسم المفاخرة القومية. وهنا أيضا خلاف كبير يصر بعض المؤرخين للإمبراطورية الأولى على أنها كانت مدنية صرفة أكثر منها ديكتاتورية. وكان لرأي هؤلاء سابقة مرجعية باعتبار أن نابليون بونابرت نفسه هو الذي قال في عام ١٨٠٢م: «أنا لا أحكم كرئيس، وإنما أحكم لأن الأمة تؤمن بامتلاكي للمواصفات المدنية المطلوبة للحكم [١١].» وفي المقابل، كان ينظر إلي الإمبراطورية الأولى على أنها تسيطر عليها القيم العسكرية، وعلى أن التعبئة والخدمة العسكرية الإلزامية كانت هي أولوياتها الإدارية، وعلى أن خصائصها الأساسية ليست فقط في السياسة الخارجية، يجب أن تفهم من هذا المنظور. وكذلك، فقد اتبع لويس نابليون ما رآه الكثيرون عداء مضادا للإنتاجية في كل من المصالح القومية الشخصية والفرنسية.

رابعاً، فما هي العلاقة التي جمعت بين البونابرتيين في القيام بالثورة الفرنسية؟ وهل قاموا بإنهائها؟ أو هل كانت هناك حكمة كبيرة في حفاظهما على إنجازاتها أثناء إنهاء الفوضى التي نتجت عنها، وإنهاء الأخطار التي فرضتها دعوة المتطرفين إلى مملكة الفضيلة والثورة الدائمة؟ هل احتفظت الإمبراطوريتان بالأولوية الثورية للمساواة أكثر من الحرية؟ هل قاموا بتأمين المصالح الجديدة التي أوجدتها الثورة؟ هل كان مصدر الشرعية التي حصلا عليها في حقيقة الأمر هو الرغبة العامة للمواطنين كما ادعيا، أم أن البونابرتيين قد أوجدوا رأيا وتحكموا فيه عن طريق الاستخدام الماهر لدرجة غير مسبوقة من الدعاية ورقابة الشرطة؟

خامسا، ما هو نوع السيطرة التي فرضها هذا النوع من الحكومة؟ وهل تجاوزت سيطرتها للحياة السياسية والاجتماعية نظام الحكم السابق أو الحكومات الثورية، بما فيها هيئة السلامة العامة؟ لقد ناقش هذا الموقف بنيامين كونستانت ومادام ستايل عن الإمبراطورية الأولى، وناقشه كارل ماركس عن الإمبراطورية الثانية.

---

(٨)فريدريك بلوش «البونابرتية» (باريس ١٩٨١)، والبونابرتية (١٨٠٠- ١٨٥٠) (باريس، ١٩٨٠).
(٩)لويس برجيرون «الفترة النابليونية» (باريس، ١٩٧٢).
(١٠)فرانسوا رينيه شاتوبرياند «ذكريات المقبرة الأخرى» طبعة مورس ليفلان وجورج مولينير (مجلدين، باريس ١٩٥١م)، ١، ١٠٠٤؛ «ذكريات شاتوبرياند» طبعة، وترجمة روبرت بولديك (هارموندزورث، ١٩٦٥م) ٣٢٩.
(١١)مقتبسة من كتاب بلوش «البونابرتية» ٨.

هل كانت البونابرتية نوعا من الحكم يكتسب شرعيته من حيازته لكل القوة؟ وبسبب رفضه لمشاركة المواطنين في قرارات تتضمنها؟ ونتيجة لرفض حرية المشاركة، ورفض حرية التعبير والصحافة، ورفض التمثيل الحقيقى بدلا من ادعاء سيادة شعبية زائفة؟ أو هل كانت الدولة كما كانت تدار أثناء الإمبراطوريتين مجرد أداة للسيطرة على الطبقات؟ وبالمقابل، فهل حققت الدولة الفرنسية فى أى وقت بسبب ظروفها الاستثنائية الاستقلال الذى كان ينسبه ماركس إليها أحيانا؟

سادسا، هل كانت أوجه الاختلاف بين النابليونين ونظامي حكمهما تزيد عن أوجه الشبه؟ لقد اعتقد ماركس ذلك بالتأكيد، ويجد رأيه تأييدا عند الدارسين المعاصرين للإمبراطورية الثانية مثل ألين بليسيس، وتيودور زيلدن، وصدير هازيسنج، حتى لو كانوا فى الأساس يقدمون أسبابا مختلفة عن تلك التى قدمها ماركس نفسه(١٢).

- ٢ -

لقد حاول المساهمون في هذا الكتاب أن يقدموا إجابات لهذه الأسئلة الملحة. فتلقى مقالة إيسر ولوش، على سبيل المثال، ضوءا هاما على الكيفية الحقيقية لاغتصاب نابليون بونابرت للسلطة: ليس بمصطلحات الانقلاب العسكرى فى برومير، وهو معروف عنه الكثير، وإنما كعملية من مراحل رفعت نابليون من القنصل الأول إلى قنصل مدى الحياة ثم لإمبراطور في عام ١٨٠٤م. وهكذا، فليست البونابرتية مجرد انقلاب عسكرى، وإنما تحولا من الجمهورية للإمبراطورية الوراثية، «أو الملكية بلفظ معاصر» كما يسميها ولوش عن حق. ولا شك أن تعظيم الذات كان أحد القوى الدافعة لهذا التحول، وذلك لأن نابليون قد عارض بشكل متزايد القيود التى فرضتها المؤسسات القنصلية على سلطته. ولكن من دون تبرير إقامة نظام ملكي (بحيث تكون القنصلية مدى الحياة مرحلة انتقالية مناسبة)، وبدون وجود حلفاء لتأييد ادعاءاته الإمبراطورية، كان سيتعطل طموح نابليون ولا شك. وكان التبرير متروكا بدرجة كبيرة للمدافعين عن نابليون فى مجلس التريبيونيت، مثل جارد يانفيلير الذى رأى أن الثورة لم تقصد فى الأساس تدمير الملكية؛ ولم يكن هناك سوى خيانة بورون هى التى أدت إلى تلك النتيجة. لقد حان الوقت لتجديد المؤسسة، بوضع نابليون كملك مؤسس، وهى المهمة التى زادت من ضرورتها الخطط الإنجليزية لبورون لإيجاد اضطراب فى فرنسا. ولم يكن إلا بيد إمبراطور وراثى أن يتغلب على هذه المكائد وأن ينهى بحسم ويحمى إنجازات الثورة.

لقد كان هؤلاء الثوريون فى مجلس الدولة ومجلس التريبيونيت الذين عارضوا التحول إلى الملكية يشكلون أقلية. ولشعورهم بالهزيمة، اختار رجلين مثل برليار وبولاى أن يؤيدوا النظام الجديد بدلا من قطع كل الصلات به عندما أصبحت الإمبراطورية أمرا واقعا. وقد فعلوا ذلك بأمانة نسبيا، عن قناعة بأنه ما دامت مقاصدهم شريفة، فقد أصبح من الضرورى لهم أن يلتفوا حول رئيسهم ولتأييد إرادة الأمة. ولقد تغلب نابليون ذات مرة على المنشقين. ولقد كان من ضمن حلفائه وزراء مثل تاليراند، وروديرر، وريجانود، والمرنين من أعضاء التريبيون وأعضاء مجلس الشيوخ، والجيش الذى أقام له رئيس أركانه الرائع –أليكساندر برثير- فى عهد نابليون حفلا موسيقيا تهديديا ربيع عام ١٨٠٤.

كما نعرف، كانت أحلام نابليون الملكية قصيرة الأجل: «الهاجر يتعرض للهجر، المنتصر يتعرض للإطاحة، والقاضى على الآجال يقدم أجله». وبما أنه قام بمجموعة من الحملات العسكرية عبر أوروبا، فقد كان هو نفسه ملهما فى ميدان الحرب، كما لو كان ابن أخيه فى حرب سيدان. وكانت مركز الهزيمتين هى بروسيا، التى تعتبر أشرس خصوم نابليون وأقلهم تسامحا.

و الخراب الذى تعرضت له بروسيا فى حرب ١٨٠٦-٧ أثناء الاحتلال الذى تلاه وفى ١٨١١م-١٢ عندما أصبحت منصة انطلاق احتلال نابليون لبروسيا موثقة بشكل جيد فى مساهمة تيم بلانينج فى هذا الكتاب.

«و كتدريب على إحداث النتائج العكسية » كما يوضح بلانينج، «كان تعامل نابليون مع بروسيا لا يساويه شيء». كان إذلال بروسيا وقرب دمارها من الداخل دافعين لحركة الإصلاح فى ١٨٠٦م-١٨٠٩، وهى التى أرسل لها الملك فردريك ويليام الثالث مساعدته وسلطته. وكانت النتيجة برنامجا للتطوير العدائى زاد من قوة

(١٢)تيودور زيلدن، «فرنسا ١٨٤٨- ١٩٤٥. السياسة والغضب» (أوكسفورد ١٩٧٩)؛ ألين بليسيس «صعود وهبوط الإمبراطورية الثانية» (كامبردج ١٩٨٧)؛ صدير هازريسنج ، «من تابع إلى مواطن (برينستون، ١٩٩٨).

الجيش البروسى، ونقل الميليشيات الشعبية، ومد إلى المجتمع البروسي تلك الحقوق التشريعية والحريات المدنية التى تتطلبها الآن كل الدول المتقدمة التي ترغب فى إثارة النزعة القومية عند مواطنيها. ومؤكد أن المصلحين البروسيين مثل فرير فوم شتاين والمحيطين به كانوا كذلك متأثرين بالفلسفة الأخلاقية الكانطية وبالاقتصاد السياسى لآدم سميث. ورغم ذلك، كان كره نابليون أكثر من أى شيء آخر هو الذى حرك الدولة البروسية. وبنصر ١٨١٥ م على فرنسا، ضمت بروسيا ثلاث مناطق : مثلث الآشين-كولونيا-كريفيلد، وسارلاند، ورور- وهو الذى مكن بعد ذلك من التصنيع، والقوة الاقتصادية والقوة العسكرية.

و فى حكم نابليون الثالث، مرة أخرى مكنت السياستان الفرنسيتان العسكرية والأجنبية العكسيتان بروسيا من الانتصار على حساب منافسيها. ولم ينشط العدوان الفرنسى فى كريميا (١٨٥٤-١٨٥٦) والتدخل فى إيطاليا فى ١٨٥٩ م جولة أخرى فقط من الإصلاح العسكرى فى بروسيا، وإنما أثار كذلك نزاعا بينها وبين حليف هام وهو روسيا. ومع التهميش المتزايد للنمسا والحنق الروسى بسبب تحييد البحر الأسود وتأييد نابليون الثالث للقومية البولندية، أصبحت فرنسا معزولة بشكل خطير. وعندما اندلعت الحرب مع بروسيا فى عام ١٨٧٠ م من تدبير الرغبة الانتقامية لنابليون الثالث، فإن هزيمة أوتو فون بيسمارك كانت خاطفة.

و ينتهي فصل تيم بلانينج بسؤال راود عقول الكثير من المؤرخين وأصحاب النظريات السياسية وهو: إلى أي مدى كان بيسمارك نفسه نموذجا بونابرتيا؟ يعتبر بلانينج أن التشابهات سطحية فقط. وبينما كان نابليون الأول لواء في الجيش، لم يكن بيسمارك رجلا عسكريا، وكان –على عكس البونابرتيين جميعا- عالة على ملكه- ليس الشعب الذى يحكمه وإنما على ملك بروسيا. وأيضا، لقد كان بيسمارك سياسيا حقيقيا، ورغم أنه كان أسير التشاؤم، فإنه كان ينظر إلى المستقبل بعين تأمل، ليس كمغامر ذى أهداف متقلبة وخيالية. ولذلك، فإن بلانينج كمؤرخ، ينظر إليه كرجل دولة عظيم. ولكن ماذا عن نظرة المعاصرين الألمانيين لبيسمارك، فيما يتعلق بالبونابرتية وببيسمارك نفسه؟

يحاول فصل ديفيد باركلى الإجابة على هذا السؤال عن طريق التركيز على تغير الأحوال والأمثلة للاتجاه المحافظ فى بروسيا. ومثل بلانينج، يلاحظ باركلى كيف دفعت كراهية نابليون بونابرت المملكة البروسية لإعادة تنشيط نفسها. ولكن الموضوع الذى يتحدث عنه باركلى ليس حركة الإصلاح البروسى أو تناقضات السياسة الخارجية الفرنسية وإنما تحلل الاتجاه المحافظ البروسى فى مواجهة تطورات البونابرتية فى عقر دارها.

لقد كان التوجه البروسى المحافظ دائما ظاهرة مائعة ومركبة من أصول وتفضيلات متعددة: رومانسية، وأرستقراطية، وبيروقراطية، ومسيحية، ولا مركزية. ومن الأمور المثيرة للاهتمام عند باركلى النزاع المحافظ جدا الذى تزعمه ليوبولد ولودفيج فون جيرلاش. ويوضح باركلى أن إخوان جيرلاش وأصحاب العقليات المماثلة مثل فريدريك جولياس وشتال وهيرمان فاجنر كانوا من المؤيدين المتحمسين للامركزية إلهية تورث؛ أى مملكة لا مركزية وذات وحدة عضوية. وقد دعاهم هذا إلى المعارضة الدؤوبة «لنظرية العقد أو المؤسسات البرلمانية أو المبادئ العالمية الآلية التحريضية لعام ١٧٨٩م».

ولكن لم يكن هؤلاء المحافظون الكبار مدافعين عميانًا عن الملكية. وعندما تدهورت الملكية لتصبح استبدادا، فقد عارضوها تماما. فقد كانوا يؤمنون فى النهاية أن ملكهم، فريدريك الرابع كان لديه قيم وأهداف مماثلة لما لديهم، وقبل ثورات عام ١٨٤٨م، ربما كانوا على صواب. ولكن عام ١٨٤٨م، الذى بدا فيه العرش البروسى مهددا، كان عام العجائب لفريدريك ويليام. فمنذ ذلك الحين وحتى موته فى عام ١٨٦١م، اتبع خطة تطوير خاصة به. ومع الوقت، حتى الجيرلشيون رأوا الفرص التى وفرتها الدساتير والبرلمانات للقادرين على الاستثمار، بدلا من مجرد الأسف. ورغم ذلك، فقد أقنعت المبادرات الأخرى لفريدريك ويليام بعد عام ١٨٤٨م، أو بالأصح لمستشاريه الأساسيين- أوتو فون مانتوفيل (وزير الداخلية، ثم رئيس الوزراء) وكارل لودفيج فون هينكليدى (رئيس الشرطة) أصحاب التوجه المحافظ أن الاستبدادية أصبحت خطرا محدقا ببروسيا لمرة أخرى. وقد دعتهم السيطرة على الرأى العام ونمو شبكة التجسس، والمراقبة التى لم تشعر معها أى مجموعة بالأمان، وإعادة بناء برلين على طريقة هوسمان إلى إثارة الصبغة البونابرتية. وكان يزداد

شعورهم بالخطر وإفاقتهم مع المناورات السياسية لبيسمارك بدءا من التوجه المحافظ لـــ «رجل المبادئ» للسياسى الحقيقى، مع الرغبة فى الاشتراك مع نابليون الثالث كلما بدا ذلك فى مصلحة دولة بروسيا. وبرأى الأخوين جيرليش ومؤيديهما، كانت السلطة والأخلاق ومصالح الدولة أمور غير قابلة للانفصال. وما دام بيسمارك قد أصبح يفكر بطريقة مختلفة، ويتصرف تبعا لأفكاره، فهذا معناه لديهم أنه تبنى البونابرتية الكريهة. (١٣)

لقد اكتسبت رغبة الممثلين السياسيين فى القرن التاسع عشر في التفكير بالمفاهيم المجردة مثل البونابرتية والقيصرية والإمبريالية قوة بصعود لويس بونابرت إلى الحكم، وذلك لأنه بعدما أطلق لويس بونابرت انقلابه العسكرى فى ديسمبر ١٨٥١ – أو بالثامن عشر من بروميير له كما يمزح ماركس – وأسس نظاما لما بعد الديمقراطية وما بعد الثورة زاعما تقوية النظام الاجتماعى والسيادة الشعبية، خلص العديد من الملاحظين القاسين إلى أن السياسة الأوروبية كانت معرضة لأعراض مرضية أكثر منها من أن تكون شيئًا طارئًا أو عارضًا، أو فرنسى خالص. وبالتالى، فقد قوى المفكرون السياسيون محاولاتهم لإدراك اتجاه المستقبل وتشكيل السياسات الأوروبية ولإعادة تفسير الماضى المعاصر. (١٤)

و إنهم كلما رأوا البونابرتية كمبدأ تطورى أو بنائى، كلما أصبح من الصعب تصديق التفسيرات البطولية والفردية للتاريخ المعاصر مثل تفسير هنريك هاين الذى أصر أن نابليون بونابرت «كان يمكنه أن يصبح واشنطن فى أوروبا» لو لم يضلله الطموح (١٥). وبشكل متزايد، أصبحت هذه الآراء تعتبر سطحية وتركز على ظواهر ثانوية فى حين تتجاهل الأسباب الرئيسية، وتناقض إصرار كونستانت على أن نابليون كان يمثل نزعة جديدة من «الصعود غير الشرعى إلى الحكم». وقد ربط كونستانت هذا الرأى بالنبوءة المتفائلة أن مجتمعا تجاريا وحرا ومسالما سوف يؤدى إلى الانقراض السريع للنابليونيين فى هذا العالم. وقد مال المفكرون المتأخرون إلى اتباع التوجه البنائى لكونستانت، مع البعد عن الصنف الذى يفضله من الانقلاب غير الشرعى على الحكم وعن تفاؤله.

ومن بين أعظم هؤلاء المفكرين كان أليكيس دى توكوفيل. ورغم أن توكوفيل لم يكن قدريا أو مؤمنا بالتسليم للقدر، إلا إنه كان منزعجا بشدة لعمل الإمبراطوريتين النابليونيتين: وكما يلاحظ ميلفن ريتشر، فإن حيرته من «عدم ظهور حرية كنتيجة للثورتين الفرنسيتين فى ١٧٨٩ م و١٨٤٨م، وإنما ظهور نظام أكثر قمعا بدرجة كبيرة من الملكيات التى أطيح بها». كيف يمكن للمرء أن يضع تصورات لهذا النوع الجديد من النظام؟ لقد سعى توكوفيل أغلب عمره لإيجاد إجابة مختصرة. ولكنه لم يكن متأكدا إلا من أمر واحد فقط، وهو: أن الأوصاف المقبولة للإمبراطوريتين الأولى والثانية كانت متناقضة تاريخيا. فصحيح أن كلا الإمبراطوريتين كانتا نتاجا للتاريخ الفرنسى؛ وأن كليهما قد ساعدتا وقويتا نشاط المركزية التى بدأته الملكيتان الاستبداديتان. ولذلك الحد، فقد كان هناك تواصل مع الماضى الفرنسى.

وقد أعاد توكوفيل استخدام مفهوم الحكم الاستبدادى بهدف إرشادى أثناء تردده فى المقارنة الرومانية. ورغم ذلك، فقد أشارت قوة تحليله بشكل متكرر للشكل الجديد من دول ما بعد الجمهورية وما بعد الثورة وما بعد الديمقراطية التى حكمها نابليون الأول ونابليون الثالث.

وقد اعتقد توكوفيل أن الثقافة والتوجهات السياسية لفرنسا كانت تعكس إلى أى مدى فسدت عادات الدولة. وقد كانت القنصلية والإمبراطوريات الأولى هى السوابق الجيدة للإمبراطوريات الثانية؛ وبشكل متزايد أصبح الفرنسيون أكثر اعتيادا على العنف فى السياسات أكثر من اعتدال الدولة فى إهمال حقوق الأقليات. وبشكل متزايد، وكلما أصبح الفرنسيون يحكمهم حاكم أوحد، كلما ازدادوا احتقارا لحكومة منتخبة. وقد قبلوا بالقيود

---

(١٣)بنيامين كونستانت، «روح الاحتلال واغتصاب السلطة وعلاقتهما بالحضارة الأوروبية» (١٨١٤م) فى «بنيامين كونستانت. الكتابات السياسية»، طبعة وترجمة بيانكا ماريا فونتانا (كامبردج ، ١٩٨٨م) ٤٥-١٦٧.

(١٤)لورد بيرون «قصيدة لنابليون بونابرت» (١٨١٧م) ٤: ٣٧-٤٠ فى «لورد بيرون». قصائد مختارة طبعات وتقديم سوزان ج. ولفسون وبيتر مانينج (لندن، ١٩٩٦ م)، ٣٠٨-١٤، فى ٣٠٩.

(١٥)هنريك هاين «الرساموت الفرنسيون» (١٨٣١م)، ترجمة دافيد وارد فى «رسامون متنقلون» طبعة سوزان زانتوب (لينكولن ولندن م١٩٨٩). ١٥٠. وقبل خمس سنوات فى «الأفكار: كتاب العظماء». قارن هاين نابليون بالمسيح وقارن القديسة هيلينا بالكتاب المقدس. يقول هاين «عجيب! لقد لاقى أعظم ثلاثة منافسين للملك مصيرا مرعبا: لندنديرى (لورد كاسلريج) قطعت رقبته، لويس الثامن عشر تعفن على عرشه، والأستاذ الفيلد لا يزال أستاذا فى جوتنجين» فى هنريك هاين «مختارات من النثر»، طبعة وترجمة رتشى روبرتسون (لندن، ١٩٩٣م)، ٩١-١٤٣ فى ١١٥.

على الصـــحافة وعلى حق حرية التجمع وعلى الدولة المحلية. ومع تواكب كل ذلك مع مركزية الإدارة والتشـــريعات التي تعوق العمل الجماعي المدروس، عملت الإمبراطورية الأولى والثانية لإضـــعاف نشـــاط المواطنة الديمقراطية. ولم يشجع الحكم النابليونى فقط على التبعية الانتهازية العامة، وإنما أوجدت أيضا نوعا من الشيزوفرانيا بين عملائها الرئيسيين حيث يوجد التقوى والورع جنبا إلى جنب مع الطاعة العمياء للأوامر مهما كانت التكلفة أو العواقب.

كما يدرس ريتشـر أيضـا الثناء القوى، والمراوغ أيضـا لتوكوفيل على البونابرتيين، وخصـوصـا نابليون الأول، بوصـــفهما مجددين. وفى بعض الســياقات، يســلم توكوفيل بأهمية قدرات نابليون الأول ومهاراته والمواصـفات التى أهلته لتهدئة حركة القمع بمهارة ودقة لا تجاريان. ولكن في سـياقات أخرى، يكون التوكيد مختلفا تماما عندما يشبه حكم نابليون برغبات إنشائية مثل المركزية والحركة والقمع، وهى الأمور المحفورة بقوة (رغم أنها قابلة للإنهاء) فى النظام السياسى الفرنسى.

وعند موته في عام ١٨٥٩م، ومع كون عمله العظيم عن الثورة ونابليون لم ينته بعد، كان توكوفيل أكثر اقتناعا من أى وقت مضى أن عقد المقارنات مع روما فى فترة انهيارها هو أمر لا سند له. لقد استعادت فرنسا قدرتها على أن تكون دولة حرة وعظيمة. وفى عام، ١٨٥٩م، كان لويس بونابرت لا يزال يبدو عصـــيا على النقد، باعتبار أنه قد حصـــل على تأييد كل من الكنيســـة والطبقات الثرية. ورغم ذلك، توقع توكوفيل أن الإمبراطورية الثانية سوف تنهار عن طريق الهزيمة فى معركة غير ضرورية لم يدع إليها إلا نفس السياسة العدائية التى أنهت نظيرتها الأولى. وبينما قد يكون التشريع العسكرى، الذى شكل أسطورة المجد البونابرتي، سـاعد فى الوصـول بلويس نابليون إلى الحكم، فقد كان مقدرا عليه كذلك أن يكون ضـحية الأوهام التى ورثها من عمه.

لقد كانت القدرة على صناعة الوهم التاريخى هدفا ومحل دراسة متأنية من قبل كارل ماركس. ومن الوارد أن نفكر فى التفسـير المادى الذى قام به كارل ماركس للتاريخ والسـياسـة باعتبار أنه وجد القدرة على التعبير البدائى فى «مقدمة للإسـهام فى نقد الاقتصـاد السـياسـى» (١٨٥٩م). ويحذر تيريل كارفر فى قراءته لكتاب ماركس «الثامن عشر من بروميير للويس نابليون» من مثل هذا التفسير السطحى. وبدلا من تأكيد هذه الفقرات التى تبدو كأنها مقدمة لتعميمات أكثر تجريدا وأعلى مســتوى موجودة في الأعمال الأخيرة لماركس وإنجلز، يقوم ماركس بفحص نص «الثامن عشـــر من بروميير» ليعكس الفصـــول غير المرتبة من روايات ماركس. ويدعو كارفر إلى عدم قراءة كتاب ماركس «الثامن عشر من بروميير» على أنه نسخة مشوهة من «المقدمة» المكتوبة فى ١٨٥٩، وإنما إلى قراءة «المقدمة» على أنها تبسـيط شـديد ل«الثامن عشـر من بروميير». ومثل هذا التفسـير يؤكد ما قد يكون ماركس سـيرفضـه كمجرد أيديولوجية أو بنية فوقية: «تزن التقاليد من الأجيال السابقة ما يشبه الكابوس فى عقل الأحياء».[١٦]«و عبر التقاليد التاريخية، مر بنا أن الفلاحين الفرنسيين آمنوا بمعجزة أن رجلا اسمه نابليون كان سيعود بهم مرة أخرى إلى سابق مجدهم.» [١٧] وهذا يذكر بتوقع توكوفيل بانهيار الإمبراطورية الثانية بسبب الاعتقاد العزيز على لويس نابليون أن منصبه كإمبراطور كان يعتمد على صـورته العامة كتجسـيد لعمه صـاحب الغزوات المسـتمرة، والمنتصـر دائما، وهو ما عبر عنه شـاتوبرياند بقوله: «هذه اللعبة التي يفوز صـــاحبها دائما بها، ولكنها لا تزال تلعب». [١٨] وقد رأى ماركس أيضـــا أهمية سيطرة الجيش كأمر لا بد منه لكلا الإمبراطوريتين:

كان الجيش هو محل الفخر للفلاحين الصـــغار؛ فهو الذى يحولهم لأبطال، ويدافع عن مركزهم الجديد من الأخطار الخارجية، ويمجد القومية التى حصلوا عليها مؤخرا، ويمكنهم من نهب العالم والثورة ضده. وقد كان الزى البراق هو زيه القومي، وكانت الحرب هى نشـــيده، وكان الدفاع عن أرض الآباء وعن الوطنية هو النموذج المثالى لشعورهم بالامتلاك. [١٩].

---

(١٦)كارل ماركس: «الثامن عشـر من بروميير فى الكتابات السـياسـية التالية» طبعة وترجمة تيريل كارفر (كامبردج ١٩٩٦) ٣٢.

(١٧)ماركس، «الثامن عشر من بروميير» ١١٧-١٨

(١٨)شاتوبرياند «الذكريات» الجزء الأول، ٨٦٩؛ الذكريات، ٢٤.

(١٩)ماركس، «الثامن عشر من بروميير» ١٢٢.

وكما يؤكد كارفر، فإن ماركس فى «الثامن عشـــر من برومير» لم يبتعد عن منهجه الإرشـــادى، وهو ما يعنى تفسيره الاقتصـادى للسياسـة. ولكنه بالأحرى قد أصدر بدائل متعددة ومحفزة جدا من هذه النظرية وقام بتطبيقها على الانقلاب ثم على دولة لويس نابليون. وبرأى كارفر، يجب تقدير كتاب ماركس «الثامن عشـــر من برومير» بسبب ثرائه فى المفاهيم وتعقيد أسلوبه فى الرواية والتناقضات والسخرية فى أسلوبه، أكثر من السخرية من عدم التناسب المنطقى مع أعماله التالية.

وتحليل ماركس لمصـــالح الطبقات في «الثامن عشـــر من برومير» هو أكثر تعقيدا، وذو نهاية مفتوحة، وأكثر إدراكا للمتناقضات والمعكوسات وأكثر فردية مما يقر به أصحاب النظرة التخطيطية لنظريته.

وتتبع التطبيقات المبدئية الثلاثة لنظرية ماركس العامة عن التاريخ من صـراع الطبقات وحتى الوضـع في فرنسا من تحليله للنزاعات التى تنشأ من طبيعة العاصمة في منتصف القرن فى فرنسا. وبسبب اشتقاق هذا من اختلاف المصـــالح الخاصـــة بالمجموعات التى تسـيطر بالترتيب على امتلاك الأراضـــى والعاصـــمة الصناعية. ومع وضع هذا الإطار للاقتصاد السياسى فى فرنسا، فإن ماركس يشير إلى:

(١) الفرصـــة المتاحة أمام لويس نابليون ومصـــدرها أن الطبقة البرجوازية قد انتهت فى حين أن الطبقة العاملة لم يكن لديها بعد الإمكانية لحكم الدولة.

(٢) أن البرجوازية فضـــلت في ذلك الوقت ألا تحكم بنفســـها، وإنما أن تخفى مصـــالحها بأن يقوم بالعمل السياسى الخاص بها الجمهورية الثانية ثم لويس نابليون.

(٣) الاستقلالية الاستثنائية التى تحققت بسبب الدولة المركزية، وهو ما يجعل فائدتها المعتادة كأداة للطبقة المسيطرة.

ولكن يقترح صدير هازريسنج فى الفصل السادس أن الإمبراطورية الثانية أنتجت عواقب أكثر غموضا مما قد توقعه توكوفيل ومما فهم ماركس في ذلك الوقت، رغم أنه كتب طوال الفترة التى صـــعد فيها لويس بونابرت إلى الحكم. ولا ينكر هازريسـنج الأمر الجلى، وهو أن نابليون الثالث حاول السـيطرة على فرنسـا أثناء الإمبراطورية الثانية وحاول تهميش أعدائها، واسـتخدم وسـائل قمعية عند الضـرورة. ولكن ما يناقشـه بشـكل أصـح هو أن الإمبراطورية الثانية كانت نظاما اجتماعيا ذا تناقضـات وتذبذبات عميقة. وهذه التعقيدات تحتجب وراء فرضـين: **أولاهما**: أن لب البونابرتية يمكن التعرف عليه، **وثانيهما** : أن التقاليد الفرنسـية النابليونية لم تكن تتبع أى مجموعة أفكار مركبة، وإنما فقط الالتزام بالمجد والتوسع.

يرفض هازريسنج كلا الاقتراحين على أنه مبسط. وفى البداية، يمكننا اعتبار البونابرتية حرباء [٢٠]. كانت الإمبراطورية الأولى المتوهجة ولكن ذات الحكم الاستبدادى مختلفة تماما عن البونابرتية الشعبية والجمهورية الأصلية التى ظهرت فى العشرينيات والثلاثينيات من القرن التاسع عشر. وكانت البونابرتية الخاصة بلويس نابليون الشـــاب فى أربعينيات القرن التاســـع عشـــر مختلفة بدورها عن البونابرتية الرســـمية الخاصـــة بالإمبراطورية الثانية. وأيضا، فإن هناك تفاوتات سياسية واضحة بين السنوات الفاشية من حكم نابليون الثالث والإمبراطورية الليبرالية التى ظهرت مؤخرا. أما عن الإمبراطورية الحشـــوية للويس بونابرت، فهى أيضـــا تبسيط يقلل من أهمية المفاهيم التى كان يسترشد بها نظام الحكم.

وكما يرى هازريســـنج، فإن التفســـير الجمهورى المقبول للإمبراطورية الثانية قد وضـــحت إســـهامها للديمقراطية الشعبية ولمؤسسات الحاكم التالى، وهو الجمهورى الثالث.

ولتأييد هذا الرأى، يركز هازريسنج على نشاط الديمقراطية الإقليمية التى خرجت من عباءة الإمبراطورية الثانية. وقد بدأ تطورها بأكثر شـكل غير مرغوب. وقد كان جهاز المقاطعات فى الإمبراطورية الثانية مركزا وهرميا بدرجة كبيرة، مع كون كل وحدة (وحدة إقليمية، أو مقاطعة أو قطاع) تسـهم مسـاهمة مفترضـة فى «النظام والقواعد والعقلانية» للمجموع. وكانت كل مستويات الإدارة، رغم ذلك، خاضعة لتنظيم الدولة من

(٢٠)لتقرأ المزيد عن التعقيد الداخلى للبونابرتية، اقرأ أيضا، زيلدن، فرنسا، ١٤٠-٢٠٥، وبليسيس، «الصعود والهبوط».

أعلى. وتبعا لإعادة تنظيم الحكومة المحلية فى يوليو ١٨٥٢م ومايو ١٨٥٥م، كانت الدولة تعين العمد ومساعدى العمد. وأيضا، كان هناك الكاملون في القطاعات الذين تمكنهم سلطاتهم من تخطي قرارات المجالس البلدية، أو التمديد فيها عند الضرورة أو طرد العمد. وقد شكلت الرعاية الأبوية وكراهية التمذهب والتقنوقراطية ثالوثا تنتظم حوله المواطنة.

و علي كل حال، فقد تصادم التزام النظام الحاكم بالديمقراطية الجماهيرية كمبدأ تشريعي بشكل متزايد مع الرغبة القوية لفرض تفويض رسمى على الدولة ككل. وكما يلاحظ هازريسنج، فإن الرسمية البيروقراطية قد أثارت الإحباط والغضب. وقد واجه العمداء المعينون الذين عجزوا عن حصد التأييد من المجالس المحلية الرفض والاحتقار، مما دعا عددا من هؤلاء القضاة للسعى وراء الانتخاب، مع الموافقة الحذرة من النظام، بحيث يكون الأفضل ضمان التعاون والطاعة. ولكن بعد انتخابهم، لم يعد العمداء المحرك الوحيد للدولة الإمبراطورية. وأثناء ستينيات القرن التاسع عشر، ضعفت السيطرة المثالية علي السياسات المحلية لأنها أصبحت أكثر رفضا من قبل العمداء والأعضاء العموميين للمجالس المحلية والممثلين المنتخبين فى المجلس التشريعى. وعندما أصبحت السياسات الانتخابية أكثر إقلاقا، رد النظام الحاكم عن طريق إستراتيجية لامركزية خاصة به، ومعدة لتحويل الغضب الاجتماعى لعاصمة حكومية، وخصوصا لإعادة بناء الثقة فى عاصمة الحكومة من أجل التخطيط لوقف العداء المدنى. وكانت النتيجة العكسية هى الديمقراطية الزاحفة (أو المتزايدة).

و يخلص هازريسنج إلي أنه لم يكن هناك قطع للعلاقات بين الإمبراطورية الثانية والجمهورية الثالثة. ولكنه يرى على النقيض أن الأنظمة الجمهورية فى سبعينيات القرن التاسع عشر وما بعد ذلك كانت محاولات للتوفيق بين «الأوامر المتناقضة التى حلتها الإمبراطورية الثانية بشكل مؤسف وهى: إزالة الصبغة السياسية وممارسة حق التصويت للجميع واتساع علم الإدارة وتدخل المواطنين في الحياة المحلية والحفاظ على النظام الاجتماعى والحفاظ على التراث الثورى للمساواة المدنية وزرع سياسة تقليدية قائمة على الاحترام وعصرنة الحياة السياسية.»

و أثناء القرن العشرين، شجع ظهور أنظمة حكم جديدة المؤيدين والمنتقدين والمحللين على إيجاد ألفاظ جديدة لوصفهم، فألفاظ الفاشية، والستالينية، والماوية، والشمولية قد أضيفت إلى الألفاظ القديمة المعروفة مثل البونابرتية والقيصرية والإمبريالية. وقد تم ابتكار هذا اللفظ الأخير على سبيل التحديد لوصف السياسات التوسعية للبونابرتيين، وخصوصا نابليون الثالث. وبعد سقوطه، اكتسب اللفظ معنى جديدا حيث أصبح الآن يطلق على الطريقة الأقل لتراكم رأس المال العالمى. وتقريبا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت توجد الألفاظ القديمة والجديدة على حد سواء. وقد عمد المفكرون والممثلون السياسيون على حد سواء إلي التجارب والنماذج السابقة لتفسير الحقائق الحالية. ولكن أثناء هذه العملية كانت مفاهيم البونابرتية والقيصرية خاضعة لتكييف ملحوظ. ونحن نشعر بقوة هذه الابتكارية فى تحليل جرامشي للقيصرية المعاصرة، والذى سوف نعود إليه فيما بعد، أو فى المحاولات العاجلة لتروتسكى فى ثلاثينيات القرن العشرين لتمييز «البونابرتية الوقائية» (جيلويتى، وبرونينج شلايشر، دوميرج) من «البونابرتية ذات الأصل الفاشى» التى يمثلها مارشال بيتان.[٢١]

و رغم ذلك، فحتى قبل ظهور الديكتاتوريات الجديدة فى القرن العشرين، كانت لغة القيصرية والبونابرتية ممتدة أكثر بكثير من مرجعياتها الأصلية. وكان الزعيم هو ماكس ويبر. ورغم أن الناس تتذكر ويبر بكتابه الخاص بالسيطرة الكاريزمية، فإن تحليله للقيصرية –علي النقيض- لا يزال بعيدا عن الشهرة الواسعة. ولكن، كما يصر بيتر باهير، لا يمكن فهم أى من المفهومين بشكل مناسب بدون معرفة العلاقة بينهما. ويجادل ويبر أن القيصرية كان لا مفر منها تحت ظروف الديمقراطية المعاصرة لأن دخول الجماهير فى الحياة السياسية زاد من أهمية الزعامة عن طريق الاستفتاء وتنظيم الأحزاب. ولم يكن السؤال فى الحقيقة هو ما إذا كان يمكن تجنب القيصرية أو لا، ولكن ما هو نوع القيصرية الذى ينبغي اتباعه. وقد أوجدت الظروف التاريخية فى ألمانيا تنوعا مدمرا بشكل خاص للظاهرة القيصرية المعاصرة. وقد وحد التغير الألمانى بين البرلمان العاجز والملكية غير المسؤولة.

---

(٢١)راجع «البونابرتية الألمانية» (١٩٣٢)، «البونابرتية والفاشية» (١٩٣٤) و«البونابرتية والفاشية والحرب» (١٩٤٠) فى ليون تروتسكى «الصراع ضد الفاشية فى أوروبا» طبعة إيرنست مانديل (لندن، ١٩٧٥) ٣٢٥-٣١، ٤٥١-٨، ٤٥٩-٦٨.

و لم يكن هناك أى اعتراف بالتمييز بين أساليب السلوك البيروقراطية والسياسية. وكانت النتيجة هى عدم الكفاءة والانسياق، وهو الأمر السيئ جدا فى السياسات المحلية. والأسوأ منه، هو أنه أدى إلى العزل الدولى لألمانيا.

و قد وجد ويبر بديلا في بريطانيا حيث القيصــرية من نوع مختلف تماما هى المســيطرة، وقام بالحملات العســكرية دون تعب من أجلها أثناء الحرب العالمية الأولى. وكان لنماذج القيصــرية مثل جلادســتون ولويد جورج قوة كبيرة لقيادة الدولة، ولكن كانوا مع ذلك تحت ســيطرة البرلمان العامل، حيث حصــلوا على تعليمهم السـياسـى. وباعتباره قائدا للجماهير، حصــل القائد البريطاني القيصــرى علي سـلطة كبيرة علي البرلمان وعلى حزبه. وقد فهم الملك البريطانى الحاكم أن شؤون السياسة الأجنبية والعسكرية يجب ألا يقررها الملوك. وفى نفس الوقت، فقد يمكن إزاحة قائد غير شعبى من البرلمان بعد انتخابات عامة ويمكن خضوع السياسات غير المسؤولة للتدقيق من قبل الهيئات البرلمانية والصحافة.

وقد طور ويبر هذه النظرية عن القيصـرية فى كتاباته الصـحفية وخطبه السـياسـية. ولسـعيه نحو جمهور مثقف ومشارك، فقد دنا في ذات الوقت من اللغة الدارجة فى ذلك الوقت وقام بالتعديل فيها. ولكون ويبر يستمد اسـتنتاجاته من التجربة الفرنسـية، فإنه قد طبق مفهوم القيصـرية ليس على ألمانيا وحدها وإنما على بريطانيا والولايات المتحدة كذلك؛ وقد فرق بين التنويعات الإيجابية والسلبية للقيصـرية؛ ووضـح كيف أنها قد تتناسـب مع مؤسـســات البرلمان والمملكة. وقد كان كلٌ من هذه الدراســات عن القيصــرية، وخاصــة الثانية والثالثة، دراسات غير معتادة. وقد أصبحت هذه الدراسات متفردة تماما عن طريق التطور المتعلق بها في العمل الذى قام به ويبر: هجرة العناصر الأصولية من القيصرية إلى مصطلح الكاريزما والذى طوره من أجل دراساته المقارنة. وبافتراض أن الكاريزما هي مفهوم علمى، فقد قام بإخفاء وتطبيع العديد من نظريات ويبر الأكثر إثارة للجدل والأكثر ثورية عن العلاقة بين الزعماء والجماهير.

و رغم أن ويبر قد عاش ليرى هزيمة ألمانيا فى الحرب، والعصيان الشيوعى المسلح، والإجراءات العنيفة ضد الثورة من قبل الفرايكوربيين وغيرها من المنظمات اليمينية، فقد كان متروكا لمعاصــريه الشــباب كارل شــميت وأنطونيو جرامشى أن يواجهوا الأزمة السياسية فى سنوات الحرب الداخلية. وبينما سعى ويبر إلى ربط الليبرالية والقومية الألمانية، فقد اعتقد كارل شـميت أن هذا المشـروع غير متناسـق. وأيضــا، بينما ناقش ويبر الديكتاتورية المعاصرة بشكل مختصر، فقد صمم شميت على إعادة دراسة إمكانية تطبيق المؤسسة فى الزمن المعاصر. وكانت نقطة البداية عنده، كما يلاحظ جون ماكورميك، هي الموقف الحاد الذى وجدت فيه جمهورية فايمار نفســها فى أوائل ثلاثينيات القرن العشــرين. فمن ناحية كان يقف لها بالمرصـــاد عدوان لدودان:الأول هو الحق الجذرى، والثاني –و هو الأشــد فى رأى شــميت- الثوار الماركســيون الذين ســعوا إلى تأســيس بلشــفية أو «ديكتاتورية البروليتارية».

و من ناحية أخرى كان المؤيدون الليبراليون للجمهورية الذين كانت كراهيتهم لمؤسسـة الديكتاتورية، كما يقول شميت، بها مغالطات تاريخية كما أنها كانت تهدد النظام السياسى الذى يضمن بقاءهم. فبالتخلص من الديكتاتورية بالإضـافة إلى القيصـرية والبونابرتية، يبقى الليبراليون محرومين من مصـدر هام يواجهون به أعداءهم ويحافظون به على الجمهورية.

و استجابة للمأزق السياسى لفايمار، فقد قدم شميت دفاعا عن نوعيات من الديكتاتورية معتمدة على سوابق رومانية أو حالة طارئة أو قاعدة سوف تستمد شرعيتها بغرض حماية المجتمع ككل وتستعيد الحالة الطبيعية السـابقة بعد انتهاء الخطر. ومثل هذه الديكتاتورية «المعينة» وقفت فى مقابل الثورات الماركسـية التى سـعت لإيجاد نظام اجتماعى وسياسى جديدين ذوي سلطات غير محدودة للحكام.

و عندما بدأ شــميت فى صــياغة أفكاره عن الديكتاتورية، كان اهتمامه الرئيســـى هو إنقاذ هذا المفهوم من الإبهام النظرى وإنقاذ المؤسسة من الاستخدام والافتراء غير الشرعيين. وإذا أحسنا فهم شميت، فإنه يبدو كما لو كان يقول : إن القيصرية والبونابرتية والبلشفية يمكن التعامل معها فى فترات الطوارئ المعاصرة بالعودة إلى الديكتاتورية «المعينه». ولكن، كما يوضح جون ماكورميل، فإن آراء شميت قد أصبحت شديدة التطرف. فرغم أنه بدا وكأنه يدافع عن فكرة ونشـــاط الديكتاتورية المعينة، إلا أنه بالتدريج بدا هاجرا لها، ومســـتبدلا الجناح الأيمن للقيصرية بالتصور اليسارى لها. وقبل أن ينضم شميت إلى الحزب الوطنى الاشتراكى فى مايو عام ١٩٣٣م، كانت الشرعية الاستفتائية غير المتمهلة لقائد رايش قد حلت محل الشرعية القانونية للأدوات

والاجتماعات الدستورية. وأصبح الدستور الذى تحاول الديكتاتوريات المعينة الحفاظ عليه أمرا عديم الأهمية.

و لم يتكيف تحول شميت فقط عن طريق الأزمات الاقتصادية والسياسية لجمهورية فايمار، وإنما أيضا بكيفية تفسير الليبرالية المعاصرة. وقد كان اقتناعه بالضعف الفكرى لليبرالية عند حلول المخاطر وعجزها عن التنبؤ بالتغيرات السياسية الأساسية، فقد بحث عن الحلول فى غيرها. ويواجه ماكورميك هزيمة شميت باستدعاء نظرية بروس أكيرمان عن السياسات الدستورية التى تحاول أن تظهر المرونة والدينامية والموارد المشاركة فى الجمهورية الأمريكية وأيضا القدرات التحولية لليبرالية. ورغم ذلك، فمن المدهش هو كيف أن عقم وضعف الليبرالية –المظنون أو غير ذلك- قد سيطر على التفكير الأصولي في البونابرتية والقيصرية في سنوات الحرب. ويوجد مثال ملفت على ذلك فى تحليل واحد من معارضى الماركسية الذين يذكرهم شميت، وهو أنطونيو جرامشى، الذى يدور حوله فصل بينديتو فونتانا.

نظرية جرامشى عن القيصرية هى واحدة من أقل الجوانب المدروسة فى فكره ، و كما يوضح فونتانا، واحدة من أكثرها تعقيدا. وقد برزت النظرية كواحدة من محاولات جرامشى في «كراسات السجن» (١٩٢٩م-١٩) لتفسير انتصار الفاشية الإيطالية، وشرطها المسبق بانهيار اليسار الثورى والليبرالية. وقد رأى جرامشى أنه على عكس تجارب بريطانيا وفرنسا، فإن الليبرالية الإيطالية لم يكن بها على الإطلاق علاقة الهيمنة على الطبقات التابعة، أى أنها لم تستطع أبدا أن تحرك ذلك القدر من الموافقة الضرورية لإحدى الطبقات لتحكم بسيادة أخلاقية وسياسية. وقد تورطت الطبقة الإيطالية الحاكمة وحلفاؤها فى مرحلة تطور «وحدة اقتصادية» تعتمد على التفريق والتمذهب. وهكذا كانوا غير مؤهلين إطلاقا لتحريك الدعم الجماهيرى للتغلب على الأزمات البنائية. وحقيقى أن جرامشى كرجل ماركسى كان يرى أن الانهيار الوشيك لأى من الدول المعاصرة فرصة للثورة وتفكيك المؤسسات البرجوازية. ولكن كانت المشكلة هى أن الوضع الحرج للثورة ربما كان أيضا فرصة للقيصرية.

و رغم أن جرامشي قد أعطى لمفهوم القيصرية معان مختلفة، مفرقا على سبيل المثال بين الأنماط الكيفية والكمية، والأنماط التطورية والردفعلية، يقع ثقل آرائه على الدمج بين السيطرة والديكتاتورية وقوة الشرطة، وهو الحل الذى يجلبه القيصرى فى العادة للأزمات الاجتماعية السياسية.

و تبعا لجرامشى، فقد ظهرت القيصرية كنتيجة لتفكك المجموعة الحاكمة التي واجهت تحديا عسكريا لمركزها وامتيازاتها. وأحيانا يرى أحد العناصر المنزعجة بشكل خاص من هذه المجموعة أنه عادة بعد الصراعات مع حلفائها السابقين، فإن معارجة الطبقات التابعة أكثر قوة من دحضها. وكنتيجة لذلك، يدعو العنصر الانفصالى إلى قوة خارجية للتدخل وحل الأزمة. وتكون النتيجة هى خضوع كل الطبقات، ولو بشكل مؤقت، لهذه القوة الخارجية. وكما يرى جرامشى، فإن الفاشية الإيطالية قد قدمت الحل الذى اختارته الطبقة الحاكمة المتعبة. والفاشية هى «التطور المنطقي والطبيعي للدولة الليبرالية»، أو بشكل أدق للدولة الليبرالية التى فشلت منذ توحيد إيطاليا فى أن تصبح ذات سيادة وفى تقديم مصالحها الطبقية بنجاح على أنها هى الصالح العام.

و قد رأينا أنه من ويبر لشميت وجرامشى أن مفهوم القيصرية قد احتفظ بتأثيره في المناقشات السياسية. ولكن منذ عام ١٩٤٥ م فصاعدا، وقع بالتدريج، مع بعض الاستثناءات القليلة، فى فخ النسيان رغم أن التصور الشريك له (البونابرتية) استمر فى طرق الآذان بفرنسا. ويرى الكثيرون من المفكرين السياسيين أن عصر الفاشية والنازية والبلشفية قد تفجر من مدارس فكرية معتادة. ولكن كيف ينظر إلى الماضى القريب؟

و تشرح مارجريت كانوفان أن القليل من الكتاب أبدوا اهتماما بهذا السؤال أكثر من حنا أريندت؛ فقد فهمت هى أن مفاهيم البونابرتية والقيصرية وحتى الديكتاتورية نفسها كانوا غير مناسبين على الإطلاق لفهم الجرائم الكبرى التى ارتكبت فى أوروبا قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية. وعلى كل حال، ورغم أن دول المحور تعرضت للهزيمة، كان العالم لا يزال تحت تهديد الستالينية، وهو نظام حكم به تواز مزعج مع الاشتراكية القومية. وقد استخدمت أريندت بشكل جيد مصطلح «الشمولية» لوصف كلا النظامين. وقد دأبت على تجنب

التبسيطات التى جلبتها الحرب الباردة لمناقشة هذا المفهوم [٢٢]. وقد اقتصر استخدام أريندت لهذا المصطلح على النظامين التوأمين لكل من هتلر وستالين، وأكدت على صفاتهما غير المسبوقة. (و قد وصفت الوحدة السوفييتية لما بعد الحقبة الستالينية بديكتاتورية الحزب الواحد؛ ولكنها كانت تعرف القليل عن الماوية). وقد عرفت الشمولية أيضا بشكل واضح الاختلاف عن أكثر معاصريها.

و قد رأت أريندت أن الشمولية هى نظام سيطرة يمثل في جوهره الحركة أكثر من التواقت، أو الاضطرابات المستمرة أكثر من دولة مركزية تحت السيطرة. وخلط الشمولية بالديكتاتورية أو النظر إليها على أنها نوع من الديكتاتورية هو تجاهل لفروق جوهرية. فعند سيطرة الديكتاتوريات تكون روتينية ومتوقعة الأفعال ومحلية ومنفصلة عن الحركات التى كانت أساسا اجتماعيا لها فى الأساس؛ على عكس الأنظمة الشمولية التى تصعد للحكم بحركة، وعندما تصل إليه توظف الحركة كمبدئها الدستورى للسيطرة. وتكون إرادة الزعيم المتغيرة التى يلغى أحد قراراتها كل القرارات السابقة؛ والأيديولوجيات العرقية والتاريخ اللذين يضحى كثيرا من أجل قوانينهما الشاقة بالبشر؛ والمؤسسات الشرطية ومعسكرات الموت الذين لا هم لهما إلا استعداء المواطنين واعتبارهم فصيلة متطابقة ثم تكون كل هذه المظاهر معبرة عن نوع من نظام الحكم يتميز بالثورة والمخالفات الدائمة. وفى الحقيقة فإن هذا الضعف البين والدمار اللذين ينتجان عن الأنظمة الشمولية، وهجومهما على كل المعايير التى يمكن أن تعطى للحياة الإنسانية صفة الاستقرار، هو الذى يجعلهما عصيتين على التحليل المنهجى.

و ترى أريندت، رغم تحذيرها من الفئات غير المناسبة، أن الزعيم الشمولي يكون نموذجا أقل كاريزمية بتعبير ويبر من النموذج الأبله الذى يكون حماسه المتطرف وأيديولوجيته العامة غير جذابين إلا لأولئك الذين تحطم عالمهم من حولهم. ويندرج تحت ما تسميهم بـــ «الجماهير» الناس من جميع الطبقات، أو الذين ليسوا من أى طبقة باعتبار أن مدعى الانتماء لطبقات معينة قد تعرضـــوا للدمار من جراء الحرب وانفجار الدول والانفجار السكانى بشكل عام. وقد كان الجماهير هى الهدف الرئيسى للحركة الشمولية. وكانوا مكونين من كل الأفراد الذين يتصفون بالعزلة الاجتماعية و«الإهمال الغريب لكل المصالح الذاتية النفعية التى تنشأ من تجربة كونهم عديمى الفائدة.»

و قد كان تحليل أريندت، هكذا، مهتما بشكل أساسى بوصف ظاهرة جديدة حيث هناك حاجة لتحديد طبقة وطبقات فرعية. ولم تكن المشكلة هى أن الأنواع السابقة من القسوة لم يكن يمكن إعادة اختصارها، ولكن أنه كان من الحماقة دمج هذه الأنواع مع تلك التى ظهرت بشكل عنيف جدا في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين. ولم يكن السؤال عن إعادة إثبات الأنظمة البونابرتية لنفسها سؤالا ذا أهمية بالنسبة لها. ولكن على كل حال، كانت هذه القضية بالتحديد هى التى اكتسبت أهمية مرة أخرى فى بلاد منشأ البونابرتية.

و قد كانت الأحداث المتلاحقة هى صـــعود تشـــارلز دى جول Charles de Gaulle للسلطة فى مايو ١٩٥٨م للتعامل مع الكارثة فى شمال أفريقيا؛ وقد منحه الاستفتاء الذى تلا ذلك مباشرة سلطات واسعة جدا كرئيس وزراء للجمهورية الرابعة؛ وكذلك انتخابه كأول رئيس للجمهورية الخامســـة في ديســـمبر ١٩٥٨م. ونتيجة لخلفية دى جول العسكرية (كلواء)، وعادته فى استخدام الاستفتاءات لإعطاء سلطته شرعية، وطريقته الإلزامية الأوتوقراطية فى الحكم، كانت المقارنة الحوارية مع البونابرتيه أمرا لا مفر منه خصـــوصـــا لدى النقاد اليساريين لنظام الحكم.

و رغم ذلك، لم تقتصر المقارنة على نقائص دى جول. ولكن سريعا، كما يلاحظ جاك هويارد، أصبحت حلقة نقاشية بين المحللين الأكاديميين مثل رينيه ريموند Ren´e R´emond. وقد وضح ريموند أن الجولية والبونابرتية بهما العديد من المظاهر المشتركة: «السيطرة على وسائل الاتصال؛ التأكد من وجود جوانب اجتماعية تحكم الملكيات وأصحاب الأعمال؛ وكان الإصلاح التكنوقراطى لسان سيمونيان؛ والسياسات الأجنبية الواضحة والعسكرية؛ ونظام الحكم السياسى السلطوى الاحتكارى مدعوما بالنخبة الإدارية المركزية، خصوصا من خلال الأنشطة المؤيدة له بشدة من قبل النخبة.

(٢٢)انظر أبوت جليسون «الشمولية: التاريخ الداخلى للحرب الباردة» (نيو يورك، ١٩٩٥): ووبليام ديفيد جونز «المناقشة المفقودة. العقليات والشمولية فى الاشتراكية الألمانية» (أوربانا وشيكاغو، ١٩٩٩) ١٧٣- ٢٢٠.

و لكن يرى هويارد رغم ذلك، أن المقارنات لا تخبرنا بكل ما نريد أن نعرفه، والسبب الأول هو أن العديد من الإدارات الجمهورية السابقة قد صدر منها أفعال تشبه تلك المنسوبة حاليا للجولية أو البونابرتية. السبب الآخر هو أن العمل السياسى لجول الذى يفضل جول أن يصفه بالقيادة البطولية وليس الكاريزمية أو الكارثية، يبدى مواصفات تختلف بوضوح عن النظامين النابليونيين للقرن التاسع عشر.

لقد أشرف دى جول على فقدان المستوطنات الفرنسية، وليس على نشأتها. ولم ينهزم فى الحرب، ولكن عن طريق «انتحار بسبب استفتاء» فى ١٩٦٩م. وقد أثبت هذا رغبته فى قبول أولوية التصويت الشعبى الحر على سلطته الخاصة. وبهذه الطريقة، سهل دى جول الانتقال من الحكم البطولى للسياسات الرتيبة لجورج بومبيدو. ولكن بشكل عام، أنشأ دى جول شيئا فريدا فى السياسة الفرنسية: نظاما يجمع رئيسا وبرلمانا منتخبين انتخابا مباشرا، ويؤلفان بين التشريعات الجمهورية والبونابرتية. وكما يلخص هويارد، «فباعتباره زعيما بطوليا، كان دى جول قادرا على الإبقاء على دوره كزعيم الأزمات ليصبح الأب المؤسس لنظام حكم مستمر ويجمع السلطة الجمهورية القوية مع الاستقرار الدستورى النسبى مع التطوير الاقتصادى الموجه.» ومهما يطلق على هذه الحزمة العناصر والإنجازات المجتمعة من أسماء، فلن يكون من الدقة أن توصف بـ «البونابرتية».

لقد كان الحيرة والغموض البالغين اللذين صاحبا النقاش المعاصر عن القيصرية والكلمات التى تشاطرها نفس الأصل موجودتين كذلك فى العصور السابقة بحسب كلود نيكوليه وأرثر إكشتاين. فكر بشكل أدق فى فكرة ومؤسسة الديكتاتورية، التى كانت تفهم على الأقل بداية من القرن السابع عشر بطريقتين متضادتين: **أولا** : كمكتب تشريعي أو نظامى يتيح للقاضي أن ينشغل بشكل مؤقت بسلطات طارئة ليحل أزمة أو يفرض النظام الدستورى؛ **وثانيا** : كنوع من الحكم يطيح بالنظام التشريعى ويستبدله بقسوة استبدادية عنيفة. وتظهر مثل هذه المجاورة الغريبة غير متناسقة فى المعنى. ولكن كما يدعى نيكوليه، فإن جذور هذا التناقض موجودة فى تاريخ الجمهورية الرومانية نفسها.

و لأن الموارد الكلاسيكية التى يعتمد عليها المؤرخون هى خليط من الفولكلور الشعبى والأحداث الحقيقية، فإن ممارسة الديكتاتورية بين عامى ٥٠١ و٢٠٢ قبل الميلاد هى فى الحقيقة أكثر غموضا بكثير مما قد نتصور. ولكن مع هذا الإنذار، يمكننا تمييز هذه الحقائق. كان الديكتاتور يسمى تشريعيا عن طريق أحد أو كلا القنصلين (بدلا من اختياره باستفتاء)؛ وكان يستمد بعض السلطات الاستثنائية لفترة زمنية قصيرة هى ستة شهور فى العادة؛ ورغم أنه كان رئيسا، فلم يكن له سلطة لفصل أى من القضاة الآخرين. أى أن هذا النوع من الديكتاتورية –باختصار- كان محدودا، ومصمما فى الظاهر على الأقل لتأمين الصالح العام. وعلى النقيض، فإن إعادة إحياء الديكتاتورية على يدى سولا ويوليوس قيصر بعد أكثر من قرن كان يقدم سيناريو سياسيًا مختلفًا تماما. فتحت قيادة الحاكم العسكرى، فقدت الضوابط الدستورية فاعليتها، وأصبحت سيادة الزعيم غير محدودة، وخضع له الجيش، واستسلم مجلس النواب للحكم العنيف للرجل الأوحد.

و لكن هل هذه المقارنة الفجة بين نوعى وفترتى الديكتاتورية بذات الوضوح الذى تبدو به؟ يوافق نيكوليه أن ديكتاتورية سولان هى علامة فارقة فى تاريخ الجمهورية الرومانية. فلا يوجد إلا وقت قصير بين هذه الفترة وبين قيصر وبين الفترة البرنسيباتية Principate فى حكم أغسطس التى تلتها. وقد لاحظ أيضا أن أغلبية الحكام الديكتاتوريين الذين عينوا فى الفترة من ٥٠١ و٢٠٢ وتم تصنيفهم فى العادة على أنهم دستوريون قد انشغلوا بحروب عسكرية على قوى أجنبية أو فى محاولات تسوية نزاعات محلية، وليس فى إيقافات دموية للتحريض. ورغم ذلك، يصر نيكوليه على أن هناك مقدمات لنظام سولا فى الحكم، وبشكل خاص فى تدخل الشعب فى انتخاب أو التمسك بالديكتاتور. وبشكل متزايد، أصبح الديكتاتور الجمهورى أكثر شبها بـ «رجل السماء»، وهى الصفة التى ارتبطت بالقيصرية بعد ذلك. حقيقى أن هذا المصطلح لم يكن بعد معروفا فى ذلك الوقت، رغم أن قيصر كان يسمه أعداؤه بالمرشح الشعبى. ولكن يعتقد نيكوليه أن تخصيص مصطلح القيصرية بعد ذلك لوصف أسبقية الاحتلال العسكرى والزعامة العسكرية والتمثيل عن طريق الاستفتاء كان ينطبق كليا على النموذج الأصلى.

و لذا يتفق آرثر إكشتاين الذى يصل إلى نتيجة مختلفة بعض الشيء، وهو الذى فحص فى الفصل الختامى لكتابه كلا من علم النفس الاجتماعى للمدير الإمبراطورى والخوف الذى أثارته فترة حكمه عند هؤلاء الذين جربوا أو لاحظوا التعديات والتلفيات التى حدثت فيها. والموضوع الرئيسى الذى يناقشه إكشتاين هو «تجربة حكم إمارة كبرى لفرد ما، تجربة ممارســـة المســـئولية المنفردة على مناطق كبرى وأعداد كبيرة من الناس، تجربة الاستقلال والسلطة والسيطرة، والمذاق الخاص بها (و فى بعض الحالات يمكن أن تشتق منها الثروة الكبيرة)، وقد أوجد كل هذا ما يمكن للفرد أن يسميه: الثقافة المضــادة للإمبراطورية، وللقانون ولدولة القانون بالأساس».

و المثال التقليدى على هذه الثقافة المضادة هو يوليوس قيصر، الذى أدت حملاته الطويلة فى جول، والتى لم تكن مقيدة بالقيود المعيارية والقانونية للعاصمة إلى التفكير فى العودة إلى الحياة النيابية الفوضوية والمنفرة. وفوق ذلك، بدا من خلال المخالفات الخاصة بحكم قيصر فى جول أن مساعدة بومبى Pompey هى الطريقة الوحيدة لضمان سلامته (سلامة قيصر) فى روما. وربما كان هذا موقفا غير محتمل لشخص كان يستمتع من قبل بسلطة مطلقة لتسع سنوات فى جول. وبدلا من الخضوع لهذه القيود التى لا داعى لها، اختار قيصر أن يحارب فى مدينته نفسها. وبعدما حدث المؤامرة الجمهورية منه كديكتاتور مدى الحياة، أصبح قيصر نموذجا لـــــ «لمدير» الإمبراطورى الذى هدد باجتياح الدولة المركزية بطموحه الشـــخصـــى، واحتقاره لنظام الحكم المعتاد واعتماديته الروتينية واعتياده على الحكم بالقرارات وليس بالقانون والانجذاب فى الغالب نحو الثروة التى تفوق الخيال.

و فى حالة قيصر، لم يكن الخوف مفهوما. فهؤلاء المواطنون الذين كانوا يحذرون من كارثة وشيكة أثبتوا صـدق كلامهم، بعد موتهم فى أغلب الأحوال. ولكن فى حالات أخرى، كما يواصل إكشتاين، كان الإنذار فى الأغلب مبالغا فيه. وأثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، شهدت الإمبراطورية البريطانية أكثر من مرة حكم المديرين الإمبراطوريين –وورين هاســتنجس Warren Hastings والســير ريتشـــارد ويلســلى Sir Richard Wellesley على سبيل المثال- الذين بدوا وكأنهم تجسيد دقيق للقيصرية ولكن كانوا مجبرين على قبول النظام الذى فرضــته المركزية فى العاصــمة، أو كانوا متروكين بعد عودتهم للوطن ليعيشــوا فى نسـيان كانوا له كارهين.

و فى أمريكا فى القرن العشـرين، أثار الجنرال دوجلاس ماكآرثر خوفا مماثلا من الإمبراطورية. وقبل أن يقوم الرئيس هارى ترومان بتسريحه من مهمته فى الشرق الأقصى فى أبريل ١٩٥١م، لم يعص ماكآرثر فقط الأوامر الرئاسـية فى عدد من المرات، وإنما حكم أيضـا اليابان المهزومة تقريبا كحاكم ثان، وأسـس سـياسـة قومية عن طريق مد الحماية العسـكرية لشـيانج كاى شـيك ضـد الجمهورية الشـعبية الصـينية. وعند عودة ماكآرثر إلى أرض الوطن، أحاطت به الشـائعات والنكات الغاضـبة أنه سـيقوم بانقلاب عسـكرى مباشـر عند عودته. وســـر فشـــل «القيصـــر الأمريكى» فى ذلك هو بالتأكيد نتيجة وعى ماكآرثر المتأخر بالحدود. ومن أسباب ذلك أيضـا الدسـتور الجمهورى الذى انغمس مؤسـسـوه فى التراث القديم وانتبهوا لوضـع مجموعة من الترتيبات المؤسسية المصممة للسيطرة على «شبح القيصرية فى الجناح المدنى من الحكومة.»

و يشـير هذا الكتاب إذن إلى الاحتفال بالمئوية الثانية للثامن عشـر من برومير بدراســة عواقبها المباشـرة والبعيدة على التاريخ التالى لها فى فرنســا وألمانيا وأوروبا. وليس أقل هذه التأثيرات المفاهيم الأســاســية المختلف عليها التى تسـجل بالأسـاس المعانى المختلفة للفترتين المرتبطتين بنابليون ولويس بونابرت. وتعالج بعض الفصول الطرق التى قام بها أصحاب النظريات السياسية الكبار مثل توكوفيل وماركس بصياغة هاتين المجموعتين من الاحداث وأخذوا منهما مواقف أصـبحت فاصـلة فى نظريات القرن التاسـع عشـر السـياسـية والتاريخية، إما باعتبارهما معا نفس الظاهرة أو باعتبارهما مختلفتين جذريا. وتدرس الفصـــول الأخرى مثل هذه القضايا من المقارنات التاريخية الممتدة بروما القديمة التى أصبحت مظهرا لافتا فى المناقشات السياسية للقرن التاسـع عشـر؛ والتوازيات المزعومة بين بيسـمارك ولويس نابليون؛ وأصـبحت فى القرن التاسـع عشـر البونابرتية المزعومة لتشـــارلز دى جول. وتدرس مجموعة أخرى من الفصـــول التفاعلات المعقدة بين هذه المفاهيم التى تمت صــياغتها أولا فى القرن التاســع عشــر، والفكر الســياســى والأفعال التى تمت فى القرن العشرين.

و بتلخيص هذه الملاحظات المبدئية، فجدير أن نتعرض لبعض الأسئلة والقضايا بالغة الأهمية التى يبرزها هذا الكتاب. متى ولماذا وكيف ينتهى دور بعض المفاهيم كأجزاء لا غنى عنها من المرادفات السـياسـية ومتى تسقط من الخطاب؟ بمجرد أن تصبح المفاهيم شبه مترادفة فإنها تفقد الروابط فيما بينها، وأحيانا تندمج

المفاهيم التى تمايزت من قبل. وربما حتى عندما تبقى معانى المفاهيم مستقرة نسبيا، فإن الكلمات المضادة تتغير. ومن قبل كان تركيز المؤرخين الثقافيين والفكريين منصبا على الظهور الناجح للأنماط الفكرية الجديدة والعمليات المتسـببة فى ذبول أو تحول بعض المفاهيم التي كانت من قبل أسـاسـية فى الخطاب السـياسـى والاجتماعى وهي الآن تستحق تركيزا ممتدا. وهنا مجرد واحدة من مواضيع البحث التى يقترحها هذا الكتاب.

الموضـوع الثانى هو كيف أن البروز النسـبى للبونابرتية والقيصـرية والديكتاتورية قد تحول جذريا إلى ذكريات عن كلا البونابرتيين السـابقين، وكيف أن أهميتها قد تزايدت غموضـا. وأثناء الفترات العاصـفة التى سـبقت وتلت الحرب العالمية الأولى، احتاجت هذه المفاهيم إلى التكيف مع التطورات الجديدة فى السـياسـات والمجتمعات والاقتصادات فى أوروبا. واستخدم مصطلح الديكتاتورية بشكل مؤثر أثناء فترتين فقط فى القرن التاسع عشر لإبراز نظام حكم عصرى: بالإشارة أولا إلى فرنسا بين ١٧٨٩ و١٨١٥؛ وثانيا بعد ١٨٥٢ بقليل للدلالة على الإمبراطورية الثانية. وفى الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين تبنى الخصوم الليبراليون من أنظمة الحكم الفاشـية والنازية الإيطالية الديكتاتورية كمصـطلح مختار لإبراز عدوهم الذى يحاربونه. والمقصود من هذا السياق هو نوع من الحكم القمعى والاستبدادى الذى يتأسس بالقوة أو التهديد لتمكين شخص أو مجموعة للانفراد بالسلطة السياسية دون أى حدود دستورية، وهو ما يعنى تدمير الحكومة الممثلة والحقوق السياسية وأى معارضة منظمة [٢٣]. وبينما قد يبدو هذا التوصيف وكأنه يؤسس معنى سلبيا جدا للديكتاتورية، فإن الموقف كان معقدا باستخدام الاتحاد السوفييتى والأممية الثالثة للمصطلح.

و بعد عام ١٩١٧، وخصوصا فى ثلاثينيات القرن العشرين، بقى تفسير لينين لـ «ديكتاتورية البروليتارية» أساسيا فى وصف الاتحاد السوفييتى الاحتفالى لنفسه. وفى ١٩١٩م، أكدت الأممية على أن لينين قد قلل من البدائل السياسية فى العالم المعاصر لتصبح إما: «ديمقراطية البرجوازية أو ديكتاتورية البروليتاريا»، وهو ما يعطى لـــــ «الديكتاتورية» تلميحا إيجابيا قويا. ولكن فى ١٩٣٣م، حولت الأممية معنى الديكتاتورية إلى مصـطلح تحقيرى مزعج يقصـد به نزع مصـداقية فاشـية فى إيطاليا وألمانيا: «الفاشـية هى الديكتاتورية الإرهابية بامتياز للعناصر الرأسمالية الرجعية والمتعصبة والإمبريالية.» ولكن –كما ذكرنا من قبل- رفض هتلر أن يصف نفسه بالديكتاتور، معتبرا أن لقب «الفوهرر» هو اللقب الوحيد الذى ينصف زعامته للمجتمع الألمانى خالص العرق (المجتمع الوطنى).

و فى نفس الوقت، استمرت الديكتاتورية لوقت طويل فى خمسينيات القرن العشرين، فى الدول الليبرالية والدسـتورية لتسـتخدم على أنها البديل المناقض للديكتاتورية فى عدد غير محدود من الكتب، وفى الخطاب السياسى كذلك [٢٤]. وبعد عام ١٩٤٥م، استبدلت الديكتاتورية تدريجيا أو اختلطت بالشمولية، مثلما فى عنوان كتاب فريدريك وبريزنسكى «الديمقراطية الشمولية والأوتوقراطية» (١٩٥٦م). وتشير مارجريت كانوفان فى كتابها أن حنا أريندت سخرت من كل الاستخدامات السابقة فى الإشارة إلى أجهزة الحكم التى وصفتها هى نفسها بالشمولية. ورغم ذلك، فمع بداية سبعينيات القرن العشرين، وبعد نهاية الحرب الباردة بشكل أسرع، كانت هناك معارضة متزايدة من قبل كل من المعسكرات السياسية المتعددة والمحللين الأكاديميين لتصنيف الإمبراطورية الثالثة والاتحاد السـوفيتى معا. وقبل ١٩٨٩ م ببعض الوقت، حل المعنى الليبرالى للديكتاتورية بدرجة كبيرة محل الشمولية فى المقارنات الأكاديمية لأنظمة الحكم النازية والسوفييتية، رغم عدم شيوع ذلك فى الخطاب السـياسـى العام. وهكذا تسـتمر أهمية الديكتاتورية إلى الآن بينما انتهت أهمية البونابرتية والقيصرية.

---

(٢٣)يجمع هذا التعريف بين ملخصـات هذه النظريات لنولتى: «الديكتاتور» المفاهيم الأسـاسـية التاريخية: ١، ٩٢٢-٣، وباهير «الديكتاتورية» فى «قاموس بلاكويل للفكر الاجتماعى فى القرن العشرين، ١٩٨.

(٢٤)يمكنك الحصـول على قائمة بعناوين الكتب التى تسـتخدم الديكتاتورية كمضـاد للديمقراطية بالإنجليزية والفرنسـية، وبالإيطالية كذلك، والألمانية (و يكتبها فى الغالب السـياسـيون المنفيون)، راجع نولتى «الديكتاتور»، «المفاهيم الأسـاسـية التاريخية»، ١، ٩٢٣، الملحوظة ٤٥.

الجزء الأول

البونابرتية في نظر معاصريها

١.من القنصلية للإمبراطورية القوة والمقاومة

إيسر ولوشIsser Woloch

البونابرتية كنظام حكم، على الأقل فى صورتيها الأوليين، ترادفت مع تملك السلطة بانقلاب عسكرى (لا يوجد بونابرتية بدون شهر بروميير) ومع تكوين إمبراطورية وراثية، أو مملكة فى الاستخدام الأحدث. وفى هذا الفصل، أركز على الخاصية التعريفية الثانية، وأهتم بشكل خاص بأدوار أفراد وجماعات صغيرة معينة من معاونى البونابرتية فى مساعدة أو مقاومة الانتقال من القنصلية للإمبراطورية [٢٥]. وقد كانت الإمبراطورية الوراثية، التى كان لها العديد من المتحمسين برتبة خدام بونابرت، مفهوما غريبا فى حقيقة الأمر، بالنظر إلى احتقار نابليون الكامل لأى وريث. ويتتبع الفصل العملية التى وجدت بها الإمبراطورية الوراثية؛ و«صناعة الموافقة» عن طريق الرأى العام (مع تركيز خاص على دور الجيش)؛ والأدوار الموزعة والمقاومة غير المتوقعة فى المؤسسات الرئيسية للنظام الحاكم (مجلس الدولة، ومجلس التريبيونيت، ومجلس النواب). ومن خلال الكتاب سوف أؤكد على المجهود الذى بذل لإعطاء الشرعية للإمبراطورية عن طريق ربطها فى الظاهر بالمكاسب الأساسية للثورة.

الخطوة الأولى: قنصل مدى الحياة

فى ٢٥ مارس ١٨٠٢م ، أنهى جوزيف بونابرت واللورد كورنواليس مفاوضاتهما الشاقة ووقعا معاهدة أميان، التى أنهت عقدا من الحرب فى أوروبا. وكان الحماس الشعبى فى فرنسا لبونابرت فى أوجه: لقد حقق القنصل الأول سلاما وتفوقا عالميا من خلال نصر عسكرى واسترداد النشاط الدينى الكاثوليكى التقليدى وإعادة معظم المغتربين إلى وطنهم.

و قد حدث كل هذا دون المخاطرة بالمساواة المدنية، ودون إلغاء الإقطاع، أو التخلص من الأصول الوطنية. وقد بدا بونابرت كما لو كان يقوى المصالح الملموسة التى تحققت عن طريق الثورة مع تخفيف آلام المتضررين.

و بسعادة غامرة، أبدى القنصل الأول ضيق صبره بالقيود المفروضة على مبادرته من شبكة المؤسسات القنصلية، الباقية من تركيز سييز الفلسفى على توازن السلطات. وقد قوى العديد من المعاونين المهمين اعتقاده بأن فرنسا كانت تتطلب فى ذلك الوقت عودة للحكم الملكى. وكانت الملكية الدستورية –بحسب هذا الرأى- هى الأسلوب الأنسب، والهدف الأساسى من وراء ثورة ١٧٨٩م. وكما شرح بونابرت لوزير داخليته جان أنطوان شابتال، فقد حركت الثورة الشعب وعلمتهم أن يفهموا حقوقهم، ولكن «كان سقوط الملكية فقط نتيجة للصعاب التى ظهرت؛ ولم يكن إطلاقا فى نية الثوار.» [٢٦] وكما ركز بونابرت السلطة فى يده بشكل متزايد (متذرعا بشعارات النظام والاستقرار والكفاءة)، فقد كان يبدو سائرا للخلف باتجاه نقطة خسارة الثورة الأولى لتوازنها، مع الجاذبية المضافة أنه لم ينسب التاج لميلاده وإنما لقيمته الشخصية. وأما هؤلاء الذين قاوموا هذا المنحنى بالحديث عن الحرية العامة فقد وصمهم بونابرت بـ «المنظرين»[٢٧].

(٢٥)هذا الفصل مأخوذ من كتابى: «نابليون ومعاونوه: صناعة الديكتاتورية» (نيويورك/ لندن ، ٢٠٠١)، الذى قمت فيه بدراسة الثوريين السابقين الذين ساعدوا في تنصيب البونابرت العام فى السلطة واستمروا فى خدمته رغم تحوله إلى الديكتاتورية، بالإضافة إلى الحالات النادرة من السخط أو الانفصال. وأنا مهتم خصوصا بمساهماتهم في النظام الحاكم لنابليون والفوائد (النفسية والمادية) التى حصلوا عليها فى المقابل، وبإستراتيجياتهم للدفاع عن المصلحة العامة (كما رأوها) مع تعظيم مصالحهم الشخصية.

(٢٦)جان أنطوان شابتال «ذكرياتى مع نابليون» (باريس، ١٨٩٣ م) ٣٠٨-٩.

(٢٧)أنتونى س. تيبودو، «بونابرت والقنصلية» (لندن، ١٩٠٨م)، ٢١٧، ٢٢١. وقد طبعت النسخة الفرنسية من هذه المذكرات التى لا تقدر بثمن فى ١٨٢٧ تحت عنوان «مذكرات مع القنصلية ١٨٠١-١٨٠٤م، لمستشار سابق فى مجلس الدولة.» كل ذكر لهذا المرجع بعد ذلك يشير إلى الترجمة الإنجليزية.

و بعد معاهدة أميان، تنافس مجلس التريبيونيت ومجلس النواب لإعلان شكر الأمة للقنصل الأول. ولوح رئيس مجلس التريبيونيت بأن «التريبيونيت يعرب عن رغبته فى تقديم مكافأة تليق بعرفان الأمة للبونابرت العام.» ولكن بقيت الصورة التى ستتخذها هذه المكافأة غير واضحة؛ فلم تكن المكافآت المالية أو الإيحاءات الرمزية لتشكل جوابا كافيا بالنظر إلى شخصية بونابرت. كان الأنسب فيما يبدو هو تصويت بالثقة لمد مهمته، ولكن إلى أى مدى كان يمكن تنفيذ ذلك؟ كان أنتونى تيبودو، والذى كان يمينيا سابقا وعضوا فى مجلس الأمة، وكانت رؤيته التنبؤية لا تضاهى، كان التلميح الغامض للتريبيونيت لا يعنى إلا التدبير لمكيدة. وقد قال محذرا لصديقه القلق جوزيفين: «المؤامرات تحاك فى الظلام .... وكلما اكتسب بونابرت قوة، كلما زادت الهوة بينه وبين أفضل مؤيديه من رجال الثورة. سوف يخضعون لا شك، ولكنهم لن يظلوا متعلقين به. [٢٨]»

و من ناحية أخرى، فقد رغب بعض المعاونين بالتأكيد فى رؤية قوة بونابرت في زيادة: وخصوصا الأخ لوشان، ووزير الخارجية تاليراند، ورودرر ورينود، وهما عضوان سابقان في المجلس القومي ومشاركان أساسيان في عصبة برومير وعضوان قياديان فى ذلك الوقت فى مجلس الدولة. وبقدر أقل من الحماس، كان القنصلان الثالث والرابع كامباسيرس وليبرون في نفس المعسكر كذلك. ولكن لم يكن بونابرت، وهو الرجل الحساس للوقت ولشعور الشعب، ليؤيد بشكل علنى الخيار المفضل وهو: الإعلان عن نفسه قنصلا مدى الحياة. ولذلك، فقد ترك مؤيديه فى مجلس النواب، حيث بدأت المبادرة بالأساس، بعيدين عن تخطيطه.

و قد أدت الحيرة بأحد أتباع بونابرت شديدى الإخلاص، وهو ليسيبيد، مقرر هيئة مجلس النواب، إلى سوء تقدير. وبما أن الدستور قد خول مجلس النواب بمد القنصل فترة عشرة أعوام، طرح ليسيبيد أن تعبر الأمة عن شكرها بمد منصب القنصل الأول فى ذلك الزمان والوقت لمدة عشر سنوات إضافية. وطرح نائب آخر كتعديل أن يتم تعيين بونابرت مدى الحياة، وهو الرد الذى كان يريده الرئيس فى حقيقة الأمر. واعترض النائب لانجوينيس والنائب جارات؛ ثم طلب نائب آخر التصويت على البديلين. ولكن كان رئيس المجلس ترونشيه لا يريد إلا الطرح الأول، وصوت المجلس فى حينها ستين صوتا مقابل صوت واحد لمد فترة حكم بونابرت فترة عشر سنوات إضافية، وكان المنشق الوحيد هو لانجوينيس، الدارس القانونى الكبير فى بريتون والليبرالى المحنك فى مجالس ثورية متعددة [٢٩].

و لم تهدئ مناورة ترونشيه من طموح الطاغوت إلا قليلا. وبما أن بونابرت قد اعتبر التجديد لمدة عشر سنوات عديم الفائدة، فقد سعى لتنفيذ خطة ماكرة لتأمين القنصلية مدى الحياة. وقد قام بالرد مراوغا ومدعيا التواضع على مجلس النواب وأعلن: «لقد دعيت أنا والقاضى الأعظم من قبل تصويت الشعب، ولست أضمن دوام ثقتهم بى حتى يتم التصديق على القرار الذى يمد فترة منصبى من قبل الأمة جمعاء[٣٠].» ثم أوعز إلى كامباسيريس بالتدخل لدى مجلس الدولة من أجل قرار يتسم بالمراوغة السياسية بتحويل طلب مجلس النواب بمد المنصب عشر سنوات إلى استفتاء على القنصلية مدى الحياة.

و مرة أخرى ينير تيبودو الأمور عندما يتحدث عن صعوبة الإحصاء السكانى. وتدخل كامبيسيريس لدى المجلس قائلا: «المسائل المطروحة أمامنا هى كيف ومتى وبأى شروط سيتم تنفيذ التصويت فى الأمة؟» وأصر رودرر وغيره على أن تصويت الأمة لا يمكن حصره على العشر سنوات التى يطرحها مجلس النواب: «لقد حصر المجلس نفسه فى عشر سنوات، متأثرا بأنه ليس لديه سلطة ليقدم المزيد، ولكن سلطة الشعب غير محدودة، والسؤال الذى سيوجه له يجب أن يكون ما إذا كان القنصل الأول سينتخب مدى الحياة أو لا. [٣١]» ثم أضاف شخص آخر إلى هذا الخليط حق بونابرت فى تسمية خليفته، وهو ما أغضب رودرر ولوشان لشهور. وعندما أخذ المجلس تصويته، صوت الأعضاء الموجودون بنعم، إلا خمسة أعضاء رفضوا بحزم. [٣٢]»

و سمى كامبيسيريس الهيئة المخولة بصياغة الرأى الرسمى لمجلس الدولة، والذى أصدرته بعد قليل. وفى وقت ما بين المساء والصباح، عندما كان رأى مجلس الدولة يعد للعرض على الجمهور، اختفى حق بونابرت فى تسمية خليفته من المقترح الذى سيعرض على الاستفتاء. لقد اعتبر بونابرت هذه السلطة غريبة وغير

---

(٢٨)نفس المرجع ٢١٩-٢١.
(٢٩)نفس المصدر، ٢٢٢-٣؛ جان ثيرتى «مجلس نواب نابليون» (باريس، ١٩٤٩م) ، ٩٦-٧.
(٣٠)تيبودو، «بونابرت» ، ٢٢٤.
(٣١)نفس المصدر ، ٢٢٥
(٣٢)نفس المصدر، ٢٢٦

ضرورية فى ذلك الوقت، وامتنع عن قبول هذا «الواجب». وهكذا خالف بونابرت القرارين الرسميين لكل من مجلس النواب (الذى مرر قنصلية مدى الحياة بدلا من تمديد لمدة عشر سنوات) ومجلس الدولة (الذى تم تعديل رأيه الرسمى تبعا لهوى بونابرت). وفى خلفية مجلس النواب ومجلس الدولة، فإن بونابرت نفسه هو الذى صاغ بشكل فعال المقترح المختصر الذى سيعرض على الشعب: «هل ينال نابليون بونابرت لقب أول قنصل مدى الحياة؟» [٣٣]

و أغضب منحنى الأحداث هذا بعض «رجال الثورة» الذين كانوا فى خدمة بونابرت، ولكن ليس بما يكفى ليتركوا معسكر القنصل الأول. ويرى مستشار مجلس الدولة، تيودور تيوفيلي برلير، وهو جمهورى يمينى مخلص وواحد من الممتنعين، أن مستوى السخط كان أساسيا، كما تحدث فى ذكرياته: «لقد كان أليما لى أن أشعر أننا ننعطف بعيدا عن هدف تدعيم مؤسساتنا الجمهورية. ولكن بقى اسم (الجمهورية)، وربما كانت الحقيقة قادرة على استرداد بعض من حقوقها.» كما أصر. [٣٤]

و بعد الاستفتاء وما تلاه من مراجعة مجلس النواب للدستور، أكد بونابرت بصبر لتيبودو أن الترتيبات الجديدة كانت لضمان الاستقرار والثبات للقنصلية ولوضع القنصل الأول فى مصاف الحكام الأجانب، وهو أمر ذو أهمية بالغة برأى بونابرت.

و بتعليق تيبودو أن «الانطباع عن الثورة لا يزال في بدايته وأن هذا الانتقال قوى جدا»، أجاب بونابرت باللازمة التى يقولها دائما: «أنا أفضل ضمان لرجال الثورة»، وهو المقطع الذى أقحمه ليبراليون مثل بولاى وبيرلير وتيبودو وأكسبوه أهمية ولم يستطيعوا أن يتحرروا منه أبدا. [٣٥] وهكذا تسارعت خطوات بونابرت تجاه الملكية، بشكل تدريجي، مغلفة بأيمان الإخلاص لإنجازات الثورة، ومزينة بالتذكير أن الجنرال نفسه قد نال حكمه بالثورة، رغم أنه فى حقيقة الأمر لم يعد هذا الكلام فى ذلك الحين يعنى له الكثير.

و كما أخبر تيبودو أيضا، فإن الاستفتاء الذي جرى فى ١٨٠٢م كان يتميز بأنه أعطى الشرعية لمد فترة حكمه ووضعها فى أعلى مرتبة ممكنة. [٣٦]« وقد كان هذا أول استفتاء رئاسي حقيقى في التاريخ الفرنسى. ورغم أنه كان مذكرا بالاستفتاءات الثلاثة التى أقر بها المواطنون الدستور اليعقوبى فى م١٧٩٣م، والدستور الإدارى فى ١٧٩٥، ودستور ما بعد بروميو للقنصلية فى ١٨٠٠م، فقد كان التصويت التالى فقط هو لقب بونابرت وسلطته الشخصية. وتمت التعديلات الدستورية بطريقة سلسة عن طريق قرار مجلس النواب دون استشارة المواطنين.

و بالعودة إلى ١٨٠٠م، مع كون التأهل للتصويت يقترب من كونه حق عالمى بالتصويت للذكور، فإن حوالى ١,٦ مليون مواطن قد خرجوا ليتبنوا دستور العام الثامن. ولكن، رغبة فى دعم صورة القنصلية بأداء أفضل من ٢ مليون صوت مسجلة للدستور اليعقوبي لعام ١٧٩٣م، زورت الحكومة نتائج الاستفتاء وأعلنت ٣,١ ملايين تصويت بنعم. وأشرف وزير الداخلية لوشان بونابرت على دمج نتائج الانتخابات الإقليمية فى الإجمالى المكتبى غير الصالح للتحقق، وهو ما أضاف ٩٠٠٠٠ تصويت زائف بنعم، وأوجد حوالى ٥٠٠٠٠٠ تصويت عسكري من الهواء. [٣٧]

و على النقيض، في عام ١٨٠٢م، كانت النتيجة المعلنة بحوالى ٣,٦ ملايين تصويت بنعم كانت نزيهة ودقيقة. وبدت سياسة الترقب التى تبناها العديد من المواطنين الفرنسيين بعقلانية فى عام ١٨٠٠ م (الترقب الذى أصبح عادة بعد العديد والعدد من التقلبات السياسية) وكأنها خضعت للقبول الحقيقى. ولكن كما يشير المؤرخ كلود لانجلوا، ضيق تزوير عام ١٨٠٠ م من علاقات نظام الحكم بالشعب فى ١٨٠٢م، لأن رقم الأصوات الحقيقية بنعم قد تضاعفت، ولم تزد فقط بنسبة ٢٠ بالمائة تبعا للنتائج الرسمية (المزورة) للاستفتاء السابق! [٣٨]».

---

(٣٣)نفس المصدر، ٢٢٦-٨

(٣٤)تيودور بيرلير، «مختصر عن الحياة السياسية لتيوفيل بيرلير، كتبه بنفسه ووجهه لأطفاله ... (ديجون، ١٨٣٨)، ٨٨؛ وأيضا بولاى دى لا مورث، ١٧٦١-١٨٤٠ (الذكريات العامة لأسرته) (باريس، ١٨٦٨)، ١٥٨-٩.

(٣٥)تيبودو، «بونابرت» ، ٢٣٢-٣.

(٣٦)نفس المصدر ، ٢٣٣.

(٣٧)كلود لانجلوا، «استفتاء العام الثامن، فى الانقلاب العسكرى لشهر بلوفيوس من العام الثامن» المذكرات التاريخية السنوية للثورة الفرنسية (١٩٧٢)، ٤٣-٦٥، ٢٣١-٤٦، ٣٩١-٤١٥.

(٣٨)كلود لانجلوا، «هل تم الاستفتاء على نابليون بونابرت؟» فى «الاستفتاء على قائد الدولة الفرنسية، وعلى هيو كابيت فى أيامنا» (باريس، ١٩٨٨)، ٨١-٩٣.

بالطبع كان تحول المصوتين المدعوم من قبل المصوتين المحليين فى ١٨٠٢ تحت ضغوط من باريس لم يكن يمكن إيجادها فى ١٨٠٠م. وأصر الضباط الباريسيون أن تكون «سجلات التصويت مفتوحة ومتاحة للجميع؛ ... وألا يتجاهل أحد التعبير عن رأيه معتبرا ذلك غير ضرورى.» ولم يكن التركيز الرسمي على إمكانية وجود تصويتات ب«لا»؛ ففي عام ١٨٠٢م أحصوا ٨٣٧٤ صوتا بـــ «لا» فقط. ولكن كان التركيز الرسمي منصبا على الامتناع وما يشير إليه من معارضة سلبية تبقى الحكومة على المحك. وكانت النتائج مطمئنة وعكست تقدما كبيرا في القبول الشعبى لسلطة بونابرت، مع تحول الأصوات بـــ«نعم» وتخطيها فى الحقيقة الأغلبية المطلقة من الأشخاص الذين لهم حق التصويت. وقد انبهر «رجال الثورة» مثل تيبودو وبيرلير بهذا الطقس شبه الديمقراطى، وهو ما مكنهم من اعتباره سببا آخر لمسايرة التيار.

خليفة لبونابرت؟

عندما حذف بونابرت من الاستفتاء على القنصلية مدى الحياة البند الذى يعطيه سلطة تسمية خليفته، فإنه كان يصد البروميريين الذين كانوا يحتجون بشكل متواصل ومنطقى أنه لو مات بونابرت فجأة فإن صرحهم السياسى كله سوف ينهار. وقد كانت الحملة الإيطالية عام ١٨٠٠ م قد تلاعبت بأعصابهم بالفعل؛ فبعدما اختفى القنصل الأول على جبال الألب وقريبا من العدو، مضت الأيام دون أن تتفوه الجماعة بكلمة واحدة. وتناثرت الشائعات بهزيمة فرنسا وبموت بونابرت فى باريس حتى نقى بونابرت الأجواء بإعلانه النصر العظيم فى مارينجو، والذى كان فى حقيقته كارثة كبرى لولا التدخل البطولى لديزيك، وهو ما أدى بالفعل لموته على أرض المعركة[٣٩].

و حتى من دون الذكريات الأليمة مثل الذكرى القريبة فى مارينجو أو الهجوم بقنبلة على الملك فى ديسمبر ١٨٠٠م، وهو ما كاد يقضى على القنصل الأول، بقى الحديث عن الخليفة يدور بخلد المعاونين. أما بونابرت نفسه ، فعلى النقيض لم يفكر جديا فى شأن الخلافة رغم التهديدات بمؤامرات القتل والتعرض للمواجهة. وقبل ١٨٠٤، أبعد هذه المسألة عن الاهتمام بطرق مختلفة. وفى اللحظات الأكثر صراحة، كان بونابرت يصر أنه فى ذلك الوقت لم يمكن لأحد أن يخلفه.

و عندما أجبره محاوروه على مناقشة هذا الأمر، وضع عقبة أخرى: فلنفرض أن له حق تسمية خليفته أو ترشيح شخص ما لمجلس النواب، من الذى يمكنه أن يختاره؟ القنصل الثانى كامسيرس المعروف بإخلاصه وحكمته وكفاءته المعروفة لا يصلح، ولم يعترض أحد على ذلك. وإخوان بونابرت (جوزيف ولويس ولوشن) أقل منه. كان نابليون يعتقد أن إخوانه كانوا يكتسبون مكانتهم كلية بفضله ولم يكن يعير أى اهتمام لمزاياهم الشخصية، رغم الدور الأساسى للوشن فى بروميرو والقبول ورغم المهارات السياسية الذين يحظى بهم جوزيف. وربما ساق نابليون أحاديث عن خلفاء محتملين من أيام ما قبل الإمبراطورية، فقط ليشير إلى سخافة الفكرة بشكل عام. ورغم أنه فى أحد المرات أخبر رودرر أن كارنوت «ربما يستحق الأمر أكثر من غيره»، إلا إنه بعد مرور بعض الوقت حذف كارنوت من قائمة السلطة، وربما اتفق مع رودرر أن «الأمة الفرنسية لا يمكن أن تعتبر نفسها حرة وشريفة تحت حكم أحد أعضاء هيئة الإنقاذ العامة.» وكما أشار كذلك إلى الجنرال جان فيكتور مورو، الذى كان منافسا له فى وقت ما بأنه يستحق التفكير فيه، إلا أنه وصمه بـــ «و لكن مورو كان من قبل شخصا آخر!» و«ليس له أى أصدقاء». «وريثى الطبيعى هو الشعبى»، هكذا تحدث إلى رودرر بشىء من الغموض، وأضاف: «لم تشرع الوراثة أبدا بقانون ... إنها تفرض بحكم الواقع ... ولا يمكن للفرنسيين فى هذه اللحظة أن يحكمهم غيرى.» وبهذا التهرب النرجسى، أحرج بونابرت رودرر، وتاليراند، ولوشن وغيرهم ممن أرادوا أن يثبتوا استقرار البروميير بأسمنت الحكم الوراثى[٤٠].»

و أيضا، فإن رغبة بونابرت فى اتخاذ لقب وسلطات الملك قد فرضت بالضرورة قضية الخلافة على أجندته. وبكون بونابرت بالفعل قنصلا مدى الحياة، فإن الرغبة لحل مشكلة الخلافة بالطريقة الأفضل والأكثر تقليدية عن طريق الوراثة أعطت بالفعل مبررا مقبولا لإيجاد نوع من السلالة الحاكمة. ولكن رغم أن الربط بين السلطة الإمبراطورية والخلافة بالوراثة كانت منطقية إلا أنها بقيت بذات الغموض فى نظر نابليون.

---

(٣٩)كتابات روديرر : «الأرشيفات القومية» والتى عرفت بعد ذلك بـ (A. N.) ٢٩، ملحق ٧٥

(٤٠)تيبودو ٢٥٥، ٢٥٧؛ بيير لويس رودرر «السلوكيات أثناء الثورة، والقنصلية والإمبراطورية» طبعة أو أوبرى O. Aubry (باريس ١٩٤٢) ١٢٦-٧، ٢٠٣-١١.

ربما يتعاطف معه المرء إلى حد ما لأنه قد حسب موقفه العائلى ورأى فوضى من التعقيدات أكثر من حل واضح لأى شيء. فلم يكن لنابليون أى أولاد طبيعيين، ولم يكن ليحصل عليهم ما دام متزوجا بجوزيفين، وقد كان متمسـكا بها بشـدة فى ذلك الحين. ولأنه لم يكن يثق بأى من إخوته، فقد بقى حل تبنى وريث، رغم أن طريق التبنى كان به مخاطر أيضـا. أخوه الأكبر جوزيف لم يكن لديه أى أبناء، ورغم أنه كان هناك أبناء لأخيه لوشن، فقد كانوا أحداثا صغارا لا يمكن الثقة بأحدهم.

و المفارقة العظيمة فى كل هذا هى بوضوح: أنه عدم وجود ولد لنابليون بالإضافة إلى تمسكه بجوزيفين كان مضـادا لسـخطه أو احتقاره لسـائر العائلة (إخوته وأخواته وأزواجهم)، والذين كان يكره ادعاءاتهم، خصوصـا عندما تكون على حساب جوزيفين. وكانت التهمة الأكبر بخصوصـها بالطبع هى النصيحة التى ألحوا عليه بها أن يطلقها فورا ويتزوج أميرة أوروبية تنجب، وهى النصيحة التى رفضـها نابليون بشـدة فى هذه الأزمة وأكد على إخلاصه لجوزيفين.[٤١]

و برغم هذه التناقضات، فإن عزم بونابرت على الحصول على طابع وسلطات الملك قد تواكب مع هوس معاونيه بموضوع الخلافة ورغبتهم القوية فى العودة إلى الحكومة الملكية. وكانت ستصبح فرنسا إمبراطورية جديدة تحكمها أسـرة ملكية جديدة وسـيكون السـمو الملكى وراثيا فى أسـرة بونابرت. وقد قدم شـبح اغتيال القنصل بواسطة بمؤامرة أخرى يقودها أحد أفراد الحاشية الملكية جورج كادودال ذريعة لإنهاء هذا السيناريو. وبينمـا كـان العرفـان للقنصـل الأول سـببـا فى السـعى نحو تتويجـه قنصـلا مـدى الحيـاة، فإن الخطر الداهم عليه من المؤامرة المضـادة للثورة كانت هى الحافز نحو تأسـيس الإمبراطورية[٤٢]. وقد أظهرت هذه العملية حلا وسـطا، متحمسـا أو سـاخطا بين النخبة النابليونية وكان ما أعطى هذا الأمر مذاقا خاصا هو بعض الملاحظات الواضحة من الغضب من نفس المجتمعات؛ ودرعا من الأسباب التى لا تخلو من مصالح؛ والتأثير الغاضب على الرأى العسكرى.

الموقف الأخير من الثوريين القدامى :

لم يكن هناك دور حقيقى لمجلس الدولة يؤديه فى عودة الإمبراطورية، ولكن سـعى بونابرت لإيجاد زخم بين هؤلاء المعاونين المحترمين وأصـحاب الهيبة فى المحاولة التمهيدية. وأبلغ القنصـل الثانى كامبيسـيرس، والذى دائما ما تولى السلطة فى غياب بونابرت مجلس الدولة بأن القنصل الأول يريد منهم مناقشة هذا الأمر دون الرسميات المعتادة وبصراحة كاملة. ولم ينسحب بونابرت فقط من المناقشة، وإنما انسحب كامبيسيرس وسكرتير المجلس لوكرى أيضا لإعطائهم الحرية الكاملة.

و لم يكن يعرف أغلب الأعضـاء أن كامبيسـيرس نفسـه لم يؤيد الانتقال، خوفا من «أن الانحرافات الكامنة للقنصل التى كان يكبحها من قبل التقاليد الجمهورية لم يكن سيحد منها شئ لو انتقلنا للملكية.[٤٣]» ولكن رغم أن كامبيسـيرس لم يقد السـعى نحو إمبراطورية وراثية، فإنه بالتأكيد لم يقم بأى شـيء على العلن لمنع التيار المؤيد لها، ولا على الأقل بمحاولة التأثير على مجلس الدولة. وعلى أى حال، فقد أعطى انسـحابه من القاعة زمام الأمور لـرينود Regnaud de St. Jean d'Angély، وهو عضو سابق فى مجلس الأمة لعام ١٧٨٩م، وواحد من معاونى بونابرت منذ الحملة الإيطالية عام ١٧٩٧ (عندما كان رينود يحرر جريدة بيت الجنرال)، وفى الوقت الحالى رئيس لجنة الشؤون المحلية بمجلس الدولة.

و قد ربط الاقتراح الذى قدمه رينود والرؤسـاء الأربعة الآخرون للجان المجلس بشـكل مؤكد بين السـعى نحو إمبراطورية وراثية وبين التأكيد على المكاسب الأساسية للثورة:

---

(٤١)رودرر «السلوكيات» ٢٠٨؛ أوين كونيلى «بونابرت الرقيق» : «سيرة جوزيف، الأخ الأكبر لنابليون (نيويورك، ١٩٦٨) ٥٠-٥.

(٤٢)انظر جان بول بيرتود «بونابرت ودوق إنجاين» (باريس، ١٩٧٢م) الجزء الثانى.

(٤٣)كتابات كامبسيريس A. N. ٢٨٦ AP ٣: dossier ٣٢ ، السيدة كارنت فى عام ١٨١٨م.

يجب أن يكون الاستقرار والفعالية للسلطة الوراثية وحقوق الأمة التى سيصوت عليها مؤمنين معا بدون انفصال فى نفس القرار ... و تتكون هذه الحقوق من الحرية الفردية، والحرية الدينية، وحفظ الممتلكات، وعدم العودة فى بيع الأصول الوطنية، والمساواة السياسية التى تتيح كل المناصب لكل المواطنين، والحرية المدنية التى تؤكد على أن كل المواطنين تحكمهم نفس القوانين، واعتماد هذه القوانين ومستويات الضرائب السنوية من قبل ممثلين وطنيين. (٤٤)

كان هذا هو العسل المدسوس أو (إذا تحدثنا عن الحرية الشخصية بشكل محدد) الوهم الذى سوف يستخدم فى مجلس النواب ومجلس التريبيونيت أيضــا، وهو لم يثر أى اعتراض. وكان الســؤال الحقيقى أمام مجلس الدولة هو: «هل من المرغوب أن تؤسس الحكومة الفرنسية على مبدأ الوراثة؟» تبعا لتفصيل تيبودو، فإن رينود قد تحدث عن بونابرت فى الحديث عن أنه «الأمل الوحيد فى الحفاظ على فرنسا من الاضطرابات إلى قد تأتى بها حكومة منتخبة. وهو أمر ضرورى أيضا برأيه فى نجاح علاقاتنا الخارجية.» وساد صمت طويل، لم يخترقه إلا برلير الذى يراه البعض الجمهورى الأكثر إخلاصا فى المجلس. ولم تصل مداخلته إلى الجماهير فى ذلك الوقت، ولكنها بقيت جزءا من التاريخ. وكانت مداخلته، كما سجلها تيبودو:

قال بيرلير: «لو تبنينا النظام الوراثى الآن، فلن يبقى أى أثر لتلك الجمهورية التى ضحت فرنسا من أجل تأسيسها والحفاظ عليها بأموال طائلة وحياة العديد من البشر. ولا أعتقد شخصيا أن الشعب الفرنسى على استعداد للتبرؤ من مثل هذه الميزة التى تم الحصول عليها بشق الأنفس. ولا يبدو أن المناقشات المشتقة من علاقاتنا الخارجية يمكن تطبيقها مطلقا على دولة حصل قائدها على ضمان لمنصبه مدى الحياة ....» لم يكن بيرلير فى الحقيقة مؤيدا على القنصلية مدى الحياة، ولكنه فى الوضع القائم فضل أن يدس نفسه خلف هذا الأمر ليمنع المزيد من التغيرات. وقد أكد بشكل خاص على الوضع الخاطئ الذى سيخضع له كل أولئك الذين ساهموا بأى قدر فى نجاح الثورة فى حالة تطبيق نظام وراثى ملكى؛ وهم طبقة كبيرة وهامة ويجرى استغلالها فى هذا الوقت –رغم احتقار وسخرية الأعداء- فى إعادة بناء نفس الصرح الذى هدموه من قبل. إن الرجل الذى يحكم فرنسا لديه جيش كاف لحماية أى حزب من الانتصار على حزب آخر. إنه هو نفسه ابن للثورة.» (٤٥)

و بعد مداخلة بيرلير بدأت مناقشة عن التساؤل حول ما إذا كان هذا هو الوقت المناسب لمثل هذا التغيير، بعد أن بدا أن كل شىء يسير فى الطريق الصحيح. وكما لخص تيبودو المناقشة (التى كانت تعكس رأيه الشخصى): «فى الوقت الحالى، سينظر العالم بأسره إلى هذا التصرف على أنه طموح وليس وطنية. إنه تصرف يجمع بين سوء التوقيت وبين عدم النضج. وبالنظر إلى هذه الاعتبارات أجاب مناصرو النظام الوراثى بأن فترة الهدوء هى الوقت الأنسب تماما للاستعداد للعاصفة ولإعطاء فرنسا أفضل دستور ممكن.» وفى الحدود الضيقة للمناقشة، فإنها اشتعلت وتطلبت أربع جلسات بعد أن أنهى المجلس إجراءاته المعتادة للتخفيف من حدتها. وفى النهاية، صوت عشرون عضوا على تبنى الحكم الوراثى، بينما صوت سبعة على التأجيل. (٤٦)

و الأكثر من ذلك أن السبعة المارقين رفضوا الإمضاء على الخطاب الذى كتبه رينود بزعم أنهم تم دعوتهم فقط للتعبير عن آرائهم الفردية. وإن كانت الأغلبية قد وقعت على خطاب رينود، فإن الأقلية كانت تشكل خطابا معاكسا من شأنه أن يشق صف الحكومة ويحرجها. وعندما سمع بونابرت بهذا المأزق، طلب أن يسلم إليه كل عضو رأيه إليه منفردا فى ورقة خاصة. ولم يبد بونابرت –شأنه فى ذلك شأن كامبيسيرس- أى غضب من الأعضاء الذين عارضوا خطته لأنهم التزموا بالحدود التى وضعها والتزموا بآرائهم سرية، بجانب أنهم بلا شك قد صاغوا اعتراضاتهم بشكل لائق.

---

(٤٤)«المشروع ... من أجل تأسيس الإمبراطورية المطروحة للتشاور فى الدولة من قبل رؤساء الأقسام فى ١٨٠٤»، وفى كتاب بيليت دى لا لوزير «آراء نابليون» ... فى شورى الدولة (باريس ١٨٣٣) ٣٠٢-٥.

(٤٥)تيبودو «بونابرت» ٣١١-١٤.

(٤٦)انظر أيضا بيليت «الآراء» ٥٤-٦٠. وكان من ضمن السبعة الذين صوتوا للتأجيل بيرنجر، وبرلير، وبولاى دى لا ميورث، ودوتشى، وريال، وثريلاند Berenger، Berlier، Boulay de la Meurthe، Dauchy، R´eal، and Treilhard ؛ بينما السابع غير معروف.

و بعد عدة عقود، عندما ألف بيرلير مذكرات سـياسـية ذات توزيع محدود موجه لأتباعه، فإنه أحال قراءه إلى التقرير الذى نشـــره تيبودو من قبل عن هذه المناقشـــة فى مجلس الدولة. ولكن بيرلير تردد فى التفاخر بالمعارضـــة التى قام بها. وقد زعم أن المعارضـــة فى المجلس لم تكن تجدى نفعا، ولكن كما تذكر، فإنه «كان مستحيلا أن أعطى البيعة الأخيرة للجمهورية التى أحببتها بشدة وخدمتها بإخلاص رغم الاستفزازات الكثيرة، والتى لم يكن بإمكانى أن أشهد اختفاءها إلا بأشد ألم ممكن.» (٤٧)

و الأكثر أهمية إذن هو شرح تعاونه المستمر مع نابليون بعد أن أصبحت الإمبراطورية أمرا واقعا. تعطينا كلمات بيرلير اللمحة الأوضح عن مشاعر رجل كان من قبل متحمسا بشدة للجمهورية فى خدمة الإمبراطور نابليون الأول:

بعدما تم الاعتراف بالإمبراطورية وتأسـيسـها بالإرادة الوطنية (ممثلة فى الاسـتفتاء)، كان ضـروريا لى بالطبع أن أخضـع لها. وكان عزائى أنى رأيت أنى فعلت كل ما أملاه على ضـميرى للدفاع بشكل قانونى عن بقايا الحكومة الجمهورية. ومن ناحية أخرى، فعندما كنت أنظر حولى كنت أرى مجموعة من المواطنين الجيدين الذين كانوا من قبل مناصـرين للجمهورية ولكنهم تعبوا من التردد الذى استمر لسنوات عدة، وانتهوا إلى الاقتناع بأنه فى قلب أوروبا قديمة وملكية، فإن فرنسا فى أفضل أحوالها يمكن لها أن تأمل بشكل محدد فى حكومة ممثلة تحت سلطة أسرة مالكة جديدة تحد من سلطاتها المؤسسات الليبرالية. (وبشكل شخصـى كان بونابرت لا زال يثق فى بيرلير) ... وبعدما تم إرضاء طموحه بوصوله إلى قمة السلطة الدستورية، وبالنصر خارج البلاد، فإنه كان سيولى فكره نحو إدارة الشؤون الداخلية بشكل ليبرالى. وأخيرا، فإن الرجل أساسا كان ابنا للثورة، ولا يستطيع أن ينسى أصله، كما أنه (بسعيه إلى ضمان جميع المزايا القانونية التى ولدت من رحم الثورة) كان يمثل أيضـــا تأييدا مؤكدا للوطنيين المهتمين بالنظام. لقد كان فى هذه الرؤية قدر كبير من الأمل. وقد كنت أعتبر أنه من واجبى الذى تمليه على الليبرالية ألا أتخلى عن المواقف التى لا زال يبديها الوطنيون فى خدمة الدولة والحرية. (٤٨)

بالإضـافة إلى ذلك، فقد اعترف بيرلير أن الاعتبارات الشخصية قد ساعدته فى البقاء تحت جناح نابليون، والمؤرخ يجب أن يكون شـكورا لمثل هذه الصـراحة. يقول بيرلير «لم يكن لدى أى ثروة ورثتها»، وفى حين أنه كان يحصـل فى ذلك الوقت على ٢٥٠٠٠ فرنك بصـفته مستشـار الدولة، ثم أضـيف إليهم ١٥٠٠٠ فرنك بجانب الإقامة المجانية كرئيس لمجلس الغنائم (و هو المجلس المكلف بإدارة الغنائم البحرية)، وقد حصل على هذا المبلغ لفترة قصـيرة ولم يكون بعد المبلغ اللازم لمسـاعدة أسـرته. ولم تكن فكرة العودة إلى مجال القانون فى عامه الخامس والأربعين فكرة مجزية؛ فقد كان بيرلير يشعر أنه كان مسنا وشابا فى نفس الوقت على أداء تلك المهمة: «كان العمر متقدما بى للعودة إلى الترافع كمحام فى المحكمة العليا، وأيضـا غير كاف لتأمين ربح جيد بالعمل السـهل فى المداولة (العمل فى الخزانة)، وهو العمل المجزى فقط للمتشـارين القانونيين الأكبر سنا.» (٤٩)

و قد أدى ضغط المسئولية الأسرية، وعدم وجود البديل المناسب، والثقة المقترنة بالأمل فى التزام نابليون بقوانين الثورة، وفوق كل شـيء اعتياده على العمل الحكومى إلى تغلب بيرلير على عقليته الجمهورية التى جرحت فى مقتل.

و ربما بدرجة أقل من القلق، كان نفس الوضـع ينطبق على بولاى Boulay de la Meurthe. فأثناء مناقشـة المجلس لخيار الإمبراطورية، أيد بولاى محاولة بيرلير لتأجيل الانتقال على أقل تقدير. وللأسف، فإن ذكرياته المتاحة غامضـة بخصـوص الرأى الرافض الذى قدمه لبونابرت (رغم أنه مثل برلير يذكر بفخر أنه احتفظ بنسـخة من هذا الرأى فى أوراقه الشـخصـية): «لقد كان نابعا من الموقف السـياسـى للدولة وحالة الأحزاب.» وأيضـا، فإنه قد قدم النصـيحة أنه لو تم تبنى السـلطة الوراثية، فينبغى على بونابرت «أن يحتفظ بحق الخروج من الخلافة التى توضع فى أسرته، وأن يختار فقط خليفته المباشر.» ومنذ أصبحت

---

(٤٧)برلير «المختصر» ٩٢-٥.
(٤٨)نفس المصدر.
(٤٩)نفس المصدر. ٩٥

الإمبراطورية أمرا واقعا، سايرها بولاى مثل بيرلير بدون تحفظات وبرر موقفه بطريقة عقلانية بـــــ «أن هذا الموقف الســـياســـى يمكن توفيقه مع المبادئ المعلنة فى ١٧٨٩م، وأن (بولاى) كان يعتبر نابليون الرجل الأقدر على توطيد وإنهاء الثورة.» (٥٠)

مناقشة فى مجلس التريبيونيت :

كان التريبيونيت بجلساته العلنية وخطبه غير المقيدة المؤسسة الأكثر استقلالا فى القنصلية. فلو أن اقتراحا حكوميا أثار اعتراضا فى مجلس الدولة أو مجلس النواب فإنه كان يبقى فى العادة بين الحوائط الأربعة للقاعة، ولكن خطابا معارضا فى التريبيونيت كان كفيلا بإثارة موجات معارضة فى الرأى العام عبر قنوات الاتصال غير الرسمية التى لم يكن يمكن لأى رقابة حكومية السيطرة عليها. كانت القنصـلية تقلل من شـأن الخطابة، معتبرة إياها دعوة للنفاق السياسى، ولكن الشجاعة الخطابية بقيت أمرا هاما فى وظيفة الأعضاء المائة لمجلس التريبيونيت. صـحيح أنه فى عام ١٨٠٢ م تم تنقية المجلس من أكثر الأعضـاء لجاجة بناء على أمر بونابرت أثناء التجديد المقرر لخمس أعضـــاء المجلس، ولكن بقى مجلس التريبيونيت دائما أبعد منتدى حوارى فى الدولة الفرنسية عن إمكانية التنبؤ بمواقفه.

و بالنسبة لبونابرت، كان التفريق بين الخصوصية والعمومية هو كل شيء. وباعتباره معتادا على الطاعة فى حلقة حاشيته، ومعتادا على المفاهيم العسكرية للشرف، فقد كان يقبل الاختلاف فى الرأى ما تم التعبير عنه فى الغرف المغلقة، ولكنه لم يكن يقبل بالنقد العلني. ولكنه بعد عام ١٨٠٢م، فحتى لو أثار أعضـــاء مجلس التريبيونيت اعتراضـــات على أجزاء معينة من القوانين المقترحة، فقد كانت الحكومة تزعم عن حق أنه فى المواضـــيع الســـياســـية العامة كان يمكن إلجام التريبيونيت مثله مثل مجلس النواب أو مجلس الدولة، أو حتى بدرجة أكبر باعتبار أن كثيرا من أعضـــاء المجلس كانوا يأملون فى الترقية. ولذلك فقد بدا أن إطلاق العنان لخطابة التريبيونيت كانت وسيلة مفيدة لعرض خيار الإمبراطورية بشكل رسمى على الجمهور. رغم أنه ربما لم يكن ســيســمع هذه الخطب أى أحد، فإن الناس كانت ســتقرأها فى «المرشــد Moniteur» أو غيرها من الصحف.

و تم اختيار عضـو التريبيونيت جان فرانسوا كورى Jean-Franc¸ois Curée ، الرجل اليمينى ورئيس التريبيونيت فى ١٨٠١م من أجل هذا الشـــرف، وفى يوم ٢٨ أبريل، لوح بأن «نابليون بونابرت، القنصـــل الأول حاليا، يعلن إمبراطورا للفرنسيين وأن السمو الملكى يعلن وراثيا فى عائلته.» ورغم أن التريبيونيت لم يكن له سـلطة لتنفيذ هذا الاقتراح، فقد جاءت الأسـابيع التى قضـيت فى الاحتيال بحل ما. تجمع زملاء كورى حول المنبر لتأييد الحركة واختار الرئيس عددا من المتحدثين. وفى هذا الزخم من الخطابة المهيبة، بارك «رجال الثورة» (بحكم الأغلبية) هؤلاء علنا الانتقال من الحكومة المنتخبة ذات الفصـــائل إلى إمبراطورية وراثية – أو إلى الملكية تحت مسمى جديد.

و قد كان يتم تضـمين الإشـارات التاريخية والسـياسـية بالشـكر لنابليون الذى امتلأ به الخطاب. واسـتغل المتحدثون الإنجاز الرهيب بكل الآمال والمخاوف التى ربطوها عام ١٨٠٠ بمفاهيم مجردة مثل الأمة أو مبادى ١٧٨٩ م أو الجمهورية. وهكذا، فإن الإمبراطورية النابليونية كانت تبدو تجميعا منطقيا لبرومير، عندما بدأ هذا التحول النفسى، أو هذا الهروب من الحرية.

و لكن نغمة واحدة شاذة عن النص شوهت هذا السباق التملقى عندما قام أحد الأعضاء لينتقد مبادرة كورى. وفى النهاية، لم يكن لخطبته أى تأثير على المجمل؛ بل ربما تمت بدعوة من أحد مناصرى نابليون كمثال على المفهوم الفارغ بأن الحياة العامة فى فرنســـا كانت تحتفظ بحريتها. وفى هذا الوقت، فقد خرجت هذه الخطبة التى قام بها لازار كارنوت، وهو أحد أكثر الأعضاء شـهرة فى مجلس التريبيونيت بين زملائه. وعلى العكس من موقف برلير فى مجلس الدولة، فقد انتشـــر ســـريعا الخبر بخطاب كارنوت، رغم أن مخبرى المباحث زعموا أن تأثيره كان محدودا. وقد قال كارنوت بعد ذلك: «لقد تلقيت خطابات تهنئة من الكثيرين، وكنت مندهشـا بشـكل خاص من النجاح الاسـتثنائى لهذه الخطبة فى مدينة اعتادت طويلا على الانحناء دون مقاومة لكل رغبات قائدها.» (٥١)

---

(٥٠)بولاى دى لا ميورث ١٦٢-٥.
(٥١)ألفونس أولارد (طبعة) باريس تحت حكم القنصـــلية. «مجموعة مقالات (١٩٠٩م) ٤: ٧٦٩-٩٠؛ م. أ. كورنيت، مذكرات النواب (باريس، ١٨٢٤م)، ٢٧. ولكن مرجع مارسيل رينارد، «كارنوت العظيم» الثانى: منظم النصر (باريس، ١٩٥٢م)، ٢٧٣.

و كان العنصر المركزى فى نظامى الحكم اللذين سبقا القنصلية، كارنوت، هو المخطط العسكرى الرائد في هيئة السلامة العامة في الفترة ١٧٩٣م-١٧١٤ م، وعضوا مؤسسا في الإدارة التنفيذية التي أطيح بها في انقلاب فراكتيدور عام ١٧٩٧ م وأجبرت على الاختفاء. وكان مؤرخو الجمهورية دائما ما يحتفون بكارنوت على أنه: «منظم النصر» في العام الثاني، وكان بونابرت نفسه يكن الاحترام للمهندس العسكرى الأسبق. وبعد برومير، أعاد القنصل الأول كارنوت من المعتقل وعينه وزيرا للحربية؛ وبقي كارنوت في ذلك المنصب حتى غضب منه بونابرت واضطره إلى الاستقالة. وبعد فترة قصيرة من العودة للحياة الخاصة، علم كارنوت أن مجلس النواب قد رشحه لوظيفة في التريبيونيت في مارس عام ١٨٠٢. وأصر كارنوت بشدة على أن يكون مستقلا في هذا المجلس وشكل ضغطا متزايدا على طموحات نابليون. فأولا، اعترض على جوقة الشرف. ثم أفسد إجماع التريبيونيت على القنصلية مدى الحياة بتسجيل تصويت بـ «لا» في مضبطة المجلس.[٥٢]

و لم توح خطبة كارنوت في عام ١٨٠٤م بأيديولوجية جمهورية واضحة، وإنما مجرد مجموعة من الملاحظات الأمينة والناقدة. وقد شرح كارنوت: «ربما أتمنى أن يقل المديح الموجه للقنصل الأول بعض الشيء.» وقد اعترف كارنوت، كونه أحد المستفيدين من الثامن عشر من برومير، بالحاجة إلى التركيز المؤقت للسلطة في ذلك الوقت لإنقاذ الجمهورية من «حافة الهاوية». وقد قدم نجاح البرومير نفسه الفرصة الآن لـ «تثبيت دعائم الحرية.» وقد وضح أن الولايات المتحدة كانت مثالا للجمهورية المستقرة والمزدهرة. كما أضاف في جملته الصادمة أنه في الظروف الجيدة في الوقت الحالي، «يكون إقامة جمهورية من دون فوضى أصعب من إقامة ملكية دون استبداد في الحكم.»[٥٣]

لقد أشاد كارنوت بإنجازات بونابرت لتعزيز الحرية مثل القانون المدنى، ولكنه تساءل: «هل تكون المكافأة اللائقة به هى إعطاؤه عنق ذات الحرية؟» لقد كانت الفرصة الفريدة سانحة لبونابرت «لحل المشكلة الكبرى لمشكلة الحرية العامة،» ولكنه في الحقيقة ولاها ظهره. لقد كان النموذج الملكى برمته لا يروق لكارنوت: «لم يتم اختراع شئ للسيطرة على السلطة المطلقة أقوى مما يعرف بالجناح الوسيط أو المؤسسات التي تحتفظ بامتيازات. هل تريدوننا أن نتحدث عن طبقة نبلاء جديدة؟» ورغم إعلانه: «سأصوت ضد إعادة تأسيس الملكية،» إلا إنه ختم كلامه بأنه لو قبل الشعب هذا الأمر فإنه سيعطى ولاءه للإمبراطورية: «لقد اعتدت دائما أن أخضع للقوانين السارية.»[٥٤]

لقد سعى أعضاء التريبيونيت الذين ينتظرهم الدور للحديث بعد كارنوت بكل قوة لإزالة الضرر وصد الهجوم الذى لحق بالاتفاق الجديد. وقد انتقد العديد منهم المرسل كما انتقد الرسالة. وأعلنوا أن كارنوت لم يكن هو الرجل المناسب لانتقاد الوعى السياسى لزملائه. وقد هاجمه بعنف العضو كاريون نيساس Carrion-Nisas الكاتب المسرحى وزميل الدراسة السابق لبونابرت في الكلية الحربية قائلا بتعجب: إن تجربة كارنوت الأولى للزعامة الديمقراطية في هيئة السلامة العامة وضعته بين الممانعين بينما أثناء فترة زعامته الثانية القصيرة كعضو في الإدارة التنفيذية، كان كارنوت نفسه منفيا ولم ينقذه إلا القنصلية. وقد ختم المحامى جان ألبيسون (متجاهلا بالكامل رؤية كارنوت لنفسه وتقييم الذرية)، «لا أستطيع التقليل من دهشتى عندما سمعت الدفاع عن قضاء منتخب ومؤقت يأتى من فم كان ينبغى أن يخجل لمجرد تذكر العام الثانى أو العام الرابع.»[٥٥]

و عندما انتهى أعضاء التريبيونيت من كارنوت، دافعوا عن الخيار الملكى الإمبراطورى ضد التشهير به. وأثار أ. هـ. أرنولد، العالم الاقتصادى المتخصص، جان بودن بالحديث عن أفضلية الوراثة على الملكية المنتخبة، وزعم أن التأكيد على الحرية في القانون أقوى من الضرائب. وغالى كاريون نيساس في الرد على تحذيرات كارنوت من الاستبداد قائلا: «ماذا! أليس لدينا قانون وعهود اجتماعية؟ من الذى يتحدث هنا عن وضع شخص بعينه فوق القوانين؟» على عكس الملوك، لن يكون الإمبراطور مالكا للدولة، وإنما «رئيسا

---

(٥٢)راينارد، «كارنوت» ٢٧١-٢.
(٥٣)نفس المصدر.
(٥٤)نفس المصدر.
(٥٥)تم إعادة إصدار كل الخطب «المرشد»، ١١-١٥ من شهر فلوريال الثانى عشر. وانظر أيضا رودرر «ملاحظات في الخطاب المقتبس. كارنوت مقابل الوراثة». «جريدة باريس»، ١٢-١٤ مايو ١٨٠٤م، وقصاصات أخرى من كتابات رودرر A. N. ٢٩ AP ٧٨

للفرنسيين باختيارهم؛ وسيكون حكمه أخلاقيا ولا يمكن أن ينشأ خضوع قانونى من هذا النظام.» واعترض كارنوت أن العودة إلى الملكية لن تكون حلا توافقيا لأنه ليس هناك حرية للصحافة فى مناقشته؛ واستدعى كاريون نيساس بصراحة التبرير الذى يستخدمه بونابرت بشكل عام لتكميم الصحافة: «يعرف الجميع خطورة الحرية، وإمكانية أن تتردى سريعا لتكون ذرائع للمخالفات.» (٥٦)

و اعترض لويس كوستاس، العالم السابق فى حملة بونابرت على مصر على استدعاء كارنوت لنموذج الولايات المتحدة؛ فلا يوجد سلطة كبيرة مهددة بالاحتلال أو وقوع انقلابات فى الولايات المتحدة المنعزلة جغرافيا. «ليس الأمريكان مضطرين على الإطلاق للدفاع عن أنفسهم ضد محاولات الإحياء المستمرة لأسرة مطرودة من على العرش.» ولكنه زعم أن فى فرنسا، فلا شىء غير النظام الثابت للخلافة يمكنه أن يضع نهاية لادعاءات ملوك البوربون كما وقفت من قبل أمام ادعاءات أسرة إستيوارت فى إنجلترا.

و بطريقة أخرى، أعلن كارت عضو التريبيونيت: «نحن نقاوم المكائد الجشعة والدموية دائما لأنظمة الحكم المنتخبة؛ نحن نحول دون الاحتمال المجرد للانشقاقات وظهور رؤساء للأحزاب.» (٥٧)

و لكننا حتى الآن لم نصل إلى الموضوع الرئيسى فى دفاع أعضاء التريبيونيت عن صعود بونابرت إلى الإمبراطورية الوراثية. كانت المناقشة التالية نابعة من الهدف الحقيقى للثورة التى قدمها من قبل رينود فى العرض الفاشل لمجلس الدولة، حيث زعم أن «لم تبدأ الثورة فى الدولة فى ١٧٨٩ م ضد وراثة مجلس القضاء الأعلى ... بل يجب (الآن) التأكيد على الوراثة تمشيا مع المبادئ التى نشأت مع بداية الثورة.» (٥٨)

و أصبحت هذه الإشارة إلى الهدف الحقيقى للثورة لازمة تتردد كثيرا فى خطاب المجلس، كما يوضح عضو التريبيونيت جارد بانفيلير Jard-Panvillier ، وهو أحد الأعضاء الدائمين فى المجالس الثورية. وعندما نعمت الدولة بالحرية الكاملة فى ١٧٨٩-٩٠، قبل أن تسير الأمور فى الاتجاه الخاطئ، اختارت أن تكون موحدة وأن تكون السلطة التنفيذية وراثية. واختار ملوك البوربون بإرادتهم أن يتجاوزوا حقوقهم وفرضوا على الدولة حكومة ديمقراطية، وهو ما أدى بدوره إلى «آلام وفوضى». ولكن تحت «الحكم الأوحد» لبونابرت، استعادت فرنسا وحدتها وهدوءها بالإضافة إلى مجدها فى الخارج. ولكن المكائد البوربونية الإنجليزية ما زالت تنذر بحدوث اضطرابات بالمقارنة مع تلك التى سببتها الانتخابات من قبل. ووجود إمبراطور وراثى من شأنه أن ينهى هذا التهديد بشكل مؤكد، وأن يعيد فرنسا للطريق الذى رسم لها فى ١٧٨٩م، وأن «يحافظ على إنجازات الثورة باختيار أسرة مالكة مهتمة بنفس الدرجة بالحفاظ عليها.» (٥٩)

و اعترض كوستاس على ادعاء كارنوت بأن موظفى الدولة فقط هم الذين يناصرون اللقب الإمبراطورى، وأصر على أن الأمة كلها قد عبرت عن هذا الاختيار عند بدء الثورة، وعلى أن أول استفتاء محتمل سوف يمثل الرأى العام بدقة أكثر من «تلك المناقشات فى المجالس الصاخبة حيث كان يصوت الفرد تحت تهديد الأحزاب.» وأكد ألبيسون أيضا على التصميم الحقيقى لـــ ١٧٨٩م: «ربطت الثورة بين الوراثة وبين السلطة التنفيذية ... وهكذا كان هذا واحدا من المبادئ الرئيسية التى بدأت بها الثورة، والتى أريد لها أن تنتهى بها.» وكان هدف الثامن عشر من بروميرا «من إنهاء الثورة بثباتها على الأهداف التى قامت عليها،» ممكن التحقيق فى النهاية. (٦٠)

---

(٥٦)«المرشد»، ١١-١٥ فلوريال.
(٥٧)نفس المصدر.
(٥٨)بيليت «الآراء» ٣٠٢-٤.
(٥٩)«المرشد» ١١-١٥ فلوريال الثانى عشر.
(٦٠)«المرشد» ١٥ من شهر فلوريال. اعتمادا من أكثر أعضاء مجلس التريبيونيت على النية الأصلية فى ١٧٨٩ كمنطق للعودة إلى «الملكية» فى ١٨٠٤ التى ينبغى أن تتوقف قليلا. ويقترح هذا الأمر فى= =صياغة مبادأة المجلس القومى للأيديولوجية الثورية- الأيديولوجية الوحيدة التى كان لها شأن- وهو تنفيذى وراثى لوح عن حق بشكل واضح كحجر زاوية للاستقرار فى هذا النظام الجديد. ولا ينبغى أن يرفض كما كان فى شرح فرانسوا فوريت، الذى أصر أنه حتى فى ١٧٨٩، كانت الراديكالية المتطرفة للمجلس المحلى تتعارض مع الماضى مما جعل فرنسا «جمهورية فى كل شيء إلا التسمية»، وبنفى الملك للحالة العقلية من البداية. (فرانسوا فوريه وران هاليفى، «العام ١٧٨٩» المنشورات السنوية E.S.C. ١٩٨٩) وكانت الرؤية التاريخية الأكثر تقليدية فى الفترة من ١٨٩٠-٩٠ كحل وسط مع الملك الذى كان بعيدا عن الديمقراطية والجمهورية التى بدت تجد تأييدا فى هذا المظهر غير المعتاد فى تحديد السعر هذا فى النية الأصلية فى ١٨٠٤.

الجيش والإمبراطورية القادمة :

عندما قام منفذو الثورة بالإطاحة بالإدارة التنفيذية، قاموا بوضـــع الوحدات العســـكرية فى منطقة باريس تحت تصرف الجنرال بونابرت. ورغم أن القوات كانت مشاركة بقوة فى حسم النزاع بقوة فى سانت كلاود فى التاسع عشر من برومير، وانتشروا بشكل مكثف فى العاصمة أيضا، فإنها لم تلعب إلا دورا مؤيدا فى الانقلاب البرلمانى؛ ولم يفرض الجيش رغبته على الحكومة المدنية التى لا حول لها ولا قوة. وحينئذ عند الانتقال من القنصلية للإمبراطورية الذى كان الهدف النهائى من النظام النابليونى الحاكم، بدا دور الجيش فى الحال أقل قوة، ولكن ربما أكثر فعالية.

و فى ربيع عام ١٨٠٤، أســس الضـــباط والوحدات التى كانت تحت قيادتهم ضـــجة قوية لتعيين نابليون بونابرت إمبراطورا. ولو كان نابليون قابل مقاومة حقيقية ضـــد خطته، كان تحرك الجيش كفيلا بإزالته تماما. ولكن فى هذه الحالة، لم يحتج نابليون أن يلعب بهذه الورقة، فقد أظهرت الالتماســات التى انهالت على باريس من الجيش كأن إعلان الإمبراطورية هو أمر لا مفر منه. ومن الصـعب أن نحدد بدقة كيف أديرت هذه الحملة من الورق والحبر، ولكن تبقى بعض الإشارات عنها فى السجلات التاريخية.

بعدما أعلن وزير العدل عن تقريره الأولى عن محاولة كادودال وبيتشيجرو لاغتيال بونابرت، تدخل وزير الحربية أليكسـاندر برثير (رئيس الأركان الذى لا يستغنى عنه بونابرت) . وأمر برثير كبار الضـباط بقراءة تقرير الوزير على قواتهم مجتمعة، وقد فهم البعض أن الرد المناســب سـيكون التماســا جماهيريا يعبر عن الغضـــب من المحاولة وعن الإخلاص لبونابرت. ووضـــع قادة معســكرين عســكريين كبيرين للجيش خطة متحمسة للاحتلال المتبادل. وقد أدت دعواتهم لـ «الإخلاص والاحترام والولاء» إلى احتواء أكثر من ٢١٠٠٠ إمضاء! [٦١]

و لأن بونابرت لم يكن قد أعلن بعد عن خطته الإمبراطورية، فإن هذا السـعى المبدئى لتحريك الرأى العام بقى عن عمد غير واضـــح الدوافع. ولكن ســريعا ما خضـــعت الالتماســـات العســكرية لحركة كورى فى التريبيونيت لتقليد نابليون اللقب الإمبراطورى الوراثى. وكما يشير السطر ٦٩ من قرار التنظيم: «يبدو لنا أن الوراثة ووحدة فرنسا هى السبيل المقبول الأوحد لضمان هدوء واستقرار الدولة.»

و كان قرع طبول الالتماســات العسكرية للتاج الإمبراطورى يظهر أحيانا بشكل عفوى ولكن أســاسـا من القمة للقاع عبر مســـتويات توجيه الأوامر. وكان القادة يشـــرحون للضـــباط الذين تحت قيادتهم أنه لا بد من اختراق هذا التجمع ولم شـــتات قواتهم. وعلى ســـبيل المثال، فى العديد من فرق الجيش (الفرقتين الثانية والخامسة فى شرق فرنسا)، وزع قادة الفرق أمثلة للالتماسات لإقناع القادة المحليين. [٦٢]

و قد استغل برثير اجتماعا للقادة والضباط فى منطقة باريس، وزيارة ضباط من فرق أخرى لتسجيل نخبة الضباط من مجموعة الضباط فى أحد الالتماسات التهديدية. وقد شكل هذا تدخلا غير مسبوق فى شؤون الدولة من أعلى مســـتويـات الجيش. ورغم أن هذه الوثيقة قد اعتمدت على لغة الإطراء العام الذى اعتادت عليه الالتماسـات المدنية والعسكرية الأخرى، فقد كانت جديرة بالاهتمام لأنها كانت تشير إلى موقف واضـح لبونابرت مختلف تماما عن الخطب التى تلقى فى التريبيونيت وبعيد جدا عن أى علاقة بتجربة الثورة. وقد أكد مجموعة القادة العسكريين الذين وقعوا التماس برثير لبونابرت على:

أنت تدين لفرنسا التى اختارتك رئيسا لها، والتى تراك المؤسس الثانى لها، بل أنت تدين لنفسك بالتأكد أن منجزاتك يجب أن تنال نفس الخلود الذى يناله اســمك. هل يمكن أن تخضـــع ثمار مثل هذا الجهد ومثل هذه الانتصـــارات لتقلبات القدر الأعمى؟ ... فليبق هذا التراث العظيم إلى الأبد فى أســـرتك. لقد أتت اللحظة التى يجب أن تســـتغل فيها الأمة قائدها الذى تفخر به لتحقيق إنجاز يعود عليها بالخير. لقد حان الأوان لتخلع عليه لقبا يتناسب مع إنجازاته ومع ما تتطلع إليه الإمبراطورية الفرنسية ومع قامته الكبرى فى فرنسا ... أليس لقب الإمبراطور الذى حمله شارلمان من قبل حقا للرجل الذى تراه أعيننا مشرعا ومحاربا؟ [٦٣]

---

(٦١)A ٨٥١ A. N. BB II : خطابات من الجنرالات بورسير، وجونوت وسولت لبرثير، ٢٨-٣٠ شهر بلوفيوز الثانى عشر.
(٦٢)B ٨٥٠ A. N. BB II
(٦٣)A ٨٥٠ A. N. BB II خطاب موجه للقنصل الأول، ٢٢ فلوريال الثانى عشر.

يتجاهل التماس برثير بقوة الجدل الدائر حول قوانين الثورة ويتطلع لنظام جديد تماما، نظام بونابرتى إمبراطورى ذى مغزى خاص للقوات المسلحة.

و قد عكست الالتماسات العسكرية التي تطالب بصوت واحد برفع بونابرت إلى لقب وراثى إمبراطورى ثلاثة رؤى مختلفة؛ الأولى أن الالتماس الذى وزعه برثير على كبار القادة ومســـاعديهم بتأكيده على المجد العسكرى انتقالا مثاليا واستدعى مستقبل ما بعد الثورة المؤسس على المواهب الخاصة والإنجازات الخاصة بنابليون بونابرت.

أما الثانية، وهى الرؤية الأكثر اعتيادا، فهى رؤية رحبت بالإمبراطورية لإعادة تشكيل القنصلية التى يمكن أن تضع حدا حاسما لأعداء الثورة وأن تضمن مستقبل الحرية والمساواة. «أى أسرة يمكنها أن تقدم لنا ضمانا أكبر للحفاظ على الحرية العامة والمســاواة؟» هو السـؤال الذى سـأله تولوز جاريســون. أو كما أعلن الموقع العسكرى فى تاربس بشـئ من التفاؤل الواهى: «الشـعب الفرنسـى الذى أصبح رعايا لك، لن يفقد حقوقه من الحرية والمساواة التى وضعت دعائمها.» والرأى الثالث، كما ذكر فى الالتماسات التى وزعها الفريق دوبون، والتى توقعت أن تكون الإمبراطورية هى المثوى الأخير لقوانين الثورة المتعلقة بالاضــطرابات والفوضـــى. (٦٤) ويمكن أن نلاحظ فى الحال الميزة التى حققها تعدد التفســيرات فى خلق أرضـــية واســـعة من القبول للإمبراطورية. وكما فى برومير، كان الشـعب الفرنسـى لا يزال يرى فى بونابرت الأمل الذى أرادوا رؤيته. وكانت درجة التفاؤل أكثر وضوحا وكان التماس برثير يحمل دقة فى التنبؤ بما يطويه المستقبل. وكان يعكس أيضا الإصرار الكبير على الخيار الإمبراطورى من قبل ضباط الجيش.

رد مجلس النواب :

أثار الطموح الكبير لنابليون ردودا متباينة. فبينما تمسك أعضاء مجلس الدولة بشدة بالخيار الإمبراطورى داخل الغرف المغلقة، فقد غطى أعضـــاء التريبيونيت بقوة على الاعتراض المســموع جماهيريا بوصــلة من الردود الحماسية، وخصـوصـا بالربط بين مكانة نابليون كإمبراطور مع الهدف الأصـلى للثورة بدمج الملكية الوراثية. وأصــدرت وحدات الجيش فى نفس الوقت عددا كبيرا من الالتماســات التهديدية التى جعلت الانتقال إلى الإمبراطورية أمرا محسوما. وقد أثر هذا بدوره على رد مجلس النواب، الذى يمكنه أن يعلن التغيير بشكل منفرد.

لقد بدأ مجلس النواب نفســه التحرك تجاه حكومة وراثية فى خطاب للقنصـــل الأول فى ٢٧ مارس أشـــار بشـيء من الغموض إلى استحســان إكسـاب إنجاز بونابرت صـفة الدوام. وقبل شـهر مايو، كان مجلس النواب مستعدا تماما لتبنى التحول نحو الإمبراطورية الذى اقترحه كورى بشكل علنى، مع الضرورة المتزايدة للعزل لأى أصـوات فى الجيش يمكن أن تنادى بالسـلطة المدنية. وقد أضـاف مجلس النواب فى خطابه الرسـمى أنه يمكن أن يضيف إلى تبريراته العديدة لوجود أسرة إمبراطورية حاكمة الملاحظة القوية بأن «هذه الأسرة هى فقط التى يمكنها ردع المنافسين الخطيرين فى دولة تحيط بها جيوش عديدة يقودها قادة كبار.» (٦٥)

و فى مجلس النواب، اقترح رودرر الذى كان مناصـــرا بقوة للتاج الإمبراطورى إضـــافة جريئة. وقد كان بونابرت قد ســئم من الحماس المتحذلق لرودرر وقام بترقيته إلى مجلس النواب فى ١٨٠٢ م لإبعاده عن مجلس الدولة حيث كان يبدو أنه لا يمكن الاســتغناء عنه، ولكن بقى النائب مناصــــرا لا يهدأ لنظرياته عن الحكومة. وتحتوى مخطوطات رودرر الضخمة والمسهبة، والتى نشرها ابنه فى ستينيات القرن التاسع عشر، ذكريات متعددة عن حملته بتصـرفه الخاص. يقول النائب: «يجب أن يكون هناك حول الإمبراطورية الوراثية كبرياء عظيم ويجب أن يكون فى نفس الوقت مجلس القضـــاء الأعلى وراثيا، فبدون اتخاذ هذا الإجراء الاحتياطى، سوف يفقد المنصب العظيم التأييد وضمان البقاء.» وبالنظر إلى أن رودرر كان قاضيا أعلى فى برلمان ميتز قبل الثورة، فربما كان مشـتاقا إلى مثل هذه «الفرقة الوسـيطة ذات السـيطرة» التى كان يمجدها مونتسـكيو بلقب نصـيرة الحرية على الاسـتبداد – من نفس نوع المجالس الوراثية التى ألغاها المجلس القومى فى ١٧٨٩ م وسخر منها كارنوت فى خطبته للتريبيونيت. (٦٦)

A. N. BB II B; A. N. BB II ٨٥١A(٦٤)

(٦٥)«المرشد» رقم ٢٢٦، ١٦ فلوريال الثانى عشر: «الرد على مجلس النواب» ١٤ فلوريال. بشأن دور النواب بشكل عام، راجع الثلاثين «مجلس نواب نابليون» ١٢٥-٣٠.

(٦٦)أنطوان م. رودرر (طبعة) أعمال الكونت .P.L رودرر (باريس ١٨٥٤) ٣: ٥٠٨-١٠.

و فى خطاب غير مؤرخ فى العام السابع موجه إلى جوزيف بونابرت، ضغط رودرر بأفكاره على صديقه. «لا يكتمل الأمر بالوراثة والإمبراطورية. من الضـــرورى أن تؤســس أسـرًا جديدة حول الأســرة الحاكمة الجديدة.» وقال : إنه لو فكرنا في خمس وعشـرين عاما قادمة، عندما يكون يمضــى كل المناصـرون الشـبان الأصــليون لنابليون ويكون محاطا بأعداء محتملين. يجب أن يتم توقع مصـــالح الجيل الجديد. ومهما كانت العطاءات والضـمانات كريمة لهؤلاء المقربين، ربما يجد أبناؤهم أنفســهم دون إرث أو عمل، ولكن محملين بذكريات عن معيشة راقية. وباعتبارهم مناصرين ممتازين للحكومة الجديدة في المستقبل، يحتاج أبناء النواب الحاليين إلى النفوذ والثروة. وسيكون أفضل شيء هو «إيجاد مناصب وراثية فى مجلس النواب لتكون اتجاها موازيا للسلطة (الإمبراطورية).» [٦٧]

هل ســينتهى هذا المفهوم؟ فى الملاحظات التى اســتخدمها رودرر للتجهيز لمناقشـــة مجلس النواب فى الإمبراطورية الوراثية، عدد هذه العناوين:

- الطعن بعدم الدستورية.
- انتظار رأى السلطة التشريعية.
- انتظار قرار هيئة المحلفين بشأن جرائم الدولة.
- الرقابة على تجارة الكتب.
- ضمان عدم وجود اعتقالات تعسفية.
- ضمانات من أجل النواب: الوراثية النيابية [٦٨]

و كانت بعض هذه النقاط تتعلق باعتراضـــات محتملة يمكن التغلب عليها فى المناقشـــة المنتظرة (أنه يتم الطعن بعدم دسـتورية هذا التغيير أو انتظار رأى السـلطة التشـريعية)، ولكن الأكثر أهمية هو مناقشـة النقاط الأخرى التى وضعت عناصر لتعويض مجلس النواب. وبينما كان مجلس النواب على أهبة الاستعداد لمباركة هذا الانتقال الهام، كان يريد المجلس فقط انتزاع بعض الامتيازات والضـــمانات، كرشـــاو لمكانة المجلس المعروفة كضـــامن الحرية. وكما رأينا، فخلال السـعى نحو الإمبراطورية، مثل بعض مسـتشـــارى الدولة، وأعضـــاء التريبيونيت ووحدات الجيش الانتقال إلى الإمبراطورية كما لو كان متســقا تماما مع الحفاظ على الحرية العامة. وتبنى الرد الرسمى لمجلس النواب، والذى سلمه فرانسوا دى نافشاتو، هذا الاتجاه وحاول أن يعطيه بعض المصداقية. [٦٩]و قد وصف خطاب فرانسوا محتوى الانتقال الإمبراطورى بدقة متناهية: «سوف ندين بهذا الرخاء لحكومة وراثية تحت زعامة رجل واحد، قامته فوق الجميع، ويمتلك قوة كبيرة، وتحيط به إنجازاته.» وعبر عن ثقته الكاملة بأن هذه الحكومة الجديدة ســوف «تدافع عن الحرية العامة، وتحافظ على المســاواة، وتشــكل شــعاراتها بناء على التعبير عن الإرادة الســيادية للشــعب.» يجب أن توضـــع الســلطة الإمبراطورية فى أسرة «لا ينفصل مصيرها عن مصير الثورة،» وسوف تحمى بالتالى الساعين إلى

---

(٦٧)نفس المصدر، ٣: ٥٠٧-٨.

(٦٨)كتابات رودرر: A. N. ٢٩ AP ٧٨: Ms. Notes

(٦٩)مؤهلات فرانسـوا كليبرالى وموظف عام ثورى هى مؤهلات قوية؛ فقد كان شـاعرا وكاتبا مسـرحيا ورجل أدب فى نظام الحكم القديم؛ وكان موظفا إداريا إقليميا منتخبا في البرلمان؛ ونائبا في المعاهدة وكان يميل إلى اتخاذ مقعد له وتم القبض عليه أثناء الاضطرابات، وكان عضوا فى الإدارية الفرنسية بعد شهر فركتيدور. وكان أكبر منصب حكومى وصل إليه هو وزير الداخلية من يونيو ١٧٨٩ م إلى يونيو ١٧٩٩م، حيث وعد بعمل الإحصـــائيات وعلم الزراعة المعاصـــر، والتطور الصناعى، والتعليم العام- وهو ما وصفه أحد الباحثين بأنه مشروع تنويرى للجمهور التجارى. (انظر جيمس ليفسى، «المسئول عن التنوير فى الثورة الفرنسـية: فرانسـوا دى نوفشـاتو، حاصـل على رسـالة دكتوراة من جامعة هارفارد فى ١٩٩٤م) وقد قبل فـــرانســـوا رؤيـــة «الشـــرعـيـــة الـثـوريـــة» لـلانـتـقـال الإمـبـراطـورى،= =وقد كان ظل بونابرت معترفا بجميل الجهد الذى قام به فى الدفاع عنها. وعندما أعطى النظام الجديد الإمبراطور السـلطة لتعيين رئيس مجلس النواب، كان اختياره الأول هو فرانسوا دى نوفشاتو Franc¸ois de Neufch^ateau . وبعد عامين، عندما انتهت ولايته الثانية، أرسل إليه نابليون رسالة شكر خاصة، بدون استخدام الألقاب أو التحيات القوية ولكن بإخلاص بسيط «من أجل حماسك فى خدمة المواطنة ومن أجل إخلاصك لشخصى، تأكد من استعدادى دائما لتقديم الدليل على حبى لك».

١٩ May ١٨٠٦]، fol. ١: `a St. Cloud،[A. N. ٢٧ AP ١٤

الخصــوصــيات القومية، التى يريد أعداء الثورة أن ينتزعوها منهم؛ ســوف يضــمن الإمبراطور أمان كل الفرنســيين «الذين بقوا مخلصــين لســيادة الشــعب»، بل وســوف يدافع عن أولئك الذين ضــلوا الســعى أثناء الاضطرابات السياسية فى الثورة (اليعاقبة والملكيين)، والذين سعوا إلى التدخل منذ ذلك الحين.

و أخيرا، ينبغى أن يضـــعف أى مؤامرات من قبل البوربون، الذين يعتلون «عروشـــا فريدة تقوم على انتصارات الإقطاعيين.» (٧٠)

و تحولت الخطبة النهائية المنمقة لفرانســـو إلى عيد ليبرالى، وعدد من الأمنيات لقيم الليبرالية: «يجب أن تكون الحرية والمســاواة مقدســتين؛ ولا يمكن خرق الميثاق الاجتماعى؛ ولن يتم تجاهل ســيادة الشــعب ... مع ضمان استقلال السلطات المؤسسية الكبرى؛ والتصويت الحر والمستنير على الضرائب؛ وأمان الممتلكات؛ وحرية الأفراد والصحافة والانتخابات؛ وعدم انتهاك القوانين الدستورية.» (٧١)

وقد وافق نابليون الذى تفاخر علنا بإخلاصــه لـــــ «انتصــار المســاواة والحرية،» وافق برحابة صــدر على الاقتراحات التى تقدم بها رودرر وزميله والتى أكدت على الدور الرمزى لمجلس النواب كحام للقيم الليبرالية. وتحت القانون الأســاســى الذى تقوم عليه الإمبراطورية، يقوم مجلس النواب بتعيين هيئتين؛ **الأولى**، هى التى يطلق عليها عن طريق الخطأ الهيئة البرلمانية لحرية الصـــحافة، من أجل التأكد من عدم حدوث أى تجاوزات فى رقابة الحكومة على الكتب. وقد قدمت هذه الهيئة خطابا منتهيا من البداية، أحد أســـبابه أن محاولات نظام الحكم فى التنظيم والرقابة للمطبوعات ركز على الصحف والمجلات، وهو المجال الذى لا يخص عمل الهيئة. **والهيئة الثانية** هى الهيئة البرلمانية للحرية الفردية، وهى، على النقيض، أثبتت وجودها ســـريعا كرقيبة على النشاط المتسع لنظام الحكم فى الاحتجاز خارج إطار القانون، ليس فقط للمعارضـين السياسـيين أو السـاعين للحكم، ولكن أيضـــا للأشـــخاص «الخطيرين»، والمنبوذين اجتماعيا، بل ربما بعض المتهمين الذين برأتهم المحكمة. وفى الحقيقة أصبحت هذه الهيئة ملاذا أو بقية باقية للصورة الذاتية لمجلس النواب كمؤسسة ليبرالية. (٧٢) أما فى الوضـع الحالى، فقد أريد بالقوانين التى تقوم عليها الإمبراطورية أن تكون معبرة عن النية الحسـنة للنواب الذين كانوا من «رجال الثورة» مثل فرانســوا، رغم أنها لم تكن تكفى لمجموعة من النواب الذين كان يعتقد أنهم أصحاب التصويتات الثلاثة بـ «لا» فى المجلس أو امتنعوا عن التصويت. (٧٣)

و لكن فى العجلة من أجل الختام، أطلق مجلس النواب بالون اختبار بشـــكل مختلف تماما، بروح برنامج رودرر من أجل القلة الحاكمة الوراثية المحيطة بالأسرة الحاكمة.

ألا يمكن أن يصبح مجلس النواب مؤسسة وراثية موازية لأسرة بونابرت؟ قالها جينجرلى متمنيا أن يساير نابليون للحصـول على المكانة الوراثية لذاتها، ومن ثم أثار المجلس رفضـا حاسما وقاطعا لنابليون. وهو ما لا يعنى أن الإمبراطور كان يعترض كلية على منطق رودرر. بل إنه قد نفذه بعد ذلك بشـروطه هو. وبمجرد أن تولى العرش الإمبراطورى، عرف نـابليون أن الإمبراطور يحتـاج إلى طبقـة من النبلاء تـدافع عن ســـموه وتســـتفيد منه؛ وأن البقاء والوراثة لهما مكان فى البنية الاجتماعية الســـياســـية الجديدة. وفى ١٨٠٨م، أوجد نـابليون طبقـة من النبلاء الإمبراطوريين الوراثيين من بين مجموعـة معـاونيـه، بمـا فيهم جميع الجنرالات والأعضاء المحنكين فى مجلس الدولة ومجلس النواب، ولكنه لم يقر أبدا بمجلس وراثى مثل مجلس اللوردات. (٧٤)

و كان ينبغى أن تكون طبقة النبلاء الإمبراطورية متطابقة تماما مع رؤية برثير لمستقبل البونابرتية، ولكن كانت الصـورة التى وضـعها فرانسوا للتشـريع الثورى هى التى حتمت الاستفتاء التالى على الخلافة الوراثية، التى كانت آخر ما تم بسيادة الشعب حتى عام ١٨١٥م. كانت النتائج الرسمية للاستفتاء متطابقة تقريبا مع

---

(٧٠)«المرشد» رقم ٢٢٦، ١٦ فلوريال الثانى عشر.
(٧١)نفس المصدر
(٧٢)مشكلة الاحتجاز الوقائى ودور الهيئة البرلمانية فى الحرية الفردية هى موضوعات ناقشتها فى كتابى «نابليون ومعاونوه» الفصل السابع.
(٧٣)يفترض أن تشمل: لامبريشتس، وجارات، وسيليس، وفولنى، وجريجورى- النائب الوحيد الذى تحدث بشكل متكرر عن الانتقال- بالإضـــافة إلى لانجويناس المريض، وهو لم يكن قادرا على اتباع زملائه المعارضـــين. وكتاب ثيرتى «مجلس النواب»، ١٤٠، وهو يقتبس من كتابات هنرى جريجورى، «السلوكيات» ٤٣٩- ٤١.
(٧٤)ثيرتى ، «مجلس النواب» ١٣٥-٦، «الآراء» ٦١-٣.

التصويت الذى تم فى ١٨٠٢م، بوجود ٣٥٧٢٠٠٠ صوتا (منهم ٨٢٧٢ صوتا بـ «لا»). وإذا عدنا للخلف بدون المجموع الأساسى، سوف نجد فروقا بسيطة فى الإضراب شديد الأهمية الذى عكس بقية باقية من الوعى المدنى للسكان الفرنسيين، باعتبار أن ذلك لم يكن ترديدا تلقائيا للتصويت الماضى.

لقد كانت فرنسا فى المقام الأول أكثر شمولا منها فى ١٨٠٢م، لأن إلحاق المقاطعة الإيطالية قد أوجد العديد من المقاطعات الجديدة التى زادت من مجموع السكان المصوتين. وثانيا، فإن المحاولات المنظمة قد زادت من الإضراب فى عدد من المقاطعات، وخصوصا فى دايل البلجيكية (من ٢١٠٠٠ لـ ٧٤٠٠٠ تقريبا)؛ والسين (من ٧٠٠٠٠ لـ١٢١٠٠٠)؛ والسين الصغرى (من ٤٦٠٠٠ لـ ٦٤٠٠٠). ولكن على العكس من القليل من المجموعات الأعلى، رأت تسعة وثلاثون مقاطعة فى حوالى جميع أنحاء فرنسا (بريتانى، الشرق، الوسط، الجنوب الغربى، ولاندويدوك) سقوط الإضراب فى ١٨٠٤ على يد ٢٥-٤٠ أو حتى ٥٠ بالمائة من تعداد المقاطعات الكبيرة لعام ١٨٠٢م؛ وكان هناك على الأقل ١٠٠٠٠ أو أكثر يشكلون حوالى ٢٠٠٠٠ صوتا أقل فى كل مقاطعة من ١٨٠٢م. [٧٥]

و يمكن تفسير هذا الأمر بشيء من التنبؤ ؛ فربما كان الإضراب متأثرا باستئناف الحرب، أو بالغضب من الملكيين المتحمسين ضد مقتل دوق إنجاين، أو بانزعاج الجمهوريين من انهيار الجمهورية؛ وربما كان يعكس تشاؤما ولامبالاة منتشرتين. ويمكننا أن نختم فقط بأن تأييد الرأى العام الذى زعم بونابرت أنه كان يستند عليه، ظاهرا فى أحسن الأحوال فى صورة الاستفتاء الذى كان يفضله، كان يتناقص ولا يزداد مع الانتقال إلى الإمبراطورية.



(٧٥) ١٤٣٢ A. N. AF IV، ٣ fol.

٢.البونابرتيون وألمانيا ت. س. و. بلانينج

T. C. W. Blanning

من بين جميع الصور التى تزين أغلفة كتب التاريخ فى القرن التاسع عشر، يجب أن يكون أنطون فون هو الأبرز باعتباره رمزا لإعلان الإمبراطورية الألمانية فى ١٨ يناير، ١٨٧١، فى قاعة المرايا فى قصر فرساى. وينظر الإمبراطور الجديد ويليام الأول، محاطا بالأمراء الألمان، نظرة شديدة من منصته على الجمع الضاحك من الضباط المحنكين، يقودهم مهندسا النصر الرئيسيان الأمير أوتو فون بيسمارك، والمشير هيلموث فون مولتكي. ويبدو واضحا غياب الملك الشاب ذى العواطف لودفيج الثانى من بافاريا، الذى كان يفتقده بشدة عمه الغاضب هوهنتسولرن حتى إنه قد انتهك قداسة المكان. وكان رفضه لحضور الاحتفالات تذكرة عابرة بأنه لم يكن كل الألمان منتصرين فى ١٨٧١. وكان رئيس وزراء لودفيج، البارون فون دير بفوردتين، قد كتب فى مذكراته، «منذ ثمانية وسبعين عاما قتل الفرنسيون ملكهم؛ واليوم وضع النواب البافاريون ملكهم ودولتهم تحت السيطرة العسكرية لبروسيا. «تسقط بروسيا!» [٧٦] ربما يكونوا محقين فى رثاء تمجيد ملك بروسيا، لأن بافاريا كانت تزدهر دائما عندما تكون القوة الفرنسية فى أوجها. وقد كان نابليون الأول هو الذى حول المقاطعة الانتخابية ويتلسباخ إلى مملكة وأعطاها ما لا يزيد على ثلاث مقاطعات إضافية عندما دمر الإمبراطورية الرومانية المقدسة[٧٧].

و ليس التناقض بين بروسيا المنتصرة وبافاريا اليائسة ضروريا أو حتى طبيعيا. بل إن فرنسا وبافاريا هما اللذان كانا يبدوان حليفين طبيعين. وفى الحربين الأولين من الحروب السليسية الثلاث التى أكسبت فريدريك الأعظم مكانة عسكرية كبرى بين ١٧٤٠م و١٧٦٣م، عندما كانوا يحاربون معا.

و كان الطمع والحماقة من قبل لويس الخامس عشر ومستشاريه، بجانب شيء من سوء الحظ، هما اللذان أديا إلى عكس التحالفات فى ١٧٥٦. وقد أعادت الثورة الفرنسية الأمور إلى نصابها بإنهاء العلاقة سيئة السمعة مع النمسا؛ كما أخبر بريسوتين خطيب فيرنيود المجلس المحلى فى ١٨ من يناير ١٧٩٢م، «نرى أن إلغاء هذه المعاهدة (معاهدة ١ مايو، ١٧٥٦م) ثورة لها ذات الأهمية فى الشؤون الخارجية لكل من أوربا وفرنسا، كما كان تدمير الباستيل لجيلنا الوطنى. (برافو! برافو! وتصفيق حاد من قبل المجلس والجماهير الشعبية.)» [٧٨] وأثناء الأعوام الأولى من الثورة، نال التحالف بين بروسيا وفرنسا اهتماما خاصا من الطرفين. وفى عام ١٧٩٠م، أرسل فريدريك ويليام الثانى مبعوثا غير رسمى، وهو المصرفى إبراهيم لباريس لمعاينة الوضع. وبعد فترة فى عام ١٧٩١م، كان يحاول وزير الحربية ناربون، لتولية دوق برونسفيك قائد البحرية فى سلاح الثورة. وكان نفس الرجل هو الذى قاد جيش بروسيا الذى قام باحتلال فرنسا فى صيف ١٧٩٢م، واضعا اسمه علي «إعلان برونسفيك» سيئ السمعة فى الصفقة. [٧٩] وفى قلب هذه المحاولات للتقارب، ظهرت أهمية العلاقة العملية والقوية «عدو عدوى صديقي،» باعتبار العدو المقصود هو النمسا بالطبع. وقد كان هناك كذلك إحساس قوى بالتقارب الأيدولوجي. وقد خرج الزمن والخطباء المتطرفون عن طريقهم بمدح بروسيا المستنيرة و«المجد الدائم» لفريدريك العظيم، والملك الفيلسوف (إيسنارد)، الذى كان قد أعطى شعبه «قوانين حكيمة، وضرائب مخففة، وإنفاق جيد، وعدالة سريعة ونزيهة ورخيصة الثمن» (هيرول دى سيشيل). [٨٠]

---

(٧٦)مقتبس فى كتاب لودفيج هوتل «لودفيج الثانى، ملك بافاريا» (ميونيخ، ١٩٨٦) ١٩٠.

(٧٧)والتر ديميل، «الاستبدادية البيروقراطية البافارية فى المدة من ١٨٠٦/ ٨ – ١٨١٧. الدول والدوافع الاجتماعية والسياسية وخلفية الإصلاح فى المرحلة الأولى لمملكة بايرن. (ميونيخ، ١٩٨٣) ٥٩. ولا يشمل هذا النموذج المدن أو الأقاليم الإمبراطورية الأصغر للفرسان الإمبراطوريين.

(٧٨)مضبطة البرلمان فى المدة من ١٧٨٧ حتى ١٨٦٠م: مجموعة كاملة من المناقشات التشريعية والسياسية فى مؤسسات الحكم الفرنسية، ١٢٧ مجلدا (باريس، ١٨٧٩م-١٩١٣م)، ٣٧: ٤٩٢.

(٧٩)كورت هولتسابفيل «التدخل أو التعايش: وقفة بروسيا لفرنسا ١٧٨٩-٩٢» مجلة الدراسات التاريخية، ٢٥، ٧ (١٩٧٧م) : ٧٨٧- ٨٠٢؛ ألبرت سوريل، «أوروبا والثورة الفرنسية»، ٨ مجلدات. (باريس، ١٨٨٥ م– ١٩٠٥م)، ٢: ٣٣٤.

(٨٠)مضبطة البرلمان، ٣٥: ٣٩٨، ٣٦: ٦١٤، ٣٧: ٨٩.

و هكذا كانت مفاجئة كبرى لأعضاء الثورة عندما شاركت بروسيا النمسا فى حرب ١٧٩٢م. ومثلهم مثل العديد من المؤرخين بعد ذلك، فشلوا فى تقدير أن البروسيين كانوا أكثر اهتماما بأوروبا الشرقية من الغرب. ومن أجل تأمين المقاطعة فى بولندا، وخصوصا فى مدينة دانزيج التى كانوا يرغبون فيها منذ زمن طويل فقد تجاوزوا الخلافات التي بينهم وبين النمساويين. وعندما تم تأمين هذه الغنيمة من قبل المقاطعة الثانية فى بولندا فى ١٧٩٣، فقد بدأوا فى الانسحاب من الحرب. وقد كانت معاهدة السلام الموقعة فى أبريل عام ١٧٩٥ فى باسل، كما وصفها المفاوض البروسى، «مفيدة وآمنة ومشرفة» للطرفين، وهو السبب الذى من أجله حافظت على معاهدة السلام بين بروسيا وفرنسا للأحد عشر عاما القادمة.

و قد تخلت بروسيا عن تحالفها مع النمسا، انسحبت من الحرب، ووافقت على احتلال فرنسا للضفة الغربية من نهر الراين حتى يتم توقيع معاهدة نهائية مع الإمبراطورية الرومانية المقدسة. وفى العودة، ضمنت فرنسا تعويض الضفة الغربية وسمحت للبروسيين بالجمع بين ولايات ألمانيا الشمالية فى منطقة محايدة، وهو ما حسن بقوة من نفوذهم السياسى. وأهم من كل شيء ، كانت المعاهدة فى الغرب تعنى أنه سيحافظ على مكتسباته فى بولندا. وباختصار، حقق البروسيون أهدافهم العسكرية الأساسية وخرجوا من الحرب منتصرين على عدويهم، مملكة هازبورج وبولندا.

من المهم أن ننظر بعين الاعتبار إلى العلاقات بين فرنسا تحت الثورة وبين فرنسا إذا أردنا أن نفهم كيف كانت سياسة نابليون مختلفة. والمؤكد أنه لم يكن نابليون فى هذا الشأن، كما لم يكن فى غيره، وريثا أو تنفيذيا للثورة الفرنسية. وكان يمكن أن تستمر العلاقات الودية بين فرنسا وبروسيا دون شروط محددة، طالما كانت ألمانيا الشمالية معروفة كمنطقة شرعية مهمة لبروسيا. وفقط عندما حول نابليون طموحه الواسع، معززا بانتصاراته السهلة على روسيا والنمسا فى ١٨٠٥م، نحو الشمال والشرق، بدأ هذا التناغم فى الانهيار. وحتى فى ذلك الحين، لم تحتج الهزائم الضاغطة التى جلبها للبروسيين فى جينا وأورشتيدت أن تؤدى إلى أى توقف دائم. بل كانت الشراسة الزائفة التى عامل بها المهزومين هى التى حولت تقليد المساعدة المتبادلة إلى نقيضها التام.

لقد كانت هذه الشراسة من نوعين. النوع الأول كان النهب الذى تقوم به الجيوش الفرنسية. ومنذ عام ١٧٩٢م، جلبوا على المقاطعات التى احتلوها درجة من التدمير المستمر الذى لم ير منذ السنوات الأسوأ فى حرب الثلاثين عاما. [٨١] ولكن كان قدر بروسيا بعد حرب ١٨٠٦م-٧ رهيبا جدا. وبناء على ما ذكروه هم أنفسهم، فأثناء عامى احتلالهم، أخذ منهم الفرنسيون عن طريق المصادرة والضرائب حوالى ١٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك، أو أكثر من ستين ضعفا من العائد السنوى لدولة بروسيا، وهو الذى يجب إضافته إلى المبلغ غير المحدد المدفوع للجنود المرتزقة. [٨٢] وفى شرق بروسيا كانت المقاطعة الأسوأ تفسيرا، تعرضت القرى للتدمير، والمزارع للحرق، وقطعان الماشية للإنهاء، وصولا نحو ما بين ٢% و٥% لما قبل مستويات الحرب؛ وفى برلين، لم يعش ٧٥% تقريبا من الأطفال؛ وزادت نسبة الانتحار بدرجة حادة؛ إلى غير ذلك. [٨٣]

و كتدريب على النتائج العكسية، كانت معاملة نابليون لبروسيا عديمة النظير. وفى الأحوال العادية، كان الملك فريدريك ويليام الثالث البطيء فى تفكيره، بل وأبطأ فى اتخاذ قرار، آخر من يسمح بإصلاح جذرى للدولة. ولكن كان هذا الأمر الخطر الرهيب الذى وجد فيه نفسه حتى إنه كان يرى أنه لا بديل له. وفى ١٨٠٦م، أزال نابليون الأسرة الحاكمة للبوربون من نابلس لصالح اثنين من الأسرة، مملكة هولندا للويس، ومملكة ويستفاليا لجيروم. وفى ١٨٠٨م، قام بخلع ملوك البوربون من أسبانيا ونقل جوزيف من نابلس. وحتى ذلك الحين، عندما لم يكن له إخوة (كان يكره لوشن الصغير ويفقد الثقة فيه)، جعل من أخيه غير الشقيق جوشام مورات ملك نابلس فى مكان جوزيف. وعلى عكس هذا السقوط، لم يشعر أى ملك أوربى بالأمن. وهكذا وجد فريدريك ويليام نفسه يسرح الحرس القديم، ويعين أو يرقى الإصلاحيين، ويوافق على عروضهم. [٨٤]

---

(٨١)لقد درست هذه الظاهرة وضربت عليها أمثلة بشيء من التفصيل فى كتابى «الثورة الفرنسية فى ألمانيا. الاحتلال والمقاومة ورابنلاند»، ١٧٩٢م-١٨٠٢ م(أوكسفورد، ١٩٨٣م)؛ انظر خصوصا الفصل الثالث «الاستغلال العسكرى».

(٨٢)رودلف إيبكن، بروسيا ١٨٠٧م-١٨١٣م. عندما تفكر الدولة والشعب فى الواقع. (برلين ، ١٩٧٠م) ٩٢.

(٨٣)نفس المصدر، ٩٤-٥؛ بيرند فون مونشو- بول «بين الإصلاح والحرب. دراسات عن طريقة التفكير فى بروسيا ١٨٠٩م-١٨١٢ م(جوتنجن، ١٩٨٧م) ٥٦.

(٨٤)إيبكن، برويسن ١٨٠٧م-١٨١٣م، ٣٤٤.

و قد أوجدت «حركة الإصـلاح البروسـية» التى جاءت بعد ذلك قدرا ضـخما من الأدب، كثير منه مميز. وليست هناك الحاجة ولا المكان لمناقشة هذا الأدب هنا. ولكن يكفى أن نقول أنه بين ١٨٠٦ م و١٨١٩ م (فى الفترة التى يمكن أن يقال عنها إن الحركة كانت أخيرا لا تجد ما يمولها) كانت المؤسـسـات وروح الجماعة لدولة بروسيا قد تحولتا. [٨٥]

و قد كان هذا برنامجا لــ «المعاصرة المضادة» التى صممت أساسا لإنقاذ بروسيا من حالتها الراهنة من الضعف والذل، لمضاعفة مواردها، البشرية والمادية، ولجعلها جاهزة ليوم الحساب. [٨٦] وفى القرن الماضى، كان هناك ميل للانتقاص من إنجازاتها، وللتأكيد على إخفاقاتها، ولمقارنتها غير العادلة بمبادرات الإصـلاح التى نفذت فى هذا الوقت فى الولايات الألمانية. بل إنه عندما لوحظت كل المميزات، بقيت الحقيقة الدامغة أن بروسـيا التى حاربت ضـد نابليون بمثل هذا التأثير المدمر بين ١٨١٣ م و١٨١٥ م كانت نشـيطة وقوية مثلما كانت بروسـيا فى ١٨٠٦ضـعيفة ومترددة. وقد اختصـر نابليون نفسـه بحزن بعد مقابلته الأولى والدموية مع نموذج الجيش البروسى فى لوتسن فى ٢ من مايو، ١٨١٣ م بقوله: «لقد تعلمت هذه الحيوانات شيئا ما.» [٨٧]

حقا لقد تعلموا. تعلموا من الثورة الفرنسـية أن الآن لم يكن أى من الجيش أو الدولة يمكن أن يتحرك بشـكل آلى كما لو كانت ماكينة. ويجب أن يشترك الأعضاء المتعددون لكل منهما، من المشير للجندى الصغير، ومن الملك لأصغر الرعايا فى الدولة. وفى المستقبل، كان كل نظام حاكم شرعى يحتاج إلى تبنى مفاهيم جديدة عن مجتمع المواطنين الذى تؤيده مساواة شرعية وحريات مدنية. وكما زعم هاردنبرج فى «مذكرة ريغا» الشهيرة التى كتبها فى ١٨٠٧، كانت هذه المبادئ قد اكتسـبت اعترافات عاما حتى أن الولاية التى كانت ترفض قبولها كان يمكن أن تختار فقط بين فرضـها بالقوة وبين الانقراض. [٨٨] وبالاشـتراك مع القوة العسكرية الهائلة التى خرجت من عباءة الثورة وعظمت من قوة نابليون، حمل هذا الترس المركزى كل شيء أمامه.

و لكن لم يكن أى من المصلحين البروسيين مقلدين للثورة، بمعنى تبنى السياسات التى انتشرت فى باريس. وكان لكل شــيء فعلوه، ســواء كان تحرير الفلاحين أو تقديم الحكومة المحلية أو أى شــيء آخر جذور فى التجربة المحلية المفيدة ومشاريع الإصلاح. بل إن الضغط على تحديد المصير كان يعود إلى الفلسفة الأخلاقية لكانط أكثر من إعلان حقوق الإنسان والمواطن. [٨٩] وعند قراءة كل شيء تقريبا كتبه المصلحون البروسيون، خصـوصـا ما كتبه فرير فوم شـتاين ومجموعته، لا يستطيع الإنسـان إلا أن يعجب بتأثير كانط. وفى ديسـمبر ١٨٠٧م، على سبيل المثال كتب شتاين لهاردنبرج من بروسيا الشرقية عن إصلاحاته المرتقبة بكلمات مأخوذة بالنص تقريبا من مقالة كاظ الشهيرة: «ما هى الاستنارة؟»

«إننا نحتاج إلى أن تعتاد الأمة على الاهتمام بشـؤونها وعلى الخروج من هذه الحالة من عدم النضـج حيث تحاول الحكومات أن تحافظ على الجنس البشـرى.» [٩٠] وقد أضـاف ألتنشـاين الذى يحمل اسـما شـبيها له أن الغرض الرئيسى من برنامج الإصلاح كان تدمير نظام لا يعتبر فيه الأفراد غايات فى حد ذاتها، وإنما وسائل للآخرين. [٩١]ومن بين الأمور الأخرى، أدى هذا اليقين الأخلاقى القوى إلى سياسة طموحة وناجحة بشكل واضح لإصـلاح التعليم. وكان هذا نظاما رغم مروره بضـوائق مالية، لا يحتاج إلا إلى شـخص مثل فيليلم فون هومبولدت ليؤسس جامعة فى برلين، كان أول أستاذ بها هو فيشت ، والثانى هيجل. وكان يمكن مضاعفة هذين المثالين عند

(٨٥)ألف المكتب الفرنسى تذكارا بعد معركة جينا بقصير يعكس إزاحة أسرة هوهنزولرن Hohenzollern من الحكم بالكلية، ويعطى سيلسيا لجيرومي بونابرت؛توماس شتام كولمان، الملك فى بروسيا لوقت طويل. فريدريك فيليلم الثالث. التشاؤم فى مسألة السلطة. (برلين، ١٩٩٢) ٢٥٦-٨.

(٨٦)أنا أستعير هذه العبارة المعينة من بريندان سيمس، «الصـراع على السيادة فى ألمانيا، ١٧٧٩م-١٨٥٠م» (بازينجستوك، ١٩٩٨)، وهو ما يحتوى على تلخيص دقيق وممتاز للإصلاحات.

(٨٧)مقتبس فى كتاب دافيد شاندلر «حملات نابليون» (لندن، ١٩٦٦م)، ٨٨٧.

(٨٨)توماس نيبردى، «تاريخ ألمانيا فى المدة من ١٨٠٠م – ١٨٦٦م. المواطنة والدولة القوية (ميونيخ، ١٩٨٣م) ٢٣-٣.

(٨٩)نفس المصدر، ٣٤.

(٩٠)مقتبس في كتاب والثر هوباتش، «مملكة كارل فوم شـتاين وإيمانويل كانط» فى أوتو بوش ووولفجانج نويجبار (طبعات)، «التاريخ البروسى المعاصر» ٣ مجلدات (برلين ونيويورك، ١٩٨١م)، ٣: ١٣٣٥ .

(٩١)راينارت كوزلك، «بروسـيا بين الإصـلاح والثورة. قانون الأراضــى العامة والإدارة والحركات الاجتماعية فى المدة من ١٧٩١ م– ١٨٤٨م، الطبعة الثالثة. (برلين ١٩٨١م) ١٥٤.

الحاجة. ولأنه من المهم أن نؤكد على الجذور المحلية لحركة الإصـــلاح البروســـية، فســـوف ألخص هذه الملاحظات بذكر الدعم من مسـؤولين بحجم ليوبولد بون رانكى وفريدريك ماينكى، وكلاهما أكد على تأثير كانط. (٩٢)

ولو كان هناك حركة فكرية ثانية ذات تأثير فى إعادة إقامة الدولة البروسـية، فلن تكون روسـو أو سـيس Sieyès ولكن آدم سميث (٩٣): وكانت النسخة الشخصية لشتاين من «ثروة الأمم» فى حالة رثة وواضح بها كثرة الحواشـى والتعليقات. (٩٤) وفى الصـياغة القوية لراينهارت كوزلك: تبنى المصـلحون البروسـيون بوعى ذاتى آدم سميث كسلاح مضاد لنابليون، وهو ما يعنى أنهم قد وافقوا على تحدى الثورة الصناعية لمساعدتهم فى التعامل مع الثورة الفرنسية ولتجنب أن يكونوا نسخة منها. (٩٥) وكان يمكن لحركة الإصلاح البروسية أن تمضـى بعيدا وسـريعا وأن تترك مثل هذا التأثير الممتد لمجرد أنها لم تكن مسـتوردة من الخارج، وإنما تقوية للتقاليد المحلية. (٩٦)

و فى بروسيا، حيث كان تكوين ميلشيات عسكرية إجراء رئيسيا فى الإصـلاحات العسكرية، دون وجود مخاطرة. ويتفق الباحثون مثل رودلف إيبكن وبيرند فو مونشـو-بول الذين اسـتطلعوا الرأى العام بعد ١٨٠٦، وخصـــوصـــا النقل للقوات فى عام ١٨١٣م، ووافقوا على وجود كم مؤثر من المشـــاركة الشـــعبية. وبشـــكل متناسـب، كان البروسـيون قادرون على نقل نسـبة أكبر من السـكان من أى منافس آخر- ٢٨٠٠٠٠ تقريبا أو حوالى ١١% من تعداد الذكور- ولكنهم فقدوا نسـبة أصـغر أثناء الهروب. وقد اختبر الرجلان الحماس الذى يؤدى به الجنود عملهم. ولم يكن الشـعار الجماهيرى «نادى الملك، فجاء الجميع سـعيا»(٩٧) شـعارا زائفا: فبعد عمل دقيق فى الأرشيفات، كان إيبكن قادرا على إظهار أن ٢٧٧٦٣ متطوعا كانوا على قائمة الجيش البروسى فى الفترة ١٨١٣-١٤(٩٨). وكان حماس أغلبهم أمرا غامضا. هل أعادت حركة الإصلاح هذه المصداقية للنظام البروسـى حتى إن المواطنين تدافعوا ليحموها سـاعة الضـرورة؟ لا يمكن أن نحدد بيقين. كان يتوقع إيبكن أن دخول «حرية التجارة» قد أثر بشكل ما، كما اتضح من العدد الكبير غير المتناسب من المتطوعين المنسحبين من مجموعة الحرفيين الحضريين. وقد شكك مونشو بول فى هذا الأمر، وأشار إلى أن حركة المنافسة الشديدة كانت آخر ما يريده الحرفيون. (٩٩) وعلى كل حال، فكلاهما قد اتفق على أن أهم ما يثير شـــعور الوطنية البروسية هو ببساطة كراهية فرنسا والرغبة فى الثأر من الإهانات والتلفيات التى وجهتها فى ١٨٠٧-٨ ثم فى ١٨١٢. (١٠٠)

و من هذا الإصـلاح المدمج فى المسـتويات العليا، ومن الرغبة فى الثأر من المسـتويات السـفلى، ظهرت أسطورة سياسية عن السلطة العظيمة والممتدة: أسطورة حرب التحرير لتحرير بروسيا، ومعها ألمانيا من نير نابليون. وبالطبع كانت حربا ينتصـــر فيها الجيش عن طريق الأنظمة المعتادة للنظام القديم، ولكن يخطئ المؤرخون من عينة أ. ج. ب. تايلور A. J. P. Taylor عندما يستبعدون بسخرية العامل الشعبى. (١٠١) وكان هناك أساس من الصحة للاعتقاد بأن «الملك نادى فجاء الجميع يسعون» وأنه حتى هؤلاء الذين لم يمكنهم أن يحاربوا بأنفسهم كانوا «يبذلون الأموال من أجل الحديد، وهو ما زاد أيضا بمرور الوقت. وقد كان الحديد هو التشبيه المفضل لجهود الحرب البروسية التى اتسمت بالقسوة والصرامة، فى تناقض ذاتى مع ما كان من

---

(٩٢)ليوبولد فون رانكى «التاريخ البروسـى» طبعة هانز جوشـم شـوبس (ميونيخ ١٩٨١) ٣٥٧؛ فريدريك ماينيكى، «عصـر الليبرالية الألمانية من ١٧٩٥- ١٨١٥» طبعة بيتر باريت (بيركلى، لوس أنجلوس، ولندن، ١٩٧٧م) ١٠٠

(٩٣)إيليا مايك «من اقتصاد رأس المال إلى الليبرالية» فى بوش ونويجباور (طبعات)، «التاريخ البروسى المعاصر» ٢: ٩٩٦.

(٩٤)ماينيكى «عصـــر الليبرالية الألمانية، ١٧٩٥-١٨١٥» ٥٧. وعن تأثير آدم ســـميث، راجع أيضـــا: نيبردى، «التاريخ الألمانى»، ٢: ٩٩٦.

(٩٥)كوزلك، «بروسيا بين الإصلاح والثورة» ١٤.

(٩٦)«لقد مارس المصلحون بشكل عملى الأفكار العسكرية للثورة الفرنسية وطوروها أكثر، ليس فقط لمواجهة التهديدات الخارجية، ولكن لأن جذور ابتكاراتهم كانت موجودة فى البيئة البروسـية: بيتر باريت، «يورك وعصـر الإصـلاح البروسـى فى المدة من ١٨٠٧م- ١٨١٥م» (برينستون ١٩٦٦م)، ٢٤٤.

(٩٧)ل. ج. بيسكروفنى (طبعة) «نارودنو أوبلشينى الوطنى الخامس فى حرب عام ١٨١٢م. مجموعة من الوثائق» (موسكو، ١٩٦٢م) ٤-٧.

(٩٨)إيبكن، «بروسيا فى المدة من ١٨٠٧ م– ١٨١٣م» ٤٠٥

(٩٩)إيبكن، «بروسيا فى المدة من ١٨٠٧ – ١٨١٣» ٤٠٦ ؛مونشو بول، «بين الإصلاح والحرب» ٦، ٤٠٨.

(١٠٠)نفس المصدر ٤٦، ٣٩٦، ٤٢٦-٧

(١٠١)أ. ج. ب. تايلور : مسار التاريخ الألمانى (لندن، ١٩٦١)، ٣٩. و هو يفترض خطأ أنه كان هناك ١٠٠٠٠متطوع فقط.

الترف والرفاهية لنابليون وحاشيته. وقد عبر أريندت عن هذا الأمر أحسن تعبير عام ١٨١٣ فى قصيدته «فى مديح الحديد». ومن المؤثر أن الترويج للحديد، إن لم يكن قد بدأ من قبل الدولة، باعتبار أن فريدريك ويليام الثالث هو الذى اتخذ قرارا بتأسيس نظام العبور الحديدى فى ١٨١٣، مع قيامه بنفسه برسم التصميم الأصلى للميدالية، مع توجيهها نحو الصورة النهائية على يد فنان بحجم كارل فريدريك شكينل. وقد صمم شكينل أيضا الذكرى الأولى لحرب التحرير، ولأثر كريوتسبيرج فى برلين، وهو مصنوع من حديد على رأسه صليب من حديد. [١٠٢] ومن أجل تخليد دخول الجيش البروسى منتصرا فى باريس فى ١٨١٤، أضيف أيضا صليب حديدى على بوابة براندنبورغ عندما أعيد من باريس. [١٠٣]

و باعتبار أن الملك ويليام فريدريك الثالث كان مشهورا بأنه بطيء الغضب، فإنه قد أظهر حنكة كبيرة فى تكوين الرأى العام. وسواء عن وعى أو عن غير وعى، فقد استفاد بمهارة من الملكة لويز فى الحياة وبعد الوفاة، بتوظيف جمالها وشخصيتها في إحاطة عرشه بمزيج من الفخر والوصول إلى ما تسعى إليه العائلات الملكية، ولكن يحققه القليلون. وبسبب قصة تحديها الكبير لتصرف نابليون المستهتر والغليظ فى تيلسيت عام ١٨٠٧، فقد ظهرت على أنها رمز جميل للمقاومة البروسية. وكانت عودتها لبرلين مع الملك فى ١٨٠٩ للمرة الأولى منذ كوارث عام ١٨٠٧ أكثر شبها باستعراض للنصر، بينما أطلق موتها المفاجئ فى العام التالى حزنا شعبيا عارما واكتملت قداستها على أنها «مريم البروسية» أو «الأم الحزينة فى بروسيا». [١٠٤] وإن لم يكن فريدريك ويليام قد بدأ هذا التيار، فإنه قد دافع عنه بكل تأكيد، ببناء الآثار ووضع مثال شخصى للاحترام عن طريق معالجة المنديل الذى مسحت به قطرات عرقها أثناء الألم المبرح الذى مرت به كرفات مقدسة. [١٠٥]

و كانت الخدمة الجليلة الأخرى لدولة بروسيا هي عكس التمسك الطبيعى بالثقافة الفرنسية. وقد كانت الكراهية المأسوف عليها مع قيام الاحتلال الفرنسى شديدة القوة والانتشار. ولم يكن الليبرالى القومى إيرنست موريتس يتكلم فقط عن نفسه عندما كتب: «باسم الرب وباسم شعبى، فأنا أكره كل الفرنسيين دون استثناء ... وأنا أعلم هذه الكراهية لابنى ... وسوف أسعى طيلة حياتى ليمس الكره والاحتقار للشعب الفرنسى الأوتار العميقة في قلوب الألمان.» [١٠٦] وإن بدت هذه «الصرخة من القلب» عاطفية، فهى لا تقارن مع نشيد الكراهية الأدبى الذى كان ينشده هنريك فون كلايشت «موقعة هيرمان»، والتى عمدت إلى التعامل مع الأحداث المحيطة بهزيمة قوات فاروس على يد هيرمان الألمانى فى غابة توتوبرغر فى العام التاسع الميلادى وهو ما كان نداء واضحا للتسلح ضد نابليون. ومن بين الفظائع العديدة التى حدثت، كان الأكثر إيلاما هو المشهد الذى يصور هيرمان في جسد عذراء صغيرة قام الرومان باغتصابها جماعيا، وقاموا بتقطيع جسدها وتوزيع أجزائها على القبائل الألمانية العديدة كتشجيع لهم على المشاركة فى الاحتجاج. [١٠٧] وقد كان الجنود البروسيون عطشى للدماء أثناء الحملات المنتصرة فى الفترة ١٨١٣-١٨. فعلى سبيل المثال، كان الضباط الكبار يأسفون أن باريس لم تقدم مقاومة، ومن ثم حرمتهم من الذريعة التى احتاجوها لحرق وتدمير المدينة. [١٠٨]

و يكون البروسيين مدفوعين بالكراهية والإصرار الشديد على طمس ذكريات ١٨٠٦، فقد أثبتوا أيضا أنهم أكفأ الجيوش المتحالفة. وعلى الرغم من أرضهم المقسمة، فإنهم قد ساهموا بهذا الشكل من أجل قضية التحالف حتى إنهم كانوا في وضع تفاوضى قوى عندما حان الوقت لتقسيم أسلاب الحرب. ولكونهم قد تعرضوا للإحباط بسبب طمعهم فى سكسونيا كلها، فقد كان عليهم أن يستقروا على مركز ممتد كثيرا فى الغرب، متخذين معظم الضفة الشمالية للراين ويستفاليا. وكانت التطورات فى نصف القرن التالى تظهر كيف كانوا محظوظين لأنهم قد امتلكوا ثلاث مناطق ذات قوة اقتصادية كبرى وهى مثلث آشين- كولونيا- كريفيلد،

---

(١٠٢)أندرياس دورنر «السياسى الرمزى والأسطورة السياسية. ومغزى الأشكال الرمزية باستخدام المثال من أسطورة هيرمان. (أوبلادين ١٩٩٥) ١٧٧ رقم ٩٥.

(١٠٣)نفس المصدر ١٨٥ رقم ١٠٥.

(١٠٤)مونشو بول «بين الإصلاح والحرب» ٢٠٧- ٨.

(١٠٥)شتام كولمان، «ملك بروسيا لوقت طويل» ٣٢٢، ٣٥٦.

(١٠٦)مقتبس فى كتاب هانز أولريش فيلر «تاريخ الشراكة الألمانية» (المجلد الأول) «من الإقطاع في عصر الدولة القديمة وحتى الدفاعية لتحديث الإصلاح فى المدة من ١٧٠٠ - ١٨١٥ (ميونيخ ١٩٨٧) ٥٢٣.

(١٠٧)دورنر، «السياسى الأسطورة ورمزية السياسة» ١٦٥- ٧.

(١٠٨)انظر خطاب جراف جوستاف فون شلابريندوف لكارولين فون فولتسوجن، باريس، يوليو ٢٢، ١٨١٥: كارولين فون فولتسوجن «التراث الأدبى للسيدة كارولين فون فولتسوجن» (مجلدين) (ليبتسيج، ١٨٤٨-٩) ٢: ٩٨.

و سارلاند ورور. [١٠٩] وقد وضعت هذه الانتصارات بروسيا، بالإضافة إلى النصف الشمالى لسكسونيا، على الطريق لتكون القوة الاقتصادية العظمى فى القارة الأوروبية.

و قد كانت هذه مساهمة نابليونية أخرى غير مقصودة فى احتلال بروسيا لألمانيا، ولكنها كانت متروكة لابن أخيه ليتمها. وبعد عام ١٨١٥، تراجعت بروسيا مختارة فى الشئون الدولية، تاركة النمسا للسيطرة على الاتحاد الألمانى. وفقط فى عام ١٨٤٨ بدأ غطاء الشرعية الذى أقامه مجلس فيينا فى التشقق. وجاءت اللحظة الحاسمة فى ديسمبر ١٨٤٨ عندما فاز نابليون بونابرت بالانتخابات الرئاسية للجمهورية الفرنسية الجديدة باكتساح. وللمرة الأولى منذ ١٨١٥، كانت قوة عظمى تحت قيادة رجل رجعى. والأكثر من ذلك أن نابليون الثالث، كما أراد لنفسه بعد الانقلاب فى ١٨٥٢، أعلن أن سياسته الخارجية ستكون محكومة بما زعم أنه «الفكرة العظيمة» لعمه، وهى فكرة أوروبا ذات خليط من القوميات تبنى على مبدأ القوميات تحت الرعاية الإرشادية لفرنسا. [١١٠]

و تحت دافع سعى الزعيم الكاريزمى إلى إنجاز ملموس، فقد دخل الإمبراطور الجديد فى الحرب سريعا (١٨٥٤-٦)، ووقع معاهدة سلام فى عاصمته، واستفاد من القوة العظمى الوحيدة التى ليست مشتركة فى الكارثة، وهى بروسيا. وكانت النمسا هى أبرز الخاسرين، التى أزعجت سياسة عدم الانحياز التى تبنتها طرفا النزاع. وقد كان الروسيون تحديدا شديدى العداء، وقد توقعوا تأييدا قويا بعد المساعدة التى كانوا قدموها للنمساويين فى السيطرة على المتمردين الهنجاريين فى ١٨٤٩ وفى منع الصفقة البروسية غير الناضجة من أجل الزعامة فى ألمانيا فى ١٨٥٠. وقد كان أليكساندر الثانى سريعا فى أخذ الثأر، بإعطاء نابليون الثالث الضوء الأخضر فى التدخل فى إيطاليا فى ١٨٥٩ لطرد النمساويين من لومباردى. [١١١] وقد أوجد هذا الحدث جرحا غائرا فى الكبرياء النمساوى والاقتصاد النمساوى. وقد حث أيضا ويليام من بروسيا (الوصى على أخيه المختل منذ ١٨٥٨، والملك منذ ١٨٦١) على عمل برنامج عن الإصلاح السياسى، وهو ما أسرع بوجود أزمة سياسية طويلة أعادت بيسمارك للسلطة فى ١٨٦٢.

و بما أن لنا أن ننظر إلى الأمور بعد حدوثها، فيمكننا أن نرى أن نابليون الثالث كان قد استعجل بطبيعة قوته (من كاريزما اسمه) وطبيعة أيديولوجيته (مبدأ القوميات) فى فرض عقبة كبيرة على سياسته. لأنه كان قد أضعف روسيا وجعل التحالف معها مستحيلا. وقد كانت الهزيمة فى الحرب الكريمية صدمة للقوة التى أراد أن يعتبرها منيعة. وبمجرد أن عاد السلام بدأ ألكساندر الثانى المهمة الأسطورية لتنظيم البيت من الداخل.

و كان تحرير العبيد فى ١٨٦١ مجرد خطوة استعراضية من بين مجموعة كبيرة من الإصلاحات الجذرية. وبالتالى، تم توجيه الطاقات الروسية والتمويل الروسى للأهداف المحلية. وبصفته وزيرا للخارجية، أخبر الأمير جورشاكوف مبعوثه فى باريس فى نهاية عام ١٨٦٣م: «كل جهودنا فى الوقت الحالى موجهة صوب الاحتفاظ بروسيا بعيدا عن الشئون الخارجية.» [١١٢]ومن ثم تم تقليل الجيش بشكل ملحوظ، بالضبط مثلما بدأ الموفق فى ألمانيا فى الاشتعال- من ٨٠٥٠٠٠ شخص فى ١٨٦٦ إلى ٧٢٦٠٠٠ فى ١٨٦٩. [١١٣] ولكن كان الإصلاح بطيئا، خاصة عندما تم إنشاء نظام انتقال معاصر. وفى منتصف سبعينيات القرن التاسع عشر، كان لا يزال هناك طريق واحد فقط مؤد إلى الغرب، ولذلك لو قامت حرب فى ألمانيا أو بشأنها، كان الروس لا يستطيعون التعبير عن تأثيرهم إلا بحرب استنزافية لا أكثر. وفى هذا الأمر، كانت الحروب الثلاثة لبيسمارك هى التى سوف تتحدد فى ظرف أسابيع.

---

(١٠٩)فيلر، «تاريخ الشراكة الألمانية» ٢: ٦٣٤.
(١١٠)روبرت تومز، «فرنسا فى ١٨١٤- ١٩٩٦) ٨٤.
(١١١)و. ى. موسى «القوى الأوربية والمسألة الألمانية ١٨٤٨-٧١. مع الإشارة الخاصة إلى انجلترا وروسيا (كامبردج، ١٩٥٩) ٨٣.
(١١٢)مقتبس فى ل. ى. ناروكنيتسكايا «روسيا والحرب على بروسيا سنة ١٩ وألمانيا (موسكو، ١٩٦٠) ١٩.
(١١٣)ل. م. شنيرسون، «بوادر الحرب بين فرنسا وبروسيا. تاريخ العلاقات الروسية البروسية. العلاقات الروسية الفرنسية. ١٨٦٧-١٨٧١. (مينسك، ١٩٧٦) ٩.

و فى هذا الوقت، انتقلت الطموحات الإقليمية الروسـية إلى الأهداف الأسـهل فى وسـط آسـيا. وقد أظهر انتزاع حصـن سـوزاك فى يوليو ١٨٦٣ بدايات احتلال الكانات كوكاند؛ وسـقطت ألما أتا فى مايو ١٨٦٤، وشيمكنت فى سبتمبر وتاشكنت فى الصيف التالى. وقد أكد المؤرخ الروسى ناروكنيتسكايا الذى كان على دراية بأحوال هذه الفترة، على أن التحول الآسيوى هو الذى أجبر الروس على الابتعاد عن السياسة التقليدية فى الاحتفاظ بشليسفيج وهولشتاين بأيدى الدانمارك. [١١٤] ولذلك، كانت الهيمنة البروسية فى ألمانيا الشمالية موجودة بطبيعتها. وأيضا استمر هذا التحول: وفى صيف ١٨٦٦، بدأ الجيش الروسى فى اختلال بخارى خاناتى، مشكلا جبهة جديدة هى تركستان بالنسبة للأقاليم الجديدة فى ١٨٧٦. [١١٥] وربما كان الأهم هو النوع الجديد من التحول- وهو نوع غير مرحب به تماما من قبل الروس- وهو زيادة دور بولندا الذى بدأ فى يناير ١٨٦٣ فى لم ينته إلى فى أبريل ١٨٦٤. وباعتبار أن ألمانيا كانت هى الطريق الوحيد الذى يربط بين روسيا والغرب من خلال ورسو، كانت فرص التدخل فى ألمانيا لا تبدو قوية فى المستقبل المنظور.

و قد ساعد الشأن البولندى أيضا فى الحفاظ على فرنسا وروسيا متباعدتين. فباعتبارهما قوتين طرفيتين، كان عليهما أن يحتفظا برغبة مشـتركة فى الحفاظ على سـهولة مركز أوروبا. فلو تعاون الإمبراطوران نابليون الثالث وأليكساندر الثانى، لكانا بكل تأكيد قد أحبطا التمدد البروسى.

و يبدو من خلال تجارب البلدين فى القرن العشـرين أنه كان ينبغى عليهم أن يفعلوا ذلك. ولكنهما بقيتا متباعدتين بسـبب الخطابة القومية لنابليون الثالث، التى أجبرتهم على التخمين بخصـوص تأييد البولنديين، وبمساعدة الروس قاموا باعتبار الثورة أمرًا شخصيًا. ولكن كان بيسمارك فى المقابل آخر من تأسره الكلمات المجردة. وكان جوابه على صـعود بولندا هو إرسـال الجنرال فون ألفنشـليبين لسـانت بترسـبرج لتقديم كل المسـاعدة الممكنة فى قمعها. وإن لم تكن هذه المبادرة قد حققت كل أهدافها، فقد كان من تأثيرها أنها جعلت التقارب بين فرنسا وروسيا أمرا مستحيلا. [١١٦] وكانت القضية البولندية مستمرة فى إرباك العلاقات بين فرنسا وروسيا. وعندما زار ألكساندر الثانى باريس فى صيف ١٨٦٧ من أجل المعرض الدولى، تم إطلاق الرصاص عليه من قبل شـخص بولندى، وتحولت محاكمته بعد ذلك إلى منصـة لإدانة الفظائع الروسـية فى بلاده. وعندما هرب الرجل من حكم الإعدام اعتبر الروس أنه قد تم إنقاذه من قبل الحكومة وثارت ثائرتهم لذلك. [١١٧]

و كان الأمر الآخر الذى باعد بين القوتين الطرفيتين هو سلام باريس فى ١٨٥٦. وكانت أكثر البنود رفضا من قبل المهزومين هى البنود التى أمرت بالتحييد غير الواضـح للبحر الأسـود. وقد كانت هذه إهانة رمزية؛ فقد اعتقد الروس أيضـا أن مصـالح هامة لهم أصـبحت فى خطر. فباعتبار أن احتلالهم للشـاطئ الشـمالى فى نهاية القرن الثامن عشـر، كان اقتصـادهم بالكامل يميل حول الغرب. وبنهاية سـبعينيات القرن التاسـع عشـر، كانت ٦٢% من جميع صـادرات الحبوب الروسـية تمر من خلال موانئ البحر الأسـود. [١١٨]ومنذ ذلك الحين، كان منع المقالات المسـيئة على قائمة الأجندة الدبلوماسـية. ولكن نابليون الثالث لم يكن بوسـعه السـماح بإلغاء أى جزء من المعاهدة التى كانت تعبر عن النصـر العظيم الأول وتحمل اسـم العاصـمة. ولنفس الأمر لم تسـتطع فرنسـا عمل ذلك، رغم قلقها الدائم عن الطرق المؤدية إلى الهند أو النمسـا، وقلقها كذلك من التمدد الروسـى فى الإمارات الدانوبية. وبروسـيا فقط هى التى لم تكن تهتم بشـأن البحر الأسـود، وأسـرع بيسـمارك فى اسـتغلال هذا الكارت السـلبى والقوى فى نفس الوقت. وكانت مكافأته جملة قالها أليكسـاندر الثانى فى ١٦ يوليو ١٨٧٠م: أنه لو حاولت النمسا وهنجارى دخول الحرب، فإن روسيا سوف تحرك ٣٠٠٠٠٠ لإيقافها، بل واحتلال جاليشيا إذا لزم الأمر. [١١٩]

---

(١١٤)ناروكنيتسكايا «روسيا والحرب على بورسيا» ٣١
(١١٥)نفس المصدر، ٧٩.
(١١٦)لوثر جال «بيسمارك: الثورة البيضاء» (فرانكفورت أم مين، ١٩٨٠) ٢٧٤.
(١١٧)ل. أى. ناروكنيتسـكايا «السـياسـة الخارجية الروسـية للسـلام فى باريس» فى ب. أ. رياباكوف (طبعة) تاريخ SSSR المجلد الخامس (موسكو ١٩٦٨) ٢٣٧.
(١١٨)شنيرسون «الحرب بين فرنسا وبروسيا وروسيا» ١١.
(١١٩)نفس المصدر ١٠٨.

و ظهر الإعلان النمساوى للاستقلال فى العشرين من يوليو، بالسماح لفون مولتكى بتحريك ثلاث فرق من الجيش المعسكر فى الحدود البافارية إلى أراضى المعركة فى ألسيس، حيث وصلوا فى الوقت المناسب وقاموا بمساهمة هامة، وربما حاسمة فى المعركة. (١٢٠) وفى الثانى من سبتمبر، قامت المعركة الفاصلة للحرب فى سيدان، وانتهت بالهزيمة الكاملة للفرنسيين واستسلام إمبراطورهم. ولو كان البروسيون أكثر رحمة من رحمة البريطانيين بعمهم، فالسبب فى ذلك هو مقاطعة نابليون الثالث لهذا الشخص المثير للعطف. وقد سمح له بالذهاب إلى منفى فى إنجلترا حيث مات بعدها بعامين.

و يبقى سؤال أخير: إلى أى مدى كان بيسمارك، الواجد الجديد للإمبراطورية الألمانية، يقلد البونابرتيين فى أسلوبه؟ هناك أوجه للتشابه: فقد كان الرجال الثلاثة يستخدمون القومية لهزيمة الليبرالية، وكانوا جميعا يقدمون خطابات مباشرة للجماهير، ولكن لا يمكننا ملاحظة هذا التشابه في كل شيء. كان لوثر جول محقا فى قوله إن بيسمارك كان حيوانا سياسيا من نوع مختلف، ليس فقط فى حقيقة أنه لم يكن أوتوقراطيا وكان دائم الاعتماد على الملك. وكان يدين بيسمارك بالسلطة لقدرته الغريبة على الحفاظ على التوازن بين القديم والحديث بشأن كل من بروسيا وألمانيا، مما لم يكن موجودا فى فرنسا على الإطلاق، حيث تمت الإطاحة بالنظام السابق فى ١٧٨٩. وكما يزعم جول، كان هذا السبب هو ما حال بين بيسمارك وبين العثور على تأييد أى حزب سياسى، لأن ذلك كان سيميل بالتوازن الهش بقوة لصالح السيادة الشعبية وضد مرور الزمن. (١٢١) ولم يكن بيسمارك يريد أيا من سياسة الإهمال والتبذير الناتجة عن أهداف غير محددة كانت هى أساس الأخلاق البونابرتية والسر فى نجاحاتها وإخفاقاتها على حد سواء. وكانت قدوة بيسمارك هى فريدريك الأعظم، الذى كان قاسيا فى عداواته عندما ظهرت أمامه الفرصة ولكن كان يحكمها شعور بضعف دولته ورؤية متشائمة للتاريخ. (١٢٢)

و فى تصويره لإعلان الإمبراطورية الألمانية، وضع أنطون فون فيرنر بيسمارك فى صف كبار الضباط الذين يحيون إمبراطورهم. وكان ببزته البيضاء المتألقة يبدو تماما كرجل عسكرى. ولكن بيسمارك لم يخدم أبدا كضابط نظامى فى الجيش البروسى، وكان تعيينه المريب فى شرك عسكرى ناتجا عن أمر شرفى صادر قبل فوج عسكرى. ويبدو أن هذا بالتحديد هو ما كان يميزه تماما عن كلا البونابرتيين، خصوصا بونابرت الأول. وقد كان يكتسب شرعيته من خدمته للدولة البروسية ولأسرة هوهنزولرج ولمبدئه القوى أن السياسة تتفوق، وهى نظرة صحيحة لكلاوزفيتز. وقد كان فى حروبه ينظر إلى الجيش نظرة الصقر، وعندما كانوا يهددون بإخضاع سلوك السياسة للمصالح العسكرية، كان يرفض بشدة، محتجا بسلطة الملك فى ردهم لمكانهم الصحيح.

و قد أدى هذا إلى صراعات هائلة مع فون مولتكى وسائر الجنرالات، ولكنه كان ينتصر دائما. وحتى الطريقة التى خسر بها المعركة الأخيرة توضح هذا الفرق: فبينما كان الإمبراطور الجديد قد طرده هو من منصبه، كان النابليونيان قد تركا العرش بهزيمة عسكرية. وروبرت تومبز محق تماما فى قوله إن الدمج البونابرتى بين «السلطة النشطة والديمقراطية السلبية» فى ملكية جمهورية فيما قد يبدو جمعا بين متناقضين قد أثبت أنه الحل الأفضل لمشاكل فرنسا بعد الثورة، ولكنه لم يكن يصلح للتصدير. (١٢٣)



---

(١٢٠)مايكل هوارد «الحرب الفرنسية البروسية. والاحتلال الألمانى لفرنسا، ١٨٧٠- ١٨٧١» (لندن ١٩٦١) ١٢٠

(١٢١)جول «بيسمارك» ١٨٢.

(١٢٢)وولتر بوسمان «أوتو فون بيسمارك. التاريخ والدولة والسياسة» فى بوش ونويجبار (طبعات) التاريخ البروسى المعاصر، ٣: ١٥٥٠

(١٢٣)تومبز «فرنسا ١٨١٤- ١٩١٤» ٤٨٩.

٣.المحافظون البروسيون ومشكلة البونابرتية.

دافيد إى. باركلاى

David E. Barclay

للوهلة الأولى، تبدو استجابة المحافظين البروسيين لأنظمة الحكم للبونابرتيين ولظاهرة البونابرتية، مهما كان تعريفهم، واضحة تماما. كل ما علينا أن نفعله هو أن نسبر غور بعض من النوايا المثيرة التى استخدمها المحافظون البروســيون فى تعليقهم على نابليون الأول ونابليون الثالث. وهكذا كان فريدريك ويليام الرابع، ملك بروسيا من ١٨٤٠ إلى ١٨٦١، وأحد الشخصيات الرئيسية فى تاريخ ألمانيا المحافظة فى القرن التاسع عشــر، بذيئا فى حروبه الكلامية الخيالية، واصــفا نابليون الأول فى مرات عديدة بــ «الشيطان»، وبــ «أمير الظلام»، و«القيصر المستبد» و«المعذب» و«المغرور» و«المتكبر» و«الطائر الجارح»، وهى مجرد أمثلة قليلة.[١٢٤] وفى عام ١٨٥٥، حذر المستشــار السياســى الأقرب من فريدريك ويليام والمعاون له، الجنرال ليبولد فون جيرلاش (١٧٩٠- ١٨٦١)، مما أســماه «القوة الخطيرة والعظيمة للبونابرتية، التى هى ابنه التزاوج الشــرير بين الاســتبداد والليبرالية.»[١٢٥] وبالمثل، كتب أخوه الأصــغر، إيرنســت لودفيج فون جيرلاش (١٧٩٥-١٨٧٧) (و هو واحد من قادة ما يســمى بحزب «الصــحافة» Kreuzzeitung فيما بعد البرلمان البروسى لعام ١٨٤٨) بعد الإعلان الرسمى للإمبراطورية الثانية ببضع شهور «إنه من الحسن أننا قد تملصنا من مطرقة الثورة ... ولكننا الآن نهوى فى سندان البونابرتية.»[١٢٦]

و باعتبار أن جميع هؤلاء المحافظين كانوا متمســكين بما يســميه المؤرخون «المحافظة الكبيرة»، مثل البونابرتيون بشكل خاص التصورات الشبحية للمذهب الشنيع الذى وصفه تاج الأمير فريدريك ويليام، الملك القادم فى ١٨٣٢ بــ «الثورة، الوحش الذى رأى النور لأول مرة فى العالم منذ أربعين سنة، والذى أراه قريبا من الوحش بامتياز.»[١٢٧]

و إن كانت الأشــياء مباشــرة كما يصــفها هذا الاقتباس، لكانت قضــية المحافظين البروســيين ودعمهم للبونابرتيين والبونابرتية ســهلة جدا. ولكنها كانت معقدة جدا كم فهم المحافظون الكبار أنفســهم. ففى تعليق مكتوب فى أوائل ديســمبر لعام ١٨٥١عن الانقلاب الذى قام به لويس نابليون بونابرت، حذر لودفيج فون جيرلاش من أن «ميول البونابرتيين» كانت متقلبة تجاه العديد من المحافظين.[١٢٨] وفى الحقيقة، ســوف أحاول توضــيح أن الاهتمام باســتجابات المحافظين للبونابرتية قد تســاعدنا ليس فقط فى فهم التعقيدات والتناقضات للفكر السياسى المحافظ والحدث السياسى فى بروسيا بعد ١٨٠٠، ولكن قد تساهم فى صياغة معاصرة للمحافظة الألمانية فى القرن التاسع عشر بشكل عام. وسوف تركز هذه الملاحظات على موضوعين أساسيين. يركز الجزء الأول بشئ من التفصيل عن المحافظين الكبار بين حوالى ١٨١٣-١٤ و١٨٤٨؛ أى فى فترات الاستعادة وشهر فورماتس، عندما كان يحتمل أن تكون ممتعة عقليا بدرجة كبيرة، رغم أنها لم تكن ذات التأثير الأكبر سياسيا من بين المحافظين فى بروسيا. ثم سيناقش باقى الفصل تطور الاستجابات المحافظة لظاهرة البونابرتية فى العقد بعد عام ١٨٤٨، أى أثناء الفترة المسماة برد الفعل بعد ١٨٤٨. وسوف أزعم أن استجابات المحافظين للثورة الثانية والبونابرتية كانت شديدة التعقيد، فى كل من النظرية والممارسة السياسية وأن لودفيج فون جيرلاش كان محقا تماما فى قلقه من «شهيات البونابرتيين.» ولأسباب تتعلق بالمساحة،

---

(١٢٤)فرانك لوثر كرول «فريدريك فيليلم الرابع. والفكر السياسى فى الرومانسية الألمانية» (برلين ١٩٩٠)، ١٦١.

(١٢٥)ليبولد فون جيرلاش «مذكرات من حياة ليبولد فون جيرلاش، قائد المشــاة والقائد العام الملك فريدريك فيليلم الرابع» طبعة. أغنيس فون جيرلاش ، مجلدين (برلين ١٨٩١ – ٢) ، ٢: ٣٢٣.

(١٢٦)إيرنســت لودفيج فون جيرلاش لليبولد فون جيرلاش ، ٣ فبراير ١٨٥٣، أرشــيف جيرلاش «معهد العلوم الســياســية لفريدريك أليكساندر- جامعة إيرلانجن نورنبرغ ، إيرلانجن (ثم ج. أ) نسخ من تركة ليبولد فون جيرلاش (ثم: ن. ل. ليبولد فون جيرلاش) ٢٣: ١٤. و قارن مع هانز كريستوف كراوس، «إيرنست لودفيج فون جيرلاش: السياسة الدنماركية وعمل المحافظين البروسيين، (مجلدين) (جوتنجن ١٩٩٤) ٢: ٥٨٦- ٧.

(١٢٧)فريدريك ويليام الرابع للأمير جوهان من ســاكســونيا، ٣١ مايو ١٨٣٢، فى جوهان جورج ، هيرتســوج تســو ســاخن Herzog zu Sachsen،Johann Georg ، طبعة، «المراسلات بين الملك جون من ولاية سكسونيا والملوك فريدريك فيليلم الرابع وفيليلم الأول من بروسيا» (ليبتسيج، ١٩١١)، ١٢٧

(١٢٨)مقتبس فى كراوس، «جيرلاش ٢: ٥٨٧».

سيقتصر هذا الجزء من الفصل على فترة ستينيات القرن التاسع عشر التى يساء فهمها أكثر من غيرها، مع استبعاد المناقشة القديمة والجدل الدائر حول بيسمارك والبونابرتية بعد سبعينيات القرن التاسع عشر.

و تقترح البحوث المعاصرة –وهو أمر يستحق التأكيد- أنه تقريبا بين ١٨٠٧ و١٨٤٨، يمكن للمرء أن يميز بين ثلاثة مراحل مائعة ومتداخلة من التفكير المحافظ والتصرف السياسى فى بروسيا: (١) الحنين والاهتمام بالماضى والمعارضة الدقيقة والأرستقراطية لفريدريك أغسطس لودفيج فون دير مارفيتس؛ (٢) ما أسمته باربرا فوجل ولوثر ديتمار بيروقراطية المحافظة، أى أنه رغم العداء للمطالبات بأنواع معاصرة من المشاركة والتمثيل السياسى، فإنها تبنت القليل من الأفكار الإصلاحية وحاولت أيضا أن تجعل نفسها جذابة للأعضاء المحتملين من الجماهير البرجوازية البارزة؛ (٣) المجموعة التى تهمنا بشكل خاص، وهى المحافظة الكبيرة أو المرتفعة Hochkonservativen.[١٢٩]

و لم يكن المحافظين الكبار مرتبطين ببعضهم البعض فقط بالخلفيات المتشابهة، والروابط الأسرية، والسياسات المشتركة، ولكن أيضا، بل ربما أهم مما عداها، بالتجارب الجيلية المشتركة. وكان أغلبهم قد ولد بين ١٧٨٥ و١٧٩٥، كما كانوا معارضين لإصلاحات هاردنبرج فى بروسيا، كما كان أغلبهم قد ساهم فى حروب الليبرالية ضد نابليون (و هى التجربة الحاسمة فى حياتهم من أوجه مختلفة)، وقد مر أغلبهم بتحول دينى شخصى مرتفع فى سياق ما بعد ١٨١٥ «الصحوة» فى العديد من أجزاء ألمانيا. وكان الزعماء الحقيقيون لهذه المجموعة التى وجدت نفسها بعد ١٨٢٣ معارضة بشكل متزايد لسياسات المحافظة البيروقراطية وأتباع ميترنخ (الميترنخيون) فى حكومة فريديك ويليام الثالث، إن كان ليبولد ولودفيج فون جيرلاش الذين شاركوا أناسا مثل كارل فون فوش-بوش، وجوزيف ماريا ورادوفيتس (حتى ما بعد ١٨٤٠)، وكارل إيرنست جاركى، ولحد ما فريدريك يوليوس شتال، وبعد ١٨٤٨ ماركوس نيبور وهنريك ليو وهيرمان فاجنر، الذى تأثر بالمدرسة السياسية لفريدريك كارل فون سافجنى وبشكل أكبر بما يسميه كارل لودفيج فون هالر بـ «تراجع علم الاقتصاد السياسى» (١٨١٦-٢٢)

كما كان المحافظون الألمان مناصرين متعصبين للسلطة السماوية الوراثية- أى ملكية غير مركزية تقوم على الشراكة العضوية، بناء علي الدول التى عوقبت تاريخيا، وليس على نظرية العقد، والمؤسسات البرلمانية، والمبادئ العالمية التحفيزية الآلية لعام ١٧٨٩. وقد كانوا يحلمون بإيجاد دولة مسيحية تعتبر نازعة لسم العقلية الآلية وما كان لودفيج فون جيرلاش يهوى تسميته بـــ«وحدة الوجود» وهو ما كان يعنى به نسبية تاريخية تعارض العالمية المسيحية. وفى نفس الوقت، فهم لم يكونوا رجعيين بسطاء أو مجرد متمسكين بالأرستقراطية القديمة. ولكن فى الحقيقة، كانوا قد احترموا فى البداية الاستفادة من وسائل الإعلام والإذاعة والنظام السياسى المعاصرة. وكان عدد منهم مشتركا فى أربعينيات القرن التاسع عشر فى «الجريدة السياسية لبرلين»، التى كانت تتضمن ملحوظة جوزيف دى مايستر الشهيرة عن حقوق النشر أن هدف المحافظين لا

---

(١٢٩)دافيد ى. باركلاى «معارضى سياسة الإصلاح فى هاردنبرج» فى كتاب توماس كولمان، طبعة «تحرير استخدام القوات.» «جرد لبحوث هاردنبرج» (ميونيخ ٢٠٠١)، ٢١٧-٢٩. ومن بين الدراسات المعاصرة، انظر بابرا فوجل، «مسؤولو المحافظة. الظروف الاجتماعية والدستورية للأحزاب فى بروسيا فى أوائل القرن التاسع عشر»، وفى كتاب ديرك شتيجمان، وبيرند جورجن فيندت وبيتر كريستيان فيت Dirk Stegmann، Bernd-J¨urgen Wendt ، and Peter-Christian Witt (طبعات)، «المحافظون الألمان فى القرو التاسع والقرن العشرين. »الكتابة الجامدة لفريتس= =فيشر فى ٧٥. ذكرى عيد الميلاد الخمسين (بون، ١٩٨٢)، ١-٣١؛ توماس نيبرداى، «التاريخ الألمانى فى المدة من ١٨٠٠- ١٨٦٦. المواطنة والدولة القوية» (ميونيخ ، ١٩٨٣)، ٣١٣- ١٩، بانجوتيس كونديليس، «المحافظون. تاريخ تكوينهم ونهايتهم» (شتوتجارت، ١٩٨٦)؛ روبرت م. بيردول «سياسة النبلاء البروسيين: تطور الأيديولوجية المحافظة فى المدة من ١٧٧٠- ١٨٤٨ (برينستون ١٩٨٨)؛ ولفرام سيمان، »من الكونفيدرالية إلى الأمة. ألمانيا فى المدة من ١٨٠٦- ١٨٧١« (ميونيخ ، ١٩٩٥) ٦٨- ٧١ وفى أماكن متفرقة؛ كريستوفر م. كلارك، «سياسات الإحياء: السياسة والأرستقراطيين وكنيسة الدولة فى القرن التاسع عشر فى بروسيا»، وفى كتاب لارى يوجين جونس وجيمس ريتالاك (طبعات) «بين الإصلاح والتفاعل والمقاومة: دراسات فى تاريخ المحافظة الفرنسية في المدة من ١٧٨٩ إلى ١٩٤٥ (بروفيدنس وأوكسفورد ، ١٩٩٣) ، ٣١- ٦٠؛ ماثيو ليفينجر، »القومية المستنيرة: تحول الثقافة السياسية البروسية فى المدة من ١٨٠٨- ١٨٤٨ (نيويورك، ٢٠٠٠)، ١٦٣- ٨٩. لوثر ديتمار «إدارة المحافظة والتحديث. دراسات عن تاريخ حزب المحافظين في بروسيا فى المدة من ١٨١٠- ١٨٤٨/ ٤٩ (شتوتجارت، ١٩٩٢)؛ إيريك دورن بروس، »سياسات التغير التكنولوجى فى بروسيا: بعيدا عن ظل القدم، فى المدة من ١٨٠٩ إلى ١٨٤٨ (برينستون ١٩٩٣)؛ كراوس، «جيرلاش» هيرمان بيك، «أصول رفاهية الدولة السلطوية فى بروسيا: المحافظون، والبيروقراطية والمسألة الاجتماعية في المدة من ١٨١٥- ٧٠ (آن آربور، ١٩٩٥)؛ أكسل شيلدت، »المحافظة فى ألمانيا. من بدايات القرن الثامن عشر وحتى الآن (ميونيخ، ١٩٩٨) ٤٢- ٦٢؛ بيرند هايدنريخ Bernd Heidenreich (طبعة) «النظريات السياسية فى القرن التاسع عشر» المجلد الأول، المحافظة (فيسبادن، ١٩٩٩).

ينبغى أن يكون أساسا التدخل في معارضة الثورة ومساندة مؤيدى الثورة؛ وقد أسس لودفيج فون جيرلاش فى أوائل صيف ١٨٤٨ «الصحافة» ، وهى الصحيفة السياسية الحقيقية الأولى في بروسيا، وقد كان يحتفل ويخشى فى نفس الوقت من طبيعتها الجدلية وأسلوبها المعقد. ويمكننا شرح ملحوظة هنرى كيسنجر الشهيرة عن المحافظين فى عصر الثورة، وهى الحقيقة التى كانت معروفة بوضوح وتطرق الآذان مرات ومرات. لقد كانوا مجادلين بكل ما كانت تعنيه الكلمة فى القرن العشرين، أو باللفظة الألمانية التى تعبر عنهم بشكل أدق Metternicheans ، أى الناس الذين اختاروا الاندماج فى ما يمكن تسميته اليوم بـالنقاش السياسى. وعلى سبيل المثال، كان شخص مثل لودفيج فون جيرلاش لا يستطيع أن يربط نفسه بالمنشقين الذين كانوا يتبنون سياسات محافظة فقط للحفاظ على ما أسماه المصالح الجماعية الأنانية.

كثير مما يتعلق بهذا الأمر مألوف تماما للعديد من القراء. لقد كتب روبرت بيردال عنه منذ سنوات قليلة، وتعرضت له من قبل فى كتابى عن فريدريك ويليام الرابع والملكية البروسية، كما ناقشه الكثيرون أيضا بشيء من التفصيل ربما أبرزهم هانز- كريستوف كراوس وفرانك لوثر كرول. ولكن ما يحتاج إلى التأكيد فى هذا المقام لما يتعلق بالبونابرتيين والبونابرتية هو المعارضة القوية من قبل المحافظين الكبار لكل أشكال ما يوصم بأنه «شمولية استبدادية». وباعتبار أن الاستبدادية لا شأن لها مطلقا بالبونابرتية كما رأوا، فإن الاستبدادية كانت لوقت طويل تعتبر تعبيرا هداما لروح الثورة فى العصر الحالى. وفى الحقيقة، كان المحافظون الكبار يؤمنون أنها كانت تسبق الثورة الفرنسية ومستمرة بعدها، تبعا لما يرى جيرلاش وأصدقاؤه، فى توجيه تهديدات للحقوق المعروفة تاريخيا والحريات بالإضافة إلى السلطة الملكية السماوية.

و كان لا بد من التبرؤ من الاستبداد بكل أقنعته البيروقراطية والملكية. فعلى سبيل المثال، لم يكن الجيرلاشيان وتابعوهم من المحافظين الكبار تابعين تماما للروس، رغم شرعيتهما القوية، لأن إمبراطورية القياصرة كانت برأيهم تجسيدا واضحا للأوتوقراطية والسلطة العسكرية، وكانت الإمبراطورية على مر تاريخها قاضية على الحقوق الجماعية المشتقة محليا وتاريخيا. وبالمثل، كانوا ينتقدون بشدة إصلاحات رئيس الحكومة كارل أغسطس فون هاردنبرج قبل ١٨١٩ وما كانوا يعتبرونه صرامة بيروقراطية من قبل الحكومة البروسية نفسها أثناء العقدين الأخيرين من حكم فريدريك ويليام الثالث؛ وقد كانوا غير راضين خصوصا عن سياسات الصديق المقرب للملك، الأمير وتجنشتاين، الذى كان بالطبع واحدا من الحلفاء الأقوياء لميترنخ. وقد كان الاستبداد لفظا مرادفا لسياسات المركزية الآلية، مع استبعاد التقاليد والخصوصية التاريخية. وكما قال لودفيج فون جيرلاش كثيرا، كانت المظاهر الرئيسية لأى جهاز بيروقراطى مركزى هى: «القسوة والاستبداد وضياع الشخصية»؛ وقد أدى الاستبداد البيروقراطى حتما إلى «الثورة» و«البونابرتية». [١٣٠] ومن ثم كان الاستبداد، التوأم الشرير لعام ١٧٨٩، بطبيعته ثوريا. ورغم أنه لم يكن بروسيا، كان بوسع المحامى البافارى المحافظ المسمى بجورج ب. فيلبس أن يتحدث عن المحافظة الكبرى عندما كتب فى يونيو ١٨٤٨: «أخشى وحدة الديكتاتورية، وفى ذات الوقت أخشى ضعف الوحدة. أخشى وأكره وحدة الديكتاتورية لأنها تهدد الحرية. والرب يحرم أن يبدأ شعبنا التاريخى فى المطالبة بديكتاتور فى الشوارع صائحين: «ديكتاتور! ديكتاتور! إمبراطورية ديكتاتور!» [١٣١]

و قد كان بونابرت شريرا فى نظر المحافظين الكبار بشكل خاص، لأنه كان يمثل اللب المرشح للتعيين المركزى، والمستوى الثورى، وتدمير المؤسسات القائمة تاريخيا؛ بل لتزداد الأمور سوءا، فقد فرض ملكية ديناميه مقلدة ثم مؤذنة بقيام عائلات حكم شرعية، حتى فى محاولاته لتدميرها. وعلى كل حال، فإن البونابرتين سيبقون دائما حكاما غير شرعيين، بالضبط كما ستبقى البونابرتية نفسها دائما ثورية؛ وكان أى نوع من الإقامة السياسية أو الفكرية مع بونابرت حرمانا برأى المحافظين الكبار.

---

(١٣٠)كراوس، «جيرلاش» ١: ٣٠٥

(١٣١)مقتبس فى كتاب هانز كريستوف كراوس «الثورة – أعداء الثورة. حركة ١٨٤٨ وخصومهم» فى باتريك باهنرز وجيرد روليك (طبعات) «١٨٤٨- تجربة الحرية» (هايدلبرج، ١٩٩٨) ١٢٨.

و مثل زعيمه الملك الأعظم فريدريك ويليام الرابع، كان ليبولد فون جيرلاش متعرضـا للاضـطهاد الكبير من قبل تجاربه بين ١٨٠٦ و١٨١٥، ولا يزال أى بونابرت يراه بعد نصـف قرن، سـواء كان عما أو ابن أخ «تجسـيدا للثورة» و«عدونا الطبيعى.» [١٣٢]وكان النابليونان ملتزمين بالثورة، كما يقول جيرلاش في شـرحه لأوتو فون بيسـمارك فى مايو ١٨٥٧، «مبدأى السـياسـى سـيبقى الصـراع ضـد الثورة. ولا يمكنك أن تقنع بونابرت ألا يكون في صـف الثورة.» [١٣٣] وكان ما يفهمه «جيرلاش» عن الثورة بالطبع، كما أشـرت من قبل، هو إزالة الحقوق والحريات التاريخية، ورفع مسـتوى الديمقراطية، وإنكار السـلطة الدينية والسـماوية، والحروب العدائية للاحتلال. ومن ثم لم يكن غريبا أن فريدريك ويليام الرابع كان يحتقر كلا النابليونين بقوة شديدة؛ وقد كان فريدريك ويليام فى الحقيقة هو بؤرة هذه الملاحظات.

و فى ١٨٥٥، كتب ليبولد فون جيرلاش أنه منذ عام ١٨٢٧ كان يرى فريدريك ويليام على أنه الزعيم الحقيقى لـــــ «حزبى». [١٣٤] وخلال عقد الأربعينيات من القرن التاسـع عشـر، ارتبط به العديد من نخبة المحافظين الكبار فيما يسمى بـــ «دائرة أمير التاج»، وبعد وصوله إلى العرش فى ١٨٤٠ أصبحوا يلعبون دورا هاما ولكن ليس أساسيا فى المحكمة وفي دولة بروسيا. ويمكن أن يعتبر فريدريك ويليام الرابع عن حق الملك الألمانى الأعظم تأثيرا في التاريخ في القرن الذى توسـط موت فريدريك الثانى فى ١٧٨٦ وصـعود ويليام الثاني في ١٨٨٨. وقد كان فريدريك ويليام، بما وهب به من فطنة بالغة، وحس جمالى متقدم جدا، وملكة فنية أصـيلة، أكثر بكثير من أن يكون «الرومانسـى على العرش» كما كان في الكتيب قوى التأثير لفريدريك ستراوس، أو كما فى رد الفعل الزئبقى الحالم المتردد والساخر بعض الشيء للكاريكاتير الذى قدمه المؤرخون البروسـيون لألمانيا الصـغرى فى القرن التاسـع عشـر عن هنريك فون سـايبل أو هنريك فون تريتشـكى. وبالأحرى، كرس فريدريك ويليام كل حياته كبالغ فيما أسـميه «مشـروعه الملكي»، وهو يمثل محاولة ممتدة وإرادية في أغلب الوقت لإيجاد مثال في بروسـيا لكتاب دى مايسـتر «معارضـة الثورة». وقد كان فى أغلب الأحوال مشـروعا أيديولوجيا متطورا فى أغلب جوانبه ومعاصـرا إلى حد كبير، في محاولة لإيجاد بديل قوى مسيحي ملكي ضد الدستور لما يأتى من فرنسا. وفى السنوات الأخيرة من «الحركة»، كرس فريدريك ويليام أغلب طاقته فى محاولة منه لإضـفاء الحقيقة على مشـروعه، منتهيا بالنظام المتحد لعام ١٨٤٧، وهو ما وصـفه لأخيه المتشـكك الأمير كارل على أنه «الاسـتجابة النشـطة الأولى لسـلطة محافظة لمبادئ التمثيل الشعبى، وهو ما فرض سيطرة على العديد من الدول ودمرها منذ الثورة الفرنسية.» [١٣٥]

و أثناء عمل هذا كله، اسـتفاد فريدريك ويليام نفسـه من آليات الحكم وطرق الإقناع وهياكل التمثيل التى كانت صـور مرايا بأشـكال غريبة لفرنسـا الثورية والنابليونية التى كان يمقتها بشـدة. وقد كان هو الملك البروسـى الأول لإلقاء خطب شـعبية لرعاياه المدنيين، وقد اتفق الجميع على أنه كان يحسـن ذلك. وقد وقعت المشاريع المعمارية فى سنواته الناضجة بشكل خاص لتوصيل رسائل ملكية وتشريعية محددة. وقبل ١٨٤٨، كان مؤثرا بشكل خاص فى قيادة احتفالات شعبية كبيرة مع وضع نفسه فى مركزها، ومن أهم هذه الاحتفالات الاحتفالات الكبرى بالمبايعة الشـعبية فى كونيجسـبرج وبرلين فى ١٨٤٠ والاحتفال بانطلاق إتمام كاتدرائية كولونيا (دومبوفسـت) في ١٨٤٢. وفي هذه المناسـبة وغيرها من المناسـبات، كان فريدريك ويليام يحب أن يستدعى صورة لبروسيا وألمانيا يتم تحديثها من قبل ما يسمى بـــ «المؤسسات التعاونية الألمانية الحقيقية» وهى المتجذرة في التاريخ والتقاليد وخصـوصـا فى قيم القرون الوسـطى. وفى نفس الوقت، لم يكن ملك بروسـيا، في تناقضـه الفج مع أغلب المحافظين الكبار محصـنا على الإطلاق ضـد قضـية الوحدة الألمانية. وبينما امتد نقد المحافظين الكبار للبونابرتية إلى تبنيها المفترض للمبدأ القومي، فقد حاول فريدريك ويليام من خلال حكمه إيجاد بديل محافظ للأفكار الثورية فى الدولة، بادئا بتبنى إمبراطورية محدثة ومنتهيا بتأييده لمشـروع الوحدة البروسـية الفاشـل لجوزيف ماريا فون رادويتس فى ١٨٤٩-٥٠، وهو المشـروع الذى يمكنه أن ينادى بوحدة للولايات الألمانية تسيطر عليها بروسيا ووحدة خاسرة أوسع يمكنها أن تشمل الملكية فى هابسرج.

---

(١٣٢)ليبولد فون جيرلاش إلى بيسـمارك، ٥ يونيو ١٨٥٧ فى هورسـت كول (طبعة) «خطابات الجنرال ليبولد فون جيرلاش لأوتو فون بيسمارك» (شتوتجارت ١٩١٢) ٢١٨، ٢١٩.

(١٣٣)ليبولد فون جيرلاش لبيسمارك، ٦ مايو ١٨٥٧، فى كول «خطابات القائد» ٢١١- ١٢.

(١٣٤)ليبولد فون جيرلاش، مذكرة، ١٣ أكتوبر ١٨٥٥، NL،GA ليبولد فون جيرلاش ، ١٢: ١٢٧.

(١٣٥)فريدريك ويليام للأمير كارل، ١٩ مارس ١٨٤٧، «المحفوظات السـرية لدولة بروسـيا عن برلين (بعد ذلك: GStA محفوظات براندنبورغ- بروسيا (بعد ذلك سميت: PBH) Bl. ٢٥،Rep. ٥٠ J Nr. ٩٨٦

و باختصـــار، كان فريدريك ويليام الرابع بكل آرائه التى يفترض فيها الرجعية، بشــتى الطرق نتاجا مثاليا للقرن التاسع عشر، وكان يمثل مشروعه الملكى النموذج المثالى تقريبا لـــ «ابتكار التقاليد» هذا، الذى تحدث عنه المؤرخون كثيرا منذ سنوات مضت.[١٣٦] وفى الحقيقة، كانت بروسيا دائما، كما يلاحظ عن حق عدد من النقاد حينها والآن، تمثل النقيض الواضح لرؤية فريدريك ويليام.

وكانت دائما «ولاية عنيفة مبنية على العقل»، بالصـياغة المناسـبة لسـيباسـتيان هافنر.[١٣٧] وفى الحقيقة، وبخ الكونت فريدريك فيلهيلم فون براندنبرج، عم الملك ورئيس الوزراء منذ ١٨٤٨ وحتى ١٨٥٠ ذات مرة بسبب رسوبه في فهم التقاليد الحقيقية لبروسيا: «كان مبدأ الحياة الحقيقية لها معارضتها لمبدأ الهيبة؛ فى دولة مركزية عسكرية وبيروقراطية. وكان هذا توقيعا. كان هذا أبيض وأسود (ألوان بروسيا).[١٣٨]

للعديد من الأسباب، كان فريدريك ويليام عازما على المضى قدما فى مشروعه. ولم يكن فى هذا المشروع، ملاحقا فى الحال وتابعا لكابوس الثورة، أو كما أطلق عليه فى ١٨٤٨: إثارة المخاوف البشـــعة.[١٣٩] وهكذا كانت الثورة تعنى فرنسا؛ وكانت تعنى بونابرت الذى كان يعد دائما مجرد حاكم غير شرعى. (و جدير بالذكر أن فريدريك ويليام الرابع، بمفاهيمه الروحانية تماما للملكية «من خلال مجد الرب» كان أشـد إصـرارا على الشرعية من أغلب المحافظين الكبار. ولهذا فقد كان ينظر كذلك إلى الأورليانتيين على أنهم حكام أشرار غير شرعيين، وقد زعم فى ١٨٤٨ أن سقوط لويس فيليب من السلطة كانت النتيجة المنطقية للظروف التى جاءت به إليها فى المقام الأول.) وكانت كراهية فريدريك ويليام لنابليون الأول شـخصـية وأيديولوجية، وامتد عداؤه لفرنسـا ما بعد ١٧٨٩ بشـكل عام. وكان يقال إنه تذكر بأسـى المرة التى قابل فيها نابليون فى تيلسـيت فى ١٨٠٧، فى مناسـبة إذلال والده، وأنه أثناء هذه المقابلة جذب الإمبراطور الفرنســى الذى كان معروفا دائما بشدته الشخصية الولد البالغ اثنى عشر عاما من ذقنه وهزه كتحية له. ويقال أحيانا كذلك : إن فريدريك ويليام كان يوجه اللوم لنابليون بشكل شخصى على معاناة أمه الملكة لويز وموتها المبكر فى عمر الأربعة والثلاثين فى ١٨١٠. وكان يهوى أن يطلق على باريس «بالوعة الرذيلة»، بينما كان الشعب الفرنسـى بشكل عام فى رأيه «شعبا مقززا». وفى فترة منتصف ستينيات القرن التاسع عشر، قال أحد مساعديه بشيء من الرقة :إن الملك كان محادثا رائعا ومبهرا، «غير أنه كان يشـــتاط إذا ما ذكر الفترة النابليونية، وعند حديثه عن نابليون الأول كان يستخدم ألفاظا قوية لا يكاد يستخدمها لغير ذلك.»[١٤٠]

و بالتأكيد كان هذا هو الملك الذى واجه كابوسـه الأسـوأ عندما جاءت الثورة التى كان يخشـاها طويلا إلى بروسـيا فى مارس ١٨٤٨. وأشـرف الملك الذى كان يؤمن بالتجديد (أو الاختراع) للمؤسـسـات الوسـيطة المتعاونة وبالمسـيحية المتجددة على تحول بروسـيا إلى نوع من الدسـتورية والبرلمانية. ورغم أنه قد احتفظ بعرشه، ورغم أن نخب بروسيا التقليدية كانت قادرة على الاحتفاظ بالمبادرة السياسية فى خريف ١٨٤٨، ولم تكن النتيجة نصرا لقضية فريدريك ويليام أو لمشروعه الملكى، ولكن كما كتب جونثر جرونثر، حلا وسطا، يرمز إليه بالهامش الدستورى المفروض فى ديسمبر ١٨٤٨، وهو ما روجع فى ١٨٤٩ وأقسم عليه فريدريك ويليام فى فبراير ١٨٥٠. وهكذا لم تمثل حقبة التفاعل بعد ١٨٤٨ مراجعة لأى نوع من اســتمرار الوضـــع الراهن لشهر فورمارتس، ولكن استحداث شيء آخر. وقد تكيف المحافظون الكبار ببراعة للعصر الدستورى والبرلمانى الجديد. ورغم أن ليبولد فون جيرلاش المعاون العام للملك كان يأسف لهذه التطورات وظل متشائما بشدة طيلة ستينيات القرن التاسع عشر، فقد علم هو وأخوه الأغلظ لودفيج أن الإصلاحات والبرلمانات يمكن أن تتحول إلى مصلحة للمحافظين. وقد أصبح لودفيج فون جيرلاش الذى كان يقود ما يسمى بحزب الصحافة فى البرلمان البروسى بالاشتراك مع فريدريك يوليوس شتال، مقتنعا أن هذه المؤسسة يمكن أن تعتبر اختبارا للاستبداد البيروقراطى الذى كان يمقته. وقد كان يحذر فى حقيقة الأمر فى عام ١٨٥٣ أن المظاهر السيئة

---

(١٣٦)انظر على سـبيل المثال، إيريك هوبسـباوم وتيرينس رانجر (طبعات) ابتكار التقاليد (كامبردج، ١٩٨١) بالإضـافة إلى دراسات متعددة لاحقة.

(١٣٧)سيباستيان هافينر، «بروسيا بدون الأسطورة» (هامبورج n. d. ١٩٧٩).

(١٣٨)فريدريك فيليلم جراف فون دير جرويبن إلى فريدريك ويليام الرابع، ٤ سبتمبر ١٨٥٠، GStA،BPH ، Rep. ٥٠ F Nr. ٢١٢، Bl.٧٤

(١٣٩)فريدريك فيليلم الرابع إلى جراف كارل فون دير جروبن، ٣٠ أغسـطس ١٨٤٨، GStA،BPH ، Rep. ٩٢ B Nr. ٤e، Bl. ١٣v ، ٣٠ مارس ١٨٤٨، GStA،BPH، Rep. ٥٠ F ١ Nr. ٢١٢، Bl.٧٤

(١٤٠)فريدريك فون بيسـمارك بوهلن «و يلاحظ من حياة الجناح المسـاعد لجلالة الملك فريدريك فيليلم الرابع» مخطوطة ١٨٨٠ GStA،BPH، Rep. ٥٠ F ١ Nr. ٦، Bl. ١٠

العديدة للبونابرتية لم تكن تكمن فقط في عدائها للدين القائم، وإنما أيضا في ميلها لقمع البرلمانات! [١٤١]ولم يمثل هذا تحولا متأخرا بالنسبة له. ولكن لم يعترض المحافظون الكبار أبدا في الحقيقة على كل أشكال الدستورية؛ ولكن يعتمد الأمر كلية على نوع الدستور المقصود بالحديث بالضبط. وبالعودة إلى عام ١٨٣٢ على سبيل المثال، كان ليبولد فون جيرلاش قد كتب أن المؤسسات الألمانية الموجودة لا يمكن التخلي عنها: «... هناك بعض منها، وبعض آخر قد أكسبوا أنفسهم شرعية ما. إنهم لا يتقدمون ببساطة نحو اليعقوبية، ولكنهم ينسحبون منها. ويجب على المرء أن يحصر الدساتير بتنقيتها من الأكاذيب والهراء؛ ولكن يجب على المرء بعد ذلك ألا يتعامل مع ما بقي بعقليات متحفظة، وهو ما أراه أمر غير مناسب مطلقا. [١٤٢] وبطريقة أخرى، يمكن أن تستخدم الدساتير لأغراض مضادة للثورة، وهو بالتحديد ما كان يفكر فيه حزب «الصحافة».

و هذا أيضا هو ما فكر فيه فريدريك ويليام الرابع بعد ١٨٤٨. وقد كان يفكر في الإنقاذ بقدر ما كان يفكر في مشروعه الملكي الذى كان أهم لديه من أي شيء آخر- كما قال في ١٨٥٣ لابن أخيه النمساوى، الإمبراطور الأصغر فرانسيس جوزيف- أن يتخذ اللازم في حدود ما أقسم عليه، وأن يقتل الدستور الفرنسى المعاصر.» [١٤٣] ورغم أنه لم ينجح أبدا في فعل هذا، فأثناء محاولاته لفعل هذا الأمر وفي أسلوبه في الحكم، فقد فتح الباب لأولئك المحافظين الذين كانوا يضيقون بـ «الميول البونابرتية» التى كان يحذر منها لودفيج فون جيرلاش. ولم يكن فريدريك ويليام أبدا في الحقيقة، ولم يكن يسعه أن يكون، نموذجا للمحافظ الكبير (و إن كانت هذه التصنيفات، كما أشرت من قبل، زلقة ومضللة على أى حال.) ورغم أنه كان أكثر التزاما في اتباعه لمشروعه الملكي أكثر مما يرى المؤرخون، فقد كان المشروع نفسه به عدد من التناقضات- وهى الحقيقة التي تعرف عليها المحافظون الكبار أنفسهم في نقدهم القاسي غالبا للملكية. وعلى سبيل المثال، لم يكن فريدريك ويليام أبدا قادرا على التوفيق بين تأييده لحقوق الجماعة المفروضة تاريخيا والحريات بمفاهيمه المتدفقة والمعجبة بالملكية والسلطة الملكية. وقد انتقد الجيرلاشيان، وخصوصا لودفيج العنيد الملك بشكل منتظم بسبب عدم رغبته في التعرف على حدوده وخطاياه. وكما كان الهاليرى الوراثي، لودفيج فون جيرلاش يهوى أن يذكر جميع المستمعين أنه «أنا أيضا ملك»، بالضبط مثل أي «رب أسرة». وقد حصرت وحددت السلطة السماوية والسلطة التاريخية اللتين كانتا موردى السلطة الملكية هذا الأمر فيما يلي: اعترض الملك والجيرلاشيان، ولكنهما نسيا هذه الحقيقة بعد ١٨٤٨. وبرأيهم، كان الملك نفسه في الغالب منفتحا على الميول الاستبدادية، أو بالأحرى على نصائح مستشاريه الاستبداديين، وقد كانا يقصدان شخصين اثنين بالتحديد: أوتو فون مانتوفيل وكارل لودفيج فون هينكلدى. [١٤٤]

و في الحقيقة، كان فريدريك ويليام خلال العقد الذى تلا ١٨٤٨، يحب أن يحتفظ باختياراته السياسية مفتوحة بالبقاء بين مستشارين يمثلون تنوعا من الأفكار وعدد من الآراء المتصارعة. ونتيجة لذلك، كان قادرا على الاستفادة منهم لمصلحته لأجل أن يحيد الدستور ويعظم السيادة والسلطة للتاج. وكان بعض المقربين إليه في هذه السنوات شخصيات غريبة (إن لم نقل غير مؤهلة)، مثل مدير المدرسة كارل فيليم ساجرت. وعلى أي حال، اقترح آخرون مثل مانتوفيل وهينكلدى اتجاهات جديدة كانت تتحرك فيها المحافظة البروسية بعد عام ١٨٤٨، وهى لم تكن اتجاهات يهواها المحافظون الكبار.

أوتو فون مانتوفيل (١٨٠٤-٨٢)، الذى كان وزيرا للداخلية من ١٨٤٨ إلى ١٨٥٠ ورئيسا للوزراء لبروسيا من ١٨٥٠ إلى ١٨٥٨، هو واحد من أكثر النماذج إمتاعا وأقلها احتراما في التاريخ الألماني المعاصر. وهو لا يتناسب أيضا مع التصنيف السهل، فهو لا يتفق بوضوح مع المحافظة البيروقراطية، مع أنه قد كرس حياته كلها منذ البلوغ لخدمة الدولة. وهو لا يعد كذلك أكثر من حليف تكتيكى للمحافظين الكبار الذين كان يدخل معهم في نزاعات لا تنتهى في ستينيات القرن التاسع عشر. وقد كتب جونثر جرونثال أن مانتوفيل قد توقع بشكل ما أسلوب حكم بيسمارك بعد ١٨٦٢. [١٤٥] وبالتأكيد كانت هناك أمور كثيرة متعلقة بهذا الأسلوب أثارت ضيق الأعداء المحافظين لمانتوفيل، باعتبار أنه كان «بونابرتيا».[١٤٦]وقد كان يهوى

---

(١٤١)إيرنست لودفيج فون جيرلاش إلى ليبولد فون جيرلاش ، ٣ مارس ١٨٥٣م، NL،GA ليبولد فون جيرلاش، ٢٣، ١٤.
(١٤٢)كراوس «جيرلاش» ١: ٢٥٩
(١٤٣)فريدريك ويليام الرابع إلى فرانسيس جوزيف، ٢٨- ٢٩ من سبتمبر ١٨٥٣م BPH،GStA، Rep. ٥٠ J Nr. ٩٣٩، Bl. ٥٩v-٦٠
(١٤٤)كثير من المواد المذكورة في الفقرتين التاليتين مشتقة من كتابى «فريدريك ويليام الرابع والملكية البروسية، ١٨٤٠-١٨٦١» (أوكسفورد، ١٩٩٥) ٢٤٠-٤، ٢٦٤-٥.
(١٤٥)جونثر جرونثال، «في ظل البيسماركيين- رئيس وزراء بروسيا أوتو فون فرير فون مانتوفيل» في هانز كريستوف كراوس (طبعة) ، «سياسات المحافظين في ألمانيا. مجموعة مختارة من الصور الذاتية من قرنين من الزمان» (برلين ١٩٩٥) ١٢٧-٨.
(١٤٦)نفس المصدر، ١٢٨.

السيطرة على الرأى العام، وأنشأ مركزا للصحافة المركزية لتنسيق الجهود فى التأثير على الصحف ورشوتها، كما أنفق الكثير فى استخدام وكلاء المراقبة للتجسس على أعدائه بما فيهم الجيرلاشيان وغيرهما من المحافظين الكبار. وأيضا، كما لو أراد أن يؤكد على سمعته البونابرتية بين أعدائه، حاول رئيس الوزراء أن يوجد تبرير رقابى على نظام حكمه بالإحالة إلى الآراء البونابرتية القوية لقونسطنطين فرانتس من بين أشياء أخرى. ولكن، فى نفس الوقت، كان رئيس الوزراء يعارض الآراء الأكثر تطرفا لفرانتس، وخصوصا تأييده للدولة القيصرية القائمة على الاستفتاء. وكانت الرؤية الخاصة لمانتوفيل عن الاوضاع الاجتماعية لألمانيا أكثر تأثرا بالكاتب المحافظ فيليم هنريك ريل، «الرقابة المدنية» الذى ظهر فى ١٨٥١. وفى هذه الدراسة القوية، أكد ريل على أن المجموعات الأربعة التى كانت تسيطر فى ذلك الحين على المجتمع الألمانى: فمن ناحية الفلاحين والأرستقراطيين، وهما المعروفان بـ «قوى المحافظة»، وفى الناحية الأخرى «قوى الحركة» فى الطبقة الوسطى والطبقة الرابعة الأكبر من الحرفيين أو «الملكية الرابعة». وقد كان مانتوفيل مقتنعا أن الحكومة المحافظة الملكية يجب أن تتعرف على هذه التقسيمات الأساسية وتتعامل معها. وكان يعتبر أن تجاهلها أو الاعتقاد بأنها ليست موجودة أو لا ينبغى أن تكون موجودة هو أمر أحمق أو حتى كارثى. وبالمثل، لم يعد ممكنا لحكومة محافظة معاصرة أن تقدر على رعاية مجموعة اجتماعية بينما تتغافل عن أو تقمع ما عداها. ولتقليل خطر الثورة وعزل الطبقة السفلى المحتمل أن تثور، كان من الضرورى أن تعتمد الملكية المستقرة على المجهودات المتعاونة للفلاحين والأرستقراطيين والطبقة الوسطى المستقلة. وكان ينبغى على الحكومة نفسها أن تترفع عن النزاعات القائمة بين مؤسسات المجتمع؛ بل كان ينبغى فى الحقيقة أن تقوم بدور قريب من الحكم الاجتماعى المحايد أو الوسيط السياسى.

وكان يصر مانتوفيل أن نظاما سياسيا من هذا النوع يمكنه أن يوازن بين الصروح المهيبة والدستورية ويمكنه أن يساعد بفاعلية على الحفاظ على النظام الملكى المستقر. وربما يعتقد البعض أن هذه الأفكار ربما تحتوى على عناصر بونابرتية؛ ولكن بشكل عام، كان الدليل العملى فى حكمه لمدة ثمان سنوات لا يدل على أن مانتوفيل لم يكن بونابرتيا بقدر ما كان باعثا لاستبداد الدولة، وهما ليسا أمرا واحدا. وفى الحقيقة كان مانتوفيل نفسه يبدو أقرب إلى فريدريك الثانى منه إلى نابليون كنموذج للحكم. (ومن المشوق هنا أن نذكر فى هذا الأمر أن لودفيج فون جيرلاش كان يكره فريدريك الشرير المتشائم لدرجة معارضة إقامة التمثال الشهير لهذا الملك فى ١٨٥١ على أونتر دين ليندن فى برلين).

وربما يمكن أن يسمى كارل لودفيج فون هينكلداى (١٨٠٥-١٨) ، وهو مستشار آخر لفريدريك ويليام بعد ١٨٤٨، «بونابرتى خفى»؛ وتفترض لعناته للمحافظين الكبار أنهم كانوا يعتقدون أنه كذلك. وكان هينكلداى، مثل مانتوفيل، بيروقراطيا عمليا، وكان سجله قبل ١٨٤٨ بارزا بشدة حتى إن فريدريك ويليام الرابع أطلق عليه الرئيس البوليسى الرابع لبرلين فى وقت معارضة الثورة فى نوفمبر ١٨٤٨. [١٤٧] وكان هينكلداى قادرا على تقوية نفوذه كرئيس شرطة برلين ليصبح كما أطلق عليه كارل أغسطس فون فارنيجن فون إنس «الملك الثانى» غير الرسمى. وفى الحقيقة، كان هينكلداى واحدا من أكثر الضباط الأكثر إبداعا والمحافظين الأكثر ذكاء فى بروسيا فى القرن التاسع عشر، وتبدو المشابهة بينه ومعاصره الباريسى بارون هاوسمان ملحوظة بقوة. وقد حصل على وظيفة نيزكية بعد ١٨٤٨ وحاز سريعا ثقة الملك الكاملة كمستشاره الأساسى فى الشؤون الأمنية. وكان هينكلداى فى الغالب غير مهتم إطلاقا بالمعايير والإجراءات البيروقراطية، خاصة فى بذل المجهودات المضنية من أجل تحقيق النظام والشرعية، وهو ما كان مميزا بشدة للخدمة المدنية. وقد كان مستعدا تماما لطى القانون كما يشاء لسحق «المخربين» وإنهاك معارضى الحكومة، رغم أنه كان يجد نفسه أحيانا فى سباق مع مانتوفيل. وفى نفس الوقت، كان هينكلداى يتخيل الدور الكبير والممتد للإجراءات الإيجابية للدولة كجزء من الاستراتيجية المحافظة فى تحريك التأييد الشعبى لقضية الملكية. وهكذا أوجد قوة بوليسية سياسية معاصرة، ونظم رقابة منظمة على المعارضين السياسيين من جميع التوجهات، وصادر بانتظام الصحف التى كانت تضايقه خاصة جريدة «الصحافة».

(١٤٧) رغم أن هينكلداى، على عكس بارون هاوسمان، قليل الشهرة فى دولته، فإن العديد من مقالات السيرة الذاتية عنه قد ظهرت على مر السنين: بيرثولد شولزى «قائد الشرطة كارل فون هينكلداى» الكتاب السنوى لتاريخ ألمانيا الشرقية والوسطى ٤ (١٩٥٥): ٨١- ١٠٨؛ كتاب هنريك فون سايبل الذى نال شهرة بعد موت كاتبه «كارل لودفيج فون هينكلداى ١٨٥٢ إلى ١٨٥٦» المجلة التاريخية ١٨٩ (١٩٥٩)»، ١٩٨-٢٣ ؛ ولفرام سيمان «الأمن والسلام والنظام فى ألمانيا». بداية الشرطة السياسية ١٨٠٦- ١٨٦٦ (توبينجن ١٩٨٥)، ٣٤٢-٥٥؛ باركلاى، «فريدريك ويليام الرابع» ٢٤٠-٤، ٢٧٤-٥.

و فى نفس الوقت، قدم عددا من الإصلاحات التحديثية لبرلين نفسها، حتى إنه كما فى إعادة بناء هاوسمان لباريس فى نفس الوقت، غير وجه المدينة ومهد الطرق لنموها المطرد بعد سبعينيات القرن التاسع عشر. وقد أوجد نظاما للحمامات الشعبية للفقراء، وأسس قسما منتظما للإطفاء فى نفس الوقت وحدث نظام نظافة الشوارع المحلية وطور إنشاء شبكات المياه الجديدة. وقد ساعدت مجهوداته فى التأكيد على التأييد المنتظم للطعام الرخيص والصحى فى نفس الوقت للمدينة، واستخدم قوة الشرطة فى زراعة الأشجار فى الشوارع العامة. وقد كان مسؤولا كذلك عن تقديم السوارى ذات الاهتمام الشعبى التى لا يزال زوار برلين يرونها حتى اليوم. وبتنفيذ كل هذه المشروعات، أصبح هينكلداى بطلا لبرجوازية برلين التى كانت تقدر كذلك اعتداله الشخصى والإصلاح، وأسلوب حياته المتواضع والتزامه بما يمكن أن يسمى الآن «القيم الأسرية». وبدمجه بين السلطة القاسية والشعبية والرعاية الأبوية لتوزيع الثروة، مع تأكيده على امتداد قوة الدولة وتأييده فى نفس الوقت للنماذج المعاصرة من النشاط الاقتصادى، فإن هينكلداى كان يمثل فى الحقيقة نموذجا مبكرا من المؤيدين السريين للبونابرتية. وكان يعتقد أعداؤه المحافظون ذلك بالتأكيد، وكان لا يمكنهم أن يخفوا سعادتهم عندما أطلق أحد النبلاء عليه النار وقتله فى مبارزة فى ١٨٥٦.

و قد أدت النماذج من شاكلة مانتوفيل وهينكلداى، بل وحتى الملك نفسه بالمحافظين الكبار إلى الرأى التشاؤمى القائل إنه رغم نجاحاتهم السياسية، فإن بروسيا فى ما بعد ١٨٤٨ كانت مستسلمة لتيار بونابرتى زاحف. وقد كان من المؤلم لهم بشكل خاص أن يروا زملاءهم المحافظين يستسلمون لما كان من صفات الثورة من انعدام الأخلاق والاستبداد والمكتبية الزائدة وانعدام المبادئ. وعلى أية حال، كان يبدو أن أكثر الأمثلة إرهاقا فى ردته، من وجهة نظرهم هو أوتو فون بيسمارك، الذى كان يحظى من قبل برعاية جيرلاش. [148] تخص القصة المألوفة التى رواها هنرى كيسنجر مؤخرا تحول بيسمارك من محافظ كبير وسياسى ذى أخلاق إلى سياسى حقيقى يعتمد على الحسابات اللاأخلاقية لمصلحة الدولة. ومثل الممثل البروسى لنظام الاتحاد الألمانى فى فرانكفورت على نهر الماين، تزايد غضب بيسمارك بشدة تحت سيطرة النمسا فى هذه المؤسسة. وبحلول عام ١٨٥٦ أيضا، وهو العام الذى انتهت فيه الحرب الكريمية، فقد وصل إلى الخلاصة القائلة بأنه لو كان من مصلحة دولة بروسيا أن تتعاون مع نابليون الثالث، ما كان ينبغى أن تتردد فى ذلك.

و طيلة ما كان يسمى بالأزمة الشرقية، وما تلاها من النزاع الكريمى، كان فريدريك ويليام الرابع يتبع سياسة مصرة على الحياد؛ وكان يتلقى الدعم فى هذا من صحيفة «الصحافة» وأيضا من مانتوفيل ولكن بطريقة نفعية بعض الشيء، حيث إنه على عكس الجيرلاشيين لم يكن بالتأكيد لديه أى اعتراض على التعامل مع بونابرت. وعلى أية حال، فبنهاية الحرب، كان بيسمارك قد قرر أن النظام البونابرتى كان يفرض تهديدا أكبر للنمسا من تهديده لبروسيا، وكان ينبغى لذلك على بروسيا ألا تظل خائفة من التعامل مع الإمبراطورية الثانية. وكان ينبغى أن يحتل الخوف من العدوى الأيديولوجية ومن انتشار الثورة مكانا متأخرا بعد تقدم مصالح الدولة البروسية. وعلى أى حال، لم يكن بيسمارك واهما فيما يتعلق بقدرة فرنسا الحقيقية على التوسع الثورى فى ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر؛ لقد تغير العالم منذ ١٨٠٦، وابن الأخ ليس هو العم. وبالطبع كانت هذه الأفكار حرمانا لليبولد فون جيرلاش، الذى ساعد هو وأخوه لودفيج فى انطلاق العمل السياسى لبيسمارك فى ١٨٤٧م-١٨٤٨م. وقد أصبحت الهوة المتعاظمة بين طبقات المحافظين الكبار- والعزلة السياسية والفكرية للجيل الأكبر سنا من المحافظين الكبار- واضحة بشكل متزايد فى التبادل الملحوظ للخطابات بين ليبولد وبيسمارك الذى بدأ فى ١٨٥٦ وانتهى فى ١٨٦٠م. وقد أصر جيرلاش فى هذا التوافق على أن «مبدأه السياسى الحالى والدائم هو الصراع ضد الثورة. لا يمكنك أن تقنع بونابرت أنه ليس فى صف الثورة.» وكان يقابل بيسمارك هذه الآراء بتأكيده على أن مصلحة بروسيا أن تتعامل مع فرنسا «دون النظر إلى حاكمها الحالى، وإنما كقطعة لا غنى عنها فى أحد أدوار الشطرنج السياسى، وهو الدور الذى واجبى فيه ينحصر فى الحفاظ على ملكى وعلى دولتى.» [149]

---

(١٤٨)هنرى كيسنجر «الدبلوماسية» (نيويورك، ١٩٩٤)، ١٢٠-٣٦. عن التبادل بين جيرلاش وبيسمارك ونشأة آراء الأخير، انظر لوثر جال «بيسمارك: الثورى الأبيض» ترجمة ج. أ. أندروود، مجلدين (لندن، ١٩٨٦)، ١: ١٣١- ٤٠؛ إيرنست إنجلبرج «بيسمارك. مادة خصبة للحديث» (برلين ١٩٨٥)، ٤٠٩- ٥٠؛ أوتو بفلانزى، «بيسمارك وتطور ألمانيا» المجلد الأول «فترة الوحدة، ١٨١٥- ١٨٧١، (الطبعة الثانية) (برينستون ١٩٩٠) ٩٢- ٩٧؛ فرانك لوثر كرول «بيسمارك وفريدريك فيليلم الرابع» فى جوست ديلفر، بيرند مارتين وجونتر فولشتاين (طبعات) «ألمانيا فى أوروبا. الخط هيل النصب التذكارى لجروبر أندرياس» (فرانكفورت فى مين وبرلين، ١٩٩٠) ٢٠٥- ٢٨، خصوصا ٢٢١- ٢.

(١٤٩)ليبولد فون جيرلاش إلى بيسمارك فى ٦ مايو ١٨٥٧، وبيسمارك إلى جيرلاش فى ٢ مايو ١٨٥٧، مقتبس فى كتاب جال «بيسمارك» ١: ١٣٠، ١٣٣.

بالطبع كانت الكلمة الأخيرة لبيسمارك؛ فقد مات ليبولد فون جيرلاش فى يناير ١٨٦١، بعد أيام قليلة من فريدريك ويليام الرابع. وقد عاش لودفيج فون جيرلاش حتى ١٨٧٧، مصارعا ضد كل سياسات بيسمارك تقريبا (وخصوصا الحرب مع النمسا)، واصما إياه بالقيصرى، وفى ثمانينيات القرن التاسع عشر، باتباع حزب المركز الكاثوليكى، وهو ما اعتبر أنه يمثل المعارضة الوحيدة الفعالة لشر بيسمارك وانعدام أخلاقه.

إذن ما هى الاستنتاجات التى يمكن أن نصل إليها من هذا كله؟ أولا، يبدو لى أن ملاحظة الاستجابات البروسية المحافظة لوجهات النظر والإستراتيجيات البروسية وتقييمها، بل وتبنيها إلى حد ما، تخبرنا مزيدا عن تطور الفكر المحافظ والأفعال المحافظة أكثر مما تخبرنا عن البونابرتية نفسها.

فعلى مدار النصف الأول من القرن، كان المحافظون البروسيون يميلون فى العموم إلى النظر لنابليون على أنه شخص شيطانى رهيب، ولنظامه بما فيه من خلط بين عناصر الاستبداد والاستفتاء، على أنها النتيجة النهائية المنطقية وربما الحتمية للاستبداد البيروقراطى وللثورة. ولكن بعد ١٨٤٨، بدأ المحافظون يعيدون التفكير فى طبيعة وغرض أفعال الدولة، حتى عندما بدؤوا يعيدون تقييم الدور الأوروبى لبروسيا بعد سقوط نظام فيينا. وأثناء قيامهم بهذا الأمر، فقد بدؤوا فى تبنى إجراءات وممارسات معينة انتقدها المحافظون الكبار ولكن لم يمكنهم وضع حد لها. وثانيا، فإن مثال قلب الاستجابات المحافظة للبونابرتية تذكرنا بمدى صعوبة استنساخ نظائر للمحافظة الألمانية. لقد حاول العديد من الباحثين الكبار أن يفعلوا ذلك منذ كارل مانهيم وسيجموند نيومان حتى إيرنست رودلف هوبر وكلاوس إيبشتاين وهانس أولريتش فيهلر. (١٥٠) ورغم أننا نتعلم الكثير من محاولاتهم، فإن المحافظة فى القرن التاسع عشر تبقى ظاهرة غامضة ومراوغة وفى نفس الوقت عصية على التصنيف.



(١٥٠)كارل مانهايم «مساهمة فى علم الاجتماع المعرفى» (طبعة) دافيد كيتلر، فولكر ميجا ونيكو شتير (فرانكفورت وماين، ١٩٨٤) ؛ دافيد كيتلر، فولكر ميجا ونيكو شتير، «كارل مانهايم والمحافظة: الفكر التاريخى القديم» مرجع اجتماعى أمريكى ٤٩، رقم ١ (فبراير ١٩٨٤): ٧١- ٨٥؛ سيجموند نويمان، «خطوات المحافظة البروسية. مساهمة في الصورة السياسية والاجتماعية لألمانيا فى القرن التاسع عشر» (برلين، ١٩٣٠)؛ كلاوس إيبشتاين، «نشأة المحافظة الألمانية» (برينستون، ١٩٦٦)؛ إيرنست رودلف هوبر «تاريخ الدستور الألمانى منذ عام ١٧٨٩» المجلد الثانى، «النضال من أجل الوحدة والحرية منذ عام ١٨٣٠ إلى ١٨٥٠» (الطبعة الثالثة) (شتوتجارت، ١٩٨٨) ٣٣١- ٤٥؛ هانز أولريش فيلر، «تاريخ الشراكة الألمانية» المجلد الثانى، «من الإصلاح إلى الصناعة والسياسة» «الثورة الألمانية المزدوجة» ١٨١٥- ٤٩/١٨٤٥ (ميونيخ، ١٩٨٧) ، ٤٤٠- ٥٧.

٤.توكوفيل والتصورات الفرنسية في القرن التاسع عشر للبونابرتيين وإمبرطوريتيهما

ميلفن ريختر

لقد كتب الكثير عن مفهوم توكوفيل للحرية. ولكن كيف كان يتصور أنواع نظم الحكم التى تهدد الحرية فى مجتمعات من نوع (الدولة الديمقراطية الاجتماعية) التي كان يعتبرها لا بد منها؟ فى حين أن بعض الإجابات الهامة قد قدمت، فإنها لا تزال مقصورة على «الديمقراطية فى أمريكا» وتحاول أن يكون التعامل معها كما لو لم يكن هناك أى تطورات لاحقة فى مفهوم توكوفيل للديمقراطية أو التعيين الإدارى، وكما لو لم يكن هناك تحليل نقدى للغموض والتحول والتطبيقات المختلفة لهذا المفهوم، كما استخدمه توكوفيل طيلة حياته؛ لأنه رغم انتقاداته الحادة للتعيين والقسوة كتصنيفات للأنظمة المعاصرة، فقد احتفظ توكوفيل بهذه الألفاظ عندما كتب بشكل مفصل عن الأنظمة التى كانت تنكر الحرية السياسية بشكل نظامى. ولفهم المفاهيم كما استخدمت في فكر توكوفيل، فإن صياغته لها يجب أن توضع فى نصوصها وينظر إليها فيما يتعلق بتجربته أثناء العقود الثلاثة فى عمله كمنظر سياسى، وكسياسى ومؤرخ. فلم يتوقف توكوفيل أبدا عن تحليل كيف أن أنظمة الحكم التي أسسها أولا نابليون ثم لويس بونابرت كانت متعلقة بتلك المفاهيم التى سيطرت على فكره: الديمقراطية، والثورة والمركزية والحرية والمساواة.

بعد كثير من التردد، قام توكوفيل بتحليل البونابرتيين، والانقلاب الذى قام به كل منهما، وإمبراطوريتيهما المعاصرتين المتميزتين، اللتين كانتا فى مرحلة ما بعد الثورة وما بعد الديمقراطية. وقد أكد على التناقض غير المعترف به بأنه منذ الثورتين الفرنسيتين فى ١٧٨٩ و١٨٤٨، وهى المشهورة حتى يومنا هذا، لم تكن النتيجة هى التحرر، وإنما نظام حكم أكثر قمعا بكثير من الملكيات التى أطيح بها.

و كما كتب توكوفيل، «في أعقاب الدولة التى أطاحت لتوها بالملكية، ظهرت فجأة سلطة أكثر شمولا ودقة فى تنفيذها، وهى السلطة الأكثر استبدادا مما مارسه أى ملك فرنسى من قبل» (١٥١) ورغم أن هذا التقييم فى «النظام القديم» كان يتصاعد ضد العرف، وهيئة السلامة العامة، وفوق كل هذا الإمبراطورية الأولى لنابليون بونابرت، فلم يكن يمكن لقارئ فرنسى أن يغفل الموازاة البارعة مع لويس نابليون والإمبراطورية الثانية.

و قد نفذ كلا البونابرتيين انقلابين عسكريين أطاحا بالحكومتين الجمهوريتين، اللتين جاءتا بعد ثورتين عظيمتين. وقد استخدما الاستفتاءات المعتمدة على حق التصويت المتاح للجميع لتسجيل موافقة شعبية ظاهرة على استخدامهم للعنف أولا ثم على إمبراطوريتيهما اللتين أسساهما. ومن ثم، كانت كلتا الإمبراطوريتين والإمبراطورين في مرحلة ما بعد الديمقراطية، مدعيتين أن أنظمة حكمهما كانت شرعية لأن الشعب قد فوض لهما السلطة المطلقة في الحكم المباشر فى المصلحة العامة للدولة. وكانت تصر حجج الديمقراطية الجزئية على أن بهذه الممارسة للسيادة الشعبية بعد استخدام القوة، فإن الشعب قد سحب موافقته على البرلمانين اللذين اختاراهما من قبل ليمثلاهما. ومن ثم، فإن المصوتين كان يمكنهم بل وكانوا بالفعل يخولون السلطة السياسية للرجل الذى أطاح بالمؤسسات الممثلة للشعب. وقد كانت الإمبراطوريتان البونابرتيتان في مرحلة ما بعد الثورة. وقد دافع عنهما مؤسساهما بالإشارة إلى مواقفهما فى مواجهة الثورتين الكبيرتين اللذين مهدتا لهما الطريق. وقد طمأن كلا البونابرتيين المنتفعين من الثورة أنه من جانبهم ليس هناك ما يخشونه من طبقة النبلاء أو من الكنيسة، ومن ناحية أخرى، كانت الإمبراطورية تحميهم من الأصوليين والمتطرفين، سواء كانوا اليعاقبة أو العراة أو الاجتماعيين.

(١٥١)أليكسيس دى توكوفيل «النظام القديم والثورة، الأعمال الكاملة» ٢، ١: ٢٤٨. ومن هنا فصاعدا سيشار إلى هذه الطبعة (باريس ١٩٥١) على أنها OC . وطبعة بليدى لتوكوفيل (باريس ١٩٩١) سيشار إليها بـــ OCP . وسيشار إلى النسخة الأقدم من «الأعمال الكاملة»، التى حررها جوستاف دى بيمونت، ٩ مجلدات (باريس، ١٨٦٤م- ١٨٦٦م) بـــ OCB . وهناك طبعتان هامتان «عن الديمقراطية فى أمريكا»؛ إحداهما حررها جان كلود لامبرتى وجيمس شلايفر فى OCP المجلد الثانى: وحرر الثانية إدواردو نولا، مجلدين (باريس ١٩٩٠)

و لكن من خلال هذا التشخيص، لم ينته توكوفيل إلى أنه لم تكن أى من الثورة أو الديمقراطية فى فرنسا تتطلب هذا النظام القمعي، أو لو كان تم تأسيسه إلى ضمان استمراره لوقت غير محدد. وقد عارض توكوفيل أى قدرية تاريخية من هذا القبيل. وكان رأيه أن الثورة الديمقراطية كانت تخضع دائما لأخطار معينة لا يمكن التصدى لها أو تحاشيها إلا لو كان المنتخبون منتبهين لأخطارها واتخذ ممثلوها قرارات محسوبة لتجنبها. وكما سنرى، فقد عارض توكوفيل وجهة النظر القائلة بأن فرنسا قد تدهورت أو انتهت بغير رجعة.[١٥٢]

و قد كانت هناك أيضا قيمة جوهرية لتحليلات توكوفيل لنظامى الحكم النابليونيين. فلو أنه كان قد عاش حتى يرى كتابه عن نابليون بونابرت وإمبراطوريته، لكان ربما قد ساهم كثيرا فى تحليلهما وتقييمهما كما فعل كتابه «نظام الحكم القديم» فى دراسة الثورة الفرنسية. وعندما يتم فحصهما فى سياق عمل توكوفيل كمنظر سياسى وممثل، يبدو البونابرتيان وإمبراطوريتيهما بين اهتمامات توكوفيل الشاغلة. ولا يعنى هذا أن توكوفيل لم يغير أبدا رأيه بشأن هذه الموضوعات. ولكن فى الحقيقة، يمكن أن تعتبر الإشارات للبونابرتيين كمؤشر وحيد على تتبع كل من التقلب والثبات فى فكر توكوفيل. وبينما احتفظ توكوفيل بنفس المجموعة من المواضيع والمفاهيم، فإن استخدامه لها كان يتراوح بشكل كبير، بالنظر إلى المشاكل النظرية التى كانت تعنيه فى وقت بعينه. وربما كان الأهم هو تقييمه فى أى وقت لعلاقة تحليله للموقف السياسى الفرنسى. إنه لم يكن يكتب فقط كمنظر، وإنما ليصل إلى أهدافه كممثل سياسى.

كان ينسب نجاح بونابرت فى الاستئثار بالثورة الفرنسية أولا إلى دمجه الفريد بين الكاريزما والقدرات العسكرية والإدارية الخاصة. وكان قليلا ما يشغل البال ما إذا كان بونابرت قد اخترع نظام حكم جديد يمكنه بعد خروجه هو من الصورة أن يستخدم فى مؤسسات الحكم من قبل أشخاص آخرين.

بعد الإطاحة بعودة البوربون فى ١٨٣٠، سقط خليفتها نفسه الملكى يوليو فى ١٨٤٨. وكانت هذه الثورة الكبرى فى البداية فرنسية، ولكن أصبحت أوروبية فى مداها. وكانت نتيجتها الأولى، الجمهورية الثانية، قد انتهت بالانقلاب الذى قام به نابليون. وقد ادعي لويس نابليون، اتباعا لخطى عمه، أن كلا من الاستيلاء على السلطة بالقوة وتأسيس الإمبراطورية الثانية قد اكتسبا شرعيتهما من الاستفتاء القائم على استعادة حق التصويت المتاح للجميع. ولأن قدرات ابن العم كان ينظر إليها على أنها أقل كثيرا من القدرات الخاصة البارزة لعمه الموهوب، فقد طرح السؤال سريعا عن مغزى هذا التكرار المؤكد لمقطع كان يعتقد من قبل أنه مقصور على شخص واحد.

لماذا كانت خلافة لويس نابليون فى إحداث نتائج غير مرغوبة وغير متوقعة للمرة الثانية من ثورة أوربية عظمى بدأت فى باريس؟ بدلا من نسبة عودة البونابرتية لشخص بعينه، الواجب علينا هو وضع تصورات وشروح لها. وقد كان يختلف تشخيص توكوفيل جذريا عن غيره من أصحاب النظريات. وقد دفعته إشكاليات التشخيص المقارن لديمقراطية فرنسا وأمريكا وبريطانيا العظمى؛ ونظريته عن الثورة وتأكيده على التواصل بين المركزية قبل وبعد فرنسا فى الثورة- دفعته كل هذه الأمور فى صياغة المجموعة الخاصة به من المصطلحات إلى تقصيه فى هذه الأنظمة الإمبراطورية.

و فقط بعد الانقلاب الذى قام نابليون بدأ العديد من المنظرين والممثلين السياسيين يقتنعون أن نوعا جديدا فى الكيفية من الحكومة قد ظهر بعد ثورة وعملية ديمقراطية. وقد طرحت مصطلحات جديدة ولكن متنافسة لوضع تصور لهذا النوع من الحكومة. حتى إن الأسماء التى تحاول إبرازها وتنتهى بـ «ism» كانت تثير الجدل. وكان على المعاصرين أن يختاروا من مسميات من شاكلة: «البونابرتية»Bonapartism و«القيصرية» Caesarism و«النابليونية»Napoleonism و«الإمبريالية»Imperialism.

(١٥٢)لقد اقتنعت لفترة طويلة أن تربة المجتمع الفرنسى لا يمكن أن توفر فى الوقت الحاضر أساسا قويا ودائما لأى شكل من أشكال الحكومة. ولكن لا أقتنع أن كل شيء قد انتهى أو -فى المقابل- أن كل شئ قد ضاع. أعتبر دولتى رجلا مريضا، لا نستطيع فى الواقع أن نعالجه فى الحال، ولكن مرضه، فى الوقت الحالى على الأقل، يمكن تخفيفه بقدر كبير، ويمكن أن يكون وجوده مفيدا جدا. وقد يؤدى هذا المرض إلى أشياء عظيمة.« وهذه الترجمة معدلة من »مراسلات وتحفظات لألكسيس دى توكوفيل مع ناسو ويليام الأكبر، ١٨٣٤-١٨ (طبعة) م. س. م. سيمبسون، (مجلدين) (نيويورك، ١٩٦٨) المجلد الأول ٨٩- ٩٠.

وقد أصبحت العديد من المعانى والتلميحات المتناقضة تماما مرتبطة بهذه المفاهيم السياسية المتنافسة. إن التعامل مع كلا الإمبراطوريتين على أنهما من فئة واحدة، أو تصــنيفهما معا كظاهرة واحدة وإعطائهما مســمى النابليونية أو البونابرتية هو فى الحقيقة قريب من معاملتهما على أنهما ظاهرة فرنسية معاصرة بدلا من اعتبارهما نظام حكم

أوروبى أو غربى. وإن تسمية الظاهرة بالقيصرية أو الإمبريالية هو فى الحقيقة وضع تصنيف للأشياء المؤثرة تحت الظروف المعاصــرة للتجارب الســياســية القديمة التى يعود تاريخها لانتهاء الجمهورية الرومانية ونشــأة البرنســيبيت. ويعنى هذا التخلى عن النوعين المعاصــرين والمتميزين لنظام الحكم وهما ما بعد الثورة وما بعد الديمقراطية كما اعتقد توكوفيل أنهما نشآ على يد البونابرتيين.

و تعطى هذه المفاهيم أو أنظمة الحكم إعادة وصف قيمة لحكم الفرد الذى بعد أن يحصل على السلطة بالقوة من حكومات منتخبة دستورية وممثلة، يؤسس بعد ذلك نظام حكم سلطوى ومركزى بشدة وغير ممثل رافضا الحريات المدنية السابقة باسم الشرعية المزعوم أنها ديمقراطية. وبعد ذلك، فإن المشاركة الشعبية فى العملية السياسية يعتبرها هؤلاء الممسكون بزمام السلطة أنه قد تم التنازل عنها من قبل المنتخبين.

و فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ولبعض الوقت فى القرن العشرين، أسست التصورات النظرية عن نظام الحكم المسمى بالبونابرتية (أ)و القيصرية جزءا محوريا من النقاشات السياسية عبر أوروبا. وكانت النزاعات حول مواصــفات وفوائد وقيمة مثل هذا النوع من نظام الحكم ســائدة فى النقاش الجارى فى القرن التاســع عشــر كما كانت من قبل «الملكية الكاملة» فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، وكما كانت «الشمولية» فى القرن العشرين.

لقد جرت العادة أن تستخدم المفاهيم من نوعية البونابرتية والقيصرية بشكل تحقيرى لوصف الأشكال غير الشرعية من الحكم من قبل المنظرين ذوى الآراء السياسية المختلفة: سواء كانوا الملكيين، أو الردفعليين، أو المحافظين، أو الجمهوريين أو الليبراليين أو الفوضــويين. ولكن، كان هناك كثيرون آخرون يســتخدمون البونابرتية والقيصــرية بمعان إيجابية لوصــف ذلك النوع من نظام الحكم الذى يعنى وجود قائد يمكنه وحيدا برأيهم أن يحل ما اعتبروه معضــلات ســياســية واجتماعية فى ذلك القرن. ومن بين هؤلاء أغســطس روميو August Romieu الذى كتب فى ١٨٥٠ «عصــر القياصــرة». وقد تنبأ أنه بســبب عجز الليبرالية وموت الشرعية الملكية، فإن الحكم بالقوة عن طريق الجيش سيكون هو نظام الحكم التالى للبرلمانات غير الحاسمة. ومن المواصــفات الإيجابية الأخرى لهذه الأنظمة، فقد زعم أنها تمثل انتصــار الإرادة على العقل المجرد؛ والبطولة والهدف القومى المثالى على المصــالح الفئوية أو الشــخصــية، بالإضــافة إلى اعتراف الجماهير أنها تحتاج إلى قيادة زعماء اســتثنائيين أو نخبويين. هل غذت هذه الصــياغات توجهات الفكر الفاشــى فى القرن العشرين وأيضا اللينية والستالينية؟

بدلا من محاولة عرض الأشكال والاستخدامات المتنوعة التى وضعت لها مفاهيم البونابرتية والقيصرية هنا، سأقوم أولا بوضع قائمة للقضايا الأساسية التى تفصل التصورات المختلفة لكلا الإمبراطوريتين، ولكيفية تأسيس كليهما، ولمن كان يقود كلا منهما. وسوف تستخدم هذه الاختلافات المتشابكة لإثارة أسئلة عن صياغة واســتخدامات توكوفيل لهذا المفهوم؛ باعتبار أنه كان يوصــف عن حق بأنه كان يشــكل الخطوة الأولى فى تطوير اجتماعية ســياســية لهذه الظاهرة. [١٥٣] وبنفس الأهمية، فإن توكوفيل كان يريد إتمام الكتابين الأخيرين من «نظام الحكم الجديد والثورة» ولكن لم يســعفه العمر ليفعل: وكان يريد أن يكون الكتاب الثانى عن الثورة نفسها والكتاب الثالث عن نابليون بونابرت وإمبراطوريته.

لقد طرح توكوفيل هنا تقييم التأثيرات النهائية للثقافة السياسية الفرنسية ومؤسسات الأعوام الستين للثورة، وقد أنتج كلاهما «تعيينات إمبريالية». [١٥٤]

---

(١٥٣)دايتر جروه «القيصرية» فى «المفاهيم التاريخية الأساسية» (طبعة). أوتو برونر، فيرنر كونزى وراينهارت كوزلك، ٩ مجلدات. (١٩٢٧- ١٩٩٧) ، ١: ٧٢٦- ٧١، وخصوصا ٧٤٥- ٨. انظر أيضا هاينز جولفيتسر، «قيصرية نابليون الثالث كما يراها الرأى العام فى ألمانيا» تر. جوردن س. ويلز، «الاقتصاد والمجتمع ١٦، ٣٥٧- ٤٠٤، وقبل كل شئ بيتر باهير «القيصرية وأفول العالم الرومانى. دراسة للجمهورية والقيصرية» (نيو برونسفيك، ١٩٩٨).

(١٥٤)انظر ميلفن ريشــتر «توكوفيل ونابليون والبونابرتية» فى «إعادة النظر فى ديمقراطية توكوفيل فى أمريكا» (طبعة س. ى. أينشتادت) (نيو برونسويك ١٩٩٨) ١١٠- ٤٥.

ماذا كانت الأمور المهمة فى التصـــورات المتنافســـة عن الإمبراطوريتين؟ دعنى أذكرهم لك باختصـــار، مشيرا إلى موقف توكوفيل (المتقلب أحيانا) فى كل منها:

١. هل كان الإطار الذى اتبعه البونابرتيان فرنسيا بشكل خاص أو كان يمكن أن يحدث فى أى مكان آخر فى أوروبا أو العالم؟ رأى توكوفيل أنه مهما اختلفت المؤسسات والشخصيات فى الدول الأوروبية، فإن نظام الحكم هذا لا يمكن حصره فى فرنسا.

٢. هل كان يمكن أن يصـنف نظاما الحكم هذان تحت التصـنيفات المعروفة سـابقا لنظم الحكم، مثل تلك التى وضعها أرسطو وبوليبيوس ومونتسكيو؟ أو هل كان كما يرى كونستانت فى حاجة إلى مفهوم جديد ليدل على مظاهره الفريدة فى هذه الظاهرة فيما بعد الثورة التى حدثت فى المجتمع التجارى المعاصر؟

و قد تم التعبير عن هذا الخلاف عند هؤلاء الذين كانوا يفكرون بأمور مثل ما عرف بـ «الموازى العظيم» بين تاريخ نهاية الجمهورية الرومانية على يد يوليوس قيصر أو أغسطس الذى دبر الانتقال إلى البرنسيبيت. وقد هاجم ماركس، فى الطبعة الألمانية الثانية من كتاب «الثامن عشـــر من بروميـر» هذا التحليل وارتباطه بمصطلح القيصرية بسبب الخلافات التى نسبها للصراع الطبقى تحت طريقتى الإنتاج: البرجوازية القديمة والحديثة. «ليس هناك الكثير من الأمور المشتركة بين النتاجات السياسية لكل منهما إلا كما يشترك رئيس أساقفة كانتربرى مع الكاهن الأكبر صامويل.»

و قد كان موقف توكوفيل فى هذه القضية غامضا؛ فبينما اعترف أن مفاهيم القسوة والاستبداد كانت غير مناســـبة لوصـــف أنظمة الحكم غير الحرة فى المجتمع الديمقراطى الذى كان يراه فى طور التطور، إلا إنه رفض صك وتسمية أى مفهوم لوصف أى نظام حكم من نوع آخر، سواء كان بشكل عام ديمقراطيا أو ثوريا أو مســتمدا وجوده، كما كان فى عهد البونابرتيين من الاثنين معا. وقد اســـتمر فى اســـتخدام المفاهيم القديمة بإضافة صفات إليها مثل «الاستبداد الإمبريالى.» [١٥٥]

٣. ما هى أهمية الجذور العسكرية للبونابرتيين، واستخدام الجيش فى الاستيلاء على السلطة؟ وهل كانا نظامى حكم مدنيين أو عســـكريين؟ لقد زعم نابليون بونابرت أنه «أنا لا أحكم كجنرال، وإنما لأن الأمة تعتقد أنى أملك المواصـــفات المدنية المطلوبة للحكم.» ومن ناحية أخرى، فقد كان يعتقد أن الإمبراطور الأول كان محكوما بقيم عسكرية، وأن مواصفاتها وأولوياتها، خصوصا فى السياسة الخارجية الخاصة بعدم وجود حد للتوسع يجب أن تفهم ضوء هذا الأمر.

و قد أصـــر كل من أغســطس روميو وقســطنطين فرانتس ودونوســو كورتيز على أنه فى أعقاب الثورة الفرنسية، كان الجيش فقط هو الحائل بين الانهيار فى فوضـى كبيرة فى الدولة والمجتمع. وقد اعتقد توكوفيل أن الثامن عشـــر من بروميـر قد كان «ثورة مدنية بنفس القدر تقريبا الذى كانت به ثورة عســـكرية». وكان انقلاب الثانى من ديسمبر ١٨٥١ فى رأيه، يشير إلى مرحلة جديدة. «كل ثورة سابقة لهذه كان يقوم بها حزب سياســى. وهذه هى المرة الأولى التى يسـيطر فيها الجيش على فرنسـا ويقيدها ويكتمها ويسـوقها تحت أقدام حاكمها.» [١٥٦]وكانت الإمبراطورية الثانية عســـكرية ونابليونية، وهو ما مكنها من إيجاد دعم قوى من قبل الجيش، الذى كان أرســـتقراطية جديدة لديمقراطية المجتمع، ولإعادة تأســـيس تقاليد الاســـتبداد الإمبريالى (depotisme Impérial) [١٥٧].

٤. ماذا كانت العلاقة بين البونابرتيين والثورة الفرنسية؟ هل هما اللذان أنهياها أم حافظا عليها؟ وإلى أى مدى حافظوا على إنجازاتها؟ لقد رأى توكوفيل كلا الإمبراطوريتين على أنهما قائمتان على الثورة. [١٥٨]

٥. ماذا كانت درجة السـيطرة التى فرضـتها إمبراطوريتى البونابرتيين؟ هل كانت السـلطة فيهما مطلقة وأكثر قمعا مما كان يفرضـــه النظام السـابق، والعهد الثورى والخوف؟ لقد اعتقد توكوفيل أن هذا يصـــح على الإمبراطورية الثانية. [١٥٩] ماذا كانت طموحاتها للمستقبل؟ هنا ميز توكوفيل بين المدى القريب والبعيد. لقد

---

(١٥٥) OC III ٤٦٦.

(١٥٦) «المراسلات والتحفظات» ٢، ٣-٤.

(١٥٧) استقلال أصول الثورة، هناك أصول عسكرية ونابليونية تسمح بالبحث فى الجيش، واستقلال الدولة، والمساعدة القوية، وشيء من الأرستقراطية، وإعادة استخدام خطوات الجيش الحكومى وإعادة التقاليد للاستبداد الإمبريالى» III،OC ٤٦٦.

(١٥٨) وصف توكوفيل الإمبراطورية الثانية بـــ «الثورية فى أصولها وتقاليدها وطريقتها لم تكن تهدد المصالح الكبرى للثورة؛ ولم توجب الخوف أيضا أو العودة إلى النظام القديم أو تفاخر النبلاء أو سيطرة رجال الكنيسة؛ إنها كانت ترضى باختصار كل الغرائز الجديدة، ما عدا الحرية فقط، وكانت تؤدى إلى كل هذه الغرائز فيما عدا الأخيرة» OC III t ٣ ٤٦٦ .

(١٥٩) كانت الحكومة تشبه مكانا مختلفا ... لممارسة السلطة المطلقة« توكوفيل III،OC ، t. ٣، ٤٦٦ .

٦. رأى أنه بينما كانت الإمبراطورية الثانية ستستمر لبعض الوقت، فلن يمكنها أن تقوم بذلك بشكل غير محدد. من الممكن أن تجعل المواصـفات الإيجابية للفرنسـيين بالإضـافة إلى عيوبهم أو حتى رذائلهم من إبقاء السلطة الشاملة أمرا مستحيلا. (١٦٠)

و هناك بعض الإدانات لنابليون بونابرت، ربما تحت تأثير شـــاتوبرياند، تظهر فى كتابات توكوفيل «مذكرات المسافر» عندما أتى للولايات المتحدة:

لقد كان عقل بونابرت فى وقت ما واسـعا فى مداه ومنطقه. وقد كان واعيا تماما بمزايا الحرية المدنية التى كان دائما ليبراليا وكريما بصـددها. ولكن فى ذات الوقت، كان بونابرت العدو الأكبر للحرية السـياسـية التى كانت تضع العراقيل أمام برنامجه. لقد كان شعور بونابرت تجاه الحرية هو الكراهية المحسوبة بدقة والخاصة بذكائه، وهى التى كانت فى ذات الوقت طموحة ومسيطرة. (١٦١)

و فى «مذكرات المســافر» أيضـــا يتحدث توكوفيل عن دانتون وبونابرت معا على أنهما مثالان لنوعين مختلفين من الثورات التى تحتقر الحرية:

عندما قام دانتون بقطع أعناق التعساء الذين لم يجرموا بشيء إلا بالتفكير بطريقة مختلفة عما كان يفكر هو به، هل كانت هذه حرية؟ عندما أرسـل روبسـبيير دانتون ليعدم بالمقصـلة لأنه جرء على منافسـته، كانت هذه عدالة بالتأكيد، ولكن هل كانت حرية؟ ... عندما اسـتبدل بونابرت القنصـل فى ذلك الحين قسـوة الفرد الواحد إلى قسوة الجماعات السياسية، هل كانت هذه حرية؟ (١٦٢)

و هناك نقطتان فى هذا الأمر تتكرران كثيرا فى «الديمقراطية». النقطي الأولى هى دمج توكوفيل للذعر ونابليون بونابرت كما لو كانا يشكلان أسلوبا فرنسيا مميزا من الاستبداد الذى ولد فى رحم الثورة. وفى ختام كتابه «الديمقراطية» فى ١٨٣٥، كرر توكوفيل عبارة «قســوة الفرد الواحد» عندما عرف الاختيار الذى يواجه المجتمعات المعاصرة التى تنادى بالمساواة:

و لكنى أعتقد أنه لو لم تقدم المؤســســـات الديمقراطية بالتدريج بيننا (فى فرنســا)، ولو لم تقدم لجميع المواطنين نفس الأفكار والعواطف التى تعدهم للحرية ثم تسـمح لهم بتطبيق هذه الأفكار والعواطف، سـوف لا يكون هناك أى استقلال لأى أحد، لا للطبقة الوسطى، ولا لطبقة النبلاء، ولا للفقراء، ولا للأغنياء، ولكن قسوة مســاوية على الجمســع. وأتنبأ أننا لو لم ننجح فى الوقت المناســب فى تأسـيس الحكم المســالم للأغلبية، فإننا سننتهى مؤخرا بعد وقت ما إلى سلطة غير محدودة لشخص واحد. (١٦٣)

و فى ذلك الوقت، اعتبر توكوفيل حكم نابليون بونابرت فى خطاب منه إلى كيرجورجلاى مثالا معاصــرا لنوع من نظام الحكم:

لو تم تأسـيس حكومة اسـتبدادية فى أى وقت فى دولة ديمقراطية مع شـعبها، وفاقدة للأخلاق كفرنسـا، فلن يكون هناك أى حدود معقولة للقسوة. لقد رأينا بالفعل تحت حكم بونابرت نموذجا ممتازا لنظام الحكم هذا. (١٦٤)

---

(١٦٠)لا أسـتطيع أن أرفض بالتأكيد طول وفظاعة الثورة وأن أدافع عنها منذ السـتينيات وأدى إلى الاسـتبداد. ولكن فى نفس الوقت كان بعيدا عنا، ولكن لم ينته أبدا. لقد أدى إلى تأسـيس الحكم المطلق المسـتحيل وجوده اليوم. توجد مواصـفات لنا، وعيوب ورذائل والعكس صحيح أيضا دون أدنى شك. تصارع عاداتنا لمصلحتنا، وفى نفس الوقت يوجد حركات مساعدة بدون أفكار. وروح التأييد فى نفس الوقت، باختصـار، تقاوم سـبب العصـر، رغم الظروف الطارئة للمسـافرين الذين قاموا بخدمتها« OC،III ،t.٣ ،٤٦٦ .

(١٦١)OCP،١ – ١٩٠ . بعد عشـرين عاما بعد تأسـيس الإمبراطورية الأولى، كرر توكوفيل نفس الحكم فى شـرحه لكيفية إلغاء نابليون بونابرت أثناء قنصليته لأكاديمية الأخلاق والعلوم السياسية. وأضاف توكوفيل هنا تعليقا على علاقة بونابرت بالثورة وبالحرية السـياسـية كذلك: واصـلت الثورة مسـارها، ولكن كانت الحرية هى الخاسـرة؛ لأن «الثورة» و«الحرية» كلمتان يجب أن يفرق بينهما المؤرخون بشكل واضح. لقد كان القنصل الأول، الذى جسد الثورة وحمل لواءها بطريقته، من أكبر الأعداء المعروفين فى التاريخ للحرية الإنسانية. OC ،XVI ،٢٣٤ ، لاحظ a٦ .

(١٦٢)OCP،I ،١٩١ .

(١٦٣)OC،I ،i ،٣٣٠ .

(١٦٤)توكوفيل إلى كيرجورلاى، يناير ١٨٣٥ OC،XIII ،t. ١ ،٣٧٣ .

و مع وجود القليل من الإشارات التى تنبئ بقيام إمبراطورية ثانية، اختار توكوفيل ألا يسمى الإمبراطورية ونابليون بونابرت عندما حذر فى «الديمقراطية» فى ١٨٣٥ القراء الفرنســيين من المخاطر الكبرى على الحرية. ولكنه ذكر فى المقابل البدائل مثل الاختيار بين ديمقراطية ذات قيود وحقوق داخلية للجميع، أو قسـوة من قبل القياصــرة. وكانت هذه المقارنة التاريخية التى نعرفها الآن من الطبعة النقدية محل نزاع من قبل أخيه وأبيه فى تعليقاتهم على المخطوطة. (١٦٥) وبجانب حيرة توكوفيل فى تجربته الأولى المباشرة للحياة السياسية فى فرنســا، فقد قاده هذا التبادل إلى حلقة من التحليلات تحلل أولا، ثم تقيم ، وأخيرا ترفض إمكانية تطبيق الموازى الرومانى، وهو أقرب ما ضربه توكوفيل لمصطلح القيصرية.

و قد لاحظت الطبعات النقدية الجديدة فى المخطوطة الهامشية لـــ «الديمقراطية» اعترافا محددا من قبل توكوفيل أنه كان قد تراجع فى تأكيده الواضـــح فى نهاية كتبه فى ١٨٣٥ أنه لو لم تعط الحقوق للجميع، فإن البديل الوحيد كان هو حكم الفرد الواحد. وقد عكس ما يمكنه أن يقوله الآن فى الفصــل الشــهير الذى كتبه فى ١٨٤٠ عن «الديمقراطية» عن «ما هو نوع الاستبداد الذى يجب على الأمم الديمقراطية أن تخشاه» (الجزء الرابع، الفصــل الســادس) بالختام المعارض الذى قال به فى كتب ١٨٣٥: «هذه الصــورة صــحيحة وجديدة؛ وتلك الموجودة فى الكتاب الأول هى مبالغ فيها، وبالية، ومبتذلة، وخاطئة. وتقدم النســـخة الموجودة هنا مدى جدة وعمق فكرتى. إن ما كتبته فى عملى الأول كان مبتذلا وسطحيا.» (١٦٦)

ماذا كانت أســباب هذا التحول؟ لقد كتب توكوفيل في مذكرة أخرى لنفســه، بتاريخ وصــوله إلى باريس (أبريل ١٨٣٧)، أن كل ما رآه وسمعه دعاه إلى إعادة تقييم الحياة السياسية فى فرنسا. إنها ليست اليوم مهددة من قبل ملك قاس يحوز القوة الكاملة، وإنما من قبل المادية والفردية والتقاعس السـياسـى للمجتمع بشـكل عام من العسكريين والمدنيين على حد سواء.

و فى ٣٠ أكتوبر، ١٨٣٦، فشل نابليون بشكل مخز فى الانقلاب الذى حاول أن يقوم به فى ستراسبورج. وقد كتب توكوفيل لصديقه كيرجورلاى:

لا شــك أن التقارير المتعلقة بهذا الشـجار قد وصــلتك. لقد كان واضــحا لفترة طويلة أن الأخطار الكبرى سوف تأتى من قبل الجيش ... إن نفس الأسباب التى تؤدى بالشعب الديمقراطى لأن يحلم بالسلام والهدوء هى التى تؤدى بالجيش الديمقراطى إلى الرغبة فى الحرب والصـراع. وتنشـأ رغبة كل منهما بناء على رغبة كل منهما فى تحسين وضعهما وبنفس الشك فى إمكانية عمل ذلك...

لقد كان الانقلاب الحقيقي أمرا غريبا، وكان يمكن القضــاء عليه بسـهولة شـديدة. ولكن الهدوء والاسـتقرار من قبل الشعب كان أمرا مقززا؛ لأن هذا الاستقرار لم ينتج عنه احتقار للحكومة الحالية وإنما حالة عميقة من اللامبالاة تجاه كل أنواع الحكومات. تزدهر التجارة والصناعة، وهذا يكفى. إن رغبتهم فى التحسن هى رغبة بلهاء حتى إنهم يخشون التفكير فى الأسباب التى تؤدى بهم إلى ذلك أو تحافظ عليه. (١٦٧)

و عندما عاد توكوفيل لفصــل «ما هو نوع الاسـتبداد الذى يجب أن تخشــاه الأمم الديمقراطية»، كتب عن نفسه:

إذا أردت أن أبهر قرائى برؤيتى للاســتبداد الإدارى، فإنه يجب على أن أحذف ما نراه أمام أعيننا (تأكيد توكوفيل). وكانت قسوة القيصرين خيال مآتة لا يخيف أحدا. (الملحوظة ١٦) .

و فى هذا الفصــل، لاحظ توكوفيل أنه لم يغير رأيه عن أن المجتمع الديمقراطى يوجد به ظروف تؤدى بسهولة إلى الاستبداد السياسى. وقد راجع تقديره لأنواع القسوة والإذلال التى يرى أنها موجودة فى العصر الديمقراطى.

---

(١٦٥)فى خطاب إلى كيرجورلاى فى يناير ١٨٣٥، ذكر تبيرياس وكلوديوس والقياصــرة الذين احتفظ بهم فى رأســه. OC، XIII،١ .t ، ٣٧٣ . وتقع الفقرات فى كتاب «الديمقراطية» ١٨٣٥ فى الفصــل التاســع، OCP II،٣٦٥ ؛ نولا، المجلد الأول، ٢٢٤، حيث تعليقات أخيه وأبيه مذكورة فى الملاحظات d و g .

(١٦٦)OCP، II، ٨٣٧، Nolla; ١١٧٧، II، n٢٦٤

(١٦٧)OC، XIII، ١ .t، ١٧–٤١٦

و مرة أخرى، عاد توكوفيل إلى المقارنة فى إثبات وجهة نظره؛ وزعم هذه المرة أنه لو كان قد وجدت سيطرة كاملة فى مجتمع معاصر مناد بالمساواة، فإنه كان سيختلف عن درجة السيطرة التى تحققت من قبل فى تلك الحقبة من تاريخ روما حيث كانت سلطة القيصرين فى أوجها ويتخطاها بكثير. لقد كانت هذه السلطة فى حينها متفشية وغير مقيدة؛ ولكنها كانت قسوة تستخدم ضد عدد محدود نسبيا من السكان ومقصورة لتحقيق أهداف قليلة نسبيا. وكانت الحياة الشخصية فى الأفراد تقع خارج نطاقها فى العموم. ولهذا، كانت السلطة القاسية فى الماضى عنيفة فى تطبيقها، ولكن محدودة فى عدد من يتأثرون بقسوتها؛ وكانت التفاصيل عن الحياة الاجتماعية والفردية غير منظمة فى أغلبها. وقد ذكرت هذه الملحوظة الأخيرة فى «روح الانتصار والحكم غير المستحق» (١٨١٣) الذى كتبه بنجامين كونستانت، الذى رأى التهديد الجديد من قبل الإمبراطورية الأولى موجها بشكل أساسى تجاه عقول رعاياه. وفيما يخص الإدارة، فقد استمر هذا الأمر بشكل مختلف فى كل ولاية.

و كان مسموحا لكل الشعوب الخاضعة للحكم الرومانى بالحفاظ على عاداتهم وطرائق معيشتهم. ولم يطرأ ببال أى أحد، ولا حتى الحاكم، أن يسيطر على كل شئ من أعلى، أو أن يخضع جميع الرعايا لنفس القوانين النظامية، أو أن يقضى على كل السلطات الوسيطة التى كانت تحول بين المواطنين وبين السلطة السياسية.

و من ثم، فبالعودة إلى المقارنة التى أقامها فى عام ١٨٣٥ م فى كتاب «الديمقراطية» بين سلطة الأباطرة الرومان والسلطة غير المحدودة لفرد واحد فى عصر ديمقراطى، استخلص توكوفيل هذه المرة نتائج مختلفة. قلل توكوفيل حتى من السلطة العظمى التى تحققت فى روما ليوضح كيف كانت أكبر من تلك التى تمتع بها فرد أو أفراد لهم سلطة مطلقة فى مجتمع ديمقراطى معاصر، ولأن هذه السلطة تتجاوز أى سلطة منحت من قبل فى روما الإمبريالية. ويمتلك المجتمع الديمقراطى المعاصر سلطة مركزية قادرة على فرض إرادتها فى كل الإمبراطورية الواقعة تحت حكمها؛ وهى تستطيع أن تشرع قوانينها وتفرضها بشكل مطرد؛ كما يمكنها أن تخترق الحياة الخاصة والعامة وتشرع قوانين مفصلة بشأنها.

و يفترض توكوفيل أن استبداد المعاصرين، رغم أنه يفرض سلطة أكبر من تلك التى كانت موجودة فى السابق، إلا إنها ناعمة وليست عنيفة، كما كانت فى روما. إنها تحط من شأن المحكومين ولكنها لا تعذبهم. وكما زعم توكوفيل فى السابق فى عصر ديمقراطى حيث يتساوى جميع الناس تقريبا فى السلطة والثروة وحتى فى الرغبات، فإن عاداتهم تصير أكثر إنسانية ورقة. (١٦٨) وحتى هؤلاء الذين يصلون إلى السلطة، يحد من رغباتهم نوع المجتمع الذى يعيشون فيه. فهؤلاء الحكام مستعدون لتفضيل حكم الأب الوصى أكثر من الحاكم الفرد. وربما تصبح الحكومات الديمقراطية عنيفة وقاسية فى فترات استثنائية من الهياج الثورى أو المخاطر الخارجية. ولكن، سوف تصبح الأزمات والثورات أكثر ندرة. أما فى عصر ديمقراطى، سيكون الأسهل على الحكام أن يركزوا كل السلطات بأيديهم وأن يتدخلوا بطريقة أعمق وبشكل أكثر تنظيما فى الحياة الخاصة بل وفى عقول الأفراد.

و هذه المقارنة بين المجتمع والحكومة المعاصرتين وبين روما الإمبريالية كان يراد بها التأكيد ليس على أوجه الشبه وإنما على أوجه التناقض، خصوصا فى مدى سلطتهم الخصوصية، وفى القسوة التى فرضت بها كل منهما. وفى أواخر أربعينيات القرن التاسع عشر، كان توكوفيل فى نهاية «الديمقراطية». وعندما انتهى العقد الأول من ملكية يوليو، تركزت مخاوفه الكبرى فى الضعف السياسى للمجتمع الفرنسى. وهو لم يكن يريد العودة للمقارنة الواضحة بين فرنسا المعاصرة وبين روما القديمة حتى عقده الأخير، عندما كان عليه أن يتعامل مع نابليون ومع إمبراطوريته الثانية.

أتاح نجاح «الديمقراطية» إمكانية انتخاب توكوفيل فى ١٨٤٢ فى الأكاديمية الفرنسية. وتحت اضطراره للالتزام ببروتوكول الأكاديمية القاضى بتقديم تأبين لحياة وأعمال سابقه، فقد التزم خطابه للمركز بالتركيز على جان جيرارد لوسيه، الذى كان نابليون قد عينه كونت لسيزاك بسبب خدماته التى لا يمكن الاستغناء عنها. وباعتبار أنه كان ضابطا صغيرا فى الجيش قبل الثورة، فقد التحق سيزاك بجيش الثورة حتى ترقى إلى

---

ch. ١، part III، ii، I،OC(١٦٨)

رتبة جنرال. وفى ١٧٩١م، كان رئيس المجلس التشـريعى. وتحت الإمبراطورية، أصـبح سـيزاك وزير الحربية والمدير العام للخدمة العسكرية الإلزامية. وفى هذا المنصب، حقق بما أسماه إيسر ولوش أغرب نصر للنظام النابليونى الجديد، وهو التأسيس الناجح للخدمة العسكرية الإلزامية. (١٦٩)

و لأن كتابات سيزاك كانت قليلة، فقد حول توكوفيل التأبين الذى قدمه، بناء على نصيحة مستشاره العجوز رويار كولارد، إلى تقييم فلسـفى للإمبراطورية. وقد كان رويار يذكر كيف أن سـيزاك قبل موته كان يتحدث عن ضميره السيئ، وهو ما لم يخص مصير أولئك الملتحقين بالخدمة العسكرية. ولم ينس كيف أنه كان يعامل سيداته بطريقة سيئة. كما أخبره سيزاك أيضـا كيف أصبح شديد الثراء بسبب الهدايا الكثيرة له من نابليون بونابرت بسبب أدائه فى الأعمال المكتبية العسكرية. ولكن استمر سيزاك فى حديثه قائلا: «لم أقم بشئ خارق. إنه كان يحتاج ٤٠٠٠٠٠ رجل للجيش كل عام. وقد وفرتهم.» (١٧٠) ولم يتألم ضمير سيزاك على الإطلاق من ذكرى الشباب الذين قدمهم للذبح فى المعركة. لقد كان ينتمى هذا الرجل، كما ذكر توكوفيل، إلى طبقة خاصة، طبقة المواطنين الأوائل ذوى السلطة المطلقة: كان مستقيما وأمينا بشكل شخصى، ولكنه ينفذ كل أمر يصدر إليه من رئيسه، بغض النظر عما يرى أو يسمع أو يشعر عن عواقبه.

و فى هذا الخطاب فى عام ١٨٤٢م، طبق توكوفيل النقاشـــات التى قام بها فى «الديمقراطية» على تحليل الإمبراطورية الأولى كنظام. وفوق كل شئ، فقد قدم أكثر التقييمات تفصيلا لنابليون من بين كل ما كتب حتى الآن. ولم يقم توكوفيل بتحليل بونابرت والإمبراطورية بطول نسـبى إلا بعد سـتينيات القرن التاسـع عشـر. وعندما قام بذلك، فقد اتبع الخطة التى أسس لها فى ١٨٤٢م.

و قد تكررت الأسـئلة التى طرحت من قبل فى كلا الجزءين من «الديمقراطية» عن المخاطر السـياسـية المحتملة فى المجتمع الديمقراطى فى تناول توكوفيل للإمبراطورية الأولى.

و قد كان يعامل نابليون بونابرت ونظامه الجديد كعينه، كإحدى النتائج المحتملة من المتلازمة الأشـــمل للأمراض الناشـئة عن الفشـل فى الالتفاف حول، أو مواجهة الفردية والمادية ومركزية السـلطة، وتفضـيل المسـاواة على الحرية، والمخاطر الناشـئة عن الجيش، وفوق كل شـىء ، من القبول العام لنظرية السـيادة الشعبية غير المحدودة. وقد تعرف توكوفيل فى «الديمقراطية» على مخاطر وجود حكومة تستغل ولا تواجه أسوأ غرائز موجودة فى المجتمع الديمقراطى.

و بعد سـنوات قليلة من إتمام «الديمقراطية»، كان توكوفيل قد مال بحكم انتخابه للأكاديمية الفرنسـية إلى الدراسة الشاملة لنابليون بونابرت والإمبراطورية الأولى. ولأنه كان يناقش نظام حكم سابق، وظف توكوفيل تلك الطريقة من التفسير التاريخى التى ظهرت فى الفصل المسمى «بعض خصـائص المؤرخين فى الأزمنة الديمقراطية» من كتابه الديمقراطية المكتوب فى ١٨٤٠ (الجزء الأول، الفصـل ٢٠). وكرر توكوفيل تمييزه بين الأسباب العامة والأسباب التى كان يسميها ثانوية أو مصـادفة. وعندما تعامل مع نابليون بونابرت، كان هدف تحليله هو السـؤال عن عدد التأثيرات التى أنتجها نابليون والتى يمكن نسـبتها إلى قدراته الاسـتثنائية، وعن عدد الفرص التى وفرتها هذه الفترة وهذه الدولة وهذه الثورة الفرنسـية. وقد أكد توكوفيل على الانتقال الثورى لفرنسا ضد أعدائها الخارجيين، ولكن لم يقلل من خطر قيادة نابليون:

رغم أن إنجازات الإمبراطورية كانت مدهشـة، فلم تكن هى نفسـها المصـدر الرئيسـى لعظمتها. لقد كانت الإمبراطورية تدين بتأثيرها العظيم للصـدف أكثر من أى مزايا خاصـة بها. لقد أوقفت الثورة فرنسـا على قدميها؛ وأمرها نابليون بالمسير. لقد جمعت الثورة قوى ضخمة وغير مسبوقة؛ وهى تلك التى نظمها واستفاد بها. وقد أنتجت معجزات، ولكن فى عصر المعجزات. وكان الشخص الذى أوجد هذه المعجزات وحافظ عليها هو الظاهرة الأعجب منذ قرون عديدة. لقد كان نابليون عظيما كأقصى ما يكون رجل بلا فضائل. (١٧١)

و كان قرار توكوفيل بناء على تحليله لمخاطر الحرية التى يوجدها قائد يسـتخدم نظريات ما شـبه الديمقراطية لإعطاء الشرعية لحصوله على السلطة وممارسته لها فى مجتمع ديمقراطى. وينسب سوء

---

(١٦٩)إيسـر ولوش، «النظام الجديد. تحولات النظام المدنى الفرنسـى فى المدة من ١٧٨٩ إلى ثلاثينيات القرن التاسـع عشر (نيويورك، ١٩٩٤) ٤٢٤.

(١٧٠)OC، XVI، ٢٥٢، n. ٣

(١٧١)OC، XVI، ٢٦٣

استغلال النظريات الديمقراطية هذا بشكل واضح إلى نابليون، الذى لم يشر إليه بالاسم فى نص ١٨٣٥م، حيث كان يكتب توكوفيل عن الاكتشاف الغريب الذى اكتشفه القادة السياسيون بإمكانية وجود حكومات فردية شرعية، بشرط وحيد هو ممارستها باسم الشعب. والسيادة الشعبية المطلقة التى أرادها نابليون بونابرت هى ما يتحدث عنه توكوفيل فى حديثه للأكاديمية الفرنسية:

عندما لم تعد سلطات مخاطبة الأمة وإدارتها تعتبر حقوق لأفراد أو عائلات بعينها، بدأت هذه السلطات تبدو وكأنها نتيجة حركة وإرادة الجميع. وتم التعارف بعد ذلك بشكل عام على أنها ينبغى ألا تخضع لأى قيود إلا تلك التى تفرضها هى على نفسها. وبعد انهيار الطبقات والشراكات والطوائف، بدت هذه الرغبة وكأنها الوريث الضرورى والطبيعى لكل السلطات الثانوية. ولم يعد هناك شيء شديد العظمة ، ولا شيء شديد الحقارة بحيث لا يمكن الوصول إليه. ولدت أفكار المركزية والسيادة الشعبية فى نفس اليوم. ورغم أن هذه الأفكار نشأت فى (السعى وراء) الحرية، فإنها قد أدت ببساطة إلى التبعية. والسلطات غير المحدودة التى لم تكن متاحة للملك عن حق، تم خلعها على فرد يمثل سيادة الأمة فى الظاهر. ومن ثم كان يستطيع نابليون أن يقول، دون أن ينزعج الرأى العام بشدة، إنه يحق له أن يقود كل شيء لأنه هو وحده الذى يتكلم باسم الشعب.(١٧٢)

ماهى وجهة النظر التى انتقد بها توكوفيل الإمبراطورية الأولى؟ لقد عاد إلى الصيغة التى كان يستخدمها فى ١٨٣٥ م من منح الحقوق للجميع وتشجيع المشاركة الشعبية بغرض مواجهة الأخطار التى تحدق بالحرية والتى تستوطن فى المجتمعات المنادية بالمساواة، كما عرفها:

لقد جعل انتشار المعرفة وتقسيم الممتلكات كلا منا مستقلا ومنعزلا عن الآخرين. والشئ الوحيد الذى يمكنه توحيد عقولنا هو الاهتمام بالشئون العامة، ومن وقت لآخر، إرادتنا. ولكن السلطة المطلقة يمكنها أن تحرمنا من هذا المشهد الفريد من توخى الحيطة معا والتصرف بشكل جماعى. وهى تختار أن تغلفنا فى تلك الفردية الضيقة التى نميل إليها فى العادة. (١٧٣)

وثانيا، أمدنا توكوفيل بتشخيصه للضربة التى وجهها نابليون للحرية فى فرنسا. فقد اقترب نابليون عن طريق إعادة إنشاء وإكمال آليات الدولة المركزية، من السيطرة الكاملة على المجتمع الفرنسى أكثر من أى شخص سبقه. وبإدراكه للفرص غير المسبوقة لتلك السيطرة التى نتجت عن ثورة ديمقراطية، فقد استغل الإمكانيات التى وفرها المجتمع الفردى المادى والمنادى بالمساواة.

و هذه الفقرات هى من أهم ما أسهم به توكوفيل فى دراسة إمبراطوريتى البونابرتيين، واللتين وصفهما بأنهما نوع من النظام السياسى. وقد قدم توكوفيل نموذجا لنوع جديد من السيطرة الكاملة المبنية على إعادة تنظيم غير مسبوق للحكومة والمجتمع. وكانت سلطة هذا النوع، التى تطمس أى شيء يتمناه الملوك المستبدون، غير شرعية .

كان ينفذ الإمبراطور دون صعوبة مشروعا غير عادى. فقد استطاع إعادة بناء التركيبة الكاملة للمجتمع فى حركة واحدة وبخطة واحدة. وقد فعل ذلك من أجل أن يجعلها تتكيف مع السلطة المطلقة دون عناء .... وقد أتاح هذا لنابليون أن ينشئ استبدادا أكثر عقلانية وأوضح صورة من أى محاولة سابقة. وبعد أن شرع بنفس الروح الوحدوية كافة القوانين التى تنظم علاقات المواطنين ببعضهم البعض وعلاقاتهم بالدولة، كان قادرا بحركة واحدة على إيجاد كل السلطات التى تخول مباشرة تلك القوانين.

و من ثم، فقد استطاع تصميم كل منهم من أجل إنشاء آلية عظيمة وبسيطة للحكومة. وقد كان نابليون وحده هو محركها... ولم تترك الوحدة الرائعة للنظام أو المنطق القوى الذى ربط بين أجزائه كلها أى إمكانية لتحقيق الحرية. (١٧٤)

---

(١٧٢)نفس المصدر ٢٦٢ .
(١٧٣)نفس المصدر ٢٦٦ .
(١٧٤)نفس المصدر ٢٦٤-٥

و أخيرا، قدم توكوفيل كل الأسـباب التى تجعله يعتقد أنه على المدى الطويل لم تكن تسـتطيع فرنسـا على المدى الطويل ولم تكن ترغب فى الرضا الدائم بأنظمة الحكم التى ترفض الحرية السياسية. وقد رفض مؤخرا الرأى القائل إنه فى إمبراطوريتى البونابرتيين وجدت فرنسـا الحكومات التى تتفق وعواطفها واحتياجاتها. والأدهى أنه رفض أيضا قبول أعذار أولئك الذين لم يقاوموا السلطة المطلقة:

فى المجتمعات ذات العقيدة الدينية، أو ذات المعرفة القليلة، تقيد السلطة المطلقة الرجال ولكن لا تحط من شأنهم. وهذا لأن تلك السلطة يعترف بها كسلطة شرعية ... وفى عصرنا هذا، لا يمكن أن يكون الحال هكذا. فإنه لم يدع لنا القرن الثامن عشر أو الثورة الفرنسية أية طرق أخلاقية أو شريفة يمكننا بها الخضوع للاستبداد ... ومن ثم، فعندما يرضخ الرجال لقوانينه، فلا يكون بوسعهم إلا أن يحتقروها ويحتقروا أنفسهم [١٧٥].

و فى كلماته التى يريد بها رفض ما يمكننا أن نسميه كاريزما نابليون بونابرت، كتب توكوفيل:

لقد برر ذكاؤه الفردى، وأعطى شرعية ما، للاعتماد الكامل عليه من قبل معاصريه بسبب ما رأته أعينهم. فقد اختبأ المستبد وراء صورة البطل. وأصبح مقبولا أن طاعته لم تكن خضوعا لسلطته وإنما للرجل. ولهذا فبعد أن توقف نابليون عن إضاءة وتنشيط العالم الجديد الذى أوجده، لم يبق منه شيء غير الاستبداد. [١٧٦]

و قد أبرزت الميزانية فى الإمبراطورية الأولى، برأى توكوفيل، عددا من المصـائب غير المسـبوقة فى فرنسـا. وقد اسـتخدم نابليون ذكاءه فى الحفاظ على الاسـتبداد وإكماله، ومن ثم فى هزيمة الأغراض الكريمة للثورة فى بدايتها. أما فيما يخص مشـروع احتلال أوروبا، فلم يؤد به هذا إلى هزيمة عادية فى معركة، وإنما إلى الاحتلال المخزى لفرنسـا من قبل أعدائها الأجانب. وبقدر ما كانت قدرات نابليون غير معتادة، فقد دمر نفسـه وأمته. ولم يكن أحد سـواه فى منصـب يسـمح بإزاحته من السـلطة. هذا هو كل ما اسـتطاع فعله، وفى الحقيقة فقد دمر نفسـه. وقد ثبت أن الإنجاز الباقى لنابليون كان دائم الضـرر لفرنسـا؛ لأنه أتم آليات المركزية الإدارية التى حافظت عليها أنظمة الحكم المتعاقبة.

بعد الانقلاب العسكرى الذى أطاح بالإمبراطورية الثانية، تحول توكوفيل إلى كتابة كتابه المكون من ثلاثة مجلدات. وفى مذكراته فى عام ١٨٥٣، كان هناك تعريف صـريح بنابليون والإمبراطورية ذوى «الاسـتبداد المحدود». هل كان توكوفيل مستعدا لتكوين نظرية عن الديكتاتورية الاستفتائية؟ لقد ربط ربطا واضحا بين الإمبراطوريتين على أنهما تجسـدان «الفكرة التى توصـل إليها نابليون وتعرف عليها ابن أخيه بشـكل أتم.» [١٧٧] وفى رسمه عما يمكن أن يراه شخصيا نموذجا يمثل الإمبراطورية الأولى، فقد عاد إلى المواضيع التى كانت شائعة فى «الديمقراطية» وإلى خطاب توليته الأكاديمية الفرنسية:

عندما أصـل إلى الإمبراطورية، وأحلل بدقة هذه التركيبة: اسـتبداد شـخص بعينه يرفع نفسـه فوق قاعدة ديمقراطية؛ والترابط الأنسـب من أجل إصـدار الاسـتبداد غير المحدود، ذلك النوع من الاسـتبداد الذى يتلقى الدعم فى أفضل أحواله من مظهر التمسك بالحق والمصالح المقدسة، أى للأغلبية؛ وفى ذات الوقت، يكون هو الأقل مسؤولية. كيف يكون (فقدان المسؤولية هذا) طبيعيا فى حكومة تدعى أنها معينة أساسا من قبل الانتخاب الشعبى، وهذا الادعاء به شيء من الصحة رغم ذلك! [١٧٨]

و استمر توكوفيل فى رفض تملك البونابرتيين للسلطة بالانقلاب الشعبى ومساعيهما خلف الحقيقة لإكساب حكمهما شرعية بالاستفتاء. وملاحظات توكوفيل عن ستينيات القرن التاسع عشر واضحة فى رفض واحتقار تبريرات على شاكلة تلك التى ابتدعها تروبلونج، أحد المحامين البارزين الذى حشد قواه لمساندة نابليون. [١٧٩] ومن ثم أدى اسـتخدام الآراء القيصـرية من قبل المدافعين عن الإمبراطورية الثانية بتوكوفيل إلى مهاجمة تبريرات الإمبراطورية الأولى للثامن عشر من برومير، عندما حاز نابليون السلطة:

---

(١٧٥)نفس المصدر ٢٦٥- ٦.
(١٧٦)نفس المصدر، ٢٦٤.
(١٧٧)OC، II، ٢، ٣١٩،
(١٧٨)OC، II، ٢، ٣١٩ . وقد شـرح هذه النقطة بشـكل أكبر توكوفيل فى خطابه إلى ف. ليبر، ٤ أغسـطس ١٨٥٢ OC، VII، ٥–١٤٣
(١٧٩)OC، II، ii، ٣١٩ توكوفيل إلى ج. ج. أمبير، ٢٧ ديسمبر ١٨٥٥، OC، XI، ٣٠٥،

تقدم الأمثلة لإبراز كيف أن المحامين قد أوجدوا نظرية وفلسفة لتبرير السلطة التي وجدت في الحقيقة عن طريق العنف والقوة. ومنذ ذلك الحين وجد انتشار القانون الروماني والطغاة في كل الأمم الأوروبية من السهل تجنيد محامين بدلا من جلادين، رغم أنه تحت حكم المستبدين ازدهر النوعان معا. بل كان لأكثر الحكام غير الشرعيين اعتدالا خبير قانوني لإثبات أن العنف قانون، وأن القسوة نظام، وأن العبودية تقدم. (١٨٠)

و يذكرنا هذا اللوم القاسي للبونابرتيين على الاشتراك في السيطرة الشريرة على الجماهير بعكس معاني الكلمات بكتاب جورج أورويل «١٩٨٤».

و قد كان أبرز ما انتقد به توكوفيل هذا الجانب من البونابرتية في فقرة صغيرة عن الإمبراطور الأول والإمبراطورية الأولى في مقدمته لكتاب «نظام الحكم القديم». وتوضح هذه التهمة بعكس المعاني كيف اعتبر توكوفيل النسخ الديمقراطية من النظرية الديمقراطية مخادعة. (١٨١)

و يقدم توكوفيل هنا أيضا مقارنة بين التاريخ الروماني والتاريخ الفرنسي. ويهتم هذه المرة بكل من أوجه الشبه وأوجه الاختلاف:

يختص هذا الفصل بنشأة الإمبراطورية، وبأوجه الاختلاف وأوجه الشبه بين هاتين الثورتين، اللتين انتقلتا في روما (القديمة) وفرنسا (المعاصرة) من الحرية إلى الاستبداد ... وباستغلال العواطف والنظريات الديمقراطية في كلا الحالتين. نفس التصرف: الحكم باسم الشعب ولكن بدون الشعب؛ إمداد المواطنين بتمثيل سياسي يعتمد على العدد، ولكن السيطرة عليهم رغم ذلك باستخدام المثقفين الكبار؛ إرضاء الطبقات الأقل بالتظاهر بمعرفتهم، وبإزالة كل الأوامر الوسيطة التي تقوم بإذلالهم، ومن ثم احتواء مشاعر الحسد ورغبتهم في المساواة في صورتها الفجة، حيث يخضع الجميع لنفس مستوى التبعية؛ إرضاء الطبقات الأعلى عن طريق طمأنتهم على النظام المادي، والتمتع الكامل ببضائعهم، ورفاهيتهم وغناهم إما من خلال عملهم أو الحصول على مراكز رسمية بالدولة. (١٨٢)

أما بالنسبة للأساس التشريعي للحكم الإمبراطوري، رأى توكوفيل القانون الروماني العام وسيلة للحكم المطلق تفرض روح التبعية في كل العلاقات بين السيد وبين الرعية. وعندما تمسك أولبين وجايوس بأن رغبة الحاكم لها قوة القانون، كان يشير هذا إلى تحويل مجلس النواب كل حقوق الشعب إلى الأمير. (١٨٣) وقد تعرف توكوفيل على هذا الأمر بمناقشته الرئيسية للبونابرتية: فقد أعطى الشعب عن رضا كل سلطاته وحقوقه للإمبراطور. حتى إن خلافة الاستبداد في فرنسا كان ينسبها توكوفيل إلى الرقابة الملكية من قبل القانون الروماني. لم يرفضها إلا الإنجليز؛ الإنجليز فقط هم من احتفظوا بالاستقلال والحرية. (١٨٤)

و يذكرنا هذا الاستخدام للمقارنات الرومانية في مذكراته عام ١٨٥٣ بتلك الفقرات من «الديمقراطية»، حيث يحذر توكوفيل من أن المجتمع المعاصر قد يسقط في أيدى مثيل لتيبيريوس. ومؤخرا، في خطاب في ١٨٥٤، كتب توكوفيل أن المركزية الإدارية في أوروبا كانت في ازدياد، وأن الاتجاه العام لم يكن نحو الحرية المعاصرة، وإنما تجاه الاستبداد القديم. وقد وصف المركزية بالشكل المعاصر للإمبراطورية الرومانية.

و في نفس الخطاب، قام بالتطبيق على الإمبراطورية الرومانية، وعلى بيزنطة، وعلى الصين التحليل الذى كتبه من قبل في «الديمقراطية» في ١٨٤٠ عن «الاستبداد الإدارى». (١٨٥) كان التوجه نحو المركزية مؤديا لنفس التأثيرات في أوروبا كما في غيرها من المجتمعات: «جنس راق جدا، وفي نفس الوقت في ضعة؛ قوات من الرجال الأذكياء، ولكن ليس على الإطلاق أمم نشطة أو منتجة.» ومن ثم، كان يستخدم التاريخ الروماني لبعض الوقت من قبل توكوفيل لإعطاء دروس ناصحة للشعب الفرنسي الخاضع من جديد للحكم الإمبراطورى.

---

(١٨٠)OC، II، ii، ٣١٩.
(١٨١)OC، II، i، ٧٢ ولدراسة متعمقة لهذه الأخطاء المطبعية، راجع جيمس بويد وايت «عندما تفقد الكلمات معانيها» (شيكاغو، ١٩٨٤).
(١٨٢)OC، II، ii، ٣٢٠.
(١٨٣)نفس المصدر، ٣٢٢.
(١٨٤)توكوفيل إلى أليكسيس ستوفيلس، ٤ يناير ١٨٥٦ OCB، VI، ٤٦٨.
(١٨٥)توكوفيل لابن أخيه هوبرت دى توكوفيل، ٢٥ مارس ١٨٥٤، OCB، VII، ٣–٣٢٢

و قد اتبع المدافعون عن الإمبراطورية الثانية قيادة لويس نابليون، الذى كتب كتابا عن يوليوس قيصـــر، بغرض إعطاء الشرعية لنظام حكمه. وكانت محاولاتهم لشرعنة نظام حكمه تصاغ فى أغلب الوقت كنظريات متحيزة عن القيصـــرية. وكنتيجة لها، بدأ توكوفيل فى التخلى عن اهتمامه الســـابق بوضـــع تحليله الخاص للســـياســـة الفرنســـية المعتمدة على المقارنات مع التاريخ الرومانى. وأكد المدافعون عن الإمبراطورية الثانية على حاجتهم فى قيصر أو أغسطس جديدين، بحيث يحصل أحدهما على السلطة من أجل استعادة النظام وإصلاح مجتمع تردى فى الفوضى والفساد. وبحلول عام ١٨٥٦، اعترض توكوفيل على تلك المقارنات بين فرنسا المعاصرة وجمهورية روما المتأخرة باعتبارها مضـــللة فى جوهرها ولعبة فى أيدى نابليون والمدافعين عنه. [١٨٦]وقد اعتقد توكوفيل أن هؤلاء الذين هم على شـــاكلة جوبينو، تمسكوا بأن فرنســـا قد أصـــبحت منحطة ولا قيام لها، كانوا فى المعسكر الإمبراطورى. وقد صوت توكوفيل لاستمرار دراسته الخاصة لتاريخ فرنسا المعاصر. وباعتبار أنه قد اندمج فى هذه الشـــراكة، فلم يكن فى وضـــع يســـمح له باتباع صـــديقه ج. ج. أمبير J. J. Ampere فى الكتابة عن التاريخ الرومانى بغرض تفنيد الدعاية الإمبراطورية.

و فى أحد تحليلاته الأخيرة لفرنسا، اعترض توكوفيل من جديد على أى مقارنة مع التاريخ الرومانى:

أنا لست من بين هؤلاء الذين يقولون لنا أن أمتنا عاجزة وفاسدة، ومقدر لها أن تعيش فى عبودية إلى الأبد. هؤلاء الذين يخافون وهؤلاء الذين يتمنون أن يكون هذا هو موقفنا؛ أولئك الذين يوضـــحون لنا رذائل الإمبراطورية الرومانية، وأولئك الراضون باعتقاد أننا سننتج تلك الرذائل على نطاق صغير، أعتقد أن هؤلاء الناس جميعا إنما يعيشـــون فى الكتب وليس في واقع زمانهم. أمتنا ليســـت عاجزة، وإنما أرهقتها وأخافتها الفوضى. ورغم أن مفهومنا عن الحرية ليس راقيا أو صحيحا بقدر ما ينبغي أن يكون، فإننا نستحق أفضل مما نعيشه الآن. لأننا لسنا مستعدين لتأسيس استبداد يصبح بعد ذلك نهائى ومنظم. [١٨٧]

أو كما كتب توكوفيل لفريلســـون، «معيبة برأيى كل المقارنات التى تعقد بين مجتمعنا ومجتمع روما فى التدهور. الأغلبية من أمتنا ليس فاسدة ولا خائفة، وليست فى حال خنوع كما كان الجمهور الرومانى.» [١٨٨]

الختام:

دعونى أرسم لكم الرؤية الكاملة التي يراها توكوفيل لنابليون. برأى توكوفيل، خلفت الثورة الفرنسية ميراثا غامضـــا، وتقليدين من الديمقراطية. التقليد الأول يتوافق مع حكم المواطنين لأنفسهم ويتمتعون بالحرية وبحكم القانون والحقوق الفردية؛ والتقليد الثانى لا يفعل. ومن خصـــائص هذا النوع الثانى من الديمقراطية الفرنســـية الحكم باســـم الشـــعب من قبل الأفراد أو الجماعات أو الأحزاب التى تحتقر بصـــراحة أى حدود توضـــع على الســـيادة الشـــعبية، وعلى مصـــدر القوة الظاهر الذى يمارســـونه. وكان شـــائعا بين المســـاهمات البارزة لتشـــريع الثورة المضـــاد للحرية تلك المســـاهمات التى نســـبها توكوفيل فى الغالب لنابليون بونابرت وهى: إتمام آليات الإدارة المركزية؛ ووضـــع قوانين مدنية تشجع على الغنى الفردى، ولكن مع التحديد الحاسم لحرية الصـــحافة والتجمع بالإضـــافة إلى الحكومات المحلية المســـتقلة. وقد مضـــى هذا بجانب إطلاق تبريرات نظرية وســـوابق فعلية لحيازة السلطة بالقوة من قبل الحكومات الدستورية؛ وابتداع ديكتاتورية استفتائية كبديل شبه ديمقراطى للحكومات الممثلة بالانتخاب المنتظم؛ ومن بين أولئك الذين اعتبروا أنفســـهم ثوريين، إيجاد تقليد من عدم الاهتمام بالحقوق الفردية والحكومة الدستورية.

و قد قوت كل مظاهر الحكم هذه من قبل البونـابرتيين الميول التى تطورت لاحقا لما اعتبره توكوفيل الفترات الأكثر عنفا والأقل دفاعا للثورة. وكنتيجة لحلقات الثورة التى مرت بها- والتى وضـــع توكوفيل من ضـــمنها الثامن عشـــر من برومير، ١٧٩٩ والثانى من ديســـمبر ١٨٥١، والقنصـــلية، والإمبراطوريتين الأولى والثانية- وكان فى فرنســـا فى ذلك الوقت مجموعة من الموروثات الثقافية الســـياســـية لما بعد الثورة. وقد قبل العديد من الفرنسيين الافتراضات القائلة بأن العنف مقبول ومعتاد فى السياسة، وأن الدولة ربما نحت جانبا فى واقع الأمر الحقوق الفردية أو الجماعية عندما يفترض أن يتنازعوا مع المصـــلحة العامة أو القومية. وقد بذر نابليون طعم الفعل الحاســـم والقيادة؛ وأتم متطلبات الإدارة المركزية من أجل تنفيذ الســـياســـة القومية بدون الاستشارة الأصلية مع الأفراد.

---

(١٨٦)توكوفيل إلى هنرى ريف، ١٦ أبريل ١٨٥٦ V،OC ، ١ ، ١٦٧ ؛ توكوفيل إلى أمبير، ١٧ يناير، ١٨٥٦، XI،OC ، ٣٠٥

(١٨٧)توكوفيل إلى بيومونت، ٢٧ يناير، ١٨٥٨ VIII،OC ، ٣، ٤–٥٤٣

(١٨٨)توكوفيل إلى بيير فريلسون، ١٢ يناير ١٨٥٨ VII،OCB ، ٤٨١

و فى نفس الوقت، فقد انتفع هو من الوسـائل الأكثر تطورا لإدارة التحرك القومي والدعاية المتطورة أثناء حروب الثورة. ومن ثم، فقد أضاف نابليون لما كان يوجد من هذه الموروثات الشعبية السياسية لما بعد الثورة، التصـميمات البيروقراطية والتشـريعية الإمبراطورية، وهى التى اسـتثنت بفعالية المواطنين وممثليهم من التجمع ومن اتخاذ قرارات على أى مسـتوى. وبمجرد وصـولها إلى السـلطة لم تكن أنظمة الحكم المتعاقبة تسـتخدم وإنما تمدد الآليات التى وضـعها الإمبراطور الأول فى موضـعها. وقد تبعت الإمبراطورية الثانية سابقاتها بالإضافة إلى نظرية الإمبراطورية الأولى.

و باختصـار، فرغم أن توكوفيل قد اقتصـر فى تحليله على الإمبراطوريتين البونابرتيتين فى فرنسـا، فإنه فعل ذلك بمصـطلحات صـالحة للتطبيق على النظرية الديمقراطية والأداء الإدارى فى أى مكان. أما عن مدى جدة هذا الأمر، فقد تردد توكوفيل. أحيانا كان يراها كما رآها كونسـتانت، على أنها مختلفة عن أى نظام حكم معروف من قبل لما فيها من مواصـفات لما بعد الديمقراطية وما بعد الثورة؛ وأحيانا كان يعتقد توكوفيل أنها كان مقارنات تاريخية صـالحة مثل القياصـرة بعد سـقوط الجمهورية الرومانية. وقد وضـع توكوفيل النوعية العسكرية للبونابرتية فى أهدافها غير المحددة وغير الحريصـة فيما يتعلق بالسياسـات الخارجية، وفيما يتعلق بالجنود الطامحين بجيش ديمقراطى.

و قد رأى توكوفيل كلا البونابرتيين على أنهما يعرضـان نفسـهما كمعقلين للنظام بينما يطمئنون فى الوقت ذاته المسـتفيدين من الثورة أن تأسـيسـها لا رجعة فيه. وقد عرف البونابرت الأول نفسـه على أنه صـرح ضـد اليعاقبة؛ وعرف ابن أخيه نفسه على أنه صرح ضد الاشتراكيين. وبملاحظة القبول الواقع فى العديد من ميادين الإمبراطورية الثانية رغم خسارة الحريات السياسية، كان يمكن لتوكوفيل أن يرى كيف كانت المخاوف من الاشتراكية مبالغا فيها، وكيف أن السـبب فيها هو توجه النظام للمادية. وكان توكوفيل معارضـا بنفس القدر لتأييد الكنيسـة للإمبراطور. وقد تغيرت آراؤه عن الوظائف السـياسـية للدين المتحيزة جدا فى «الديمقراطية» بنهاية حياته عندما انتقد دعم الكنيسـة الفرنسية لنابليون الثالث. ومن الممتع أن نتخيل التغييرات الأخرى التى كان سيقول بها لو كان عاش حتى يتم كتابه.



٥- الثامن عشر من برومير لماركس عن لويس بونابرت: الديمقراطية، والديكتاتورية، وسياسات صراع الطبقات تيريل كارفر

«تاريخ المجتمع كله حتى الآن هو تاريخ الصراع الطبقى.»

كارل ماركس وفريدريك إنجلز «البيان الشيوعى.» (١٨٩)

هل كان سيبقى بونابرت معروفا فى يومنا هذا بنفس القدر لو لم يكتب عنه كارل ماركس؟ من بين هؤلاء الذين قد يحضرهم الاسم (و لكن بالتأكيد بدون الصورة) لنابليون الثالث، إمبراطور الفرنسيين، كم منهم سوف يتعرف عليه بشكل صحيح على أنه م. لويس بونابرت، الرئيس المنتخب ديمقراطيا للجمهورية الثانية (١٨٤٨-٥١)؟ لقد خلدت «أيام يونيو» من ثورة ١٨٤٨ وتعاون العمال فى باريس الجمهورية بواسطة المؤرخين الاشتراكيين، الذين كان أولهم ماركس (فى «الصراعات الطبقية فى فرنسا» (١٩٠)، البشير الذى لم يقرأ كثيرا لـ «الثامن عشر من برومير للويس بونابرت»). وفى الحقيقة، فإن تخليد م. (الرئيس) لويس بونابرت فى كتاب ماركس «الثامن عشر من برومير» قد تعرض للتجاهل ولم تكد ظروف هذا الانقلاب العسكرى تتعرض للتحليل التاريخى والنظرى. وقد فقدت لحظة الرئاسة الديمقراطية للويس بونابرت فى غموض الجمهورية الثانية قصيرة العمر وتم دمج لحظة الديكتاتورية العسكرية فى إمبراطوريته الثانية المنسية (التى بدأت بعد عام) واستمرت حتى ١٨٧٠. وقبل فحص كتاب ماركس «الثامن عشر من برومير» فيما يحتاج أن يقوله لنا عن الديمقراطية والديكتاتورية والصراع الطبقى، سيكون من الضرورى أن نفحص عن قرب الطريقة التى تم تحديد إطار النص بها بـ «كل الأجيال السابقة» وإخضاعه للنقد. (١٩١)وسوف يتضمن هذا مناقشة للنص على أنه تاريخ، وللنص على أنه ماركسى، وللنص على أنه نثر إنجليزى.

لقد وضع الماركسيون إطارا للنص على أنه تاريخ (أكثر منه نظرية) ولكن لم يعجب المؤرخون على العموم كثيرا بهذا الإطار، ولأسباب مفهومة لم يعدوا ماركس على أنه واحد من الخبراء. وفى الحقيقة، كان «الثامن عشر من برومير» ينتمى إلى الصحافة السياسية الراقية، أو إلى المسرح النصى أو «التاريخ الوقتى» كما نعرفه. (١٩٢)وفى المصطلحات التاريخية، اعتبر الماركسيون «الثامن عشر من برومير» مشكلا وليس كأثر. وقد كان هذا راجعا إلى النموذج الأساسى القاعدى للمجتمع، كما أشير إليه فى مقدمة ماركس فى ١٨٥٩ لكتاب «مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى» والكتابات العديدة اللاحقة عن التفسير المادى للتاريخ. (١٩٣) وكانت القشة التى قصمت ظهر البعير هى الترجمة الإنجليزية لدانيال دى ليون (١٨٩٨)، وهى أسوأ الترجمات القديمة لماركس، وبها لغة مرتبكة و غامضة ومعقدة لا يمكن اعتبارها إنجليزية ولا ألمانية. (١٩٤)ولأن الكتاب كانت تتعذر قراءته مترجما، فقد اعتبر القراء الإنجليز عن حق كثيرا مما يفترض أن يكون مجرد تفاصيل فى نص ماركس غير متعلق بالماركسية التى تهمهم. ومن ثم، فإنهم يميلون إلى التركيز على فقرات فى «الثامن عشر من برومير» التى تبدو متفقة مع النصوص الأخرى التى كتبها ماركس (أ)و إنجلز التى حظيت بشهرة أكبر (و ترجمة أفضل)، وخصوصا عندما كانت تلك النصوص تتعامل مع ما يبدو فى الظاهر قضايا معنوية وتعميمات على مستوى أعلى.

---

(١٨٩)كارل ماركس، «كتابات سياسية تالية» طبعة وترجمة تيريل كارفر (كامبردج ١٩٩٦) ١

(١٩٠)كارل ماركس «الصراع الطبقى فى فرنسا» فى كتاب كارل ماركس وفريدريك أنجلز «الأعمال المجمعة» المجلد ١٠ (لندن، ١٩٨٧) ٤٥- ١٤٥.

(١٩١)كارل ماركس «الثامن عشر من برومير للويس بونابرت، فى أعمال سياسية تالية». ٣٢

(١٩٢)أو على الأقل كان هذا صحيحا حتى أعاد هايدن وايت تمثيل التاريخ كقصة سردية، وعكس الارتباط، واضعا ماركس فى أعلى المصاف. انظر هايدن وايت «ما بعد التاريخ: التصور التاريخى فى أوربا فى القرن التاسع عشر» (بالتيمور، ١٩٧٣). تيودور زيلدن يشير باحترام إلى ماركس بالصحافة والنية «الكشفية»، وهو يميل بشكل واضح إلى تحليل ماركس بخصوص «أيام شهر يونيو» لعام ١٨٤٨ والعلاقة بين لويس بونابرت ومصالح الطبقات للمصنعين الفرنسيين، بالإضافة إلى الفلاحين الفرنسيين؛ «فرنسا ١٨٤٨- ١٩٤٥» (أوكسفورد، ١٩٧٣) ١٣٠، ١٣١، ٤٧١، ٤٧٣، ٥٠٤.

(١٩٣)كارل ماركس «المقدمة» (١٨٥٩) إلى «مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى» فى «كتابات سياسية تالية» ١٥٨- ٦٢. انظر ج. أ. كوهين، «تفسير كارل ماركس للتاريخ: دفاع» (أوكسفورد، ١٩٧٨).

(١٩٤)تيريل كارفر «ترجمة ماركس» «البدلاء ٢٢: ٢» (١٩٩٧) ١٩١- ٢٠٤، وفى هذا الفصل بعد ذلك؛ ماكسيميليان روبل «سيرة ذاتية لأعمال كارل ماركس» (باريس ١٩٥٦) ٩١.

و في هذا الفصل، سوف أقوم بدراسة هذه الأسئلة في كتابتي، بغرض تحديث قضية ماركس والبونابرتية بالكامل. وبتأطير الكتاب في شرح سياقي جديد، فأنا أفحص سياسيا، وأستخلص ما كان يريد ماركس أن يقوله عن العلاقة بين الديمقراطية والديكتاتورية وصراع الطبقات. ولقد كانت آراء ماركس عن الديمقراطية حقيقية وليست إجرائية نظرية، وكان شرحه لسياسة الطبقات بعيدا جدا عن كونه اختصار مبتذل. وتعكس القراءة المتجددة لـــ «الثامن عشر من برومير» أن ماركس كان محللا خبيرا في سياسات التمثيل ومنظر ممتاز عن الاحتمالات. وفي المقابل، كان شرحه أيضا يعكس اعتمادا مؤسسا بين السياق الخاص بالطبقات للديمقراطية التمثيلية وقوة الديكتاتورية التي لا تنشأ من شخصية «عظيمة» (أ)و «شريرة».

و في مقابل أغلب ما كتب عن التاريخ بصــــفة عامة، كانت نظرية ماركس عن الديكتاتورية لا تعتمد علي ديكتاتور، ونظريته عن البونابرتية لا تعتمد علي بونابرت، ونظريته عن القيصــرية هي أحد أشكال الانبعاث والمحاكاة. وفي «الثامن عشــر من برومير»، كانت الســياســة الطبقية للتمثيل الديمقراطي هي التي توصــل الديكتاتورية القاتلة للجمهور الحي والإمبراطورية الســـاخرة للبونابرت المهرج. وكما يقول ماركس: «يبدو الرجال والأحداث في مقابلة بعضــهما كالأخوين شليمل، أو كظلين فقدا جسديهما. لقد شلت الثورة مناصريها وخلعت على أعدائها فقط العاطفة والعنف» [١٩٥].

و مســاهمة ماركس في نظريات البونابرتية هي في الحقيقة مســاهمة في نظريات الديمقراطية، ولكنها ليســت المســـاهمة التي لن يقتنع بها أغلب الديمقراطيين. ولأننا نعيش اليوم في عالم ما بعد هايك، حيث يقال إن الأســـواق والديمقراطية يرتبطان ارتباطا لا ينفصــــم (عن طريق معلومات تتدفق عن الحريات القوية المتبادلة)، ويهتم القليل من الديمقراطيين اليوم بدراســـة العالم الذي لا يوجد به مســـاواة إطلاقا كما يتحدث عنه ماركس في الصـــراعات المضـادة للديمقراطية التي حدثت أثناء الجمهورية الثانية. [١٩٦]إن هذا عالم له عاصـمة كبرى ومصـالح متداخلة مع قليل من الحماس لوضع السلطة في الأقسام الأوسع والأفقر من المجتمع. وقد زعم ماركس أن «حزب النظام» قد مهد الطريق لانقلاب لويس بونابرت في الثاني من ديســمبر ١٨٥١، وذكر باحتقار تفاصــيل المدى الذي خدع به حزب النظام أنفسهم باعتقاد أن بونابرت كان حقا أحمقا كما كان يبدو. سخرية التاريخ هنا أوضح في النص من أي نظريات، ولكن بطريقة أكثر تناســبا، تعرف ماركس على الفعالية الموجودة في الديمقراطية الليبرالية التي تعتمد على «الســوق الحر» أكثر من أي وقت في التاريخ. وهذه الفعالية هي علاقة متوقعة بين ثروة رأس المال، والمؤسسات السلطوية، وقدرة بعض السياسيين على خداع معظم الناس على الأقل لبعض الوقت، وأنفسهم أيضا. ويتتبع ماركس السياســات المضــللة ويركز على الأوهام الجماعية والفردية على حد ســواء. ومن المؤكد أن الذين عاشوا في سنوات حكم تاتشر في المملكة المتحدة سوف يجدون بعضا من أوجه الشبه.

ماركس والتاريخ

لقد تم النظر إلى كتاب ماركس من قبل المؤرخين المحترفين على أنه مشتبه به سياسي في أفضل الأحوال ورفض على أنه دعاية في أســـوئها. ولو أنه كان شـــاهدا على الأقل على بعض من الأحداث الهامة (مثل ثيوسيديدز)، كان سيعتبر مرجعا أساسيا هاما. وأيضا كانت نظرياته التي تعتمد على المسرح النصي ستوضع محل احترام (مثل ثيوسيديدز أيضا). [١٩٧]

و لكن ماركس لم يمض في باريس إلا مارس ١٨٤٨، بعد طرده من البلجيك بســـبب انتمائه إلى جمعية ديمقراطية قامت بإرسال رسالة تأييد للثوريين الفرنسيين. وقام باستقباله في فرنسا صديق له كان عضوا في الحكومة القانونية الجمهورية، التي تشـــكلت في نهاية فبراير بمجرد الإطاحة بلويس فيليب، ملك فرنســـا: ماركس الشجاع والمخلص،

إن تربة الثورة الفرنسية هي مكان للجوء أصدقاء الحرية. لقد طردك الاستبداد، وفرنسا هنا تفتح أبوابها لك ولكل أولئك الذين يقاتلون من أجل الهدف السامي، قضـية أخوة الناس جميعا. ويجب أن يترجم كل ضـابط في الحكومة الفرنسية رسالته بهذا المعنى. تحيا الأخوة.

---

(١٩٥)ماركس «الثامن عشر من برومير، في الأعمال السياسية التالية» ٥٣- ٤.
(١٩٦)ف. أ. حايك «تأسيس الحرية» (لندن، ١٩٦٠).
(١٩٧)ثيوسيديدز، «الحرب البيلوبونية» ترجمة ريكس وارنر (هارمندسورث، ١٩٧٧) ٤٦- ٨.

فرديناند فلوكون : عضو الحكومة القانونية. [198]

إن مؤهلات ماركس كديمقراطي سياسي تحتاج لبعض التوضيح؛ ففى الأربعينيات والخمسينيات من القرن التاسع عشر، كانت الديمقراطية بتعريفها حركة ثورية، وكانت مناصرتها أمرا غير قانونى فى الأنظمة السلطوية لا شك، أو على الأقل أمرا شديد الخطورة. وبعد مستعمرات مؤتمر فيينا فى ١٨١٥، ترددت أنظمة الحكم الليبرالية مثل التى كانت فى أوربا إلى الحكم بغير دستور فى الملكيات القائمة. وكانت السياسات الديمقراطية في الحقيقة حول تأسيس حكومات دستورية يمكن من خلالها للمؤسسات الممثلة للمجتمع أن تتقاسم السلطة مع شرائح من المجتمع أوسع قليلا من نطاق العائلة الملكية وحاشيتها، مع استشارة الخدم البيروقراطيين بالطبع. وقد قامت الشيوعية الثورية لماركس بشكل آمن فى خمسينيات القرن التاسع عشر فى نطاق السياسات الائتلافية للطبقة الوسطى، حيث كان يمكنه الوصول إليها، وهو ما لم يكن موجودا فى أى مكان آخر فى ألمانيا، التي تم تقسيمها فى ذلك الحين إلى ولايات وولايات أصغر. ولم يكن أى من هذه الكيانات دستوريا بمعنى تقديم حكومة يختارها الشعب من خلال انتخابات حرة ونزيهة.

كان مسموحا لماركس بوظيفته الأولى كمحرر سياسي واقتصادى فى «صحيفة الراين» فقط من خلال التأجيل البسيط في الرقابة الملكية البروسية، وانتهت فى ١٨٤٣ عندما تم تفكيك الصحيفة. وقد دخل بعد ذلك عالما من الهجرة السياسية بين العمال والمفكرين الألمان فى باريس وبروكسل، وأيضا بعيدا بعض الشيء في لندن وغيرها من المراكز الأوربية. وقد كانت هذه بالأساس سياسة لتمثيلهم فى «هيئات المراسلات» المتحالفة مع الصحافة المتطرقة والأشكال الأكثر أدبا من الصراع شبه القانونى.

و كشيوعى، فقد وضع نفسه في أقصى اليسار، وخصوصا كشخص مزعج يسعى لوضع القضايا الاقتصادية عن المساواة الطبقية على الأجندة السياسية بالقوة وللتأكد من أن مشاركة العمال (الذكور) في العملية السياسية، سواء كان ذلك بالعنف أو بالقوة أو بالجيش، أو (عند الإمكان) بالسياسات الانتخابية والمؤسسات التمثيلية. ويوضح القسم الأخير من «البيان الشيوعى» (الذى كتب فى ديسمبر ١٨٤٧/ يناير ١٨٤٨ ونشر في فبراير قبل أى أحداث ثورية كبرى) هذا الأمر، قدم تلخيصا مفيدا عن كيفية اختلاف الإستراتيجيات الائتلافية من دولة لأخرى:

يناضل (الشيوعيون) من أجل الحصول على الأهداف والمصالح المباشرة للطبقة العاملة، ولكن فى الحركة الجارية، فإنهم يمثلون المستقبل كذلك. وفى فرنسا يتحد الشيوعيون مع الحزب الاشتراكى الديمقراطى... وفى النمسا يساندون المتطرفين ... وفي بولندا يعاونون الحزب الذى يسعى لتحقيق ثورة زراعية ... وفى ألمانيا يناضل الحزب الشيوعى مع الطبقة الوسطى ضد الملكية المطلقة. [199]

و هكذا كان ماركس حساسا بدرجة كبيرة لضرورة وجود السياسات الائتلافية في إنجاح عملية الدمقرطة، وكان طيلة حياته ضد البلانكوية Blanquism ، التى تعبر عن عمل انقلاب بتخطيط عدد قليل من الجواسيس. [200] ولكنه لم يكن لديه أى رفض للنضال المسلح من هذا النوع، ولكن كان هذا النموذج هو الذى يطالب السكان بالتسلح كما فى التقاليد الثورية الفرنسية («أيها المواطنون المسلحون!» كما يقول فى «المرسيليون»). إلى أى مدى كانت سياساته الائتلافية ديمقراطية تماما كما لو كانت مسألة ممارسة أكثر من إجراءات واضحة الهدف يظل سؤالا خاضعا للنقاش، كما هى حالة أى شخص مشترك فى السياسة الحقيقية.

لم يكن ماركس منظرا ولا ممارسا فى حزب الطليعة، ولم تتلوث يداه كثيرا. ربما كان هذا خطأ، ولكنه ليس سببا في التقليل من التزامه نحو وجود حكومة ممثلة ومسؤولة مكونة من الشعب لتحقيق أهدافه. وعلى المدى الأطول، كان يتوقع أن يتوافق الشعب مع الطبقة العاملة، وأن تتفكك الطبقة الوسطى وغيرها من الطبقات الثورية من أجل اختفاء الاستغلال. هذا هو ما جعله شيوعيا. وهذه الرؤية ليست فى حد ذاتها غير ديمقراطية، وليست الطرق التى نادى بها أقل ديمقراطية من تلك التى استخدمها الليبراليون المعتادون فى

(١٩٨)مقتبس فى دافيد مكليلان ، «كارل ماركس: حياته وأفكاره» (لندن، ١٩٧٣) ١٩٠؛ انظر أيضا ١٨٩- ٩٤.
(١٩٩)ماركس وإنجلز «البيان الشيوعي» في ماركس «الكتابات السياسية التالية» ٢٩.
(٢٠٠)انظر شلومو أفينيرى «الفكر الاجتماعي والسياسى لكارل ماركس» (كامبردج، ١٩٦٨) ؛ ومايكل ليفين، «ماركس وإنجلز والديمقراطية الليبرالية» (باسينجتوك ١٩٨٩)

تأسيس وتأمين أشكال الحكومة الدستورية. لقد كان هناك قدر كبير من العنف والإرهاب والصراع المسلح والحرب الأهلية وأسوأ من ذلك فى تاريخ تأسيس الأنظمة الديمقراطية والدفاع عنها. وواضح تماما أنه لم يبرز أى منهم عن طريق عمليات ديمقراطية، وكلما اقترب أى صراع من قوة الجيوش، كلما ابتعد عن الديمقراطية.

ربما كانت طرق ماركس كناشط أكثر ديمقراطية من المتوسط (أثناء الأحداث الثورية فى ١٨٤٨، تم تفكيك الحزب الشيوعى واعتباره غير ضرورى كرد على العصيان الشعبى المسلح). وربما أنجح من المتوسط بسبب التزامه بالمشاركة الشعبية فى اتخاذ القرار الديمقراطى.

ماركس والماركسية :

إذا قرأنا واضعين فى الحسبان ما سبق، فإننا نبدأ فى فهم القصة السياسية المعقدة والأصناف التحليلية المعقدة من «الثامن عشر من بروميير». لقد كان ماركس مبهورا بتداخل المصالح الاقتصادية والتقاليد السياسية، وتداخل كل منهما مع علم النفس الفردى، والمساعى الاستراتيجية، واتخاذ القرار الجماعى. وتدعونا هذه الطريقة فى تفسير كتابات ماركس إلى التساؤل عن الفئات الرئيسية للماركسية، مع اعتبار أن هذا يعنى أساسيات دراسة ماركس للنظريات الاجتماعية والتحليل السياسى. لقد قامت التقاليد الماركسية من فئات المقدمة المكتوبة فى ١٨٥٩: علاقات الإنتاج، قوى الإنتاج المادى، والتركيب الاقتصادى للمجتمع، و«الأساس الحقيقى»، والتكوين التشريعى والسياسى، والوعى الاجتماعى، وطرق الإنتاج، التواجد الاجتماعى، وعلاقات الممتلكات.[٢٠١] وقد أوضح إنجلز هذا فى تنقيحه لكتاب فى ذلك الوقت متعلق بمفاهيم النظام الأعلى، والفئات التأسيسية المعتادة للماركسية كما تطورت بعد ذلك: المادية، ما وراء الطبيعة، الحوار، التفاعل، التناقض، التفكير.[٢٠٢]

من الممكن الآن أن نقرأ كتابات ماركس مرورا بمقدمة «الثامن عشر من بروميير» من ١٨٥٢ إلى ١٨٥٨، ومن ثم نرى مقدمة عام ١٨٥٩ كتبسيط مبالغ فيه لـ «الثامن عشر من بروميير». ويعتبر «الثامن عشر من بروميير» عادة نسخة غير منظمة من مقدمة عام ١٨٥٩ ومن ثم غير متسق مع الماركسية أو مع ماركس نفسه. وفى الحقيقة، فإن نظرتى المستقبلية، والقراءة غير محددة الأهداف لكتابات ماركس يمكن أن تتم بدون «الثامن عشر من بروميير» نفسه،لأن النص لا يحتوى فقط على الفئات غير المنظمة التى تشمل السرد الرائع لماركس، ولكن أيضا على النسخة السياقية لهذه التبسيطات، وهى التى ظهرت مؤخرا على أنها «خيط إرشادى» فى مقدمة ١٨٥٩. ومن هذه التبسيطات، تم إقامة الألغاز المبدئية المشهورة للتفسير المادى للتاريخ، ولكن مقدمة ١٨٥٩ نفسها تتعرض لهذه السياقات ليس بشكل روائى فقط، وإنما بشكل سياسى كذلك.[٢٠٣]

و من ثم يمكن قراءة «الثامن عشر من بروميير» على أنه مخالف للتقاليد الماركسية، أو ككتاب تأسيسى قديم وليس ككتاب غامض يقوم على تجميع المسائل الشاذة. بل إننا إذا فعلنا ذلك، فيبدو أن المفهوم الشكلى للتقاليد الماركسية قد يتغير ماديا. هل يفترض أن يبدو حينئذ كمجموعة من التعميمات المعنوية التى تعرف أجندة للبحث، وتضع ألغازا للمؤرخين وعلماء الاجتماع، ويقدم حافزا للتحليل التجريبى والاختبار؟ أو هل يفترض أن يبدو طريقة لتحليل السياسة- وخصوصا السياسات الطبقية للديمقراطية المعاصرة- التى يتفرع منها بعض التعميمات، رغم كونها محلية ومؤقتة؟ هذا الفصل يميل للأخذ بالتفسير الثانى، ليس فقط من أجل إعادة ترتيب أفكار أى أحد عن الماركسية، وإنما لإعادة تقييم الرابط بشكل عام بين كتاب ماركس وإمكانية السياسات الطبقية، حتى داخل الاستقرار المفترض للديمقراطية التمثيلية.

---

(٢٠١)ماركس «مقدمة» (١٨٥٩) فى «الكتابات السياسية التالية» ١٥٩- ٦٠.
(٢٠٢)تيريل كارفر «إنجلز» (أوكسفورد ١٩٨١) ٤٠.
(٢٠٣)العبارة «التفسير المادى للتاريخ» مشتقة من إنجلز؛ انظر كارفر «إنجلز ٣٨- ٤٠».

من وجهة نظر الماركسيين، هناك عدد من النقاط الغامضة فى «الثامن عشر من برومير»، وخصوصا السطور الافتتاحية عن تكرار التاريخ لنفسه، والاقتباس الشهير أن «الرجال يصنعون تاريخهم بأنفسهم» ولكن «ليس كما يريدون بالضبط»، والتعليقات على الفلاحين من شاكلة «حقيبة البطاطس» وتكوين ودور البروليتاريا المهلهلة، وحالة «الاستقلال» التى فرضت «الخنوع» على المجتمع، وسلطة الدولة التى تبدو معلقة فى الهواء ولكن ليست كذلك (٢٠٤) ولكن من منظور «الثامن عشر من برومير» هذه النقاط لا تبدو غامضة مطلقا، أى أن الأفكار والآراء المشكلة يجب توفيقها بشكل ما مع الحقائق التى تمدنا بها مقدمة ١٨٥٩. وليتم ذلك، فيجب أن تبدو متسقة مع الخيط الإرشادى الذى تحدث عنه ماركس هناك، وهو فى الحقيقة غامض ومحير. (٢٠٥) ولكن نقاط الغموض هذه يمكن أن تعتبر تعليقات لماركس فى «الثامن عشر من برومير»، لمجرد أنه اعتقد أنها حقيقية بالنظر إلى رؤيته التحليلية للسياسات الطبقية عن هشاشة الديمقراطية الثورية. وقد اعتمدت هذه الرؤية بالأساس على النظر إلى النزاعات الطبقية على أنها تكون التاريخ، وعلى أن الطبقة كظاهرة اجتماعية تكون متجذرة فى التقنيات العلاقات الخاصة بالإنتاج المادى. ولكن يجب أن نتصدى للرغبة الماركسية فى اختزال ماركس فى مجموعة من الأطروحات، أو كطريقة فى حقيقة الأمر (كما حاول بوضوح إنجلز وجورج لوكات) (٢٠٦)، وسوف أزعم أن كتابات ماركس تعنى أكثر عن الديمقراطية والديكتاتورية إذا نظر إليها بعيدا عن هذا التقييد. والنظر إلى «الثامن عشر من برومير» على أنه كتاب من التاريخ الوقتى، والمسرح النصى، والتدخل السياسى المفاجئ (أو التدخل المتعمد، بشكل أو بآخر)، فهو يعتبر حينئذ أكثر ما يعبر عن اهتمام ماركس بالتنظير.

يزعم ماركس فى مقدمة ١٨٥٩ أن التكوين الفوقى التشريعى والسياسى ينشأ من التكوين الاقتصادى للمجتمع لأن طرق إنتاج الحياة المادية يتحكم فى الحياة السياسية، ولكنه لم يزعم أبدا أن العلاقة بين الدولة والتكوين الاقتصادى للمجتمع سهلة إلى هذا الحد، وهى ليست بالتأكيد علاقة من يقرر ومن يقرر له. (٢٠٧)وقد رأى من قبل فى «الثامن عشر من برومير» – وكرر هذا الرأى فى مقدمته التالية للطبعة الجديدة من «الثامن عشر من برومير»- أنه تحت حكم لويس بونابرت فقط «بدت الدولة كأنها حققت الاستقلال فيما يخص المجتمع وفرضت عليه الخضوع.» (٢٠٨) وفى «الثامن عشر من برومير» وضع ماركس تاريخا مطولا للدولة الفرنسية، وهو تحليل للموقف الظاهرى تحت حكم لويس بونابرت، وشرح للموقف الحقيقى على مستوى الظروف الاقتصادية والسياسات الطبقية.

و فى افتتاحية «الثامن عشر من برومير» تحدث ماركس عن أغنية لـ «عبقرية الثامن عشر من برومير» أى نابليون بونابرت الأول «و اللواءات العسكريين الملتفين حوله». وبالنسبة لماركس، كانت المأساة الكبرى فى التاريخ للمرة الأولى هى الثورة الفرنسية، بنزعتها نحو الديمقراطية بمصطلحات السلطة السياسية المكانة الاجتماعية (إن لم تكن بمصطلحات الاقتصاد المنادى بالمساواة)، وباحتلالها الدفاعى الرقيق غير الثورى والثورى للديكتاتورية العسكرية. وقد حدث هذا عندما نفذ نابليون الأول الانقلاب ضد الإدارية الفرنسية (الثامن عشر من برومير فى العام الثامن مقابل التاسع من نوفمبر ١٧٩٩)، وتم التصديق على النظام الديكتاتورى بعد ذلك فى الاستفتاءات فى العاشر من مايو ١٨٠٢ (بونابرت كقنصل أول) والخامس عشر من مايو ١٨٠٤ (بونابرت كإمبراطور)

و بتقييم الإمبراطورية الأولى كحلقة تاريخية، سعى ماركس كالعادة إلى تكملة الشرح السياسى بشرح اقتصادى. والشرح الاقتصادى سهل بدرجة كبيرة –تقدم المجتمع التجارى إدى إلى إيجاد وإفادة الفئات الطبقية فى الطبقة الوسطى- على حساب الطبقات الأخرى فى المجتمع، مثل الأرستقراطيين الإقطاعيين والفلاحين بالإضافة إلى الطبقة الصناعية العاملة حديثة الظهور. والتطور السياسى الرئيسى هو تقدم الدولة البيروقراطية الفرنسية:

---

(٢٠٤)ماركس «الثامن عشر من برومير» فى «الأعمال السياسية التالية» ٣٢، ١١٦- ١٧، ١٢٠ – ١.
(٢٠٥)انظر تيريل كارفر «النظرية الاجتماعية لماركس» (أوكسفورد ، ١٩٨٢).
(٢٠٦)انظر «إنجلز ٣٨- ٤٠» جورج لوكاس «ما هى الماركسية المتشددة؟» فى «التاريخ والوعى الطبقى: دراسات عن اللهجات الماركسية» ترجمة رودنى ليفينجستون (لندن ١٩٧١) ١-٢٦؛ وتيرينس بول وجيمس فار (طبعات) بعد ماركس (كامبردج ١٩٨٤) الفصول ١٠- ١٢.
(٢٠٧)لاحظ أنه حتى فى الترجمة التقليدية، تظهر كلمة «يقرر» فى فقرة وحيدة من «الخيط الإرشادى» ؛ وهى ترجمة ضعيفة ومضللة لكلمة «bestimmt» . قارن بينها وبين ترجمتى البديلة فى «كتابات سياسية تالية» ١٥٩- ٦٠.
(٢٠٨)ماركس «الثامن عشر من برومير» فى «كتابات سياسية تالية» ١١٦؛ مع إضافة التأكيد.

و لكن تحت حكم الملكية المطلقة، أثناء الثورة الأولى، تحت حكم نابليون، كانت البيروقراطية هى الوسيلة المستخدمة فى التجهيز للحكم الطبقى للطبقة الوسطى فحسب. ولكن فى الاستعادة، تحت حكم لويس فيليب، وفى الجمهورية البرلمانية، كانت أداة الطبقة الحاكمة، رغم أنها قد سعت كثيرا لتكون السلطة حقا لها. [٢٠٩]

و بعد ذلك فى مسودة فى عام ١٨٧٠ لـــ «الحرب الأهلية فى فرنسا»، أعاد ماركس الحديث عن الأمر، بكتابته عن مجتمع مدنى طفيلى (زائد)، متظاهرا بأنه يقدم الدليل المثالى له، أو شيئا قد وصل إلى قمة تطوره تحت حكم بونابرت الأول. وتحت حكم بونابرت الأول، «لم يساعد فقط فى إخضاع الثورة وتدمير كل الحريات الشعبية، وإنما كان وسيلة للثورة الفرنسية فى التظاهر بالخارج». و«الطفيليات الموجودة فى الدولة»، كما واصل ماركس «تتلقى فقط المرحلة الأخيرة من تطورها أثناء الإمبراطورية الثانية.» ورغم أنها ربما كانت فى الظاهر نصرا نهائيا للسلطة الحكومية على المجتمع، وبدت بالتأكيد للذين لم يبدؤوا بعد كما لو كانت حكومة أوتوقراطية للمجتمع وتتظاهر بالأفضلية عليها رغم أن الموقف بالنسبة لماركس كان مختلفا. [٢١٠]

و كما قال ماركس من قبل فى «الثامن عشر من بروميرـ»، فقد انتخب الفلاحون الفرنسيون لويس بونابرت رئيسا للجمهورية ولكن تم تنفيذ المساعى المناهضة للديمقراطية التى مكنته من ارتقاء الانقلاب العسكرى ثم لإيجاد الإمبراطورية الثانية على يد حزب النظام للطبقة الوسطى. وتوقع ماركس أن التطور الاقتصادى –و إفقار كل من الطبقة العاملة والفلاحين- سوف ينتج تحالفا سياسيا ضد الفساد الواسع النطاق لنابليون الثالث الذى سيكون ضعيفا أمامه، ولا يكون للطبقة الوسطى أمامه قوة كافية. وسوف يكون هذا التحالف السياسى بين الطبقة العاملة والفلاحين.

إن طموحات الطبقة العاملة، والأساس المادى لحركتها، هى منظمة عماليا على مستوى كبير ... وفى المقابل، فإن عمالة الفلاحين معزولة، ووسائل الإنتاج مترابطة وموزعة. ويتكئ على هذه الاختلافات الاقتصادية عالم مؤسس على المستوى الأعلى للآراء السياسية والاجتماعية ... إن احتشام الفلاحين نفسه قد أصبح ضئيلا تاركا لهم احتشاما وهميا ... وما يفصل الفلاحين عن الطبقة العاملة بهذا الشكل لم يعد هو المصلحة الحقيقية وإنما التحيز الوهمى. [٢١١]

و النتيجة التى يستخلصها ماركس هنا ليست هى انتصار سلطة الدولة على القوة الاقتصادية للطبقة الوسطى – وإنما العكس تماما- وإنما وقوع الفصل الختامى من الحرب الطبقية فى نظام حكم بونابرت الثانى، أى تسليم الفلاحين فى النهاية للطبقة العاملة.

و كان تكرار لويس بونابرت للإمبراطورية الأولى [٢١٢] (لاحظ أن ماركس قد كتب هذا قبل أن يحدث فى الواقع) فى موقف تنفصل فيه مصالح الطبقة الوسطى والفلاحين، التى كان يراها ماركس متزامنة تحت حكم نابليون الأول. وبعد البروميير الأول، أتم تجمع الأرض والتربة التنافس الحر وبدايات التصنيع على نطاق واسع فى المدن. بل، كما واصل ماركس، إن تفضيل طبقة الفلاحين كان فى مصلحة النظام البرجوازى الجديد.» [٢١٣] وبعد البروميير الثانى للويس بونابرت، لاحظ ماركس أن «الدولة ليست معلقة فى الهواء» أى أن آليات بونابرت بخيانة الطبقة الوسطى وتدمير الديمقراطية وتأسيس نظام حكم عسكرى لم يحرر نفسه من القوى المستغلة فى المجتمع الطبقى. لقد مثلت طبقة، كما يقول ماركس، هى «حقا الطبقة الأكثر عددا فى المجتمع الفرنسى»، وهى المزارعون الصغار. [٢١٤] وقد أدى هذا إلى غضب الماركسيين، الذين كانوا منشغلين بالحفاظ على التقدم الذى لا يتوقف وعلى الرابط الضيق بين الاقتصاد والسياسة حتى إن الخيط الإرشادى كان يمكن تخمينه. وتبدو الإمبراطورية الثانية، كما تنبأ بها ماركس فى «الثامن عشر من بروميرـ» تمثل ارتدادا إلى الإقطاع وربطا عجيبا بين دولة كان يمكنها أن تكون معاصرة وطبقة رجعية مخالفة للطبقة العاملة، ولا تكاد ترتبط بالعالم المعاصر من التكنولوجيا الصناعية والاقتصاد التجارى.

---

(٢٠٩)نفس المصدر ١١٦.
(٢١٠)كارل ماركس «الهامش الأول من الحرب الأهلية فى فرنسا» فى كتاب كارل ماركس وفريدريك أنجلز «الأعمال المجمعة» مجلد ٢٢ (لندن، ١٩٨٦) ٤٨٤-٥.
(٢١١)نفس المصدر، ٤٩٤- ٥.
(٢١٢)ماركس «الثامن عشر من بروميرـ» فى «الكتابات السياسية التالية» ١٢٣.
(٢١٣)نفس المصدر ١٢٠.
(٢١٤)نفس المصدر ١١٦؛ التأكيد فى المصدر الأصلى.

و«الثامن عشـر من برومير»، كما هو دائما، أكثر إمتاعا من هذا التصـور. إنه لا ينظر باحترام فى العادة إلى الإضـافة الأخرى لماركس أن لويس بونابرت «قد شعر أن وظيفته هى حماية النظام البرجوازى وأن قوة النظام البرجوازى تكمن فى الطبقة الوسـطى. ولا يسـتغرب أن ماركس كتب أن بونابرت «يحمى قوتها المادية» لأنه «يريد لها أن تبدو الواهب البطريركى لكل الطبقات» ولكن لم يمكن أن تعطى لإحداها دون الأخذ من أخرى.»[٢١٥] وكانت معركة لويس بونابرت ضـد البرجوازية ظاهرية فقط. فقد جمعوا له الأموال التى أرادها. وكان نداؤه للفلاحين كعودة للقيم النابليونية يمثل مجرد «هلاوس لصـراعها مع الموت، وتحولت الكلمات إلى عبارات، والأفكار إلى أشباح، والزى المناسب إلى حلل عجيبة.»[٢١٦] وكان يجد الفلاحون أنه لا يمكنه أن يسـتمر رغم الأوهام النابليونية، وتوصـل ماركس ببصـيرة (فيما يتعلق ببعض «الدول الزراعية» على الأقل) إلى أن «الثورة الفرنسـية سـوف تحصـل على فريق الغناء الذى يصـبح اللحن من غيره آخر إنجاز.»[٢١٧]

وسـبب هذا هو التطور الاقتصـادى الذى فرضـته من قبل العلاقات التجارية بعيدة التأثير للمجتمع البرجوازى:

ولكن أثناء القرن التاسع عشـر، أخذ المرابون المدنيون مكان الإقطاعيين، مكانهم فى الالتزام الإقطاعى المرتبط بالأرض عن طريق الإيجار، ومكان الممتلكات الأرسـتقراطية فى العاصـمة البرجوازية. والأرض الصـغيرة التى يزرعها الفلاح هى مجرد وسيلة لأصحاب رأس المال فى الحصول على الثروة، والفائدة والإيجار من الأرض، مع ترك الفلاح يجمع نفقاته بأى طريقة. وتفرض فائدة الإيجار التى تعتمد على التربة الفرنسـية التزاما بالفائدة مسـاو للفائدة السـنوية على الدين القومى البريطانى. وفى ظل هذه العبودية للعاصـمة، كما لا بد أن يحدث، تحول الممتلكات من الأراضى القليلة مجموع الأمة الفرنسية إلى أمة من ساكنى الكهوف.[٢١٨]

وبدلا من التوصل للنتيجة الماركسية من أنه، رغم كل شيء، فإن الوضع الاقتصادى يحدد الوضع الفوقى التشـريعى والسـياسـى، وأن «الثامن عشـر من برومير» يؤكد ذلك، فأنا أزعم بدلا من ذلك أن قوة التفسـير التحليلى والتاريخى الماركسـى تكمن بقوة فى القوة السـياسـية التى سـمحت له بالتركيز على الطريقة التى تحتوى بها السـياسـة الديمقراطية على بعض المرنة والتناقضـات الفجة. وهذه المحاولات لإخفاء السـياسـات الطبقية «التى تنكرها الديمقراطية الليبرالية نفسـها» عندما تفترض مؤسـساتها أن جميع المواطنين متسـاوون اقتصاديا، أو أن التفاوتات الاقتصادية ليست أساسية فى حياتهم، أو أن التفاوتات الاقتصادية فى الحقيقة هامة وجيدة ومفيدة.[٢١٩]

قد يقتنع المؤرخون أو لا يقتنعون بالتعميمات الشاملة لماركس عن حالة الفلاحين وعن طبيعة الدولة، ولكن يمكننا الإضافة إلى المصطلحات النظرية السياسية – وهى إضافة فى مصلحة ماركس، ولا تتفق مع التقاليد الماركسية- أن هذا الإطار قد ساعده فى الحقيقة أن يصف الديكتاتور المنتصر فى الظاهر بألفاظ ليست ساخرة فحسب، وإنما تشخيصية:

توضـح المهام المتناقضـة التى تواجه هذا الرجل التناقضـات فى حكومته، والعبث الحائر من أجل محاولة الانتصـار ثم إذلال هذا الشـخص أو هذه الطبقة وإثارتهم جميعا ضـده هو نفسـه؛ وحيرته فى ممارسـة الأنواع الأكثر كوميدية من الأساليب الملزمة والحاسمة للقرارات الحكومية، وهو الأسلوب المنسوخ بحكم الطاعة من العم (نابليون). ولذلك فإن السـرعة والتهور فى هذه التناقضـات يفترض أن تسـير على نهج الأفعال المعقدة للإمبراطور (نابليون) وسرعة بديهته.[٢٢٠]

---

(٢١٥)نفس المصـدر ، ١٢٤- ٥. واحدة من أكثر الفقرات سـخرية وحدة فى ذات الوقت فى ماركس موجودة فى ص. ١٢٥، وهى تذكر بالتفصيل الحيل المالية لبونابرت.
(٢١٦)نفس المصدر ١٢٣- ٤.
(٢١٧)نفس المصدر ١٢٣؛ التأكيد فى المصدر الأصلى.
(٢١٨)نفس المصدر ١٢٠
(٢١٩)كان هذا بالطبع عبئا على نقد ماركس للديمقراطية الليبرالية فى «عن القضـية اليهودية» (١٨٤٤)، فى كتاب كارل ماركس وفريدريك إنجلز «الأعمال المجمعة» المجلد الثالث (١٩٧٥) ١٤٦- ٧٤.
(٢٢٠)ماركس «الثامن عشر من برومير» فى «الأعمال السياسية التالية»، ١٢٤.

و في المصـــطلحات النظرية، يضــــع ماركس «الديكتاتورية» كاحتمالية تنظيمية وموجودة دائما في الديمقراطية البرجوازية التمثيلية، بالضـــبط من أجل الطريقة التي يفصــــل بها العلاقات الطبقية المعقدة في الطبقة الوسطى، وبالضبط بسبب الطريقة التي يتتبع بها تفاعل الانتقال الشخصـي والجماعي في السياسات الجماهيرية، وبشكل خاص السياسات المهلوسة من الأوهام.

إذا قرئ «الثامن عشر من برومير» بعدسة الماركسية التقليدية، فإن هذا التحليل للديمقراطية والديكتاتورية يكاد يختفي لأنه يفترض أن التوفيق بشكل خاص بين الديمقراطية التمثيلية ومصالح الطبقة البرجوازية يكون على حساب التحليل السياسي المشهور، وبشكل خاص لأن التصرفات الطبقية والمصالح الطبقية يفترض أن يكون لها السـيادة على «الفرد في التاريخ.» وفي سـياق السـياسـات الديمقراطية، يجب ألا يكون مفاجئا أن ماركس لم يكن يرى الفرد في التاريخ بطلا بطريقة كلاسيكية مثل قيصر أو نابليون، وإنما بالأحرى صورة، أو دلالة فارغة، أو صفر يفوز بالانتخاب.

و في «الثامن عشر من برومير»، يمضي ماركس نفسه بشكل تلقائي من مجموعة المفاهيم الصحفية غير المنظمة إلى نسـخة من الخيط الإرشـادي ثم يعود ثانية إلى السـرد التحليلي- وهذا كله في نفس الفقرة. إنه لا يرى تضـاربا في هذا، بل وينكر بوضـوح أن يكون هناك أي تضـارب، والأدهى أنه لا ينجح في الانتصـار للمفاهيم التي يطلقها على المصطلحات غير المنظمة التي يستخدمها طوال النص. ويعكس خطابه في «الثامن عشر من برومير بوضوح الموقف كما يراه سياسيا ويرسل رسالة واضحة عن الارتباط الثوري لجمهوره من المهاجرين المتحدثين بالألمانية. وهذا من الأهمية بمكان لفهم رؤية ماركس عن الديكتاتورية في ضوء علاقتها بالديمقراطية ومن أجل التوصـــل إلى المعنى الدقيق الذي يجعل بعض مظاهر السـياسـات الطبقية تميل نحو السلطوية أكثر من الازدواجية الواضحة التي تقترحها العلاقة بين الديكتاتورية والديمقراطية في العادة. لاحظ أنه برأي ماركس ليست السياسات الطبقية دائما هي سياسات الطبقة العاملة، كما أنها في الحقيقة فيما يخص الصراع الطبقي لا يمكن أن تكون. لقد كان ماركس مهتما تماما بالطبقات والفئات الطبقية التي فرضت الملكية وحصلت على ثروتها من وسائل الإنتاج. (٢٢١)

و الفقرة الطويلة التي نتحدث عنها (في القسم الثالث المتوسط من «الثامن عشر من برومير») تتعامل مع «الفئتين العظيمتين من حزب النظـام»- الشـــرعيين legitimists والأورلانـديين Orléanists. ويطرح ماركس السـؤال عن ماذا يربط هاتين الفئتين بالظاهر من الملوك التالين: هل الرموز الملكية (السوسن وعلم الألوان»)؟ أو «اليقين الملكي بشــكل عام» وغير عجيب أنـه يقترح أن الاختلافات بينهما، والفئوية كان يشـــرحها «الظروف المادية لوجودهما، والنوعين المختلفين من ملكيتما ... والتنافس بين ملكية رأس المال وملكية الأرض.»

و من ثم فإن «الملكية التشـريعية (١٨١٦- ١٨٣٠) كان هو التعبير السـياسـي المجرد عن الدور الوراثي للوردات الإقطاعيين، وكانت ملكية يوليو (١٨٣٠- ١٨٤٠) بالمثل هي التعبير السـياسـي المجرد عن دور البرجوازيين الجدد في الإطاحة بالحكم. أو بتعبير آخر، كانت الفئتين من الشرعيين والأورلانديين في «حزب النظام» تعبيرين عن المعارضة بين «مصالح الملاك الكبار» و«رأس المال الكبير، والتصنيع الواسع النطاق، والمصـالح التجارية، وهو ما يعني رأس المال. ويسـتمر ماركس بشـكل ممتع في حديثه قائلا: »هذا في نفس وقت الذكريات القديمة، والكراهية الشخصية، والآمال والمخاوف، والتحيزات والأوهام، والعواطف وضدها، والتهم، ومقالات الإيمان والمبادئ التي تربطها بأحد الأسرتين الملكيتين، من يمكنه أن ينكر هذا؟» (٢٢٢)

و في هذه المرحلة من النص، يظهر الخيط الإرشادي الذي أصبح مألوفا، رغم أنه يبدو في هذا السياق أن «الأنواع المختلفة من الملكية، والظروف الاجتماعية للوجود» و«التكوين الفوقي بكامله للعواطف المختلفة وغريبة الأطوار، والأوهام، وطرائق التفكير والنظرات للحياة» ذات أهمية متسـاوية، وأبعد عن الاختزال الضـمني لواحدة (التكوين الفوقي) أو غيرها (الظروف الاجتماعية للوجود) (٢٢٣). والسـياقات السـياسـية لهذه المفاهيم الواضـحة والتعميمات التاريخية في «الثامن عشـر من برومير» مدهشـة وتسـاعد على قراءة مختلفة وأقل اختزالا وأقل توجيها من تلك القراءة المعتمدة من قبل التقاليد الماركسـية، والماركسـية التحليلية بوجه أخص.

---

(٢٢١)يشـرح «البيان الشـيوعي» بالتفصـيل سلطة وإنجازات الطبقة البرجوازية من أجل تحديد سـياق الجانب البروليتاري من الصراع الطبقي؛ في ماركس «الكتابات السياسية التالية» ١- ١٢.

(٢٢٢)ماركس «الثامن عشر من برومير» في الكتابات السياسية التالية» ٥٦.

(٢٢٣) نفسه.

و يواصـل ماركس هذا التوجه المتوازن، مقترحا أن المجتمع ككل ينشـئ ويقيم هذه العواطف والأوهام .. إلى آخره، من الأسـس المادية إلى أعلى ومن العلاقات الاجتماعية الموازية، ويتحول بعدها إلى «الفرد الأوحد، والذين ينتقل إليهم من خلال التقاليد والتربية». ويستطيع الفرد أن يتخيل أنهم يشكلون الدوافع الحقيقية ونقطة البداية لتصرفاته، ويعود ماركس فى نفس الفقرة إلى تعليقة عن الأورلانديين والتشريعيين، الذين تسعى كل فئة منهما إلى إقناع نفسها والفئة الأخرى بأن الولاء للأسرتين الملكيتين يفصل كلا منهما». ويقول ماركس إن «الحقائق أثبتت بعد ذلك أن المصـالح المنقسـمة لكل منهما هى التى منعت وحدتهما» وأنه «فى النزاعات التاريخية» يجب أن يفرق المرء بين الكلمات الرقيقة والمسـاعى لكل من الأحزاب وو بين تنظيمها الحقيقى وأهدافها الحقيقية. وهنا يبدو تبسيط ماركس لهذه النقطة من التناقض بين الصورة والحقيقة الذى يلوى سياقا فلسفيا وطرائقيا فى الماركسية، والذى يمكن رؤيته فى هذا السياق أقل اختزالا، خصوصا لأن «الصورة» – فى الأحداث المروية فى «الثامن عشر من برومير» بشكل خاص – تمثل عاملاً مهمًا فى السياسة خصوصا وذا أهمية كبرى فى فهم الطريقة التى تظهر بها الأحداث. [(٢٢٤)]

و فى الجمهورية الثانية، كانت عملية الدمقرطة غير كاملة «داخل وعبر المؤسـسـات الديمقراطية»، وتم تسـليم الدولة بالكامل للويس بونابرت عند انهيار الديمقراطية. ويظهر من خلال حديث ماركس عن هذا الانتقال من الديمقراطية إلى الديكتاتورية رأى غريب عن الصـورة الذاتية للسـياسـيين والجماعات السـياسـية الأساسية فى السياق الطبقى، والطيران فى الارتباط السياسى من حقائق المصالح الطبقية والقمع الطبقى.

فمن ناحية، اتخذ ماركس خطا اقتصـاديا عنيدا فيما يخص الانقسـام بين التشـريعيين والأورلانديين فى البرجوازية بين المجموعات الموظفة بشـكل متناقض فى تحقيق التجاور فى حزب النظام: «لو أن كل جانب أراد أن ينفذ الاسـترداد للبيت الملكي الخاص به بما يناقض الآخر، فهذا لا يعني أي شـيء إلا رغبة كل من «المصـالح الكبرى لكل منهما» والتى انقسـمت بسـببها البرجوازية – ملكية الأرض وملكية رأس المال-لاسترداد سيادة كل منها وإخضاع الأخرى. [(٢٢٥)]

« وعلى هذا الأساس، فقد تتبع المشروع السياسى لكل منهما فى فرض سيادة غير محددة وأقوى على الطبقات الأخرى من المجتمع أكثر مما كان يمكنه فعله تحت الاسـتعادة أو ملكية يوليو، كما كان ممكنا فى جمهورية برلمانية؛لأنه تحت هذا النوع من الحكم فقط يمكن للفئتين العظيمتين من البرجوازية الفرنسـية أن يتحدا ويجعلا من حكم طبقاتهما نظاما لهذا العصر.» [(٢٢٦)]

و فى المقابل، عاد ماركس أدراجه من شرح خططهما السياسية داخل المؤسسات الجمهورية بمصطلحات طبقية مباشـرة. وقد لاحظ أن حزب النظام «قد أهان الجمهورية وأظهر العداء لها.» ولم يكن هذا بسـبب الذكريات الملكية، وإنما بالغريزة التى جعلت النظام الجمهورى يجعل السـيادة السـياسـية كاملة ويعريها من التدخلات الخارجية.» ومن ثم «فبدون التاج الذى يغطيها، وبدون القدرة على الخروج من مصـالح الأمة مع خلافاتهما الثانوية بين أنفسـها ومع الملكية، «فقد اسـتسـلموا للضـعف وعادوا »من الظروف النقية لحكم طبقتهما.« لقد كانوا يتوقون بشـدة إلى نظم الحكم غير الكاملة وغير الناضـجة – يعنى الديكتاتورية – وهى التى رأوها فى ذلك الوقت أقل خطورة من حكم أنفسـهم بشـكل مباشـر. وبدلا من اتباع منطق الحكم الطبقى، وقع حزب النظام في الفخ الذى يصفه ماركس بسياسات الصورة الذاتية. لقد كان للفئتين صور ذاتية متناقضة كخطين مزدوجين للملكية؛ وكان لهما صـورة ذاتية أخرى ولكن فردية كجمهوريين صـالحين يدافعون عن المجلس القومى ضـد الرئيس التنفيذى للويس بونابرت؛ وكان لهما كذلك صـورة ذاتية فردية كجمهوريين مراوغين، معارضـين لحكم الطبقة العارى حتى إن الحكومة الجمهورية منحتهم وكانت مشـتاقة على العكس إلى الحكم من خلال وسيط سلطوى.

و ظهر هذا الوسيط فى النهاية – ما يناقض رغباتهم وكنتيجة مباشرة لآلياتهم – ليكون لويس بونابرت.

---

(٢٢٤) نفسه.
(٢٢٥)نفس المصدر، ٥٧.
(٢٢٦) نفسه .

لم يحصل لويس بونابرت على فرنسا وهو على صهوة جواده، كما اشتهر عمه بأنه فعل؛ وإنما حصل عليها بالفوز فى انتخابات فى العاشر من ديسمبر ١٨٤٨ لفترة محددة من أربع سنوات فى الحكم، مع عدم وجود أى احتمالية للانتخاب السريع. وقد انتظر بعد ذلك عندما استخدم السياسيون والمصالح السياسية المؤسسات الديمقراطية فى إزاحة الديمقراطية. وقد اختزل قانون الحادى والثلاثين من مايو ١٨٥٠، والذى وافق عليه المجلس القومى، عدد المسموح لهم بالانتخاب إلى الثلث تقريبا. ويعطى ماركس التفاصيل فى «الثامن عشر من برومير» قائلا:

كانت الأغلبية البرلمانية على علم بضعف المنافس لها (الديمقراطيون الاشتراكيون في مونتانا). وقد ترك لها بونابرت وظيفة تنظيم هجوم وتحمل مسؤوليته؛ وصمم سبعة عشر من نبلاء إسبانيا قانونا انتخابيا جديدا ... كوثيقة لمحو حق التصويت الإنساني للجميع، ولفرض حالة من ثلاث سنوات من إقامة المنتخبين، وأخيرا فى حالة العمال لإقامة دليل على الإقامة بالاعتماد على القانون في الكامل لإلغاء الصحف الثورية ... وكان قانون الحادى والثلاثين من مايو ١٨٥٠ الانقلاب العسكرى للطبقة البرجوازية. (٢٢٧)

و تم معارضة هذه الإجراءات المناهضة للديمقراطية فى وقت متأخر من قبل بونابرت كرئيس للجمهورية (منذ العاشر من أكتوبر ١٨٥١)، واعتبارها وسيلة لاستغلال المجلس القومي بالعودة إلى حق التصويت المتاح للذكور الذى قام بانتخابه رئيسا من قبل. وبلا شك، فقد ساعده هذا فى الفوز بالاستفتاءات «البونابرتية» التى عقدت فى العشرين من ديسمبر ١٨٥١ (مؤكدا على قراره الذى منحه حكما لعشر سنوات كرئيس) وفى الحادى والعشرين ١٨٥٢ (بمعاقبة الرئيس الأمير) فى استعادة الإمبراطورية. (٢٢٨)

و النقطة التى نلاحظها هنا، باعتبار أنها هى النقطة التى لاحظها ماركس هى أن السياسيين البرلمانيين فى الجمهورية الثانية الذين كانوا يتصرفون بشكل قانونى ولكن مناهض للديمقراطية، هم الذين دبروا لانهيار الديمقراطية. وقد فعلوا ذلك بتقييد حق التصويت لحماية المصالح السياسية والاقتصادية لطبقتهم، وأثناء القيام بذلك أزاحوا الشرعية الكاملة للسيادة الشعبية من أنظمة الحكم التى قادوها. وقد زعموا أن الديكتاتورية البرلمانية الناتجة يمكنها أن تقدم حكما منظما فى مصالحهم وأن لويس بونابرت يمكنه أن يعتبر مجرد أداة. وبينما من الصحيح أن لويس بونابرت قد تغلب على هؤلاء البرلمانيين المناهضين للديمقراطية، كان صحيحا أيضا أنهم جعلوا الحكم السلطوى يبدو ضروريا ومحترما.

لقد حصل عليها لويس بونابرت من بينهم بشكل غير بطولى، أو كما يقول ماركس، «بالمرة الثانية للسخرية المنخفضة»، «أو الثامن عشر من برومير للحمقى.» (٢٢٩) وقد مارس بونابرت ما أوصى به من قبل حزب النظام. وكما قال ماركس: «لقد لاحظ بونابرت بشكل جيد كل هذا التحريض (فى ١٨٤٨ – ١٨٤٩) ضد سلطة التشريع، وحفظه عن ظهر قلب، وأوضح للبرلمانيين الملكيين فى الثانى من ديسمبر أنه فهمه. وقد وجه نحوهم شعاره الشهير.» (٢٣٠) ثم مرة أخرى بسخرية: «و هكذا يرفض حزب النظام نفسه نظام الحكم البرلمانى. ويعترض عندما نقوم بإلغاء الحكم البرلمانى من فرنسا فى الثانى من ديسمبر ١٨٥١! نتمنى له رحلة سعيدة.» (٢٣١)

فى «الثامن عشر من برومير» لم تكن مارى تصوغ مناقشة منظمة عن تأدية التكنولوجيا المعاصرة وعلاقات الإنتاج لرأس المال (بشكل نهائى) إلى الديمقراطية (البرجوازية) (التمثيلية) ومن ثم إلى الثورة البروليتارية، كما يقترح النموذج الماركسي –رغما عن أى احترام يبديه إنجلز تجاه «القدرية فى المرة الأخيرة» أو «التفاعل الجدلى.» (٢٣٢) ولكن الأدوات التحليلية لماركس فى «الثامن عشر من برومير» كانت أشد تعقيدا، وأكثر بعدا عن القدرية، وأكثر رحابة فى التعامل مع المتناقضات والمتعارضات، وأكثر فردية من الناحية

---

(٢٢٧)نفس المصدر، ٧٤- ٥، ١٠٦.
(٢٢٨)من أجل شرح تاريخى، انظر كتاب فيليت ثودى «القيصرية الفرنسية منذ نابليون الأول حتى تشارلز دى جول» (باسينجستوك، ١٩٨٩) الفصل الثانى و ١٦١ رقم ٩.
(٢٢٩)ماركس «الثامن عشر من برومير» فى «الكتابات السياسية التالية». ٣١- ٢.
(٢٣٠)نفس المصدر ٥٠
(٢٣١)نفس المصدر ٥١- ٢؛ تأكيد في الكتاب الأصلى.
(٢٣٢)كارفر «إنجلز» الفصلين ٦- ٧.

النفسية بالمقارنة بما اعتادت الكتابات الماركسية أن تسمح به. وهذا يعنى أن الأوهام المنتشرة (على شاكلة الزعم بأن ماركس كان يرى فى حزب النظام تحالفا) أو الأوهام الوقتية (مثل الزعم بأن ماركس كان يرى الفلاحين أصحاب أصوات انتخابية)، والنفاق الحقير (مثل الزعم بأن ماركس كان يرى لويس بونابرت شخصا) تشكل عوامل رئيسية

بعيدة عن الطرق المباشـــرة والمعهودة التي تعتبر أن الصـــراع الطبقي يشـــكل تاريخا. ليس الأمر أن ماركس يناقض الخيط[٢٣٣] الإرشـادى، أو أن خيطه الإرشـادى يفرض صـعوبات في تحليله للسـياسـة. ولكن يظهر الخيط الإرشـادى لماركس فقط في شـرح معقد غير اختزالي للأحداث السـياسـية، شـاملا تفاعل الشـخصـيات والنزعات بالمعنى الأشـــمل. وهذا راجع بالضـــبط إلى أن النظام الفوقي هو الطريقة التي يفســـر بها الظروف الاجتماعية للوجود» [٢٣٤] الرجال الذين يصنعون تاريخهم بأنفسهم كما يفترض تاريخ الصراع الطبقى. [٢٣٥]

ماركس والنثر الإنجليزى

لو أن ماركس كان لديه نظرية مبسطة عن التاريخ، لم يكن «الثامن عشر من برومير» سيكتب بهذه اللغة المزركشة، مع هذا القدر من الاستعارات المبالغ فيها وعلى هذا المستوى من السخرية.

و السـرد فى «الثامن عشـر من برومير» يمثل بذاته آلية متشـابكة متداخلة من الآراء التى صـيغت بدقة كبيرة. وأفكار «الثامن عشر من برومير» كامنة فى اللغة ولا تنفصل عنها؛ وليست اللغة مجرد أسلوب أو موهبة حماسية. وتتضـمن هذه الأفكار تعقيدات فى التفاصـيل فيما يخص الشـخصـيات والأحداث، ومسـتويات متعددة من السـخرية بصـــوت ســـلطوى. وبســـبب هذا الأمر، فإن أى زلة في الطريق المحدد للتوفيق بين أفكار ماركس يصـــعب على القارئ أن يتتبع المعنى المشتق من السرد. وبهذه الطريقة فهناك ضباب فى المعنى – والسخرية الحقيقية فيه تساعد على تأكيد أن برومير كان شهر الضباب في التوقيت الثورى الفرنسى. وتوضح بعض الأمثلة[٢٣٦]كيف تبدأ هذه العمليـة- أى عنـدمـا تخرج الترجمـة المـألوفـة من بؤرة الاهتمـام- ولكنى أؤكـد أن التـأثير الحـادث عنـد قراءة «الثامن عشر من برومير» هو تأثير تراكمى وأنا أعتمد على القراء الذين يستنتجون بشكل تصاعدى من أجل الاعتماد على تخيل التأثير الكامل. وأتخيل أن من بين القراء المتحدثين بالإنجليزية لهذا الفصـــل ولو عدد قليل قد أنهوا قراءة «الثامن عشر من برومير» متسائلين «ترى أين فقدت الخيط؟»

و أحيانا تكون الترجمة الإنجليزية غير واضـــحة وتحتاج مزيدا من القوة لالتقاط الســـم الذى يبثه ماركس. قارن بين بين النص الحرفى عديم الطعم لدى ليون «و هكذا، فطالما كان اســـم الحرية محل احترام، ولا يمنع منه إلا الاعتراف الحقيقى، بطريقة قانونية بالطبع، فإن الوجود الدستوى للحرية يبقى سليما ولم يتعرض لأذى مهما كانت قوة الضـــربات الموجهة لوجوده فى الحياة الحقيقية.» [٢٣٧] مع إعادة ترجمة اللدغة فى الذيل إلى: «و من ثم فطالما كانت الحرية محل احترام أسمى ولا يتعرض للإعاقة إلا ممارستها الحقيقية – عليك أن تفهم بشـكل قانونى جدا- إذن فالوجود الدسـتورى للحرية يبقى لم يتعرض لأذى أو ضـرر، مهما تعرض وجودها التافه للقتل.» [٢٣٨]

---

(٢٣٣)ماركس «الثامن عشر من برومير» فى «الكتابات السياسية التالية» ٥٦.
(٢٣٤)نفس المصدر ٣٢.
(٢٣٥)ماركس «بيان الحزب الشيوعى» فى «الكتابات السياسية التالية» ١.
(٢٣٦)هذه الأمثلة مأخوذة بتصرف من كتاب كارفر «ترجمة ماركس» ٢٠٠- ٢٠٢.
(٢٣٧)كارل مـاركس «الثـامن عشـــر من برومير لويس بونـابرت» ، فى كتـاب كـارل مـاركس وفريـدريك إنجلز «الأعمـال المجمعة» المجلد ١١ (لندن ١٩٧٩) ١١٥. والنص الألمانى هو:

So lange also der Name der Freiheit respektiert und nur die wirkliche Ausf¨uhrung derselben verhindert wurde، auf gesetzlichem Wege versteht sich، blieb das konstitutionelle Dasein der Freiheit unversehrt، unangetastet، mochte ihr gemeines Dasein noch so sehr todtgeschlangen sein

كارل ماركس وفريدريك إنجلز «خلاصة ما يقول ماركس وإنجلز»، مختصر ١، ذو حواشى ١١ (برلين ١٩٨٥) ١٠٩- ١٠.
(٢٣٨)ماركس «الثامن عشر من برومير» فى «الكتابات السياسية التالية». ٤٣.

وأحيانا تتركنا الطبعة الأولى التقليدية نتساءل ما هو الموضوع من الأساس:

ومن ثم فإن الدستوريين الجمهوريين قد جعلوا فقط المحاولات العاجزة التي ينبغي ممارستها، فقط عندما كانت الأقلية البرلمانية كما كانوا يرون أنفسهم بالفعل متنبئين بصورتهم الذهنية، قوة في الوقت الحالي، عندما قادوا أغلبية برلمانية وكل موارد السلطة الحكومية، كانت تهرب يوميا أكثر وأكثر من أيديهم الضعيفة. (٢٣٩)

و إصلاح هذه الترجمة لم يكن أمرا شديد الصعوبة: «فى الوقت الذى كان الدستوريون الجمهوريون مسيطرين على الأغلبية البرلمانية وكل موارد السلطة الحكومية، كانوا يرون أنفسهم، معتمدين على التنبؤ، أقلية برلمانية، وقاموا فقط بمحاولة عقيمة لممارسة السلطة، التى كانت تهرب يوما بعد يوم من قبضتهم الواهنة.» (٢٤٠)

و مجمل ما أريد قوله هنا هو أنه بعد فقرتين أو ثلاثة من هذه الفقرات، فى صفحات مختلفة، فإن ترابط فكر ماركس يصبح مشوشا، ويبقى القارئ غير قادر على الفهم. إن ماركس يهاجم بضراوة سذاجة المجلس القومي ويلعن شخصية بونابرت، ويتحدث بوضوح عن الخداع المفترض للديكتاتور. ولكن تضيع تقريبا كل هذه النقاط الهامة فى التقييم وعلاقتها بسياق السرد في هذه الفقرة الأولى التي تقابلنا، ولكن تدرك فى الثانية (أتمنى ذلك)، حيث أعطى للنص امتدادا وتحديثًا اللغة قليلا من الكلمات القديمة وغامضة المعنى من العقد الأخير من القرن التاسع عشر.

النص التقليدى:

بونابرت، بسبب أنه كان بوهيميا بوضوح، ومن البروليتاريا المهلهلة الأميرية، كان لديه ميزة على الأوغاد البرجوازيين فى أنه كان يقود صراعا قذرا، تمت رؤيته بعد أن أرشده المجلس نفسه بيده عبر الأرض غير واضحة المعالم للمواءمات العسكرية، والمراجعات، ومجتمع العاشر من ديسمبر، وأخيرا القانون الجنائى، حتى إن الوقت كان قد فات عندما كان يمكنه المرور من الدفاع الواضح إلى الهجوم. (٢٤١)

إعادة الترجمة:

لأن بونابرت، كان بوهيميا بقدر كبير، وكان أميرا للصوص، فقد كان له ميزة على البرجوازيين الكادحين بقدرته على خوض المعارك القذرة؛ وعندما قام المجلس القومى نفسه بحمايته على حساب الطريق المعوج لحفلات العشاء الصارمة، والنشرات العسكرية، وجماعة العاشر من ديسمبر وأخيرا القانون الجنائى، فقد رأى أن الوقت قد حان للهجوم بشكل مباشر. (٢٤٢)

---

(٢٣٩)ماركس «الثامن عشر من بروميز» فى «الأعمال المجمعة» المجلد ١١، ١١٧. والنص الألمانى هو:

Sie machten damit nur den ohnm¨achtigen Versuch، noch als parlamentarische Minorit¨at، als welche sie sich schon prophetisch im Geiste erblickten، eine Macht auszu¨uben، die in diesem Augenblicke، wo sie ¨uber die parlamentarische Majorit¨at verf ¨ugten und ¨uber alle Mittel der Regierungsgewalt، t¨aglich mehr ihren schwachen H¨anden entschl¨upfte..١٢ -١١١ (برلين ١٩٨٥)

(٢٤٠)ماركس «الثامن عشر من بروميز» فى «الكتابات السياسية التالية».
(٢٤١)ماركس «الثامن عشر من بروميز» فى «الأعمال المجمعة»، مجلد ١١، ١٥٧. والنص الألمانى هو:

Bonaparte، der eben als Boh´emien، als prinzlicher Lumpenproletarier den Vorzug vor dem schuftigen Bourgeois hatte، dass er den Kampf gemein f ¨uhren konnte، sah nun، nachdem die Versammlung selbst ihn ¨uber den schl ¨upfrigen Boden der Milit¨arbanquets، der Revuen، der Gesellschaft vom ١٠. Dezember und endlich des Code p´enal mit eigner Hand hin¨ubergeleitet hatte، den Augenblick gekommen، wo er aus der scheinbaren defensive in die Offensive ¨ubergehen konnte. =

=كارل ماركس وفريدريك إنجلز «خلاصة ماركس وإنجلز» مختصر ١، ذو حواشى ١١ (برلين، ١٩٨٥) ١٥١.
(٢٤٢)ماركس «الثامن عشر من بروميز» فى «الأعمال السياسية التالية» ٨٦.

و هكذا، فإن الاعتماد على نص «الثامن عشر من برومير» فى طبعته الأولى فى ١٨٥٢ (قبل أن توضع بعد ذلك فى صورة كتاب قديم صعب المراس للماركسية) بحيث يمكن تقييم العمل المفترض لماركس فى التاريخ كمساهمة فى النظرية الديمقراطية. وباتباع طريقة ميلفن ريتشر بالأخذ بكل الإشارات المتعاضدة فى التحليل [٢٤٣]، فقد وضعت فى الاعتبار الديكتاتورية فى السياق النظرى، وأنا الآن أستخلص استنتاجاتى عن الماركسية والبونابرتية.

الاستنتاجات :

أطول شرح تفصيلى قدمه ماركس عن حقائق وممارسات السياسة الديمقراطية وترديها إلى الديكتاتورية و البونابرتية هو بلا شك «الثامن عشر من برومير». وهذا الكتاب يتميز بالتنبؤ؛ فهو يتحدث عن الديمقراطية كما نعرفها نحن الآن. والسبب فى ذلك أنه منذ زمن ماركس فإننا نرى الديكتاتورية على أنها شىء يحدث داخل الديمقراطيات، وليس العكس رغم أنه كان هو الذى يحدث حقيقة. كانت الديمقراطية فى زمن ماركس حركة ضد الدول السلطوية وغير الدستورية، حيث يمسك بزمام السلطة فرد وخلفة أسرة، أو أحيانا أسر أو مجتمعات تضع أفرادا فى المقدمة. وفى كلا الحالتين، كانت الديمقراطية نظاما وممارسة ثوريتين موجهتين لتوسعة دائرة السلطة وتنظيم دور القانون وإخضاع الحكام للقوانين التى يضعونها، ومنح صلاحية الحكام للمحكومين. ولكن عندما أقيمت الديمقراطية، حدث العكس: أصبحت الديمقراطية نوعا من النشاط الثورى لإلغاء النشاط الديمقراطى أو محاصرته بقوة على الأقل. بالطبع أحيانا كان هذا تيارا خارجيا يأتى من التدخل الأجنبى أو الاحتلال. ولكن فى الأغلب، كانت تأتى الديكتاتورية من الداخل، ويحدث الانقلاب بمساعدة، أو قل تجاهل، السياسيين الذين يفترض أن يكونوا هم أنفسهم ديمقراطيين برلمانيين. وتسمى هذه القوة عادة «اليمين المتشدد» أو «رد الفعل» أو كما فى «الثامن عشر من برومير» الملكية بمعنى يتعدى الدستور.

و لم يكن هدف ماركس فى «الثامن عشر من برومير» هو الحديث عن النظريات القائلة بأن الديمقراطيات المعاصرة التى كانت تتلقى شرعيتها من السيادة الشعبة وحق التصويت المتاح للجميع كان لديها ميول مفترضة للحكم العسكرى والديكتاتورية الاستفتائية (على العكس من الأنظمة الجمهورية «المعتدلة»). [٢٤٤] ولكن ماركس أيد السيادة الشعبية المتطرفة المكتسبة من الأوساط السياسية المعتادة فى المجالات الاقتصادية للاستهلاك والإنتاج، فيما يتعلق بكل من ممارسات السيطرة على الموارد واتخاذ القرار. وكان تأييده للديمقراطية البرجوازية كحركة ثورية مناهضة للسلطوية تأييدا قويا من ناحية رؤيته للسياسات الطبقية فى المجتمعات التجارية. وبينما يساهم ببعض الآراء فى المناقشات الجارية عن القيصرية (أ)و البونابرتية، فإن الأساسات التى بنى عليها نظرياته عن الديمقراطية تختلف عن أغلب تلك النظريات الموجودة فى هذه المناقشات؛ فالمؤرخ فيليب ثودى، على سبيل المثال، لم يكن لديه اعتراض كبير على الطريقة التى وضع بها الجنرال كافيجناك الطبقة العاملة فى مكانها الصحيح فى يونيو ١٨٤٨، ويصل إلى نتيجة مفادها أن الانقلاب العسكرى الذى تم فى الثانى من ديسمبر ١٨٥١ قد حدث بقليل من التأييد من قبل السياسيين المدنيين. [٢٤٥] وتختلف كثيرا رؤية ماركس عن شمول الديمقراطية فيما يخص كلا من الشعب والقضايا، وعلى استثناء الأغنياء والسياسيين البرلمانيين أصحاب الامتيازات، وتقدم تفسيرا أفضل لنجاح انقلاب لويس بونابرت. وقد سهل الديمقراطيون البرلمانيون عليه الأمر بعدم وفائهم للفكرة الديمقراطية الخاصة بحق التصويت المتاح للجميع (للذكور) وبتكييف الدولة لسياسات طبقتهم.

و تحليل ماركس يتميز بالتعمق فى المصالح الاقتصادية لتلك القوى المناهضة للديمقراطية أكثر مما كانت تفعل التقارير الصحفية المعاصرة. ويرجع هذا لدوره الرئيسى فى الحركة الديمقراطية التى كانت على عكس الرأى القائل بأن الديمقراطية تدع الأمور الاقتصادية للسوق الحر، تقبل القضايا الاقتصادية فى صدارة أجندة الحركات الديمقراطية والحكومات المنتخبة. وقد قام بعمله فى اتجاهين: فقد ساهم لتكون الجماهير المحرومة اقتصاديا جزءا من الصراع السياسى، وكتب عما فعله أصحاب الامتيازات الاقتصادية فى السياسات المعاصرة عندما حصلوا على السلطة. وليقوم بهذا الأمر الأخير، لم يكن يكفيه أن يتتبع مصالحهم الاقتصادية

---

(٢٤٣)انظر ميلفن ريتشر «نحو مفهوم عدم الشرعية السياسية: شرعية الديكتاتورية والديمقراطية البونابرتية» «النظرية السياسية» ١٠: ٢ (١٩٨٢) ١٨٥، ١٨٥؛ وبيتر باهير «تبرير القيصرية: مقدمة لجولفيتسر» «الاقتصاد والمجتمع» ١٦: ٣ (١٩٨٧) ٣٤٧.

(٢٤٤)تم تحليل هذه النظريات فى كتاب ريتشر «نحو مفهوم عدم الشرعية السياسية» ١٨٥- ٢١٤، خصوصا ١٩٢، ١٩٦؛ انظر أيضا باهير «تبرير القيصرية» ٣٤١- ٥٦.

(٢٤٥)ثودى، «القيصرية الفرنسية» ٤٩، ١٥٣.

فيما يتعلق بالطبقات والفئات الطبقية؛ ولكنه تعمق أيضـــا فى نزوات عقولهم الجمعية والفردية، باســتخدام كلمات غير منظمة من المفاهيم وقدر من النوايا.

و هذا هو ما يفسر أهمية المسائل المتعلقة بالترجمة للإنجليزية؛ فكلمات ماركس قوية وسرده شديد التعقيد. وإذا أوجدت الترجمة نوعا من الحيرة فإننا لا نعرف ماذا يقول الرجل، ويتحول النص إلى فتات أو أصـــداء لفقرات هى أكثر وضوحا فى مكان آخر.

و هذا هو ما حدث فى العلاقة بين «الثامن عشر من برومير» ومقدمة ١٨٥٩. فقد تم اعتبار «الثامن عشر من برومير» ملحقا مزعجا فى شرح التفسير المادى للتاريخ، برأى التقاليد الماركسية. ولأسباب يعود بعض منها إلى أن مقدمة ١٨٥٩ ليست بذاتها سردا سياسيا، وبعضها إلى أن نظرة إنجلز الأصلية لماركس كرجل له طريقة فى الكتابة، وبعضـــها إلى اهتمام إنجلز بالاختزال كأســاس علمى، أصــبح من المتعذر قراءة «الثامن عشر من برومير» كعمل يشتمل على التدخل فى السياسة، وهو ما يفسر بذاته كيف ينبغى قراءة تبسيطات ماركس. وفى قراءتى السياقية والسياسية، يبدو التكوين الفوقى الأساســى للصياغة فى «الثامن عشر من برومير» منبسطا أكثر منه مختزلا، وتشخيصى أكثر منه متوقعا، وأكثر حماسة سياسية منه علمى ممل. وفى الحقيقة، فقد رأيت أنه إلى ذلك الحد الذى يجب أن تفهم به المصـــالح الســياســية فى إطار ما أحســن ماركس بتســميته «العواطف والأوهام وطرائق التفكير والنظرات العامة للحياة- المختلفة وغريبة التكوين»، فإن التكوين الفوقى فى الحقيقة أكثر أهمية فى توقع وشــرح الأحداث الســياســية من الظروف الاجتماعية للوجود التى يربط بينها وبين النشــاط الاقتصــادى. وليس الأخيرا منسـيا فى قراءتى، ولكنه أعيد تفسـيره بالنظر إلى «الذكريات القديمة والعداءات الشخصية والآمال والمخاوف والتحيزات والأوهام والتعاطف والكره والالتزام ومسائل الإيمان والمبادئ» كما جاء فى «الثامن عشر من برومير». [٢٤٦] وهذه عبارة عن فئات غير منظمة تجعلنا نرى مبدأ «الخيط الإرشـادى» أمرا ذا معنى. وبعيدا عن اعتبار الناس بالمعنى الاقتصــادى «عقلانيين بعض الشيء » [٢٤٧]، يفترض ماركس بالمعنى السياسى أنهم مقدر عليهم العيش فى وهم.

و قد يبدو هذا بعيدا عن الاهتمام بــ «كتابات ماركس عن الديكتاتورية والديمقراطية» ولكنه ليس كذلك فى حقيقة الأمر. فإن كتابات ماركس عن هذه الموضــوعات متواجدة فى نصــوص منشــورة، وبالنســبة للقراء بالإنجليزية، فهى موجودة فى الترجمة. ولكن كتابات ماركس موجودة أيضا فى سياق ماركسى ذى أسس وهو ما يفسر بدرجة كبيرة آراءه التى تفترض أن تتابع الخطوات التاريخية هو أمر يفرضــه التطورى الاقتصــادى والتكنولوجى اللازم كأساس لنظريته عن الديمقراطية والديكتاتورية. وبهذا التفسير التقليدى، فإن نظريته عن الديمقراطية والديكتاتورية يمكن بل وينبغى أن يقرأ بعيدا عن التفسير المادى للتاريخ، أو على أقل تقدير ينبغى أن تنحصر أى نظرية عن الديمقراطية والديكتاتورية لماركس فى إطار الخيط الإرشادى المفهوم بمعنى علمى وتأسيسى.

و تاريخ التعليقات التى كتبت عن «الثامن عشـــر من برومير» ســـطحى بدرجة كبيرة، ويجعل النص إما يوافق تفسيرا ما أو ينفيه بشدة.

و ميزة وضع تبسيطات ماركس فى سياقها السياسى داخل «الثامن عشر من برومير» (كما كتبها)، ومن ثم الاهتمام الشديد بالتفاصيل الدقيقة للسرد الذى كتبه، هى أنها توضح تفاعل الطبقات مع الديمقراطية. وهى لا تؤدى هذه المهمة فقط بحذف الأوهام الرومانســـية للملكية على ســـبيل المثال، وإنما أيضـــا بتتبع الخطط الماهرة التى تفرضــها المصـــالح الاقتصـــادية لاعتبار الديمقراطية عاجزة فيما يجعل من الديمقراطية عاجزة بشأن مصالح الفقراء والضعفاء ولكن تبدو مدافعة عن الديمقراطية كما لو كانت مصـالح الفقراء فى قلب هذه المصالح الاقتصادية. وكما يقص علينا ماركس، فإن حزب النظام قد أراد تنفيذا قويا للعمل فى صالحهم للدفاع عن ملكيتهم لوســـائل الإنتاج كنوع مقدس من الملكية الخاصــــة، ومن أجل الدفاع عن برنامجها المناهض للديمقراطية فى تحديد حقوق الانتخاب والتأكد من حكم النخبة. وقد ســـبقهم لويس بونابرت بمخاطبة عقولهم بالعواطف الكامنة (مثل مطالبته باستعادة حق التصويت الإنسانى للجميع الذى قيده المجلس القومى نفسه). ولم يجد ماركس فى الحقيقة أى صـــعوبة فى الربط بين لويس بونابرت وبين طبقة غير منتجة وهى الفلاحون. فرغم كل شيء، فهم لا يحتاجون إلا التصويت وهذا يعطى درسا. فبينما لا يوجد انقلاب دستورى بدون خطابة

(٢٤٦)ماركس «الثامن عشر من برومير» فى «الكتابات السياسية التالية». ٥٦.
(٢٤٧)كوهين «تفسير كارل ماركس للتاريخ» ١٥٢.

سياسية، فإنه لا يمكنه أساسا أن يحدث دون تدمير من الداخل، ويحدد ماركس بدقة ما ينبغى النظر إليه — الترابط بين المصالح الاقتصادية للأغنياء والأقوياء وأصحاب التأثير والسياسيين البرلمانيين المفروضين.

و يرى ماركس أن القيصـرية قد اختفت فى العالم المعاصـر، يعنى إعادة تنفيذ الانقلاب الذى قاده يوليوس قيصـر ضـد الجمهورية الرومانية بكل تفاصـيله، أو بمعنى أسـطورى، عمل رجل واحد يتخذ قرارا مصـيريا («لقد وقع الموت») فى ملاحظة ذات معنى وظيفى). لقد انتهت بسبب تعقيدات السياسات الطبقية فى العصـر التجارى المعاصر، وبسبب تعقيدات التكوين السياسى فى الديمقراطيات التمثيلية. وأثناء كتابة ماركس لمقدمته لطبعة ١٨٦٩ من «الثامن عشـر من برومير»، فقد مثل القضـايا المعنية بالوسـائل المتضـمنة وأصـر على اسـتخلاص نتيجة مخزية. فأولا، رفض عرض فيكتور هوجو للانقلاب الذى قام به لويس بونابرت على أنه «صـاعقة من السـماء» و«تصـرف عنيف من قبل فرد واحد»، وهو ما جعله يجعل من «نابليون الصـغير» (عنوان كتابه) [٢٤٨] فردا عظيما يتمتع بقوى من المبادأة غير مسبوقة فى تاريخ العالم.

و ثانيا، رفض بيير جوزيف براودون (شـريك قديم فى الجدل) [٢٤٩] لعرضـه الانقلاب كنتيجة للعملية المقنعة من التطور التاريخى، ومن ثم قدم العذر بغير قصـد للويس بونابرت فى أى نقد محتمل له. وفى واحد من آرائه القليلة المعنية بالوسـائل، رأى ماركس أنه على العكس فقد أبرز كيف أن الصـراع الطبقى فى فرنسـا قد أوجد ظروفا وعلاقات تجعل من الممكن للدهماء والعوام أن يلعبوا دور البطولة. والذى أريد توصـيله من هذا الفصـل هو لفت الانتباه إلى الكيفية التى مهدت بها الظروف والعلاقات فى سـياسـات الطبقات البرجوازية الطريق أمام الديكتاتورية «فى المؤسسات الديمقراطية» ثم ملاحظة كيف أن السياسات البروليتارية قد شغلت بال ماركس فى هذا الكتاب.

و قد أحجم ماركس عن الخوض فى قضية القيصرية أساسا فى ١٨٦٩ لسبب متوقع تماما:

و أخيرا، فأرجو أن يساهم عملى هذا فى محو العبارة التى نتعلمها فى المدرسة ثم نرددها -فى ألمانيا بشكل أخص- المسماة بالقيصرية. ففى هذه المحاكاة التاريخية السطحية، تتعرض النقطة الرئيسية للنسيان، وهى أنه فى روما القديمة حدث الصـراع الطبقى فقط فى أقلية ذات امتيازات، بين الأغنياء الأحرار والفقراء الأحرار، بينما مثل القدر الأكبر من السكان، وهم العبيد، المتفرجين السلبيين على هؤلاء المتصـارعين ... وبوجود هذا الاختلاف الكبير بين الظروف المادية والاقتصادية للصراعات الطبقية القديمة والحديثة، فإن النماذج السياسية التى نتجت عنها يمكن بالمثل ألا تشبه بعضـها البعض إلا بقدر الشبه بين أسقف كانتربرى بالقس صـامويل. [٢٥٠]

تحدى يوليوس قيصـر الأرستقراطيين الجمهوريين من مجلس النواب الرومانى بعبور نهر الروبيكون مع جيشه، ثم دمر الجمهورية بمساعدة الدهماء. ولكنه لم يواجه أيا من جماهير الناخبين (و هى ليست عالمية على الإطلاق) الذين أوجدهم نابليون من أجل اسـتفتاءاته، ولا تداخل المصـالح بين الملكيين المتنافسـين والديمقراطيين الماكرين أصحاب العاصمة الاقتصادية والصناعية الذين مهدوا السبيل لبونابرت. [٢٥١] بل إن ماركس فى «الثامن عشـر من برومير» قد ألمح إلى الطريقة التى استحضـر بها الثوريون الفرنسـيون أبطال الأزمنة القديمة، ومن بينهم قيصـر، فى إيجاد ولادة سـياسـية جديدة للموتى عندما كانوا يقومون بالأعمال البطولية فى العقد الأخير من القرن الثامن عشر.

---

(٢٤٨)فيكتور هوجو «نابليون الصغير» (لندن ١٨٥٢).

(٢٤٩)بيير جوزيف براودهون «الثورة الاجتماعية وظهورها فى انقلاب الثانى من ديسـمبر» (باريس ١٨٥٢). كتاب ماركس «تعاسـة الفلسـفة» (فقر الفلسفة) (بروكسـل وباريس، ١٨٤٧) كان ردا على كتاب بردهون «فلسـفة التعاسـة» (باريس ١٨٤٦).

(٢٥٠)كارل ماركس «المقدمة» (١٨٦٩) إلى «الثامن عشـر من برومير لويس بونابرت» فى كتاب كارل ماركس وفريدريك إنجلز «الأعمال المجمعة» المجلد ٢١ (لندن، ١٨٨٥) ٥٦-٨.

(٢٥١)يلاحظ باهير الترابط اللغوى والوهم التاريخى فى الكلمة اللاتينية «plebs» والمصـطلح المعاصـر «plebiscite» ؛ «تبرير القيصـرية» ، ٣٥٣؛ وقد قيد نابليون فى الحقيقة حق الانتخاب العام (الذكورى) بشدة الذى كان مؤسسا فى الثورة ١٧٨٩-٩٣.

و على النقيض، لم يكن بوسع ثورة ١٨٤٨ إلا أن تحاكى هذه البطولة بشكل كارتونى، ونتيجة ذلك هى أن ماركس لم يكن ميالا لتقدير هذه الكاريكاتورية لأى من قيصــــر أو بونابرت. ولكنه قد عرض الشـــخصـــية البرجوازية فى الديمقراطية التمثيلية لذلك الوقت بألفاظ غير مؤكدة وتتبع المســـار المعوج المقدر على حزب النظام عندما سلم فرنسا لأيدى رجل معتاد من العامة. (٢٥٢)ومن الواضح فى كلام ماركس أنه كان يرى لويس بونابرت زعيم عصابة ويرى مجموعة العاشر من ديسمبر بلطجية مأجورين. وينبغى أن تكون الكلمة الأخيرة هنا لماركس بفقرة توضح كيف أن بونابرت كان صغيرا فى البونابرتية:

لقد أحجمت البرجوازية فى حكم البروليتاريا العاملة، ومن ثم فقد منحت البروليتاريا المهلهلة الســـلطة، جاعلة من رئيس مجموعة العاشر من ديسمبر قائدا لها. وقد أبقت البرجوازية على فرنسا فى حالة ذعر رهيب من المخاوف المحتملة بقيام فوضـــى حمراء؛ وقد باع بونابرت مســـتقبله بأبخس ثمن عندما ســـمح فى ٣ و٤ ديســـمبر بإطلاق المخمورين من حزب النظام النار على المواطنين الجيدين من بولفارد مونتمارت وبوليفارد من إيطاليا من نوافذهم. لقد تحدى السيف؛ والآن السيف هو الذى يحكمه.

وقد دمر الصـــحافة الثورية؛ والآن صـــحافته هو قد تدمرت. لقد أخضـــع التجمعات العامة لرقابة الشـــرطة؛ والآن تتعرض غرفهم الخاصـــة للتجسس من قبل الشرطة. لقد فكك الحراســـة القومية الديمقراطية، وقد تفككت حراســـته القومية. لقد فرض حالة من الحصـــار، والآن وضـــع هو تحت الحصـــار. لقد اســـتبدل المحامين بالتهم العســـكرية؛ والآن تم تجنيد محاميه. لقد أخضـــع التعليم العام تحت تأثير الكنيســـة؛ والآن تفرض عليه الكنيســـة التعليم الخاص بها. لقد رحل الســـكان دون محاكمة؛ والآن تم ترحيله هو دون محاكمة. لقد كتم كل نزعة فى المجتمع باســـتخدام ســـلطة الدولة؛ والآن تدمرت كل نزعات المجتمع بأيدى ســـلطة الدولة(٢٥٣). وقد تمرد على الســـياســـيين والمفكرين الذين منحهم الثراء؛ والآن تم التخلص من ســـياســـييه ومفكريه؛ ولكن بعد أن كمم فمه ودمرت صحافته، تعرض للسرقة. (٢٥٤)

هذه رؤية مرعبة، وشـــهادة لالتزام ماركس بالديمقراطية (حتى ولو تســـترت بقناع برجوازى)، وتحذير من أن تفاعل الســـياســـات الطبقية، كما نفذها الأغنياء داخل المؤســـســـات الســـياســـية للديمقراطية التمثيلية، يتضـــمن مغازلة الديكتاتورية. والمؤســـســـات الديمقراطية محمية ولكن بشـــكل غير جيد من هذا النوع من الصـــراع الطبقى، ويمكن إفســـاد أصـــحاب المناصـــب ليخونوا الممارســـة الديمقراطية، ويمكن خداع المنتخبين فيما يخص المؤهلات الديمقراطية لقادتهم. إنه لا يمكن لرجل عظيم (أو امرأة عظيمة) أن يصبح ديكتاتورا.



---

(٢٥٢)ماركس «الثامن عشر من بروميير» فى «الكتابات السياسية التالية» ٣٦.

(٢٥٣)كان ماركس فى قمة تنوعه فى التعليق على «الأقسام السرية» من «مجتمعه الكريم» . من بين الأرستقراطيين كان هناك حيل مفلســـة من الوســـائل المشـــكوك فيها والمصـــدر المريب، ومن بين البرجوازية كان هناك اللقطاء الســـفلة المرتشـــون، والأوغاد، والجنود الحقراء، والمتهمون بغير تهم، والعبيد الأذلاء، والقوادون والغشـــاشـــون، والســـفاحون، والنشـــالون، ومحضـــرو الأرواح، واللاعبون بالورق، والقوادون وبائعو الهوى، والكادحون، وبائعو الأعضـــاء، وتجار الخردة، وتجار السلاح والسمكرية والشحاذون، أو بشكل عام الخليط الشامل لجميع العشوائيين والمتشردين الذين يطلق الفرنسيون عليهم الفوضويين bohemian . ماركس «الثامن عشر من بروميير» فى «الكتابات السياسية التالية» ٧٧-٨.

(٢٥٤)نفس المصدر، ١١١- ١٢.

٦- البونابرتية كوالدة للديمقراطية: الحالة المتناقضة للإمبراطورية الفرنسية الثانية.صدير هازاريسنج

Sudhir Hazareesingh

قد يبدو الطرح القائل بأن الفكر والممارسة السياسية البونابرتينين ربما ساهمتا بشكل مؤثر فى ظهور الجمهورية الفرنسية المعاصرة وكأنه يزيد من التحريض العقلى إلى درجة من التبذير. ورغم كل شيء ، لقد قتل الثامن عشر من بروميير الجمهورية الأولى وأسس حكما ملكيا استبداديا بقيادة نابليون الأول؛ واتبع ابن عمه لويس نابليون نفس النموذج بعد ذلك فى ١٨٥١ بالانقلاب العسكرى الذى قام به، والذى ألغى الجمهورية الثانية وأعاد الحكم الدستورى فى الإمبراطورية الثانية. وفى كلا المرتين، تمت الإطاحة بالقوة بنظام سياسى جمهورى مؤسس بشكل شرعى؛ وتم استبدال «سيادة الشعب» كما فسرتها التقاليد الجمهورية (الحكومة التى تختارها مؤسسات تمثيلية منتخبة بشكل حر ومتبعة من قبلهم) بنظام سياسى قيصرى يمارس فيه السلطة فرد.

و فى الحقيقة، لقد كان يتوقع الخصائص المناهضة للديمقراطية فى نظام الحكم البونابرتى الذى حكم فرنسا فى الفترة من ١٨٥٢ إلى ١٨٧٠ مجموعة من المصادر والتوجهات الأيديولوجية. وقد أكد ماركس فى كتاباته أن الإطاحة بالجمهورية البرجوازية فى ١٨٤٨ كان ناتجا عن صراعات طبقية شديدة فى فرنسا، كانت نتيجتها هى ظهور السلطة الاستبدادية التى ارتفعت فوق جميع الفئات الاجتماعية: ويبدو أن الصراع قد وصل إلى حل بتركيع كل الطبقات وجعلها جميعا صامتة وعاجزة فى مواجهة السلطة. [٢٥٥] وقد هاجم الجمهوريون، وهم الضحايا الحقيقيون فى انقلاب ١٨٥١، بقوة نظام نابليون الثالث ووصفوه بأنه حكومة تحكم بشكل استبدادى وتحكمى بشكل منظم.

و فى كتاباتهم الأبسط، مثل كتاب فيكتور هوجو «نابليون الصغير»، وجه الهجوم بالكامل على شخصية الحاكم الإمبراطور، وهو نموذج محروم وأنانى يحوى كل شرور التقاليد البونابرتية. [٢٥٦] وبعد ذلك أصبح الكتاب الجمهوريون أقل خشونة، مؤكدين أن نظاما كان هناك خلف الإمبراطور يمارس آليات خفية للالتفاف حول الديمقراطية «الحقيقية». وفى ١٨٦٨، عرف المفكر الجمهورى جولس بارنى القيصرية على أنها واحدة من النماذج المنحرفة للديمقراطية المعاصرة. [٢٥٧] وقد كان للقائد الجمهورى ليون جامبيتا رؤية مماثلة فى خطبة ألقاها فى أوكسير فى يونيو ١٨٧٤:

من هم البونابرتيون؟ هم مزيفون (و هذا هو ما يجعلهم يشكلون خطرا حقيقيا على سكاننا الريفيين) هم مزيفون للديمقراطية. إنهم يتكلمون بألسنتنا، ويحاكون أفكارنا؛ ويشوهون مبادئنا. وبمفهوم ما للديمقراطية، لا يمكن لحسن الحظ أن يتداخل مع المفهوم الحقيقى، هم الديمقراطيون الأوائل المستعدون لإلغاء كل شيء يتوافق مع المؤسسات والبرلمانات والدساتير والقوانين. [٢٥٨].

و من الجدير بالملاحظة هنا أنه كان هناك اعتراف هنا بالشبه الأسرى بين البونابرتية والجمهورية. ومهما تشابهت الأرضية الفكرية لكل من الحركتين قد فاقها الفرق الشاسع عن الديمقراطية وحكم القانون، وهو الفرق الذى نشأ فى انقلاب ١٨٥١ والقمع الذى تلاه، والذى لم يسامح الجمهوريون أبدا بشأنه. [٢٥٩]وفى الحقيقة، فقد فرضت هذه الصورة المناهضة للديمقراطية من قبل خط معين من الحركة التى مثلت البونابرتية فى السياسات الفرنسية بعد سقوط الإمبراطورية الثانية فى ١٨٧٠. وكانت البونابرتية فيما بعد الإمبراطورية الثانية سلطوية سياسيا ومحافظة اجتماعيا، وكان عدد كبير من أعضائها منخرطين مباشرة فى محاولات الإطاحة بالجمهورية فى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر. [٢٦٠] ولا تعتبر مفاجأة حينئذ أن المؤرخين السياسيين فى فرنسا المعاصرة قد أكدوا بإصرار على الخصائص المناهضة للديمقراطية فى

---

(٢٥٥)كارل ماركس «الثامن عشر من بروميير لويس بونابرت» فى دافيد فرينشباك (طبعة) ، كارل ماركس، «الكتابات السياسية» المجلد الثانى (لندن ١٩٧٧) ٢٣٦.

(٢٥٦)فيكتور هوجو «نابليون الصغير: تاريخ جريمة» (باريس، ١٩٠٧).

(٢٥٧)جولس بارنى «الدرس المستفاد من الديمقراطية» (باريس ١٨٨٥ طبعة).

(٢٥٨)مقتبس فى بيير بارال، «مؤسسو الجمهورية الثالثة (باريس، ١٩٦٨) ١٠١.

(٢٥٩)فينسين رايت «انقلاب ديسمبر ١٨٥١: القمع وحدود القمع»، فى كتاب روجر برايس (طبعة) «الثورة ورد الفعل: ١٨٤٨ والجمهورية الفرنسية الثانية (لندن، ١٩٧٥) ٣٢٧-٨.

(٢٦٠)انظر جون روثنى «البونابرتية بعد معركة سيدان» (نيويورك، ١٩٦٩).

البونابرتية. وبتأكيد رونيه ريموند على المكونات الأيديولوجية الثلاثة الأســاســية على أنها الرجوع إلى ١٧٨٩، ومبدأ الســلطة، والبحث عن المجد. وكان المفهوم البونابرتى للديمقراطية يرى «اســتفتائيًا» ومن ثم يبتعد عن العرف الجمهورى (٢٦١).

وتظهر نفس الصــورة من البونابرتية الحشــوية المناهضــة للديمقراطية فى المعايير الأســاســية لتاريخ المؤسسات الجمهورية فى فرنسا، حيث تميل الإمبراطورية الثانية إلى أخذ فترة راحة (٢٦٢).

ليس الهدف من هذا الفصل هو معارضة أن البونابرتية قد احتوت على عناصر طاردة إلزامية وقمعية فى كل من الفلسفة والممارســة الســياســيتين لها. ولكن لم تكن هذه هى المظاهر الوحيدة أو حتى المسيطرة على الحركة فى فرنسا فى القرن التاسع عشر، خصوصا فى الفترة بين ١٨٢٠ و١٨٧٠. وفى الحقيقة، فإن التعقيد الأيديولوجى والتاريخى للبونابرتية يجعل من الصعب عزل «جوهر» الحركة فى فرنسا فى القرن التاسع عشر.

وقد كانت الإمبراطورية الأولى المزدهرة والاســتبدادية فى نفس الوقت مختلفة جذريا عن البونابرتية الشــعبية والجمهورية الأولى التى ظهرت فى الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاســع عشــر. وكانت بونابرتية لويس نابليون الشــاب فى خمســينيات القرن مختلفة عن البونابرتية الرسمية للإمبراطورية الثانية. وكان هناك بالطبع (و هذا أمر يعرفه مؤرخو النظام الحاكم) تفاوتات سياسية ملحوظة كما بين السنواتالسلطوية الأولى لحكم نابليون الثالث و«الإمبراطورية الثالثة» التى تلتها. (٢٦٣)

و سنناقش فى هذا الفصل سوء فهم آخر وهو إنكار وجود أى عناصر نظرية أو تصورية فى البونابرتية. ويتردد كثيرا أن التقاليد النابليونية الفرنسية كانت تهتم فقط بتمجيد القوة وممارسة السلطة عمليا. ومن ثم، فإن أى إشــارة لوجود الديمقراطية فى التقاليد البونابرتية لا يعتبر إلا ادعاء أو حتى اســتخفافًا. وهذا يقلل عن عمد من عمق التصــور للمؤســســات الســياســية فى الدوائر البونابرتية بعد ١٨٤٨م، وخصــوصــا فى التزام نابليون الثالث بنشــر الديمقراطية. ولا ينبغى الســماح للغضــب الفرنســى الجمهورى (المبرر) من أصــول الجمهورية الثانية بتجاوز حقيقتين تاريخيتين بســيطتين. الأولى هى أن الجمهورية الثانية، رغم خوفها من حدوث ثورة شــعبية، هى التى قدمت تقييدات واضــحة على «عالمية» حق التصــويت للذكور فى ١٨٥٠م. وثانيا، أن نظام نابليون الثالث هو (رغم قيامه على العنف وغياب الشرعية، لا شك) الذى استعاد حق التصويت المتاح لجميع الذكور سريعا بعد الانقلاب العسكرى فى ١٨٥١م. (٢٦٤)

و يزعم هذا الفصــل أن بونابرتية الإمبراطورية الثانية كانت جادة فى الديمقراطية ولعبت دورا هاما في ظهور المؤســســات الجمهورية المعاصــرة فى فرنســا. وليس هذا الزعم جديدا على الإطلاق: فقد أكد تيودور زيلدن وآخرون على أهمية المؤسسات البرلمانية الإمبراطورية فى الفترة من ١٨٥٢ إلى ١٨٧٠، وافترضوا أن الانتقال من الإمبراطورية الثانية إلى الجمهورية الثالثة كان يتميز بالاســتمرار أكثر من التغيير الجذرى. (٢٦٥) وسوف نطرح هذا الرأى هنا بشكل جديد بتشخيص النظرية والممارسة الخاصتين بالديمقراطية الإقليمية فى الإمبراطورية الثانية. وهنا ســوف تظهر مفاجأة أخرى: فلم يصــبح البونابرتيون فقط أكثر التزاما بالديمقراطية فى الفترة من ١٨٥٢ و١٨٧٠، ولكن كثيرا منهم كان يسعى كذلك (لأسباب مختلفة) للمساعدة فى تعزيز الديمقراطية المحلية واللامركزية. ولم تكتف النخبة من الإمبراطورية الثانية بوضع النظريات عن هذه الأمور: ولكنهم غيروا بشــكل فعال التكوين الإقليمى للدولة اليعقوبية الفرنســية عبر المزيد من الخطوط اللامركزية- حتى إنه بحلول عام ١٨٧٠، أعطى خلفاءهم الجمهوريين بشكل أساسى الطابع الرسمى للوضع الراهن الذى ورثوه من نظام حكم نابليون الثالث.

---

(٢٦١)دونى ريموند «قانون فرنسا» (باريس، ١٩٨٢) ١٠٦- ٧.
(٢٦٢)انظر على سبيل المثال بيير روسانفالون «مسح للمواطنين» (باريس، ١٩٩٢)
(٢٦٣)وتشــمل الأعمال المعاصــرة فى القرن التاســع عشــر فريدريك بلوش «البونابرتية» (باريس ١٩٨٠)؛ بيرنارد ميناجير «نابليون والشعب» (باريس ١٩٨٨)؛ جان تولارد، «قاموس الإمبراطورية» (باريس ١٩٩٥)؛ وصــدير هازريســنج «من رعايا إلى مواطنين: الإمبراطورية الثانية وظهور الديمقراطية الفرنسية المعاصرة» (برينستون، ١٩٩٨).
(٢٦٤)لويس جيرارد، «نابليون الثالث» (باريس، ١٩٨٦)، ١٦٨.
(٢٦٥)تيودور زيلدن «النظام السياسى لنابليون الثالث» (لندن، ١٩٥٨).

النظام الإقليمى البونابرتى

بالإضافة إلى كل أنظمة الحكم الفرنسية منذ عهد الثورة، شكلت الوحدات الإقليمية من الوحدات الإدارية والأقاليم والقطاعات الأســـاس الذى قام عليه النظام الإقليمى الإدارى للإمبراطورية الثانية. ولكن تميز عن نظام الحكم الإمبراطورى مفهوم معين عن العلاقة الرأسية بين المؤسسات السياسية والإدارية العليا والسفلى. وقد اعتمد هذا التوجه أساسا على مبادئ المركزية السياسية والإدارية، الموروثة بشكل مباشر من التقاليد البونابرتية. وفى خطبة ألقاها نابليون الثالث فى افتتاح المجلس التشـــريعى فى يناير ١٨٥٨، أكد بشـــكل قاطع على أن «الإمبراطورية تتطلب دولة قوية وقادرة على التغلب على العقبات التى قد تعوق تقدمها، لأننا لا ننسى أن تقدم أى نظام حكم هو صراع طويل.» (٢٦٦) وقد كان التبرير الأيديولوجى الأكبر للمركزية هو حماية المصلحة العامة؛ فمستشار مجلس الدولة البونابرتى يقول كلاما راقيا:

ماذا تعنى هذه الكلمة (المركزية) فى تعريفها العام والمختصـــر؟ إنها تعنى: حكومة بعيدة عن الناس الذين تحكمهم. وهذه المسافة ضرورية ليكون القانون عادلا وغير متحيز؛ وليس ثم شـىء كريه وظالم بقدر وجود حكومة مقسمة، حيث تكون المصالح الخاصة قوية جدا، وحيث تزيد وتتفاقم الجراح التى فرضها رئيس على مرؤوسه بوجود هذا الرئيس؛ إن الشخص لا يخضع ولا يقبل بالسلطة إلا من نطاق أرقى من نطاقه؛ ومن هذا المرتفع، فإنه يطيع الأمر لأنه يشعر أنه مفروض عليه من قبل شخص لم يتأثر بالعواطف البائسة التى تحيط به. (٢٦٧)

تركزت الترتيبات الســـياســـية والإدارية المحلية التي حاولت أن تحافظ عليها الإمبراطورية الثانية فى المفاهيم البسيطة الخاصة بالنظام، والتناغم والمصلحة المشتركة. وكان الاعتراض على السياسات الحزبية أو الفئوية موضوعا مطروحا باستمرار فى الأيديولوجية البونابرتية: «دعنا لا نكون أورلانديين أو تشريعيين أو جمهوريين أو حتى بونابرتيين؛ فلنحب بلدنا فحســب.» (٢٦٨) لقد كان الإقليم جزءا من التدرج الهرمى المعقد الذى يفرض النظام الأبوى فيه كل الضـمانات المطلوبة للنظام والضـبط والعقلانية. وقد قام بافتتاح نظام حكم الحكومة المحلية نابليون الثالث بقوانين يوليو ١٨٥٢ وحمل مايو ١٨٥٥البصـــمة المركزية للتقاليد البونابرتية فى عدد من الأوجه الرئيســية. (٢٦٩)لقد تم تعيين الوجوه القائدة فى المجتمعات المحلية – العمدة ونائب العمدة- من قبل الدولة ولم يتم اختيارهم من مجالســـهم الخاصـــة. (٢٧٠) وتم اختيار الرئيس والموظفين الرســـميين فى المجلس العام أيضـــا من قبل الدولة. وفى باريس، ليون، وكل مقاطعات الســـين، تم تعيين رؤســـاء المجالس المحلية والعمد من قبل الإمبراطور. وأيضـا، تم تقييد القوى التنفيذية للقطاعات والأقاليم بقوانين تشـريعية تحد تماما من قدرتهم على إطلاق أو تنفيذ أى ســياســات بشــكل مســتقل عن رغبات الحكومة المركزية. وفقدت المجالس المحلية سلطات التعيين التى مارسها البعض بمرونة فى أنظمة سابقة. (٢٧١).

---

(٢٦٦)نابليون الثالث «مناقشات ورسائل وادعاءات الإمبراطور» (باريس، ١٨٦٠) ٣٧٣.

(٢٦٧)إدوارد بوينفلير Edouard Boinvilliers ، «سيادة باريس على فرنسا» (باريس ١٨٦٨) ١٩.

(٢٦٨)إى. شيروت «البرجوازية والإمبراطورية» (باريس ١٨٦٠) ٣٠.

(٢٦٩)انظر إدمى ســـيمونوت «حق الانتخاب للجميع والوجود الإقطاعى فى نظام الحكم طبقا لقانون ١٨٥٥ (باريس ١٨٦١)؛ وبشكل أعم، انظر هنرى بيرتون «الظهور الدستورى للإمبراطورية الثانية» (باريس ١٩٠٠) ١٤٤- ٥.

(٢٧٠)كان يتم اختيار العمد فى الكبرى من قبل الحكومة المركزية، بينما يتم تعيين العمد فى الأحياء والقرى الأصغر (التى يقيم بها أقل من ١٠٠٠٠ مواطن) من قبل رجال الحسبة. وتبعا لقوانين الحادى والعشرين من مارس ١٨٣١ والخامس من مايو ١٨٥٥، كان للحكومة حق رقابى فى إنهاء صلاحيات العمد. وبعد ١٨٥٥ كان رجال الحسبة يقومون أيضا بتعيين مساعدى العمد.

(٢٧١)على سبيل المثال، حق انتخاب العمدة واستشارته على اختيار معلم المدرسة المحلى.

وفى كثير من مناطق الإمبراطورية الثانية، تمتع المجلس العام بسلطة واستقلال أقل من منافسيه فى حكم ملكية يوليو. [٢٧٢] وأيضـا، كانت تنفذ أنشطة المجالس المحلية والمجالس العامة تحت الرقابة اللصيقة لرجال الحسبة the Perfects وهم ممثلو الحكومة المركزية فى كل قطاع، وهم الأشخاص أصحاب السيطرة فى الحياة السياسية المحلية. [٢٧٣] وكانت تعيينات العمد تتم في العادة بناء على توصيات رجال الحسبة. وفى نصوص قانون عام ١٨٥٥، تم منح رجال الحسبة أيضا سلطة منع الاجتماعات المحلية وعزل العمد. [٢٧٤]

و تم منح المؤسسات المحلية والمركزية الإدارية أيضا وظائف سياسية واضحة كبرى في السيطرة، والمراقبة والقمع. وقد تمت ممارسة هذه السلطات ضد الأفراد والجماعات التى انخرطت فى أنشطة كانت تبدو عدائية لمصالح الإمبراطورية. وكانت السيطرة على المعارضة السياسية جزءا من مفهوم أكبر فى الحياة العامة فى الولايات التى أكدت بشكل خاص على قيمة عدم التحزب.

وقد تم تقديم المؤسسات التمثيلية على أنها إدارية وليست مؤسسات سياسية، ولا يسمح لآرائها بالدخول فى النطاق العامز وقد أوضح خطاب موزع من قبل وزير الداخلية على كل رجال الحسبة، «تتطلب الاعتبارات شديدة الجدية أن يتم احتواء المناقشات المحلية في إطار المصالح الإدارية الخاصة؛ ويجب منعها من أن تتعرض للتشويه من قبل التحريضات الخطيرة للعواطف الخارجية أو من قبل الدعوات الآسفة للسكان المزعومين.٢١[٢٧٥] وكانت الاعتبارات المماثلة تنطبق على مجالس الأقاليم: «ينبغى أن يكون أعضاء المجالس العامة قبل كل شيء رجالا حكماء وعقلاء، غير معروف عنهم الخداع السياسى ومخلصون للحكومة.» [٢٧٦] وفى الحقيقة، كان الزعماء والرؤساء للمجالس المحلية مختارين فى العادة بناء على الكفاءة التقنية، والوضع الاجتماعى المحلى أكثر من الآراء الأيديولوجية. ومنع التشريع الصادر فى الأيام الأولى للإمبراطورية المجالس المحلية من التعبير عن آرائها السياسية. [٢٧٧] وفى نفس الوقت، كان يتم تقديم المجالس المحلية على أنها تنفذ دورا مدنيا هاما ملحوظا فى توعية المواطنين بأصول الإدارة السليمة. وقد وضعت الخطوط العريضة لهذا المفهوم البونابرتى لوظيفة التوعية للمجالس الإدارية الإقليمية فى الخطبة الافتتاحية ليوجين رورر فى دورة المجلس العام المنعقدة فى بوى دى دوم فى أغسطس ١٨٦٤:

هذه المجالس هى فى فرنسا كلها مدرسة تقنية كبرى تيسر الدراسة الأعمق لمنظمتنا الإدارية والاقتصادية والمالية حيث يجهز السياسي أو يتم تعليمه، ويكتسب الخبرة والنضج اللازمين للمواجهة القوية مع هذه الصراعات من قبل النظام الأعلى حيث تكون المصالح المعتبرة فى خطر ... ويتم إلغاء السياسات والعواطف القلقة المرتبطة بها من هذه الأطر من أجل الحفاظ على نقاء أكبر فى هذا الجو. [٢٧٨]

و كانت الحياة العامة المحلية فى المجمل على وشك تعزيز نوع محدد من المواطنة، وهو الذى كان معنيا بالوسائل التقنية أكثر من الأهداف الأيديولوجية، ومن ثم بالإدارة أكثر من السياسة (و هنا يظهر طابع سانت سيمون على البونابرتية بشكل جلي). وقد سعت المؤسسات البونابرتية إلى توحيد المواطنين خلف قضايا ذات اهتمام مشترك أكثر من مخاطبة التقسيمات المرفوضة للطبقة والدين والأيديولوجية. ورغم ذلك، فقد حاولوا بشتى الطرق للحفاظ على النزاع السياسى بعيدا عن القطاعات والأقاليم، كما سعت الإمبراطورية أيضا إلى إعطاء الشرعية لسلطتها من خلال حق التصويت المتاح للجميع، وهو وسيلة سياسية بارزة. وقد سعى برزاينى، وهو المنظر للإمبراطورية، للتغلب على التناقض الظاهر:

---

(٢٧٢)فيلكس بوتايل «مؤسسات فرنسا فى ١٨١٤ حتى ١٨٧٠» (باريس ١٩٦٦) ٣٧٢-٣.

(٢٧٣)انظر برنارد لو كلير Bernard le Clère and Vincent ورايت Wright «رجال الحسبة فى الإمبراطورية الثانية» (باريس، ١٩٧٣)، وهو يفند الأسطورة القائلة بالقوة المطلقة لرجال الحسبة أثناء الإمبراطورية الثانية. ورغم ذلك، بقيت سلطات رجال الحسبة لا بأس بها بالمقارنة بتلك السلطات التي امتلكها خلفاؤهم في «الجمهورية الثالثة».

(٢٧٤)بين عامى ١٨٥٢ و١٨٧٠، تم عزل ٣٢٣ عمدة، بشكل أغضب المعارضة السياسية. ولكن ينبغى ملاحظة أن هذه الصورة تعكس نصف عدد العمد الذين طردوا فى ملكية يوليو. انظر إلزيار لافوا Elzear Lavoie «عودة العمد ١٨٣٠-١٨٧٥» ، «أوروبا والدولة. محادثات تولوز ١١-١٣ أبريل ١٩٩١» (١٩٩٢) ٦١.

(٢٧٥)«الشهادة الرسمية لوزير الداخلية»، وهو منشور لوزير الداخلية لإعلان قرارات المجالس المحلية فى ١٦ ديسمبر ١٨٦٥ ، ٦٣٢.

(٢٧٦)الأرشيفات القومية ، باريس (وبعد ذلك .Arch. Nat)٨ F١c IV ؛ منشور وزير الداخلية لكل رجال الحسبة، ٧ يوليو ١٨٥٢.

(٢٧٧)فى ١٨٧٠، كان ٦٠% من كل المستشارين العموميين غير سياسيين: وكان ١٥% فقط ينظر إليهم بوضوح على أنهم معادين للامبراطورية. انظر لويس جيرارد وغيره ، «المستشارون العموميون فى ١٨٧٠» (باريس ١٩٦٧)، ١٣٣.

(٢٧٨)الأرشيفات القومية لرورر ، ملحق ١٩.

إن حق التصـــويت المتاح للجميع، بمعنى أن الرغبة الجماعية للشـــعب ككل، التى خولت الســـلطة العامة لشـخص الإمبراطور، تهدد بدورها كل الحريات: حرية القطاعات فى المجالس المحلية بالإضـــافة إلى العمدة ممثل الســـلطة؛ والحرية فى القطاعات فى المجلس العام، مع تحيز رجال الحســـبة لها؛ والحرية القومية فى المجلس التشريعى، بجانب السيادة... بالتأكد من الاستقلال المتبادل للسلطة والحرية، بدلا من إخضاع أحدهما للآخر، لقد حلت النظرية النابليونية تقريبا مشكلة الحرية فى فرنسا [٢٧٩].

و من ثم،كان المفهوم البونابرتى للعلاقة بين المؤســـســـات المحلية والمركزية هرميا بشـــكل مزدوج. [٢٨٠]وكانت المؤسسات التمثيلية المركزية (المجلس التشريعى ومجلس النواب) فى مرتبة أعلى بوضـوح من نظيراتها فى الأقاليم والقطاعات، وكانت مواصـفاتها الوظيفية أكثر تقييدا بشـكل واضـح. وبهذا الخصـوص، أعادت الإمبراطورية الثانية تأكيد التزام اليعقوبيين بمفهوم وحدة الدولة (و الاعتراض على الفيدرالية) المتاح لكل الأنظمة منذ الثورة الفرنسية، سـواء كانت الملكية أو الجمهورية. وأيضـا، مارسـت كل من هذه المجالس دورها الخاص تحت مراقبة جهة إدارية أعلى هى مجلس الدولة (ثم الإمبراطور نفســـه فى النهاية) للمجلس التشـريعى [٢٨١] ومجلس النواب [٢٨٢] والحسـبة على المجالس الإقليمية والمجالس المحلية. ومن ثم، كان نظام الحكم فى الحكومة المحلية فى الإمبراطورية الثانية مركزيا ليس فقط فى التزامه بالوحدة الإقليمية والوظيفية، وإنما أيضا فى خضوعه المتعمد للتمثيل السياسى للإشراف الإدارى. [٢٨٣]

من الممتع أن نلاحظ أن هذا التوجه كان يرى الصـــالح فى كل ما تذهب إليه الحركة البونابرتية. يرى الســـلطويون من عينة برزاينى، وروورر وجيرومى دافيد، أن نظام الحكم المركزى مبرر لأنهم اعتقدوا أنه يؤدى إلى استقرار سياسـى، ويحافظ على الترابط الاجتماعى ويحمى الدولة من الانحرافات نحو الاشـتراكية الثورية. ويرى البونابرتيون الليبراليون مثل الأمير نابليون، فى المقابل، أن المركزية كانت وسـيلة أســاســية لخلق شعور بالهوية والوحدة القوميتين، ولتفكيك الروابط الخاصة التى كانت تربط مجتمعات الفلاحين بالنخب الاجتماعية المحلية. وفى المجمل، فقد رحب البونابرتيون السـلطويون بالمركزية كوسـيلة لحفظ النظام، بينما رآها نظراؤهم الليبراليون كطريقة للالتزام بالمبادئ النابليونية للمساواة المدنية والسياسية.

المركزية وعيوبها

تبدو المزايا المشـتقة من مثل هذا النظام المركزى للحكومة المحلية واضـحة بما يكفى، وأثناء العقد الأول من من الإمبراطورية الثانية، كان النظام السـياسـى يعمل بحسـب المنطق الذى وصـفه له مؤلفوه. وقد مكنت مركزية المعلومات الإمبراطورية من اختيار نخبتها القومية والمحلية من خلال نظام الترشح الرسمى. وقد تم اختيار هذه النماذج من قبل الحكومة بناء على المعلومات التى كان يقدمها رجال الحســبة، الذين حاولوا حينئذ التأكد من أن الثقل الرسمى للإدارة المحلية قد تمت الإطاحة به خلف المرشحين. [٢٨٤] وكيفية عمل هذا النظام موضحة جيدا فى الخطبة العنيفة التى يلقيها عضو غاضب من المجلس الإقليمى فى منطقة جارد:

بمجرد إعلان المرشـــح الرســـمى، يجمع كل وكلاء الإدارة على رأى واحد وهدف واحد وهو إنجاح مرشـحهم؛ ويجعل موظفو الحسـبة الصـغار والعمد والقضـــاة وموظفو الشـــرطة ومعلمو المدارس وجامعو الضـرائب وموظفو شـركات الدولة والكتبة والعاملون فى رصـف الطرق والشـرطيون الريفيون ورجال البريد وصـانعو التبغ من مرشحهم شغلهم الشاغل. [٢٨٥]

---

(٢٧٩)جزء من خطبة ألقيت فى وليمة للوار المجلس العام ، فى بريد سانت إتيان، ٢٥ أغسطس، ١٨٦٤.
(٢٨٠)أغسطس بوجنيه «التدرج الهرمى للامركزية» (باريس ١٨٦٦) ، ١٣٥.
(٢٨١)عن الدور التشريعى لمجلس الدولة ، انظر فينسون رايت Vincent Wright «مجلس الدولة فى الإمبراطورية الثانية» (باريس ١٩٧٢)، ١٠٩- ١١.
(٢٨٢)عن دور مجلس النواب، انظر هنرى بيركو «مجلس النواب فى الإمبراطورية الثانية» (باريس ١٩٠٩).
(٢٨٣)موريس بين «الإمبراطورية الثانية وإجراءات الحكومة فيها»، فى «الدراسـة السـياسـية والبرلمانية» فى يونيو ١٩٠٥، ٥٧٤- ٧.
(٢٨٤)بيير روسنفالون «مسح للمواطنين» ٣١١.
(٢٨٥)أ. دى لا بورديرى «الانتخابات الإقليمية فى ١٨٦٧. الخطابات الموجهة لأحد المرشحين» (رينيه ١٨٦٧) ١٤.

و رغم مما يقدمه من مزايا للنظام، لم يخدم النظام المركزى الذى كان يدير الإمبراطورية الثانية فى الولايات الهدف الذى تأسس من أجله بشكل كبير. وفى الحقيقة ظهرت العديد من المشكلات الكبرى بسرعة كبيرة، حتى فى المناخ السياسى الهادئ نسبيا فى ستينيات القرن التاسع عشر. ولم يكن القمع ينفذ بحماس شديد من قبل هؤلاء المنوط بهم تنفيذه – رجال الحسبة والقضاة وأعضاء الشرطة والعمد.

و لم تكن العلاقة بين المؤسسات الإدارية والمؤسسات الانتخابية تسير دائما على ما يرام. فقد صارع رجال الحسبة والمرشحون للانتخابات معارك ضارية للسيطرة على السلطات المحلية الأساسية. وفى ١٨٥٥، اعترض مورنى، وهو رئيس المجلس التشريعى بغضب لوزير الداخلية بيلولت أن كلا من نوابه كانوا يتعرضون للظلم من قبل رجال الحسبة. [٢٨٦] وأيضا رغم الطبيعة غير السياسية لعملية الإدارة المحلية، لم تنجح الإدارة بالكامل فى إزالة النزاع السياسى من الحياة العامة. فعلى سبيل المثال، كان على رجال الحسبة الذين وجدوا أنفسهم فى أقاليم تشريعية أو جمهورية أن يتفاوضوا (و أن يتوافقوا فى الحقيقة) مع قوى المعارضة المحلية. [٢٨٧]

و قد كانت السلطات الممنوحة للنظام أيضا مصدرا للمشكلات. فقد انقسم حكام الأقاليم فى العادة للأسف فئات متنافسة (دائما تقريبا على أساس اعتبارات محلية فقط)، وربما يكون التقرب من معسكر مؤديا إلى ابتعاد الجانب الآخر من النظام عن نظام الحكم بالكامل [٢٨٨].

ولتقويض المشكلة، لم يكن من السهل دائما على النظام أن يجند النخبة المحلية. وكانت تظهر الصعوبة بوضوح فى البحث عن مرشحين جيدين. وفى أسوأ الأحوال، كان من الصعب على الوكلاء المحليين للنظام أن يجدوا أى نماذج محلية راغبة فى العمل كمرشحين للمجالس المحلية. ويعكس هذا الخطاب اليائس من موظف الحسبة فى أنسيان فى يوليو ١٨٥٢ نظام المشكلات التى كان يواجهها أحيانا الوكلاء الإمبراطوريون.

فى العادة كان الناس الذين أقدم لهم مناصب محلية يعربون عن رغبتهم فى قبولها فقط عند تكوين المجلس المحلى؛ إنهم يخافون أن ينظر إليهم على أنهم تم فرضهم من قبل السلطات الإمبراطورية، وخصوصا لو أن اسمهم لم يخرج من المجموعة الانتخابية. وعلى أى حال، فكما توقعت، وجدت من الصعب جدا أن أجد ردا صريحا وواضحا ومحددا على عروضى ... اللامبالاة والخمول ونقص المبادأة هى ثلاثة عيوب رئيسية فى النظام السياسى فى هذه المنطقة. [٢٨٩]

و فوق كل شىء ، كان نظام الحكومة المحلية يعتمد على تناقض مركزى بين مبدأ تشريع حق التصويت للجميع وفرض السيطرة الإمبراطورية من قبل التفويض السياسى والإدارى. وقد ذهبت العلاقة غير المستقرة بين العمد المعينين وموظفى المجالس المحلية المنتخبين إلى قلب هذه المعضلة. وقد وجد العمد من الصعوبة المتزايدة أن يؤسسوا سلطتهم فقط على أساس طريقة تعيينهم.

و قد سعى عدد متزايد من القضاة الأوائل بالتالى إلى زيادة شرعيتهم بانتظار الانتخاب بعد اختيارهم من قبل السلطات. [٢٩٠] وفى الانتخابات المحلية فى ١٨٥٥، ترشح أكثر من ٣٠٠٠٠ عمدة للانتخاب أو لإعادة الانتخاب. [٢٩١]وأصبحت السياسات المحلية من ثم شاغلا ذا أهمية متزايدة لنظام الحكم البونابرتى. وكان التطور الأهم بهذا الشأن هو عودة السياسات المتناقضة للظهور فى نهايات الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن التاسع عشر. وبدأت قوى المعارضة (الجمهوريون بشكل خاص) فى اكتساب أرضية فى المناطق المدنية وفى نهايات سبعينيات القرن التاسع عشر كان تدهور موقف الإمبراطورية فى المناطق شديدة

---

(٢٨٦)الأرشيفات الإقليمية فى اللوار الأطلنطى (نانت، ويشار إليه بعد ذلك بـ Arch. Dépt. Loire-Atlantique)، أوراق بيلولت، ٢٠ J ٢٠ ؛ مورنى إلى بيلول، ١٤ يوليو ١٨٥٥.

(٢٨٧)بيرنارد لو كلير وفنسون رايت Vincent Wright «رجال الحسبة فى الإمبراطورية الثانية» ١٣١.

(٢٨٨)لتقدير الصعاب التى فرضها وزير الداخلية البونابرتى فى فرض التوازن بين المصالح المركزية والمحلية، انظر نويل بلايو، «بيلولت وزير لنابليون الثالث» (باريس ١٩٦٩) ٢٧٤-٥.

(٢٨٩)الأرشيفات القومية لوار الأطلنطى، M ١٨٨ ؛ تقرير عن موظف الحسبة الصغير فى أنسيان لموظف الحسبة فى لوار السفلى، ٩ يوليو، ١٨٥٢.

(٢٩٠)كان ما جرى عليه العرف هو تعيين العمد قبل عقد الانتخابات المحلية، من أجل الفصل الواضح بين الوظائف التنفيذية والتقريرية فى المجالس المحلية.

(٢٩١)قدم ماركويز دانديلار Marquis d'Andellarre معلومات عن هذا الأمر فى مناقشة فى القانون المحلى لعام ١٨٦٧؛ فى جلسة المجلس التشريعى ١٢ أبريل ١٨٦٧« (باريس ١٨٦٧)، ٨٦.

الازدحام شديد الوضوح. وكما جاء فى تقرير للمدعى العام روين: «تتمتع الميول المعارضة بتقدم ملحوظ ومستمر ... لقد ضعفت الروح المتمردة والساخطة للبرجوازية بكل ما كان فيها من عدم استقرار؛ وينتشر شعور مكتوم بعدم الرضا فى المراكز الكبرى من السكان حيث تسود البرجوازية.» [٢٩٢]وركز زميله من ليون (حيث كان المجلس المحلى كله، كما فى باريس، يعين من قبل الإمبراطور) نفس المسألة: «يجب ملاحظة أنه فى المدن، وفى الأحياء المحلية وحتى فى المراكز الصناعية الصغيرة، أحدثت الميول المعارضة تقدما ملحوظا.» [٢٩٣]

و قد كان هناك أيضا سخط شعبى كبير من الرسميات والمعوقات التى أصبحت ترى كسمات مميزة للعمل البيروقراطى. وكان من الأمور ذات الأهمية الخاصة التأخير الإدارى الذى كانت تعانية المقاطعات الريفية. وفى خطاب لكل رجال الحسبة فى ١٨٦٣، علق بيهيك Behic ، وهو وزير الخارجية والتجارة والأعمال الشعبية، «فى الوضع الحالي للتشريعات والقوانين المكملة، يعانى تقدم العمل، الذى تعوقه العديد من الرسميات من تأخيرات مؤسفة.» وقد أنهى الخطاب بتبرير، «ذى أهمية عامة، وخصوصا أولئك الذين يحملون مصالح خاصة ينبغي دراستها وحلها ومعالجتها بأسرع ما يمكن.» [٢٩٤] وقد تم اتخاذ بعض الإجراءات لتعجيل القضايا فى السنين التالية، وخصوصا فى قرار أبريل ١٨٦١، الذى نقل العديد من السلطات التى تمارسها الحكومة المركزية لرجال الحسبة. وقد أحدث هذا خلطا فى الرؤية العامة للبيروقراطية برؤيتها كمؤسسة ملتزمة بنظام حكم غير منتج وتعسفى.

و قد أثار هذا المفهوم عن المعارضة الشعبية المتنامية للإدارة ردا متناقضا من الإمبراطورية. فمن ناحية قبل النظام (بل وشجع بعد ذلك) درجة أكبر من تسييس نظام العمودية، وتبنى أفعال عدد كبير من القضاة الأوائل الذين سعوا لزيادة شرعيتهم بالترشح للانتخاب في الانتخابات المحلية فى ١٨٦٥. وكما يقول رورر، كانت «طبيعة الأشياء هى التي تدفع العمد للسعى خلف تعميد مزدوج، أى تعيين من قبل الحكومة وبواسطة الانتخاب»؛ وكانت الحكومة ملزمة بترك العمد فى هذه الحركة بحيث يمكنهم السيطرة عليها.» [٢٩٥] بل إن بعض البونابرتيين السلطويين رأوا أن التزام الإمبراطورية الثانية بحق التصويت للجميع كان يفرض على العمد الترشح للانتخابات. واعترف هاوسمان Haussmann وهو يعبر عن معارضته لهذا التقليد من حيث المبدأ، رغم ذلك، أن «لقد أظهر العمد ومستشارى المجالس المحلية أنفسهم دائما فى صورة الأكثر سعيا لإرضاء الناخبين أكثر من إرضاء الحكومة التى اكتسبوا منها مناصبهم فى الأساس. وعلى أيه حال، عندما تكون هناك فرصة للتمسك بالأمرين معا، يعانى العمدة، لو تمسك بإحداهما دون الأخرى، من تشويه للسمعة طالما لم يحصل على الأخرى.» [٢٩٦]

و كان هذا الاعتراف بضرورة وشرعية السياسات مصحوبا بمساع مستمرة (بشكل متناقض أحيانا) بعدم تسييس الانتخابات المحلية. ومنذ عام ١٨٦٤، كانت تتم إدارة انتخابات المجالس المحلية والعامة بدرجة متزايدة بدون تدخل إدارى واسع النطاق، باستثناء الحالات التى كان فيها أعداء معروفون للإمبراطورية يترشحون للانتخابات. وكما أوضح منشور من وزير الداخلية لا فاليت La Valette لرجال الحسبة فى مارس ١٨٦٤م، «كلما كان للانتخابات صبغة سياسية، فيجب أن تتدخل بوضوح. ولكن عندما لا يكون للانتخابات أهمية سياسية، بالنظر إلى آراء المتنافسين والروح الطيبة للسكان المحليين، ينبغي عليك أن تترك العمد والمصوتين أحرارا تماما فى اختيار المرشح الذى يبدو مناسبا أكثر من غيره فى الدفاع عن مصالح الإقليم المحلى.» [٢٩٧]

و تبعا لذلك، بنهاية سبعينيات القرن التاسع عشر، واجهت الإمبراطورية مشاكل متعددة فى إدارتها للأقاليم. وقد انتقدت الإدارة التى ساهمت فى تقوية النظام الإمبراطورى بعد انقلاب عام ١٨٥١، على نطاق واسع، لقسوتها وعدم كفاءتها. وقد وجد الوكلاء الأساسيون للإمبراطورية في المقاطعات والأقاليم سلطتهم محل نزاع بعودة السياسات الانتخابية وبظهور العداء المحلى للسلطوية الإدارية.

---

(٢٩٢)الأرشيفات القومية ٨٩ -BB٣٠ .
(٢٩٣)الأرشيفات القومية ٨٩ -BB٣٠ ؛ تقرير فى ١٠ يوليو ، ١٨٦٩.
(٢٩٤)الأرشيفات القومية ٤٩ F١ a (منشورات وزير الداخلية ١٨٦١- ٩)؛ ملحوظة بيهيك لرجال الحسبة، ٢ يوليو ١٨٦٣.
(٢٩٥)اقتبسه لوسن أناتول بريفوست بارادول Lucien-Anatole Pr´evost-Paradol «بعض صفحات التاريخ المعاصر» (باريس، ١٨٦٦)، ٢٧٩.
(٢٩٦)بارون هاوسمان، «السلوكيات» المجلد الأول (باريس ١٨٩٠- ٩٣) ، ٥٣٧-٨.
(٢٩٧)الأرشيفات القومية أوراق رورر ٥ AP ٤٥ ؛ منشور لكل رجال الحسبة، ١٥ مارس ١٨٦٤.

و أصــبحت المركزية التى كان الإمبراطور نفســه يراها ذات فوائد سـياسـية غير محدودة عائقا واضــحا، عندما وجه العامة اللوم لإدارتهم المحلية في سقطاتها في الحكومة المركزية. وأصبحت المعارضة السياسية التى انحنت أمام حكم الســـلاح وقمع الجمعيات المختلطة، تتحدى الإمبراطورية بقوة فى العديد من المجالات بنهاية سبعينيات القرن التاسع عشر عندما ثبت أن نظام المرشحين الرسميين قد أصبح غير فعال وغير شعبى بشـــكل متزايد. وكما أوضـــح تقرير من المدعى العام لمنطقة رين بعد انتخابات عام ١٨٦٩، «لم يعد يخف الرأى العام رأيه بأن الوقت قد حان لمنح الدولة مرة أخرى دورا أكبر فى إدارة شـــؤونها الخاصـــة[٢٩٨].»ولم تعد اللامركزية الإمبراطورية هكذا مبنية أساسا على احترام مطالب المعارضـة الدستورية، ولكن من خلال تقييم السقطات والتناقضات الداخلية فى نظام الحكم المحلى فى الإمبراطورية الثانية.

الاستجابة اللامركزية للإمبراطورية

إن نظامنا في اللامركزية ، وبالرغم من مزاياه إلا أنه لم يكن ملائما بشـــكل كبير من ناحية الإفراط في القوانين . ففى السابق كانت السيطرة المستمرة علي إدارة شؤون الجمهور لها مبرراتها ، ولكن اليوم أصبحت تمثل عبءًا . ولجعل أكبر عدد محتمل من المواطنين يشـاركون في الإدارة وإن يتحملوا المسـؤولية للشـؤون المختلفة مع الحفاظ على السـلطة المركزية في نفس الوقت فإنهم سـوف يمثلون قوى ضــرورية تؤكد علي اسـتقرار الأمن الداخلي والخارجي للدولة ، وسـوف تعمل على تقويه الحكم الذاتى للإدارات والبلديات وذلك للسعى للحصـول على مظاهر جديدة والتى يجب أن تنتقل إلى المجلس المنتخب وهذا هو البرنامج الذى يجب أن نتبعه.

وفى رسـالة لروهر (Rouher) في يوليو عام ١٨٦٣ ، سـأل نابليون الثالث Napoleon ш وزيره أن يبدأ في مراجعه اللامركزية على مدى واسع ، والتي يجب أن تتضمن معايير لتحسين الصفات المميزة للمجالس المنتخبة ، وبالرغم من التزام نابليون !!! بتكوين دولة قوية إلا أنه لم يكن متبلد الشعور تجاه سحر اللامركزية ، وكـان ذلك جزئيـا كنتيجـة لذكريـاتـه عن الحكومـة المحليـة للنظـام الإنجليزي ، وكـان جزء آخر نتيجـة لنفوذ مسـتشـاريه المقربين أمثال «لى بلاى»Le play. ولقد كانت اسـتجابته للمصـاعب السـياسـية والإدارية التى واجهها انه قام بتسريع الخطوة تجاه التحرر المؤسسي ، وبشكل خاص قام بقطع الوعود لإجراء إصـلاحات هامة في مجال اللامركزية . وفي عام ١٨٦٥ طلب الإمبراطور من مجلس الدولة بتقديم دراســة مقارنة عن اللامركزية . وفي عام١٨٦٦ وعام١٨٦٧ كانت هناك زيادة متواضـعة في كفاءة البلديات والمجالس العامة ، وبشكل أساسي في صلاحيات الميزانيات الخاصة بالمؤسسات الحكومية المحلية، حيث كانت تلك الفترة عادلة ، ومن ناحية أخرى عملت على تمديد صلاحيات المحافظين(البونبارتيه لمؤسسي الديمقراطية).

وفي عام ١٨٦٨ فتحت القوانين حرية أكبر للصـــحافة والحق في عقد الاجتماعات الانتخابية دون الحاجة لاسـتصـدار موافقة إدارية قبل القيام بذلك ، وتم اتخاذ خطوةتحقيق قدر أكبر من المسـاءلة عن طريق تأسـيس إجراء للاستجوابات الوزارية في داخل الهيئة التشريعية .

إن هذا الاتجاه العام نحو التحرر بدأ يتشكل في عام١٨٧٠ مع تأسيس الإمبراطورية الليبرالية ، حيث كان تعيين«إيميل أولفيه » Emile ollivier مصحوبا بوعود بالقيام بعمل إصلاحات سياسيه واقتصادية على مدى واســع ، وكان على رأس أولويات أوليفيه تطبيق اللامركزية ، وعليه ففي عام ١٨٧٠ فالعديد من أنصــار اليونابرتية الليبراليين شـعروا بأن من الضــرورى أن تتم إعادة النظر في نظام الحكومة المحلية . لقد أسـسـت الإمبراطورية الليبرالية لجنة برلمانية إضـافية بشـأن موضـوع اللامركزية منذ شـهر فبراير عام ١٨٧٠ ولقد اعترف وزير الداخلية آنذاك Chevandier de valdrome في خطـاب لـه للإمبراطور :«أنـه من أجل تعزيز المزيد من التحرر السـياســي فانه يتوجب تأسـيس المزيد من اللامركزية حيث أضـــاف في رســالته لايستطيع أحد دون أن يكون هناك «تناقضات جوهرية» أن يعطي للمواطنين معيارا صادقا في المشاركة في حكومة دولتهم ، وحرمانهم من إدارة الأمور التى تهمهم بشكل مباشر وحميمى » .

---

(٢٩٨)الأرشيفات القومية ٨٩ -٣٠ BB ؛ تقرير يعود تاريخه إلى ٢٩ يوليو، ١٨٦٩.

ولقد كانت الوعود بالمزيد من التحرر المحلي قد زادت من الاهتمام والحماسة على الفور عقب تشكيل لجنة ١٨٧٠ ، حيث يستدل على ذلك من كلام المدعي العام لبلده Agen والذى قال «إن الإصلاحات التى تقترحهاEmile ollivier والتى أثارت حالة من الاهتمام الكبير في أبعد المحافظات لم تكن بسبب الاقتراحات التى تعلقت بالأمور السياسية العامة ولكنها كانت بسبب الاقتراحات التى كانت تشجع على المزيد من الحريات الاجتماعية وتطور من المبادرات الفردية» .

وعند التحدث عن السلكة التشريعية في يونيو ١٨٧٠ ، دعى Clement Duvernois «كلنمت دوفيرنيوس» إلي توسيع دور مجالس المحافظات وفي عيون العديد من البونابرتيين المتحررين ، فإن تعزيز المزيد من اللامركزية يمثل لهم الاستجابة الفعالة المتماسكة فكريا وسياسيا لتزايد المشكلات السياسية الإدارية التى واجهت النظام في أواخر عام١٨٦٠ وعندما تم تقديم قانون ١٨٦٧ على البلديات لمجلس الشيوخ ، قام البونابرتى المتحرر «لويس بيرنارد»Louis Bernard بالتأكيد على العديد من المزايا (حاشية ص ١٥٤) للشكل المعتدل من اللامركزية وقال : إذا كان لابد من عمل ذلك فإنه يتعين على الحكومة أن تحتفظ بسيطرتها على إدارتها المباشرة لكل أجزاء الإدارة المتعلقة بالأمن والرخاء العام للدولة ، فإنه لا يمكن تحمل المسؤولية عن المصالح الجماعية للمجتمعات المحلية دون أن يتم عرقلة ذلك بعدد من الأسباب والتفاصيل التى سوف يقدمها لوكلاء أو مسؤولين عن هذا الأمر بمعنى : إن هذا سوف يكون شكلاً من أشكال الشيوعية ويمكن القول بأنه «شكل لا يطاق من الاستبداد المطاق» ولعله من الطبيعى إتاحة إدارة هذه الشؤون للمجتمعات المحلية لأنها تهمهم بالدرجة الأولى .

إن هذا النظام يحوى المزيد من المزايا ذات الأهمية الكبيرة فهى تشكل الأعراف المدنية للدولة – وتعرف المواطنين بإدارة الشؤون العامة في دولتهم وهى تخفف الأعباء علي الحكومة المركزية ، وبشكل لا يقل أهمية تقوم بتخفيض الميزانية ، وذلك عن طريق إحلال المسؤولين الذين تم دفع رواتب لهم بالمواطنين الذين يبذلون المجهود دون أجر.

ومع ذلك فإن تعزيز اللامركزية لم يكن هو الاهتمام الأوحد«للبونابرتيين المتحررين» فلقد كان «جولز أميجوس» Jules Amigues والذى كان معاديا بشده لتحول الإمبراطورية إلى الليبرالية عام١٨٦٠ م، ومع ذلك فقد دعا إلى تبنى تدابير جوهرية لتحقيق اللامركزية ولقد تضمنت مقترحاته موضوع «نضوب رؤوس الأموال» في فرنسا وكانت كل تلك التدابير تعتبر موافقة تماما مع مبادئ السلطة والتى كانت ضرورية للاستمرار الصحى للنظام الفرنسى.

ولقد كان هناك عدد من المبررات السياسية في مواصله الإستراتيجية الخاصة بالإدارة اللامركزية ، أولها كانت هناك حاجة لإعطاء استجابة سياسية لمجموعات المعارضة والحث على المزيد من الحريات المدنية والسياسية ولقد مثل تغرير الحرية المحلية فرصة مثاليه للكثير من الداعمين للإمبراطورية (وبالتأكيد للعديد من البونابرتيين الاستبداديين) لمواجه المعارضة على أرضها الخاصة حيث مثل ذلك لهم فرصة لإظهار التفوق الأيديولوجى للإمبريالية على خصوصها.

ولقد كانت اللا مركزية حسب هذا المفهوم وسيلة جذابة للاستفادة من (حاشية ص١٥٥) الالتصاق الفطري للمجتمع الفرنسي بالنظام والمحافظة الاجتماعية وعقب ذلك مباشرة فلقد لعبت اللامركزية الإمبراطورية دورا من خلال إستراتيجية متعمدة للتلاعب في السكان بالمناطق الريفية خارج المراكز الحضرية وكما ذكرنا سابقا فإن منتصف وأواخر عام ١٨٦٠ م قد شهد زيادة متنامية لدعم جماعات المعارضة بشكل عام والجمهورنين بشكل خاص في المجتمعات السكانية فلقد واجهت احتمال تراجع سياسي في هذه الأجزاء من الدولة، ولقد كانت الإمبراطورية تأمل في أن توفر قدرًا أكبر من اللامركزية لتوطيد وتوسيع نطاق دعمها حتى في الريف الفرنسي ، ولقد كان إنشاء لجنة ١٨٧٠ بشأن اللامركزية جزءا من الحسابات الإستراتيجية. وعلى وجه الخصوص ، كان يعتقد أن تحرير السكان المحليين من العبء الخانق للمحافظة الإدارية من شأنه أن يساعد في تجديد الثروات الاجتماعية والتنظيمية للنظام البونابارتي أو « البونابارتية» من خلال اجتذاب قوي للوجهاء المحليين لداخل الحركة. في أواخر ١٨٦٠ م ، حيث بدأ الضغط السياسي على الإمبراطورية يتصاعد، كان ينظر للامركزية الإدارية على أنها فرصة ذات قيمة لإعادة تنشيط النخب المحلية النابليونية. ولقد أكدنا على أهمية تعزيز القاعدة الاجتماعية للنظام «البونابارتي»في تقرير من المدعي العام في« آجن» Agen فى بداية عام ١٨٧٠م.

ولقد كتب عن المطالب الملحة للسكان المحليين وشدد على الحريات الإدارات قائلا:«لن يكون لتلك الحريات عواقب غير مستحبة أقل من ذلك ، فهي سوف ترجع إلى الرجال الأذكياء من وأصحاب الأراضي الأغنياء الذين يكرسون وقتهم وثرواتهم للصالح العام ، ولكنهم يفتقرون للنفوذ المشروع في ظل نظام من البيروقراطية والمركزية المفرطة. إن تلك المعارضة للاستبداد الإداري لحكام الإمبراطورية المحلية شارك بها العديد من البونابرتيين الاستبداديين ، ولقد كان الوجهاء في كثير من الأحيان غير مستريحين لهذا التطور الدستوري للنظام في أواخر ١٨٦٠م. ولكنهم تعاطفوا مع فكرة إعطاء حرية أكبر للبلديات المحلية وخاصة المجالس العامة. حتى إنه كانت هناك اقتراحات من النابليونية أنه يتوجب إستعادة برلمانات المقاطعات ، واعتبرت هذه التدابير أن لديها ميزة مزدوجة فى إعطاء قدر أكبر من الارتياح للمطالب الليبرالية ، وهو ليس إضعافا للسلطة المركزية عن طريق توجيه ادعاءات بأن يكون هناك تجمع واحد فيها.

كما تم نشر اللامركزية كوسيلة لبناء الجسور مع جماعات المعارضة الآخرين وخاصة الملكيين ، وبحلول أواخر ١٨٦٠م ، وأصبح الموقف السياسي للإمبراطورية غير مستقر بشكل متزايد في المراكز الحضرية ، احتمال تجمع الملكيين الكاثوليك والمقاطعات في صفوف الجيش المحافظ العظيم «بدا جذابا لكثير من البونابرتيين. ولقد كان المشرعون يمثلون شيئا يستحق الاهتمام بشكل خاص من الإمبراطورية وذلك لعدد من الأسباب وكان الصراع حول المسألة الرومانية قد خلق العداء الحاد بين السلطة ورجال الدين ، وأذكت في الواقع عنصرًا مقاومًا للإكليروس من البونابرتية الشعبية.

والكثير من مؤيدي الإمبراطورية لم يفقدوا الأمل في إعادة بناء علاقات مع المناصرين للسلطة التشريعية legitimists ، والذين يعتقد أنهم كادوا أن يشاركوا فى عدد من المصالح المشتركة مع الإمبراطورية ، وهم مثلهم مثل البونابرتيين كانوا يرون في النظام فضيلة سياسية عليا ، ويعتقد اعتقادا راسخا في السلطة الوراثية وو مثلهم مثل البونابرتيين أيضا كانوا متمسكين بمبدأ المساواة في المعاملة بين المواطنين بموجب القانون ، ولكنهم رفضوا الفكر الثوري للمساواة الاجتماعية ، وبالمثل ، فإنها كانت تميل إلى اعتبار الحرية سمة المدنية وبدلا من اعتبارها سمة سياسية. ولقد آتت هذه المحاولة لتقريب اثنين من أهم القوى المحافظة الفرنسية بعض ثمارها في عام ١٨٦٩م- (٧٠).

وفي أعقاب تعيين إدارة أوليفييه ، كانت هناك محاولات لإحداث التقارب بين النابليونية والجماعات المناصرة للسلطة التشريعية ، وتجلى ذلك في تشكيل اللجنة الخاصة بتحقيق اللامركزية ، والذي ضم عددا من كبار مناصرى السلطة التشريعية الليبرالية مثل « كلود ماري رادوت» Claude-Marie Raudot وشارل غارنييه Charles Garnier

كما كان واضحا بصفة خاصة في الاستعراض القوى للبونابرتية في معاقل الكاثوليكية والمناصرين للسلطة التشريعية في الانتخابات عام ١٨٦٩ م،وكذلك فى الاستفتاء الذى تم في أيار / مايو ١٨٧٠ م، وأخيرا فى الانتخابات التى تمت لاحقا فى البلديات والإدارات.

ففى الإدارة التى يتولاها «لوير» و« تشير» Loir-et-Cher على سبيل المثال ، فلقد اعتمدت الصحيفة المناصرة للسلطة التشريعية تماما على القضية النابليونية خلال حملة استفتاء ١٨٧٠م، مطالبة بجبهة مشتركة ضد تهديد الثورة الاجتماعية . وفى بلدة في نانت ، شهدت الانتخابات البلدية في أغسطس ١٨٧٠ م انتصار لقائمة الجمهوريين ضد تحالف النابليونية وكذلك ضد المناصرين للسلطة التشريعية والكهنة[٢٩٩].

وأخيرا ، فلقد كان القصد من السعي لتحقيق اللامركزية التشجيع على ظهور أشكال مستقلة من الأنشطة الترابطية وتعزيز الشعور بالتضامن الاجتماعي فى أنحاء البلاد .

وتمثل أول هذه الأهداف امتدادًا لموضوع رسوخ النابليونية في جميع أنحاء الإمبراطورية الثانية.

---

(٢٩٩)«البرلمان والحكومة في ألمانيا في إطار نظام سياسي جديد ،» (١٩١٨م) في بيتر اسمان ورونالد سبيرز ، ويبر : كتابات في السياسة (كامبردج ، ١٩٩٤م) ، ٢٦٩ .

- ما كتب حول هذه المناقشة آخذ في التزايد ، ولكن من المفيد البدء مما قاله بى سى هو ك.و كيه هامر وهارتمان .

وفي الكلمة التي ألقاها في ليموج في ١٨٥٨ م، على سبيل المثال ، كان الأمير نابليون قد حذر من مخاطر السماح للدولة باحتلال مكانة بارزة أكثر من اللازم في سياق العلاقات الاجتماعية والاقتصادية (حاشية١٥٧) حيث قيل له : «ما يجب علينا الخوف منه ، في الواقع هو امتصــاص القوى الفردية من قبل القوى الجماعية ، وهذا سيمثل إجمالا استبدال الدولة بالمواطن في جميع المسائل المتعلقة بالحياة الاجتماعية ، وسوف يترتب على ذلك إضعاف جميع المبادرات الفردية تحت وصاية إدارية مركزية مفرطة.

واعتبر ذلك شرط ضروريا من أجل إعادة تشكيل مجتمع مدني مستقل ولزرع شعور حقيقي ، والأكثر من ذلك فإن اللامركزية ضرورية أيضا من أجل تعزيز المجتمع الريفي والذى يعد واحد من الركائز الرئيسية فى الإنتخابات البونابرتية، ولقد أشـــار لذلك Ernest Pinard «آرنســـت بينارد » قائلا:« إذا جعلنا هذه المقاطعة أكثر جاذبية ، وسيكون هناك المزيد من الاستقرار للعائلات وترسيخ قدر أكبر من الأخلاقيات ، وسببا فى ارتفاع معدل المواليد وسيتم إخماد اثنين من أهم مصادر الإزعاج فى المناطق الريفية وهما: غياب دور الأغنياء ، وهجرة الفقراء وقال إن صـــاحب الأرض ســيبقى مع مزارعيه ، والمدير مع العاملين لديه ،والصانع بين مصانعه وسيكون هناك هامش من الربح البسيط ، والعديد من الرجال المرتبطين بأراضيهم ، والشعور الوطني ، الذى هو ضعيف اليوم ، سوف تبقى جذوره عميقة في التراب الوطنى ، بشكل لن يكون من الممكن التخلي عنه.

فكل واحد يحب الوطن الأم لأن الفرد يتعلق بالمكان الذى نشـــأ فيه، والوطنية هي الفضـــيلة الناجمة عن الاستقرار ، وليست ممكنة لأمة من البدو الرحل . وفي هذه الفئة من السكان التي من شأنها أن تعمل بجد وتصبح أكثر استقرارا ، حيث إن بعض الرجال يسمون فوق الآخرين من خلال الترفع عن المزايا الشخصية ، والخدمات التي يقدمونها إلى مجتمعاتهم ، وبذلك يكتســـبون نفوذا إيجابيا من خلال التعليم الصـــحيح لحق الاقتراع العام . وسوف يصبحون مرشدين للضعفاء ، ونقطة ارتكاز للدولة.

و بذلك يمكن للامركزية أن تساعد فى تحقيق الكثير من الأهداف الرئيسية لأنصار البونابارتية ، وهي سبب فى إحياء الوطنية ، وتعزيز الأسرة ، والدفاع عن شكل من أشكال الهيمنة الاجتماعية وكذلك الحفاظ على مصالحها في المناطق الريفية ، وتعزيز التضامن الاجتماعي من أجل الأغراض المحافظة.

مقاومة المركزية الإدارية

رغم وجود تأييد أيديولوجي واســع النطاق لتعزيز أكبرللحريات المحلية في المعســكرات النابليونيةإلا أنه تمت إعاقة هذا المشـــروع بمعارضـــة شـــديدة من قبل بعض البونابرتيين المســـتبدين ضـــد إتخاذ أي تدابير لامركزية والتي بدورها أدت إلى تهديد الادارة وقوة تماسكها.

وعلى النقيض من البونابارتيين الليبراليين أمثال الأمير نابليون بونجين الذي ســـعى إلى توفير قدر أكبر من النشاط فى مجال الحكم الذاتى المترابط في المجتمع (حاشية ١٥٨).

ولقد رحب البونابارتيون الاستبداديون باللامركزية كوسيلة لتقويض دور الإدارة المحلية ، وكان العديد من مؤيدي العقائدية فى الإمبراطورية قد أثاروا صخبا سياسيا كبيرا من أجل الحرية.، ولقد أوجز نهجهم أحد المسـؤولين النابليونيين فى عهد نابليون ديجون قائلا:« في جميع المؤسســـات الإنســـانية ، كما هو الحال في الإنســـان نفســـه ، وبصـــرف النظر عن الأجهزة التي تســـاعد على تنفيذ الوظائف المختلفة ، هناك قوة داخلية وغير مرئية ، والتي هى جوهر الحياة ذاتها ؛ تظهر هذه المركزية لنا.

وكان دوك دي Duc de Persigny مثل بوق يعبر عن آراء المركزيين الإدارية والذى كان أحد المتعاونين الأوائل مع نابليون الثالث ، ولكن بعد أن تم إحلال دوك برســـاينى في وزارة الداخلية في يونيو ١٨٦٣م، دخل فى الجدال الدائر حول اللامركزية ، وندد بالانجراف نحو المزيد من التحرر في النظام في التعامل مع الحكومة المحلية في ثلاث رسائل إلى الإمبراطور في تموز / يوليو وأغسطس ١٨٦٥ م ، وأعرب عن أسفه لرغبة للإمبراطورية المتزايدة لتعريض رؤساء البلديات للشكوك عند القيام بالاقتراع العام ، حيث إن رؤساء البلديات يعتبرون الممثل الوحيد للسلطة السياسية في البلدية وبالتالي لا يجب أن تتم مساءلتهم أمام الناخبين ، وأن أي هزيمة يواجهها رئيس بلدية يشكل تحديا لشرعية للادارة.

كما اعترض دوك دي برسـاينى على الانسـحاب التكتيكي للموظفين الإداريين السـاحة الانتخابية على المستوى المحلي قائلا : إن مثل تلك الخطوة من شأنها أن تقوض سلطة واستقلالية رؤساء البلديات وبالتالي الحد من قدراتهم في أداء واجباتهم على نحو فعال كوكلاء للدولة.، حيث إن انسـحاب الإدارة من السـياسـة المحلية لن يستفيد منه سوى النخب المحلية الجشعة والمجردة من المبادئ الأخلاقية والذي من شأنه أن يسمح بالسـيطرة المطلقة على الشـؤون المحلية وقال : إن المصـلحة العامة بالتالى سـوف تتعرض للتخريب ، واهتمامات القطاع الخاص من شأنها أن تتعطل كما قال برساينى :إن تقديم قدر أكبر من الحكم الذاتي السياسي في الإدارات والبلديات من شـأنه أن يضـعف قوى الحكام ، وبالتالي المزيد من النزاهة فى الإدارة ، وأخيرا وليس آخرا ، فإن قرار السـماح للناخبين للتعبير عن أنفسـهم من خلال الاقتراع العام دون تدخل إداري في الانتخابات المحلية من شأنه تهديد القاعدة السياسية للإمبراطورية.

وبدون التوجيهات الواضـحة التى تقدم عادة من قبل أو جهة الإدارة المحلية، فإن السـكان المحليين سـوف يصبحون عرضة للنبوءات الكاذبة والغوغاء .

ولقد ناشـد برسـاينى من خلال رؤية درامية التغلب علي الفوضـي والتخريب فى البلاد حيث قال :« إن الاضـطرابات أصـبحت موجودة في البلديات كلها تقريبا والتى تعتبر أسـس الإمبراطورية الفرنسـية ، وهذا يعني أن أسس الاقتراع العام بدأت تهتز».

وكان هذا الخوف من العواقب السياسية والإدارية لتطبيق اللامركزية شائعا على نطاق واسع بين أوساط البونابرتيين الاستبداديين.

وأعرب Quentin-Bauchard (كوانتين – بوشارد) عن رأي مفاده أن معظم البلديات النموذجية غير قادرة علي الحكم الذاتي على نحو فعال فى نص قوله:« هل فكر هؤلاء من الذين يطالبون بأن تكون هناك لامركزية الإدارية وحكم ذاتيا للبلديات فى النتائج العملية المترتبة على مثل هذا النظام ؟ فالسـماح للبلديات أن يحكموا أنفسـهم سـيكون أمرا جيدا للغاية ، إذا كانوا قادرين على فعل ذلك ، ولكن هناك الآلاف من المصـالح التي ستعاني على يد البلديات لو لم تكن تلك البلديات ذات كفاءة فى هذا الأمر.

وباختصار فإن إدخال قدر أكبر من اللامركزية السياسية لن يجلب سوى كارثة لفرنسا .

إن هذا المفهوم قد لخص في سـفر الرؤيا (كنبوءة إلى حد ما) الرؤية الكاملة والاسـتباقية للنابليونية للتنبؤ بتلك النتائج الخاصـة بانهيار الدولة المركزية ، فقد جاء فى سفر الرؤيا :« دمروا هذه المنظمة ، والانتفاضـة الثورية الأولى التي سـتتسـبب في إيقاف جميع الخدمات العامة وتعليق الحياة الإدارية لفرنسـا ، وسـوف تقوم الأحزاب بانتهاز الفرصـة والاسـتفادة من ضـعف السـلطة لتقوم بتقسـيم البلاد ، وسـوف تندلع الحرب الأهلية لصالح الاشتراكية والأجانب الذين سيصلون إلى استغلال الانقسامات لدينا ومحاولة التغلب على فرنسا».

***

الميزانية العمومية للامركزية البونابارتية

مثل الإمبراطورية الثانية ككل ، كانت اللامركزية النابليونية كظاهرة ، متنوعة و متناقضة في كثير من الأحيان ، فلقد تم تحليلها بما فيه الكفاية في هذه الصفحات لتبديد الانطباع بأن الحركة كانت مجرد وسيلة تكتيكية أو بلاغية ، وفيما يلى الاستنتاج العام الأول لدينا (حاشية ١٦٠)

«إن المبادئ التي يقوم عليها مفهوم النابليونية للحرية المحلية تعد مشروعا مدنيا متميزا، وتلك المبادىء التي رسمها منظرو الإمبريالية والمؤرخون ، ونوقشت على نطاق واسع بين الفروع المختلفة للدولة النابليونية. علاوة على ذلك فقد كانت المقترحات التى قدمتها الإمبراطورية الثانية من أجل حرية محلية أكبر ليست نظرية تماما. ويمكن الحكم أيضا على سجل الإمبراطورية بخصوص اللامركزية على أساس التطوات فى الممارسات الإدارية والمحلية للنظام السياسي ، وفى هذا الشأن فإن الصورة في عام ١٨٧٠ تختلف كثيرا عنها فى الأيام الأولى من الإمبراطورية ، وكان هذا ملحوظا بشكل أكبر على مستوى الإدارات ، حيث اتسع قانون يوليو ١٨٦٦ لصلاحيات في الميزانية للمجالس العامة ، كما خفضت من دور الحكام وقامت بالمراقبة اللاحقة وذلك في عدد كبير من المجالات المعنية بمسائل الإدارة مثل تشييد الطرق وصيانتها ، مما كان سببا لتحقيق اللامركزية الاقتصادية ، وبالتالي تقدما جوهريا خلال عام ١٨٦٠ ، وهذه تعد نتيجة مباشرة لتشريع للإمبراطورية ، وأصبحت العلاقة السياسية والإدارية بين باريس ومقاطعاتها أقل مركزية تدريجيا خلال عقدين من عهد الحكومة الإمبراطورية.

ولقد تم استبدال السيطرة المركزية للحكام المحليين عبر الحياة السياسية والإدارية والتى كانت هدف النظام منذ الأيام الأولى من الإمبراطورية بمجموعة من الوسائل الأكثر تعقيدا من التفاعلات بين المركز والأطراف.

و لقد كان هناك تحد لسلطة الولاة وبشكل تدريجي من قبل ثلاثة مجموعات من العناصر الفاعلة المحلية (المنافس في بعض الأحيان ، التواطؤ في كثير من الأحيان) وهم رؤساء البلديات - والمجالس العامة - والممثلين المنتخبين فى معسكر السلطة التشريعية . ورؤساء بلديات المدن والأعضاء القياديين في المجلس العام يعدون في كل الحالات تقريبا من الشخصيات المحلية التى لها هيبة قوية ، والكثير منهم يتمتع أيضا بمراكز قوية في باريس.

كما لاحظ فى عام ١٨٦٩ م إحدى الهزات وهو ، « السباق أصحاب المكاتب المتعددة والذين كانوا موجودين دائما ، ولكن لم تكون أحوالهم مزدهرة كما هو الحال اليوم .

وبالتأكيد ، وطوال فترة الإمبراطورية ، تشير التقديرات إلى أن ثلثي جميع وزراء ، وثلاثة أخماس مجلس الدولة وأكثر من أربعة أخماس جميع أعضاء فيلق التشريع أو (الهيئة التشريعية) قد عملوا أيضا فى المجلس العام.

وعقدت في كثير من الأحيان رئاسة الهيئة التشريعية من قبل شخصية مؤثرة جدا في التسلسل الهرمي الباريسي من البونابرتية.

ويمكن لهؤلاء الأفراد التحايل بسهولة نسبية على مكائد الإدارة المحلية ،وكانوا هم في الواقع في كثير من الأحيان الذين يضعون المعايير والقواعد التى كان على الحكام اتباعها .

وفي الإدارات التى يرأس إدارتها أشخاص أمثال برسايني Persigny ،و «مورنى» Morny،و «روهر» Rouher ، و« فولد» Fould، و«بيلاوت Billault و«بروتشي » Baroche، كان من الواضح أن هذه لنخب من الوجهاء هم الذين يسيطرون على الشؤون المحلية ، وليسوا ممثلين للدولة ، ونفس الشيء كان ينطبق على عدد كبير من الأعضاء الأقوياء في فيلق التشريع، والذين سمحت لهم شبكاتهم في كثير من الأحيان بلتحايل والتخريب للوضع الإدارى داخل إداراتهم.

وبالفعل وفي عام ١٨٦٦ م، أعرب « برسـاينى » Persigny عن أسـفه للعواقب السـياسـية الناجمة من الانجراف نحو الحكومة البرلمانية وقال:« إن النائب يميل لأن يصبح شخصية ذات أهمية غير متناسبة مع محليته،

فهو يتصـرف كأنه هو مصـدر جميع التفضـلات والآمر والناهى لرعاية الدولة على مدى إدارته ككل، وتنزلق التأثيرات المعنوية بعيدا عن الإدارة لتكون في يديه شخصيا».

وعلي مستوى أقل من الهرم الإداري ، جلس البيروقراطيون النابليونيون يشاهدون ما يحدث بلا حول ولا قوة ، كقوة تسـربت بعيدا عن الهيئات الانتخابية الإدارية ، حيث أشـار المحافظ الفرعي لبلدة «تورنو» Tournon«لذلك بحزن في عام ١٨٦٥ قائلا:« من أحد جوانب الشـذوذ في منظمتنا الإدارية ، أن الحكام الفرعيين يشـهدون وصـول أوامر الحكام اليومية الدقيقة والتي يتعين عليهم تنفيذها خلال أوقات محددة . ولكن عندما ينظرون من حولهم لضمان أن هذه الأوامر قد اتبعت ، يجدون أنفسهم وجها لوجه مع رؤساء البلديات والذين تكون لهم سـلطات متنوعة وهامة وصـلاحيات أكبر فعالية منهم هم شـخصـيا، الذين لا يمكن معالجته أوجه القصور لديهم من خلال الإجراءات الإدارية.

وبالمناسـبة فإن تلك الملاحظة نفسـها تتكرر، وقد أدلى بها الحكام في نفس هذا الشـأن والذى يتعلق بدور رؤسـاء البلديات ولكن في المدن الكبرى ، هذه الأشـكال من السـلطة تمثل أعاقة على نحو متزايد من دفع وتطبيق المركزية فى إدارة الإمبراطورية السـياسـية لمقاطعاتها المختلفة ،وأجبرت الحكومة على أخذ الآراء المحلية ، والأفضليات ، والمصالح في الاعتبار.

وكما لاحظنا سابقا ، وفي الأيام الأولى للإمبراطورية ، لم يدخر النظام أي جهد لوضـع الترتيبات الإدارية لدعم المرشحين الرسميين في الانتخابات التشريعية والمحلية .

و فى عام ١٨٧٠ ، وكنتيجة لعدد من العوامل (وأبرزها تطور النظام البرلماني ، والتجزئ السـياسـي الداخلي للإدارة ، وعدم شعبية الترشيحات الرسمية ، ومع تزايد عدم فعالية هذا النظام في العديد من المجالات ،(والإثراء الاجتماعي والسياسي للوجهاء المحليين) ، أصبحت هذه الممارسة غير عملية أو مرغوبا فيها في كثير من الدوائر.

و في ليموزين Limousin ، على سـبيل المثال ، أجريت انتخابات ١٨٦٩ م مع اتجاه محافظ قليلا وذلك إمعانا فى التأدب مع العديد من المسؤولين الإداريين المحليين ولكنهم بدورهم رفضوا وبشدة الاحتشاد وراء المرشح الرسمي .

وعلى نفس القدر من الأهمية ، الدور الذى لعبته الإمبراطورية الثانية في ظهور سياسة البلدية الحديثة .

ولقد سمح ذلك للعوامل السياسية المحلية لأن تلعب دورا أكثر أهمية في تحديد نتائج الانتخابات، والذى دلت عليه النسبة المتزايدة من رؤساء البلديات الذين ترشحوا للانتخابات.

وتكرر ظهور السـياسـة العدائية والتحدي لجماعات المعارضـة من خلال المنافسـات الانتخابية في وقت مبكر من عام ١٨٦٠ م أظهرت وبشـكل سـريع الحدود الخاصـة بالنظام المركزي الذي اضـطر للعمل من خلال الاقتراع العام ، وقد كان هذا بمثابة توجيه أكثر وضـوحا لهذا الوطن بشأن سياسة الحكومة فى تعيين رؤسـاء البلديات. ومنذ الأيام الأولى للإمبراطورية ، صـرح النظام بشـكل واضـح بأنه يتوقع التبعية المطلقة من جانب رئيس البلدية للحكومة المركزية.

فرؤساء البلديات الذين فشلوا في تقديم الدعم الفعال للمرشحين الرسميين ، على سبيل المثال ، يمكنهم أن يتوقعوا القليل من التعاطف من جهه الحكومة . ومع ذلك ، وفي وقت مبكر من عام ١٨٦٠ م، ، اضـطر النظام لتبني موقف أكثر مرونة وكانت إقالة رئيس البلدية الذي يبدى تعاطفه للجمهوريين والمناصرين للسلطة التشريعية أو المرشحين كانت بمثابة بادرة لنتائج عكسية في مجالات ومناطق قوة المعارضة المحلية.

وبالمثل ، فقد كان من المنطقي قليلا تعيين رئيس البلدية من خارج المجلس البلدي ، إذا كانت الغالبية العظمى من أعضـــاء المجلس المنتخبين من المعارضـــة ، ولذلك وفي حين احتفظت الحكومة بسـلطة تعيين رؤسـاء البلديات ، وأكدت هذا الحق في مواجهاتها مع لجنة ١٨٧٠ وقد تأثر طبيعة خياراتها بشـكل كبير من جراء الاعتراف بالعلاقات والارتباطات المحلية للسـلطة. وبحلول أواخر ١٨٦٠م، وكان يتم تعيين رؤسـاء البلديات من قبل النظام الجمهوري في المناطق الحضـــرية وبدعم جمهوري كبير، ومثل هذا اعترافا متزايدا بانســحاب النظام من ممارســات المركزية. حتى لو تعلق هذا بالمبدأ المقدس الذى يتمثل فى تعيين رؤســاء البلديات .

وتشير الأدلة بوضوح وجود اتجاه نحو ما يمكن تسميته بالديمقراطية الزاحفة (أو الديمقراطية الإضافية).

وأشـارت السـجلات المدافعة عن النابليونية بقول: «إن الإختيارات لرئيس البلدية بواسطة الإمبراطورية اعتمدت بشكل أقل بكثير على الاعتبارات الحزبية عما كان معتقدا بشكل عام.

وهكذا نسـتنتج أن كلا من مناقشـات عام ١٨٦٠ م على المركزية والممارسـات البلدية من الإمبراطورية الثانية تشـكل نقطة تحول من حيث تحديد توافق جديد في الآراء المدنية في فرنســا حول وضــع مهام رئيس البلدية.

الخلاصـــة : البونابرتية ، والديمقراطية ، والمواطنة الحديثة حاولت الإمبراطورية الثانية اســتخدام نظام حكمها المحلي لتعزيز نوع معين من المواطنة الديمقراطية ، واحترمت النظام المؤســس ، وكانت تعنى نفســها بالمســائل المادية والتقنية بدلا من المسائل السياسية، وحددت نفسها داخل إطار القيم النابليونية من حيث توافق الآراء والنظام. ومع ذلك ، فقد كافح مفهوم المواطنة هذا من أجل الخروج من الأهداف المتناقضـــة للنخب النابليونية من حيث: إزالة الصـــبغة الســياســية ، وممارســة حق الاقتراع العام ، المعرفة الإدارية ومشــاركة المواطنين في الحياة المحلية ، والمحافظة على النظام الاجتماعي والمحافظة على التراث الثوري للمســاواة المدنية ، وزراعة نظام حكم تقليدي ومحترم وتحديث الحياة الســياســية، وليس هناك شــك في أن الإمبراطورية الثانية رغبت حقا فى رؤية المزيد من المشاركة المدنية في الشؤون العامة، ومع ذلك ، فإن النظام الإمبراطوري لم يقرر أبدا الشروط الدقيقة التى ينبغي أن تحدث لتحقيق الانخراط في الحياة المدنية ، ولم يقرر في بشكل واقعي الغرض من ذلك في نهاية المطاف.

وفي النهاية ، كانت الجمهورية (النظام الذي أنشـئ نفســه في نهاية المطاف بعد انهيار الإمبراطورية الثانية عام ١٨٧٠م) هى التي نجحت في التوفيق بين هذه الضـــرورات المتعارضـــة ، وإيجاد إطار مســتقر ودائم للعملية الديمقراطية والوطنية والمحلية في فرنسا. إن الفشل المؤسسي لنظام نابليون الثالث ينبغي ألاَّ تنتقص من مساهمات كبيرة من الإمبراطورية الثانية لنظرية وممارسة الديمقراطية الحديثة في فرنسا. ما برز في هذا الفصل هو أن ردود فعل البونابرتيين بشــأن الاقتراع العام وموقعه في نظامهم الســياســي ، في هذا المعني ، وإرثهم المهم للجمهوريين بالتأكيد على الطابع المحافظ اجتماعيا للتصويت الجماعي أوالجماهيري ، وهي الرسالة التي لم تخلو من الانتهازيين والنخب الراديكالية للجمهورية الثالثة بعد عام ١٨٧٧ م. ولقد توقعت الديناميكيات السـياسـية لنظام الحكم المحلي التي ظهرت في عام ١٨٦٠ م وبشكل واضح بالنظام الجمهوري الحكومة الإقليمية ، وعلى الأخص في تغليب الوجهاء المنتخبين ذوى النفوذ على الوكلاء الإداريين للـدولـة ، وأكـد تطور الـديمقراطيـة والبرلمـانيـة التي جرت في الإمبراطورية الثانية في هذا المعنى (على الرغم من ازدراء النظام الأولي للسياسة) أن الشرعية السياسية التي نبعت من الانتخاب المباشــر من خلال الاقتراع العام كانت أكبر من تلك الرعاية التي تمنحها الدولة من خلال مكاتبها التقليدية ، وبحلول أواخر ١٨٦٠م ، وتجلى هذا التفوق «الديمقراطي» على جميع مسـتويات الممثلين للتســلســل الهرمي ، من أول نائب رئيس البلدية (وهي نقطة ، بالمناسبة ، تسلط الضوء أيضـا على الانقطاع كبير الذى حدث بين الإمبراطوريات الأولى والثانية). وبشـــكل أشـــمل ، وبين الأعوام ١٨٥٢ م إلي عام ١٨٧٠م، كان النظام البونابرتي بمثابة مختبر لاســتكشــاف بعض المســائل الرئيســية التي أثارتها النظرية الديمقراطية. وداخل الحركة النابليونية نفســها ، كان هناك جدل دائر بين أنصــار المركزية من جهه وأنصــار اللامركزية من جهة أخرى حول القضايا الأساسية التي لا تزال محور اهتمامنا حتى اليوم. والسؤال هو :

ماهى النقطة التي ينبغي عندها أن يتم تجاوز الديمقراطية المحلية لاعتبارات المصلحة العامة؟ هل نقل السلطة إلى الهيئات المحلية لا يعرض على الجاهلين ومن يسهل مهاجمته . وعرضة للمكائد الأوليغارشيين oligarchies فى المحافظات (الأوليغارشيات تعنى تشكيل حكومة وإجراء تدريبات لمجموعة صغيرة تحكم بشكل خاص لأغراض فاسدة وأنانية أى « حكم القلة من الأفراد») ؟ هل المثل الأعلى النابليونية وهو: «حكومة بعيدة كل البعد عن الرجال الذين تحكمهم » هو أفضل وسيلة لضمان المساواة المدنية والنزاهة الدولة؟ وفي الوقت الذي تتعرض فيه الديمقراطيات الحديثة للخمود على نحو متزايد من جانب أبواق اللامركزية والتبعية « ، فإن سنوات الإمبراطورية الثانية تقدم تذكير قوي بأن في تقاليد سنة ١٧٨٩ (والتي دعونا لا ننسى أنها كانت لجمهورية بقدر ما كانت نابليونية) » فإن حكومة الشعب« ليست مجرد بعض العمليات الرسمية ، ولكنها وبشكل أكثر عمقا ، تعبر عن إنشاء مؤسسات لتعزيز مفهوم متميز «الحياة الطيبة».

الجزء الثانى:

البونابرتية والقيصرية والشمولية:تجارب وأفكار القرن العشرين

١- من القنصلية للإمبراطورية: الدافع والمقاومة. إيسر ولوش

ماكس ويبر Max Weber وتجسيد القيصرية

بيتر بهر

Peter Baehr

«إن ســادة الأمم فقط هى المطلوب منهم بســط أيديهم للتحدث عن التنمية في العالم». (Max Weber، ١٩١٨ - ماكس ويبر).

إن دراسة القيصرية يفسح المجال لاثنين على الأقل من المسارات المتيزة للتساؤل ، وكلا المسارين إلى حد ما ، له آثار مختلفة بخصوص فهمنا لماكس فيبر Max Weber

إن النهج أو المفهوم الأول يتعامل مع القيصـــرية كفكرة تتوقف قيمتها على صـــحتها التاريخية وفائدتها المنهجية ، هل هى تســاعد على إلقاء الضــوء على القيصــرية فى فصــول معينة من التاريخ الأوروبي ، ولا ســـيما تلك الإمبراطوريات الثانية الفرنســـية والألمانية ؟ أم أنها فكرة بلهاء إلى حد كبير ، تميل للإفراط في التعميم وتميل نحو التعتيم؟ فالمؤرخون والمنظرون السياسيون ، كما نعلم ، يختلفون جذريا عن سؤال كهذا ، وحتى الآن فكل المتنازعين أحرار فى مبادئهم من حيث إدراج «ماكس ويبر» كداعم لقضيتهم ، ويمكن القيام بذلك عن طريق معالجة مفهومه للقيصـــرية وبنفس الطريقة الكثير من أفكاره عن الكاريزما ، والعقلانية ، والبيروقراطية ، ســواء تطبيقه لذلك على تشــكيلات ســياســية مختلفة أو إظهاره لحدودها الأســاســية وعدم ملاءمتها ، ويعتبر «ويبر» لدينا في واقع الأمر أول مبشـر (بالتمجيد أو التضــليل ،و الاعتماد على جهة نظر شـــخص ما)، والجهود المبذولة لفهم أحدث ، مثلا ، لنظام بســـمارك Bismarck's regime أو لفهم قاعدة الاستفتاء العام بصورة أعم وأشمل.

والنهج الثاني لدراسة القيصرية ، والذى سوف نتناوله في هذا الفصل ، والذى يركز بدرجة أقل على صحة أو صــلاحية هذا المفهوم ويركز بشكل أساسى على معنى هذا المفهوم فى ضمير من استخدموه ومن خلال اللغة الدارجة فى ذلك الوقت. وتكمن أهمية القيصــرية فى أنها تلقي الضــوء على عدد من المناقشــات الرسمية والجدل الذى كان دائرا منذ القرن الثامن عشـــر وحتى بداية القرن العشـــرين على الاتجاهات الشـــاملة للديمقراطية ، ولن يكون التركيز هنا ليس على إيجاد مفاهيم مناســبة ، لعمل المؤرخين فى وضـــع النظريات الســابقة ، ولكن على إعادة فهم لكيفية استطاعة الموظفين على اختلافهم فى الســابق من دعم مواقفهم وجعلها ذات دلالات مفهومة وذات معنى، وأهمية اســتخدام المفردات اللغوية للقيصــرية وتمثيلها على أنها فن الخطابة ، وأنها توقف وتحبط الجدل ، اتهام ، أو أنها تمثل الأســباب المنطقية. وبشــكل أكثر تحديدا نســأل :« مالذى يمكن أن يفعله مفكر مثل ماكس ويبر بمثل هذا المصــطلح «القيصــرية» وما هو الغرض أو الأغراض عندما سعى للاحتكام إليه؟ وهل كان من خلال المناقشات المستمرة يحاول التوافق مع القيصرية أم الانقلاب عليها؟

إن أفكارى فى التمييز الذي رســـمته بين هذين النوعين من التحقيقات للتأكد من تلك الإســـتفهامات ، مصـــطنعة إلى حد ما ، وعلى كل حال فالعديد من المؤرخين الحديثين الذين يجدون عملاً مربحا فى التحدث عن مفهوم القيصــرية يمكنهم الادعاء بســهولة أنهم لم يســتخدموا أى ألفاظ دخيلة على مفردات القرن التاســع عشر، ولكن يدعون بمجرد امتداد للألفاظ التي كانت تستخدم آنذاك على نطاق واسع.

ولكن إذا كان هذا القول على سبيل تقديم المصداقية ، فإنه لا يزال يتعين على المؤرخين الحديثين لإظهار أنهم يفهمون نوعية المعاني التقلبة والخاصة بالمصطلحات التي يتعاملون معها ، فحتى بالنسبة لأفضل المؤرخين (وهذا ليس الحال دائما) نأخذ على سبيل المثال موضوع يتناول طبيعة السياسة «الألمانية والمسرح» بين عامى ١٨٤٨ م و ١٩٣٣ م كما يلى :

الفكرة القائلة بأن السياسة ، وخصوصا السياسة الخارجية ، يمكن أن تكون بمثابة مأساة مألوفة إلى حد ما لصرف انتباه الرأي العام ، وهو أيضا يشبه الشكل القديم مثل الذى قدمه الأباطرة الرومان والمسمى ب «الخبز والسيرك»وفي الفترة التى نتحدث عنها هن وهى مابين عامى [١٨٤٨م-١٩٣٣م] ، كانت الفكرة الرئيسية تتمحور حول القيصرية ، أو البونابرتية (كما تدعى أكثر الوقت) ، حيث إن المفهوم الحديث للقيصرية أو البونابرتية يدين بالكثير لماركس ، الذي طور هذه الطريقة كوسيلة لوصف نظام نابليون الثالث التي أعقبت ثورة ١٨٤٨ في فرنسا ، وهناك اثنان من المظاهر العديدة أثناء فترة الحكم النابليونية والتي ما زال المؤرخون يتجادلون حولها ، لما لهما من أهمية خاصة هنا ، أولهما هو استخدام النجاحات في السياسة الخارجية لتحويل انتباه الرأي في الداخل ، والآخر هو استخدام تقنيات التصويت المباشر(الذي يتم فيه دعوة الناخبين لقبول أو رفض اقتراح ما) لمناشدة الشعب والاحتكام إليهم على حساب المعارضين السياسيين ووفي السنوات الأخيرة ، بدا العديد من المؤرخين الألمان يفكرون ويحكمون على بسمارك من منظور كهذا الأمر.(تأكيدات إضافية) [٣٠٠]

ولكن أين مكمن الخطأ في هذا المشهد العادي والمألوف جدا؟

بادئ ذي بدء ، فقد كان ينطوي على خطأ مزدوج ، الأول هو إسقاط القيصرية مع البونابرتية ، والثانى إسقاط البونابرتية مع نظريتها الماركسية .

ونتيجة لذلك ، فإنه يترك مجالا صغيرا لأولئك المعاصرين ، أمثال ليوبولد فون غرلاخ Leopold von Gerlach للتمييز بشكل قاطع بين البونابرتية والقيصرية ، أو هؤلاء أمثال ماكس ويبر Max Weber لوصف بسمارك باعتباره شخصية قيصرية وليس كشخصية نابليونية.

ومن المستبعد أن نظرية « ماركس» عن البونابرتية قد لاقت صدى واسعا خارج الدوائر الاشتراكية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، في حين أن المفاهيم الأخرى - التي استخدمها المحافظون السياسيون الكاثوليك ، والليبراليون ، والجمهوريون – كانت لها شعبية وشهرة أكبر فى المناقشات الذائعة فى ذلك الوقت.

يشير ديفيد بلاكبورن Blackbourn فى كتابه «الأفكار المعاصرة» من القيصرية إلى إمكانية الاعتماد على الفكرة وذلك فى بريد أرسله إلى المؤرخين فى كل من ألمانيا وفرنسا عام ١٩٤٥ ، في الاستدلال على معقولية المكاسب التي تحققت من ذلك كما سنقرأ لاحقا فى هذا الموضوع.

ومع ذلك ، وإذا فمن الواضح أننا الآن قد تركنا وراءنا المعلقين فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، ويسعى الآن هؤلاء الذين بيننا إلى تفسير الحقبة السابقة ، ويبحثون عن أنسب المفاهيم لفعل ذلك. وأخيرا ، وكما يقر بلاكبورن Blackbourn في وقت لاحق ، عندما تحول ويبر بنفسه لانتقاد الكارثة التى حلت بالسياسة الخارجية الألمانية

ومن الجدير بالذكر أن برقية كروغر (١٨٩٦م) ، و«الخطرلأصفر » فى خطابه عام (١٩٠٥) ، والأزمات المغربية (١٩٠٥ م ، ١٩١١م) -- كان هدفه منها عدم نجاح بسمارك في تحويل انتباه الرأي العام عن المشاكل الداخلية ، إلا أن الأزمات التي أثارها « النظام الشخصي » لويلهلم الثاني -- Wilhelm II والذي لم يدعه ويبر Weber صراحة بأنه ينتمى إلى النابوليونية أو القيصرية.

وبشكل أكثر تحديدا ، سوف تدرس كيف استطاع ويبر Weber فى تلك الحقبة أن يوظف مفهوم القيصرية في ظاهرة غير مسبوقة فى تاريخ العلوم الإنسانية .

---

(٣٠٠)ديفيد بلاك بورن David Blackbourn، في كتابه «السياسة والمسرح» : الاستعارات من مرحلة في التاريخ الألماني ، ١٨٤٨- ،وفى كتاب « الشعبيون والأرستقراطيون» : مقالات في التاريخ الألماني الحديث (لندن ، ١٩٨٧) ، ٢٤٦-٦٤ ، في ٢٤٩. ١٩٣٣.

تجسيد القيصرية :

عندما بدأ ماكس فيبر بالكتابة على نطاق واسع بشأن السياسة في ١٨٩٠، تحول النقاش العام حول القيصرية في ألمانيا في المقام الأول على« بسمارك» بدلا من التركيز على نابليون الثالث ، وكان الهواء مازال مشبعا بعبق البونابرتية ، وخلال الربع الثالث تقريبا من القرن التاسع عشر ، كان الرأي العام في ألمانيا منقسمًا بين أولئك الذين أدانوا جذور النظام النابليوني واعتباره فرعًا من القمعية ، واللاشرعية ، وأنه لايمت للألمان بصلة (الغالبية العظمى من المعلقين) ، والذين رأوا بعض المزايا في عدد قليل من المنجزات التي تم تحقيقها. ولا يقل أهمية

بالطبع ،احتواؤها للثورة الحمراء . والأكثر من ذلك فقد وفرت إمبراطورية نابليون الثالث للأدباء أسبابًا أخرى كثيرة لتقوم بامتداحه وتزكيته .

من وجهة نظر الكاثوليكية السياسية ، يمكن أن ينظر إلى نابليون الثالث ، كما رآه فيليب أنتون فون سيجيسير« Philipp Anton von Segesser ، باعتباره وسيلة يمكن من خلالها إنشاء منطقة كاثوليكية رومانية في أوروبا . وبشكل بديل ، وفي هذا العصر الذى تسيرفيه فلسفة التاريخ جنبا إلى جنب مع تحليل الأحداث السياسية ، يمكن تفسير مغامرة نابليون المكسيكية ، كما فسرها من قبل « يوليوس الاب »الديمقراطي« Julius Fr obel»، على أنه «إقامة دعامة رومانية في أمريكا ،و بحيث تتسلق الدعامة الرومانية في أوروبا ، والتى تدين بشكل أساسى للجرمانية فى أميركا من ناحية تأثيراتها المتجددة.

وكانت هزيمة نابليون الثالث ونجاحه في سحق سيدان Sedan قد قضى على الأحلام من هذا القبيل. ولكنه أيضا دمر «فكرة نابليون» الواسعه وغير التقليدية فى «الجمع بين المحافظة والتطرف» ، والتعبئة الشعبية والسلطوية التي كان مفتونًا بها ، والارتباك والحيرة التى لاحظها العديد من المراقبين فى القرن التاسع عشر.

ولقد بدت تصرفات بسمارك كأنها تشير إلى خلاف ذلك. وعلى وجه الخصوص ، تأسيس لإقامة الاقتراع العام ، وتوسيع نطاقا اتجاهاته الدستورية من الدستور المنحل فى شمال الاتحاد الألماني لخليفته المتمثل فى الدستور الإمبراطوري ، ومع ذلك كانت «القيصرية» تثير لدى المعلقين شكوكا عميقة.

أما الليبراليون أمثال هيرمان بومغارتنHermann Baumgarten ، هاينريش فون سيبل von Heinrich Sybel وماكس ويبر الأصغر young Max Weber ، كانوا مقتنعين ومؤيدين بحماس لكل أشكال الوحدة الوطنية ، بينما كان استخدام بسمارك لورقة الاقتراع لأغراض ديماغوجية والرجعية قد مثل تهديدا من شأنه إبطال الإنجاز العظيم الذى تحقق عام ١٨٧١ . ، ولهذا زادت مخاوف ويبر وأصبحت أكثر تعقيدا .

و في السياق الألماني ، ربط ويبر القيصرية البسماركية مع مجموعتين من مجموعات الضعف ذات الصلة.

وكان أولها يختص بالنضج السياسي وجبن الطبقة البرجوارية التى ينتمى إليها ويبر ، حيث ذكر أنها من المظاهر التي تعوق قدراته فى تحمل مسؤولية قيادة الرايخ، وقال : إن البرجوازية لم تنشىء الدولة الألمانية بجهودها الذاتية ، وعندما تم إنشاؤها وضعوا فى رأس الأمة أن القيصرية مصنوعة من أمور غير برجوازية، وقال : إن الأمة لم تعد تقوم بأى من المهام السياسية المتمثلة فى كونها قوة عظمى إلا على استحياء ،وتراقب «سياسة القوة» وهى تبدأ وهى سياسة لاتستحق حتى اسمها هذا.

وقد انقسم أعضاء البرجوازية العليا والذي كانوا من الممكن أن يكونوا مصدرا للتقدم لقيادة الرايخ إلى فريقين للرجعية ، وأحد هذه الفرق «يتوق بشكل واضح لمجيء قيصر جديد ليقوم بحمايتهم »، وكلا الفريقين ضد صعود جموع الناس من الأسفل، وضد التهديد الآتي من الأعلى، وبالنسبة للدوافع الاجتماعية والسياسية فقد كانوا يشتبهون فيما تضمره لهم السلالات الألمانية الحاكمة »، بينما غرق الفريق الآخر « من البرجوازيين فى التحفظ والتشبث بالتقاليد السياسية الخاصة ب«الطبقات الوسطى الدنيا» الذين لم يكونوا قد استيقظوا بعد.

ولم تكن البروليتاريا proletariat بحال أفضـــل من ذلك .فهى مثلها مثل البرجوازية ، ظلت غير ناضـــجة سياسيا وتتميز بحد مفزع سواء من ناحية العجز في التثقيف السياسـي أوالدفاعي وبقيت متفردة وغير قادرة على التعامل مع المهام الجيوسياسية الكبيرة التي واجهت الرايخ الجديد.

وعلى النقيض من الطبقة العاملة الإنجليزية ، التي تقع في دولة القومية تواجه باستمرار باصداء مدوية« من قوة عالمية » ومن عواقب التعرض «للتدريب السياسـي» الذى يتسم بالفردية المزمنة، « أما البروليتاريا الألمانية » فهى تتلقى هذا التدريب فقط عند تهديد حدودنا، وهذا في حالة القضايا الحادة فقط.

لهذا السبب فإن القيصرية بعد كل هذا تعتبر« منتجًا »، وعاملا مساعدا فى دحض الدفاع عن السياسية للبرجوازية الكئيبة.

ولقد رأى ويبر أن مساهمة البروليتاريا انحراف ألمانيا عن جادة الصواب هو أمر ثانوى ، ولقد وضع هذا الخلاف حاجزا بينه وبين تلك الأصوات التي كثيرا ما كانت تحتج على القيصرية على وجه التحديد للتحذير من خطر «الجماهير» وعلى رأسهم الحاكم الظالم الذى يستغل الناس بالوعود الكاذبة «demagogue ».

والأكثر من ذلك فإن تواجد «القيصـــرية» في مظهرها البســـماركي يجعلها مؤذية ليس فقط لأنها توقف التنمية المحلية للبرجوازية كقوة سياسية ، ولكن أيضا وبشكل أساسى بسبب عواقبها الجيوسياسية.

فالدولة التي تفتقر إلى النضـوج والتعليم السياسـي ، والتى تسـتبدل القيصـرية لاتجاهات خاصـة بمصـالح السلطة ، تكاد تكون دولة ضـعيفة التجهيز لتقديم وتسير على منوال«نحن نقهر ونورث »والذى سوف يحكم علية الأجيال القادمة كما يقول «ويبر».

ولعله من الصـــحيح أن لهجة ويبر الإمبريالية ، والمشـــاعر التي رافقت ذلك في ١٨٩٠ قد لانت على مر الســـنين، فهو عندما كتب عام ١٩١٨ أنه «فقط الناس الذين لديهم النضـــج الســـياســـي هم أســـياد الأمم» [Herrenvolk] ، «لم يكن بالتأكيد يقصد الأمة التي تهيمن على الآخرين بلا رحمة.

ولكن يسـتدرك قائلا هم «الناس القادرون على السـيطرة على إدارة شـؤونهم بأنفسـهم ، ومن خلال ممثليهم المنتخبين ، والمشاركة الحاسمة في اختيار قادتهم السياسيين ، ومع ذلك وعلى الرغم من اتساع هجومه ليشمل قوى معادية للديمقراطية وغيرها من المحافظ في ألمانيا ، واســـتمر ويبر في الإصــــرار على ربط غياب السيطرة على الذات في الداخل بوجود عالم تسوده الفوضـى، فالدولة الغير قادرة على حكم نفسـها ، والمقيدة بأمور مثل « عجزها في الشؤون الداخلية» هى دولة غير القادرة بكل أن يكون لها إرادة سلطوية فى العالم.

وبعد فإن ألمانيا ، ومن خلال موقعها باعتبارها واحدة من أهم دول أوروبا Machtstaaten ، ولديها التزام بالقيام بعمل كريه لهذا العالم وهو الحفاظ على التعددية الثقافية. ولكن لو حدث انهيار لألمانيا كقوة قارية ، فإن الفراغ الذي سوف تتركه وراءها ستملؤه الهيمنة من روسيا وإنكلترا.

وهنا نأتي إلى المجموعة الثانية من أعراض الضـعف التي ربطها ويبر بالقيصـرية البسـماركية. وقد كان ويبر يدرك تماما أن الفضائل والرذائل السياسية فى حد ذاتها مشروطة بقوة من العوامل المؤسسية. حيث أن الترتيبات الســياســية المثلى لا تنتج أو تفرخ القادة العظام بشــكل تلقائي ، ولكنها يمكن على الأقل أن تســهل وتساعد فى زراعتهم.

وتبع ذلك أن الرغبة الحيوية بالنسبة لألمانيا بخصوص تنظيم الدولة بشكل أكبر عن طريق «اختيار» القادة من ذوى الصفات القيادية الجديرة بألمانيا كقوة عظمى.

في حين أن حكم الدولة الحديثة يوما بعد يوم من يعتبر ضـرورة في أيدي المسؤولين البيروقراطيين سواء فى المجالات العسكرية أو المدنية ، حيث إن سياسـتها والتوجه العام لها يصـبح لازما ، وهذا يؤهلهم للتعامل مع الغرائز على اختلاف مشـاربها. والمسـؤول كما يزعم ويبر ، هو أكثر شـرفا وفعالية عندما يكون مسـتعدًا «للتضـحية بقناعاته الخاصـة من أجل طاعته لواجبه»،و في المقابل ، فيجب على القياديين السـياسـيين « أن يرفضوا علنا قبول مسؤوليتهم عن الأعمال السياسية إذا كانت تتعارض مع قناعاتهم الشخصية ، وواجبهم أن يضحوا بمراكزهم دفاعا عن قناعاتهم.

ولا تتعلق هذه النقطة بإزالة القيصرية من العملية السياسية - حيث إن عدم وجودها لا يمكن تصوره في دولة ديمقراطية - ولكن المقصود إعادة نمذجتها بشكل جذري بالطريقة التى تمكن الممارسون للسياسة بممارسة أعمالهم عن قناعة وإحساس بالمسؤولية.

لكن ، فى ذلك الوقت ، جاهدت ألمانيا في إطار إرثها من «السياسة السلبية» : وبنيتها الدستورية التي كانت تنم عن العجز وحالة يرثى لها من المعاناه والشكوى من ، حق النقض veto، ،ومن المواقف الأيديولوجية.

وكان مهندس هذا الهيكل من من الأساليب السياسية pseudopolitics هو بسمارك. وذلك من خلال الأحكام الدستورية المختلفة (ولا سيما المادة ٩)، التي تنص على أنه لا يمكن لأحد أن يكون عضوا في البوندسرات Bundesrat ، والرايخستاج Reichstag في وقت واحد) أو حق الامتناع (وينص على عدم وجود حق لاستجواب السلطة التنفيذية عندما تكون تحت القسم)، وخضوع البرلمان بشكل كامل للنظام «الفاشستى»Obrigkeitsstaat والذى كان يسمح فقط بالديمقراطية السلبية.

وعندما كان بسمارك على قيد الحياة ، استدعى ويبر زعماء المعارضة الوطنيين الأحرار الذين كانوا يحترمونه ويحترمون فيه صفاته الفكرية الرائعة وديناميكيته الشخصية. واعترفوا بصراحة «أن' القيصرية» ، هى 'النموذج الحكومي من العبقرية ،وأن القيصرية سوف تكون بمثبة« ترتيبات سياسية مقبولة في ألمانيا »إذا كانت هناك فرصة لبعض البسماركيين الجدد بالاندماج لملء المواقع الوظيفية العالية.

ومع ذلك ، فمن المفارقات الساخرة للدولة البسماركية التى أنشئت ليس فقط عدم تسامح القائد مع أي من الزملاء المستقلين طالما كان على قيد الحياة، ولكن كانت هناك صعوبة فى إيجاد من يحل محل هذا القائد عنما يموت.

وقام بسمارك بتوحيد الأمة سياسيا ككيان دولة ، ولكن الدستور الذى وضعه كان مصممًا خصيصا لعدم السماح صراحة بأى منافسة على السلطة ، وكانت المهمة الصعبة التي تواجه ألمانيا الآن لإنشاء نظام سياسي نوعيات مثقفة من القياديين ، دون أن يكونوا مرتبطين مع أي زعيم معين. وهذا لا يتأتى إلا مع برلمان قوى من النوع الإنجليزي.

وحتى الآن يبدو أن تحليل «ويبر» للقيصرية تقليدى نسبيا، ولقد كان استخدام اسم القيصر فى الجدل السياسي ،وكان هذا الاسم يتردد مع الدكتاتور الجمهوري الأخير لروما كمثال لهذا النوع البشرى السياسي.

وكان يتم اتهام اليمين واليسار ، والساخطين من الليبراليين بصفة « جبن البرجوازية».

ولم يكن بسمارك كرمز قيصرى مطالبًا بأى فطنة فكرية ممن كانوا يعيشون فى كنفه .

ولكن ما كان غير مألوف للغاية حول نظرية ويبر السياسية هو مرونتها فى محاولتها التميز لإظهار أن القيصرية التي ينظر إليها عادة باعتبارها «حفار القبور للحكومة البرلمانية» ، أو أكثر دون مبالغة ، على طرفي النقيض ٢٨ ،وأن القيصرية يمكن أن تعمل بشكل جيد في النظام البرلماني ، والتى يمكن صياغتها بنجاح لتتحول إلى الديمقراطية الشاملة. وهذه الخطوة تعنى أن ويبر تصور القيصرية بشكل مختلف تماما عن معانى النابليونية ، أو البسماركية. ، وتضع نقيضين فى نفس الوضع في وقت واحد.

فهناك علماء أمثال ألبرت شافل وفيلهلم روخر، الذين صوروا البونابارتية على أنها من النماذج الحديثة للقيصرية والتي تعتبر بطبيعتها «قيصرية قمعية» .

ويقول «روخر» Roscher أن القيصرية مستمدة من موت الديمقراطية ، ويدلل على ذلك بطبيعة الحال فى أشكال الطغيان فى «العسكرية»،و يصر ويبر على أن ليس من الضروري أن يكون هناك ارتباط ،كما هو الحال فى الظروف المحفوفة بالمخاطر التى تحتاج للتدخلات العسكرية .

و على العكس من ذلك ،فإن القيصرية قادرة على أن تكون طبيعية ، وليس أزمة ما ، أو شكل من أشكال الحكم ؛ وهو تشكيل يكون فيه المدنيين ، مميزين عن العسكريين الذين الذراع المهيمن الحكومة ، ونوع من القيادة التي تحمي الحريات المدنية (طمست تماما في إصدارات Roscher Schaffle) وهى بدورها محمية من قبل برلمان قوي مع تواجد السلطة الحقيقية.

ثم جاءت النظريات التاريخية لكل من (أرسطو / وبوليبين)Polybean) بهدم نظرية «شافل وروخر، ثم قدم ويبر نظرية الدولة الحديثة التي عارضـت في ما يبدو ظاهرة القيصـرية والبرلمان التى كانت متوجدة آنذاك..

ثانيا ، فإن إعادة صياغة ويبر للقيصرية في سياق البرلمانية تبعده عن واحدة من مصادره الرئيسية. ، فقد قال « أوستروجورسكى » Ostrogorski أن هناك نوعًا «من القيصرية الشعبية » في الديمقراطية ومنظمة الأحزاب السياسية فى عام (١٩٠٢) .

وكان تقدم الديمقراطية الشـامل ، والنظام الحزبي الذي رافق ذلك ، تهديدا مباشـرا للنظام البرلماني، نعلم منه كما أورد ذلك Ostrogorski في كتابه «السـياسـة باعتبارها مهنة» عام(١٩١٩)، كما شـارك ويبر بالكثير من التحليل عن انهيار الأخير للنظام وارتفاع ملحوظ فى القادة الذين لديهم لمسـة التصـويت المباشـر الذي يتم فيه دعوة الناخبين بأكملها في قبول أو رفض اقتراح (plebiscitary) وما كان ويبر رفضه الرأي القائل: إن البرلمان لم يعد يمت للقيصرية بصلة ، ولو كان ذلك صحيحا لزادت قيمته البرلمان فى أعين الأمة. ولكن فى الحقيقة كان البرلمان فى حالة من التدهور بسـبب السـوط المسـلط من النظام الذى فرضـه النظام الصارم آنذاك.

ومع ذلك ،فقد صـمم البرلمان مجموع الاتفاقيات والآليات السـياسـية الخاصـة به ، وقدم شـكل حيوي من أشكال الاندماج ، وتطبيق القيصرية ذات المسئولية بمعنى : أن القيصرية لم تكن مجرد عاطفة أو ديماغوجية بمعناها السلبي ، ولكنها كانت مجهزة لتعبئة الجماهير بطريقة منظمة من أجل تأمين مصالح الأمة في البلاد .

و استخدم ويبر إنجلترا كنموذج، وعدد الأدوار التي لعبها برلمان إنجلترا القوي من خلال ممثلى القيصرية «فيما يتعلق بحكم الأمر الواقع تجاه جموع الجماهير» .

فالبرلمان العامل يعمل على تمهيد الأرضـية المناسـبة لعمل القادة وتهذيب إرادتهم للوصـول إلى السـلطة من خلال السـيطرة على إجراءات اللجنة الضـرورية ، وضـمان أن الغوغائية قد تم صـقلها بالمهارات عند التعامل مع السلطات الرسمية.

إن مثل هذا البرلمان يمثل أيضا قدرا من الاستقرار للعملية السياسية ، ويعمل على حماية الحريات المدنية ضد أي سياسي مستبد ، ويقدم « طريقة سلمية للقضاء على الديكتاتور القيصري عند يفقد ثقة الجماهير به.

يعتقد ويبر أن ألمانيا تواجه خيارا بالغ الأهمية : إما مواصـلة السـير في طريق الاسـتبداد التي أدت بألمانيا إلى محنتها اليائسة الحالية أو لبناء نظام برلماني نابض بالحياة وقوى يتشابه مع منافستها الإنجليزية.

ومن الجدير بالملاحظة قبول اسـتقالة ويبر بشـكل يجعل من القيصـرية نموذجا لقيادة حتمية فى ظل الأوضاع الديمقراطية الحديثة ، وحتى هذه النقطة ، فقد ركزت على شكلين من أشكال القيصرية :

١- البروسية(بروسيا كانت بشمال ألمانيا قديما .

٢- والقيصـرية الإنجليزية)، ولكن هذا لا يعتبر تمثيلا واسـعا لأشـكال القيصـرية ؛ ويرى ويبر أن نقطة البداية تكون بملاحظة أن الديمقراطية النشـطة للجماهير يعني تفوق «البارزين من القياديين» والتى تعتمد قبل كل شيء على الدعم البرلماني ، واستبدالها بالغوغائية الشاملة mass demagogy .

ففي الديمقراطية ، نجد أن الغوغائى(الذى يقدم وعود كاذبة لاستمالة الجماهير) هو الوحيد الذى يأمل في الحصول على «ثقة الجماهير ،» وهذا يعنى تحول الزعامة باتجاه القيصرية.

ولكن ما هي الأشكال الأخرى للقيصـرية؟ يذكر ويبر نوع من الزعماء شـرعيتها يسـتمدون شـرعيتهم من الاسـتفتاء ، والذي يعرف بأنه ليس مثل الانتخابات العادية ،بل هو بمثابة «اعتراف' بالمعتقدات فى شـأن هذا الشخص(الزعيم) المطالب بتلك التوصية ،

ومن الأمثلة البارزة لتلك النماذج نابليون الأول (وهو دكتاتور عسكري» والذي «علا شأنه بالطريقة العسكرية ،» والذي أكد موقفه من حيث الشرعية بطريقة الاستفتاء المذكور آنفا») ، وكذلك نابليون الثالث (الذي علا شأنه بواسطة الطرق المدنية كسياسي غير عسكرى ، والذى تم التأكيد على مطالبته بالقيادة عن طريق استفتاء عام ووافق الجيش بعدها على ذلك. ومع ذلك ، يقول ويبر ببساطة : أن شخصيات متنوعة مثل هندنبرج Hindenburg ، وجلادستون Gladstone ، ممن شغلوا مناصب الرئاسة الأمريكية فى ذلك الحين هم رموز قيصرية أيضا ، وذلك لأن كل منهم اعتمد على السلطة السياسية ، متانة الحكم ، والشرعية «بناءا على ثقة الجماهير»، وذلك بدلا من الاعتماد على البرلمانات »، ناهيك عن الوسائل التقنية الدقيقة (على سبيل المثال ، الاستفتاء أو الانتخابات) التى يمكن الحصول من خلالها على هذا النوع من الثقة.

وعلى خلفية تعليقات ويبر في حديثه عن القيادة السياسية الحديثة من حيث تصوره للهيئة السياسية الفرعية sub political ، « والتي من خلالها تمارس مثل هذه القيادة سياستها على جموع الجماهير».

ويصر ويبر على أن الديمقراطية فى مجموعها ديمقراطية بالاسم فقط. تماما مثلها مثلا الدولة التى يتم السيطرة عليها وتقع أيدي أولئك الذين يعملون على إدارة الشؤون على أساس يوم بعد يوم، لذلك فالسيطرة على الأحزاب السياسية يكمن في يد زعماء الحزب والوكلاء الذين يديرون الانتخابات بشكل روتيني ومباشر أو «هم مثل الآلة» ، حيث يجب على تلك الآلة إذا أراد أعضائها الاستيلاء على الدولة والسلطة ، تلبية المصالح المادية والمثالية التي تمثل دوافعها وجهودها ، والرضوخ للزعيم الأقدر على الفوز بتفاني الجماهير ، ويتلخص دور الجماهير هنا في إعلانهم عن المصادقة ، أو الرفض لهؤلاء الأفراد الذين قدمتهم الأحزاب.

يترتب على ذلك وفي ظل النظام الديمقراطي قيام هؤلاء الأشخاص الديماغوجيين القادرين على القتال بالكلمات وتعبئة الأمة. أما كيف يفعلون وينجحون فى ذلك ، فالإجابة هى باستخدام تقنيات عديدة ومختلفة.

إن «القرارات الكبرى في السياسة ، وبخاصة في الديمقراطيات ،» يقوم بصنعها الأفراد ، «، ويقول بريكليز Pericles، أنه ومنذ ذلك الحين ، فإن« الديمقراطية الشاملة ، يجب أن تدفع ثمن نجاحاتها الإيجابية بتقديم تنازلات كبيرة لمبدأ »القيصرية عند اختيار القيادة ، ويعتبر ويبر ذلك أنه من البديهيات السياسية.

إن هذه الآراء تعكس علم النفس الاجتماعي السائد في ذلك الوقت ، ولكن مرة أخرى نجد أن ويبر تحول عن أعمال لكتاب مثل لو بون Le Bon.بشأن استخدام ويبر للفظ جمهور Mass ، والذى اعتقد أنه ليس مرادفا ل «الغوغاء» Mob أو أفراد الطبقة العاملة ،على الرغم من أنها يمكن يكون لها نفس المدلول، ف اللفظ جمهور Mass عادة ما يشير إلى أعضاء من جميع الفئات طالما أنهم غير منظمين ، وصغار العامة أو تجمع لهيئة في وضع يشبه الحشد ، ويقول ويبر أنه خلافا للعديد من المحللين لعلم النفس الجماعي ، وعلى عكس العديد من المحافظين والليبراليين أيضا ، فإن صعود الجماهير كقوة انتخابية لا يجب اعتباره أنه شيء مخيف.

على العكس من ذلك ، فالديمقراطية الشاملة توفر فرصة لتقدم السياسيين الموهوبين وتحقيق أفكارهم – إذا كان لديهم خطابات مفوهة والقبول الشخصى لدى الجماهير.

وهناك نقائض حقيقية في السياسة المعاصرة ، فالسياسة لا تكون لصالح أو لضد القيصرية ، وهى لاتعنى أيضا القيصرية مقابل البرلمان ، بل هي الإيجابية مقابل القيصرية الاستبدادية ،و الزعامة الديمقراطية مقابل الديمقراطية بلا قيادة ، أوسيادة الكاريزمية أو السيادة على الأحزاب.

السياسة وعلم الاجتماع : قصة اثنين من المعالجات الكتابية المطولة(مقالات)

على مدى العقدين الماضيين ، سعت سلسلة من الدراسات لفهم أكبر لبعض الأبعاد الخافية فى أفكار ويبر ، وبخاصة كتاباته السياسية منها أو القانونية، وتلك التحقيقات الطويلة ظلت طي النسيان التي تشتمل على الخطوط العريضة للنقد الاقتصاد السياسي باللغة الألماني والتى تدعى « المخطوطات القومية أو National okonomie .

ويجب التذكير دوما علم الاجتماع لم يكن سوى واحد من مكونات الشخصية الأكاديمية ل «ويبر» والتى تسمح لنا بالنظر من جديد لشخصية ويبر من دون عوائق ، ولأعماله الشخصية التي لا تزال شائعة في الكثير من الأدبيات . وفي الوقت نفسه ، فمن الواضح من إنتاج ويبر من عام ١٩٠٩ وحتي وفاته في عام ١٩٢٠ أن النظرية الاجتماعية قد استنفذت طاقاته بشكل كبير . وكذلك نفي ويبر أنه قام بعملية دمج وإصلاح في بعض الكتابات التاريخية لبعض الكتاب أمثال Wilhelm Hennis ، واستبدال المحاكاة الساخرة فى كتاب «ويلهيلم» بأخرى من جانبه.

وكذلك لعدم إغفال إعادة وصف ويبر القيصرية عن طريق التصنيفات المختلفة والخاصة بعلم الاجتماع.

وقد قدم ويبر محاولات بطولية لوضع طريقة لعلم الاجتماع والعديد من الاستخدامات التجريبية التى تصلح لجميع الممارسين للعلوم الإنسانية .

وليكون علم الاجتماع علما قائما بذاته ، يجب أن نعلم أن العلم يفترض مسبقا وجود التزام أساسي بقول الحقيقة ، حتى لو كانت غير مريحة ، وهو موقف من الانضباط الفكري («الموضوعي») ، والاعتراف بأن النظام العلمي «للحياة» يحتوي على مبادئ من التحقق من صحة الأمور بشكل غير قابل للاختزال.

إن محاولات ويبر للتميز بين المنطق العلمي والتحزب السياسي لا يزال مثيرا للجدل والذي لا يمكن متابعته هنا. وعلى عكس ما اقترحه ويبر بأن ضمن إطار السرد لعدد من المفاهيم السياسية لعلم الاجتماع كانت ، إذا جاز التعبير ، أنها لم تكن سردا حياديا:أى أنها أخرجت من سياقها الجدلي -- المنقسم أصلا وغير المستقر – وتمت إعادة صياغتها ضمن الخطاب ، وعلم الاجتماع ، وادعى ويبر أنها خالية من الأحكام ذات القيمة.

وإذا قام أحد بدراسة المسودات المختلفة للاقتصاد والمجتمع ، سيجد اثنين من التطورات الواضحة ، أولا ، يرى المرء أنه في حين أن تظهر القيصرية مرتين في مسودة عام ١٩١٣ كمشروع تصنيف وضعه « هيرشافت»Herrschaft المسمى ب (السيطرة) ، فقد اختفت تلك القيصرية كليا عامى ١٩١٨ و١٩١٩ ، ففي هذه الحالات ، فإن القيصرية كمصطلح ستبدل بعدد من التعبيرات الأخرى التي حلت محلها في الأساس مثل F¨uhrer-Demokratie،F¨uhrerdemokratie plebiszit¨are ،plebiszit and .

أما التطور الثاني : أن المفردات الخاصة بالاقتصاد والمجتمع والتى كانت تعبر عن القيصرية قد تم امتصاصها ، وفهمها على أنها لمجرد التعبير ، وأنها مفهوم خاص ل ويبر فى علم الاجتماع خاص بالكاريزما.

إن تأثيرات هذا التحول تعتبر هامة لفهم. الأشكال المختلفة للقيصرية التى لم تعد بطبيعتها مثيرة للجدل في المناقشات العامة حول وسائل وأهداف السياسة. بدلا من ذلك فهى قد أصبحت جزءا من تصنيف للشرعية يمكن تطبيقها على مستوى عالمي.

وفي حين كانت القيصرية في كتابات ويبر السياسية (أي فى خطبه السياسية ، والنشرات ، ومساهماته في الصحف مثل تسايتونج فرانكفورتر) تشير إلى نوع واحد من الحكم ، إلا أنها ولدت في ظروف طارئة ولذلك فهى قادرة تشتمل على مجموعة متنوعة من المظاهر ، وكذلك في كتاباته الاجتماعية «الكاريزما »والتى تعتبر جزءا لا يتجزأ من جميع أنواع الحكم الحديثة .

لقد أصبحت القيصرية الآن شكلا من أشكال« الكاريزما» ، هو ببساطة نتيجة طبيعية للديمقراطية والتى أصبحت لا مفر منها كقانون للقيادة الحديدية ، وتم تمويه الالتزامات والقيم الخاص بويبر تحت ستار العلمية.

ولا عجب أن معظم العناصر التى قد وصفت في وقت سابق بواسطة ويبر بأنها «قيصرية» ، تبدو الآن كأنها جوانب من الكاريزما (القيادية هى بمثابة الهبة »،« الحاجة إلى توفير قدر كبير من الأفعال ، والعلاقة بين الجمهور والقائد تكون ساذجة إلى حد كبير ، وسلبية ، ولكن في بعض الأحيان تكون غير منطقية وقابلة للانفجار الشامل بسبب مشكلة الخلافة).

ولكن لماذا ، وفي هذه الحالة ، لم يضع ويبر ببساطة القيصرية ، مكان الكاريزما ، لتكافئ مفهوم التميز القيادي في كتاباته الاجتماعية؟ لقد توقعت شخصيا جزءًا من الحل بالفعل، فالقيصرية كمصطلح جدلي ومشحون ، لا يمكن أن يعبر عن المعنى الذى أراده ويبر للقيصرية كفئة أو تصنيف اجتماعي. وعلاوة على ذلك ، فقد كانت القيصرية تقتصر إلى حد كبير على الساحة السياسية ، في حين أن ويبر يريد مفهوم يمكن أن يشمل جميع أشكال القيادة.

وأخيرا ، فقد كان من أهم السمات التى تشير إلى المناقشات حول القيصرية في أيام ويبر هى مسألة الشرعية، واعتبرت القيصرية تمثل تحديا للحكومة الملكية ؛ لأنها كانت تسعى ودون جدوى ، إلى تأسيس نفسها بأوراق اعتماد سلالية (تعتمد على السلالات). وعلى هذا ، فلم تكن القيصرية مؤهلة من نفسها تلقائيا للعب دور في تصنيف الشرعية الذى وضعه «هيرشافت» légitime Herrschaft .

فقد أراد « ويبر» أن يؤكد على حتمية ديمقراطية القائد في ظل الظروف الحديثة . وقال: إنه يود أيضا التأكيد على الأهمية الحيوية للقيادة الفردية بشكل عام.

وساعد علم الاجتماع ويبر في دراساته المطولة على إنجاز المهام المختلفة ، وكذلك الكاريزما التى كانت أداة أساسية ساعدته على القيام بذلك الأمر أيضا. يمكن استعارة الكاريزما بحرية من بعض الخصائص التي عادة ما تنسب إلى القيصرية ، مع تفادي إشراكها أو جمعها مع الاستبداد والشرعية القيصرية التي ساهمت في جعل هذا المصطلح للقيصرية مثيرا .

أنواع السياسيين القيصريين:

لقد رأينا أن ويبر قد قبل حتمية القيصرية ، ومع ذلك ، فقد ضغط من أجل أن يكون هناك بديل لذلك داخل البرلمان العامل.

وبما أن الزعيم «القيصرى» يعمل ضمن نطاق الديمقراطية ، وتلك الديمقراطية تنطوي على تدخلات بشكل دوري من الجماهير ، فالسؤال الذى يطرح نفسه هنا هو ماهى الصفات التى ينبغي أن تتواجد فى القائد؟

ومن الواضح ، أنه يجب أن يملك الصفات التي يعتقد ويبر أنها يجب أن تكون موجودة فى جميع المسؤولين السياسيين ، وكذلك ما يعتقده «ويبر» في السياسة من حيث القيادة، وهذا يبدو واضحا وبارزا ليس فقط في تعريفه للسياسة كأسلوب للحياة ، وأنها يجب أن تحتضن «كل نوع من أنشطة القيادة المستقلة» ، وبشكل أكثر تحديدا ، «القيادة ذاتها ، أو ممارسة النفوذ على القيادة ، أو الانتماء السياسي الذى يمثل الدولة اليوم..

وهي أيضا القضية التي أثارها ويبر فى مقالاته عن السياسة باعتبارها «مهنة» ، وركزت بشكل مباشر على هذا النوع من الكاريزما الحديثة المرتبطة بالقائد الديمقراطي القيصرى.

وبناء عليه ،فإن قام ويبر بمناقشة خاصة «بالفرد» والذي وصفه في ظل الظروف السياسية الديمقراطية الحديثة ، وإجراء تحقيق في احتمال مسؤولي الحكم القيصرى فى تلك النقطة . والتى سوف نطرحها بشىء من التفصيل.

ويمكن فهم محور الرأي الذى تناوله ويبر بخصوص القائد لسياسي فى محاولته للرد على ثلاثة أسئلة ذات الصلة.

مثل ماذا يجب على الساسة القيام به ليكونوا جديرين بمهنتهم السياسية؟ وما الذى يجذبهم نحو السياسة؟ وما هي الصفات التي يجب أن يمتلكها كل منهم للاستمرار بشكل جيد في الحياة السياسية؟

ويجيب ويبر على السؤال الأول ، بأن السياسي يجب أن يعرف بشكل عميق أولا ما هي السياسة؟

يقول ويبر : « إن السياسة هي نضال»، وهى تسعى إلى التأثير على توزيع السلطة بين وداخل التشكيلات السياسية » ، ولأن السياسة تنطوي على «التحزب ، والقتال »،فهى ليست مهنة للخجولين أو ضعاف القلب ». فالوسائل الأساسية للسياسة في كل مكان هى «القوة ، مدعومة باستخدام العنف».

ولكن في نظام الحكم الديمقراطي ، فإن السلطة تنطوي على شـيء آخر : ، ليس فقط القدرة على القتال ، ولكن القتال بواسطة الكلمات المنطوقة والمكتوبة أيضا .

وكما يقول ويبر: إن الأداة المادية للقيادة في أيامنا هذه (سواء في المجالات السياسية والعسكرية) لم تعد ضربة من سيف ولكن موجات صوتية ركيكة جدا ، وقطرات من الحبر.

ويستدرك قائلا:« ما يهم ببساطة هو شكل هذه الكلمات -- سواء كان ذلك في شكل أوامر أو خطابات للحملات الانتخابية ، أو مذكرات دبلوماسية أو الإعلانات الرسمية في البرلمان نفسه – فالمهم أن تتشكل تلك الكلمات عن طريق الفكر والمعرفة ، ومن خلال قوة الإرادة وتمثل خبرات مدروسة.

وبعد ، فإذا كان العنف والغوغائية هي أدوات أساسية في السياسة ،فما هي أهدافها.

وقال ويبر : أن Herrenvolk ، والسياسيين على رأس السلطة ، ينبغي عليهم اتباع عدد من الأهداف ذات الصلة ، وإذ يضعوا في اعتبارهم أنه على الرغم من الصراع للوصول إلى السلطة (على سبيل المثال بالمنافسة») ، لا يجب التقليل منه أبدا .

ومن أهم غايات السياسة هي القتال من أجل التفرد ، وهو العمل الذي لا يسمح بأى وقفة للحصول على الطاقة والتميز ، وهو يمثل تهديداً لوضع للإنسان حتى من نفسه؛ لأنه نوع من الميل إلى الشهوانية.

وعلاوة على ذلك ، فالتطورات الاقتصادية الحديثة تهدد بفرض قذيفة الرأسمالية والصناعية البيروقراطية (أو الاشتراكية) بشكل يومى.

ومادام الساسة ملتزمين بالفردية والحرية ، فيجب أن يقوموا بإدارة عجلة التاريخ بدلا من السماح لهذه العجلة بالدوران لوحدها ، ومازال يقترح « ويبر» أن السياسة لديها قناعاتها من «الفرح الداخلي ،» المستمدة من الشعور بالسلطة والمعرفة أن السياسي هو واحد من الذين ينسجون الخيوط لنسيج الأحداث المصيرية والتاريخية.

هذه المتعة تحمل فى طياتها المخاطر ، والغرور يحولها إلى سياسة فارغة من مضمونها : وذلك عندما لا يكون للسياسة أي غرض إلا الرغبة الملحة فى السلطة في حد ذاتها، والذين لهم مثل هذه العقلية ويتبنون هذه الأفكار يبدون أقوياء وواثقين ، ولكن تبدو ضحالتهم واضحة للعيان عندما يحدث تحول دراماتيكى فى الثروات ، فينهارون داخليا، حيث إن ضعفهم هذا «ينبع من إهتمامهم السطحي والبائس بما يعنيه العمل الإنساني ، والمآسي التى يحويها ، وأن فى الحقيقة فإن العمل السياسي ، هو مجرد مصيدة.

هذه النوعية من العمل السياسي المأساوي تتطلب مجموعة نادرة من الصفات الفكرية والعاطفية من جانب السياسي، فهو يجب أن يكرس نفسه للقضية التي يفترض أنه يتحمل المسؤولية الشخصية عنها، فهو يحتاج للحكم السليم ، ورباطة الجأش ، والشعور بالنسبية. وذلك حتى لايشعر السياسي بالمرارة ، والهزيمة ، وإلى التخلي عن الهزيمة في »رحلة صوفية من العالم.

ومن المرجح أن نموذج ويبر «للزعيم السياسي المسؤول» يستدل به من عدد من المصادر المتمثلة فى أشخاص تركوا آثارا فى هذا الصدد أمثال مكيافيلي Machiavelli ، وبوركهارت Burckhardt ، ونيتشه Nietzsche كما هو واضح من الوصف السابق.

ولكن بالنسبة لطلاب قيصر والقيصرية هناك مصدر آخر لهم بهذا الصدد، فمن ضمن كل الأعمال العظيمة التى تم إنتاجها عن قيصر في القرن التاسع عشر ، لم يكن شيء أكثر قراءة من التاريخ الذى سجله تيودور مومسن Theodor Mommsen's عن روما. ولقد كان «ويبر» يطلع على أعمال منذ كان في الرابعة عشرة ، كطفل على الأقل ، وتقاسم ازدراء مومسن ل «شيشرون» Cicero.

وكان تصوير مومسن للقيصر يمثل أكثر من مجرد إعادة تذكر الماضي ، بل كان هراوة لضرب السياسيين في الحاضر، وكان قيصر بالنسبة« لمومسن» ، كل من أعظم رجل دولة جمهوري أنجبته روما ، ونموذج يمثل العظمة السياسية بشكل عام ضد ألمانيا فقر القيادة الألمانية بعد انهيار آمال الليبراليين فى عام ١٨٤٨، حيث كان توظيف «مومسن للمصطلحات التي كان من الواضح أنه قد عفا عليها الزمن ، يدل على الاستعداد لمزيد من التوجيه للمؤسسة السياسية ، ووصف مومسن قيصر على أنه زعيم ديمقراطي » وإنه الملك الذى لم يلعب دور الملك أو أي انتهاكات وخروقات مثل التى حدثت فى الثمن عشر من شهر برومير، ويستدرك قائلا:« إن قيصر كان رجل دولة بمعنى الكلمة وأنه كان بمعزل عن أى أفكار خيالية ، فقد كان رجلا عاطفيا ولكن لم تتجاوز عاطفته يوما حدودا لا يمكن السيطرة عليها، وكان قيصر من خلال «الواقعية» و«كل ما تعهد به وحققه يسترشد باعتدال متزن يدل بشكل واضح على خصوصية عبقريته ، وعلاوة على ذلك فقد كان قيصر رجلا «جمع بين القوة والحكمة « ووضوح الحكم ».

هل أثر هذا التصوير على تفكير ويبر عن قيصر وحول عظمة السياسية ولكن «نيتشة» كان يصف يصف قيصر بأنه نموذج أصيل لعظمة السياسية ، وبوركهارت .

ووجه كلاهما اتهامًا ساحقًا للدكتاتور الروماني في محور نقاشاتهم لما كان منه من الاستهانة في فنون الحرب القتالية ذلك الوقت ، لقد قيل : إن ويبر قام « بتمييز الفردية بناءً على خلفية نيتشه - وبوركهارت - وإذا كان ذلك صحيحا ، فإن الأمر يشير إلى أن الخلفية الفردية التي تتمثل فى شبح قيصر فقط.

الخلاصة.

لقد سعيت لإظهار الطابع المتعدد لأبعاد تفكير ويبر بشأن القيصرية. ، فقد وقفت القيصرية سلبا وبشكل خاطىء مع نظام البسماركية وتراثه ، ، ولكنها أكدت بشكل إيجابي ما يمكن أن تفعله القيادة السياسية كما كان الحال في إنكلترا ، والإشارة إلى الظروف الملائمة لازدهار البرلمان لديهم.

ولقد قام «ويبر» بإعادة وصف القيصرية في صياغة سياسية ، كما أعاد وصف معانيها من الناحية الاجتماعية تحت مسمى « الكاريزما» ، ودفع الى الاستقرار بشأن الجدل حول مراحل « هيرشافت » المشروعة ، وهذا يساعد على تفسير سبب القيصرية كمفهوم محدد تلقى اهتماما يذكر حتى من علماء الاجتماع. وحتى بالنسبة للمؤرخين والمنظرين للسياسة ، فمن السهل أن يفحصوا مفهوم ويبر فى مناقشاتهم ، وخلافا لأزوالد Oswald Spengler الذي وضع القيصرية في فلسفتة للتاريخ كمرحلة إنتكاسة «للحضارة» ، أو أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci ، الذي صنف القيصرية بعناية إلى مجموعة أخرى من الأنواع الفرعية ، مع أن ويبر قدم تحليلا واضحا بهذا الشأن ، حيث كانت القيصرية جزءا لا يتجزأ من في العامية في ذلك الوقت ذلك إنه نادرا ما توقف العوام لتعريفه ولقد جاهد ويبر رغم التغيرات الاستفزازية فى حينها ، لإعادة تشكيل مفردات السياسة وعلم الاجتماع .

و في بداية هذا الفصل ، لاحظ أن هناك على الأقل طريقتين للتحقيق في ظاهرة القيصرية، من ضمن طرق أخرى للتحقيق وتشمل تحليلات لمتابعة السياسيين الفرنسيين في القرن العشرين على سبيل المثال من في القرن التاسع عشر فى العهد الذى سبق القيصرية، أوعن طريق الدراسات التي ترسم العلاقة بين القيصرية (أيا كان تعريفها) وسائل الهيمنة آنذاك -- وخاصة النازية والستالينية - والتي أصبحت تسمى «الشمولية. وهذا ليس محور النقاش الذى أريده هنا ، ومع ذلك ، فأنا أعتبر أنه من البديهي للضالعين في هذا الأمر أنهم يحتاجون إلى أن يكونوا واضحين حول تقلب الوظيفة التي تتمتع بها القيصرية كمصطلح ، وأن يكونوا على علم ، أيضا ، أن هناك عددًا قليلاً من الأفكار السياسية يمكن الاعتماد عليها بشكل أكبر من القيصرية .



٢- مفهوم غرامشي للقيصرية عند جرامشى بينديتو فوتانا

The Concept of Caesarism in Gramsci

بينيديتو فونتاناbenedetto fontana

إن طريقة فهم الفكر السياسي الغربي للقيصرية ، سواء كانت مرتبطة ، أو تندرج تحت مفاهيم مختلفة مثل الاستبداد والدكتاتورية ، والبونابرتية ، كان له تاريخ دائم ومتناقض .

ومن منظور تاريخ الأفكار ، فإن ظهور وتطور مجموعة من الأفكار والتي تم وصفها بالقيصرية كمصطلح ، هي محاولات للصياغة الفكرية كانت قادرة على وصف القيصرية بأنها ظاهرة سياسية وتاريخية. وكذلك فنظريات مثل الديكتاتورية والاستبداد هي أيضا لها بناؤها الأيديولوجي ومحتوى أخلاقي ، وبالتالي محتوى سياسي.

لقد تواجدت القيصرية فقط منذ الثورة الفرنسية وما بعدها ، ومع ذلك ، فقد كانت لها أهمية فكرية وتوضيحات مختلفة سواء على الصعيد السياسي أو الفكرى ، وهي شكل من الأشكال الحديثة للسياسة ، والذى قوض الشكل التقليدي للمؤسسات ، والتي بدورها أثارت الجدل حول طبيعة ودور القيصرية .

ففى القرن التاسع عشر عكست المعارك الأيديولوجية والنظرية عن التحالفات السياسية والصراعات الاجتماعية بين الليبراليين والمحافظين ، والملكيين والبونابرتيين Bonapartists ، والماركسيين الكلاسيكيين والجمهوريين.

و في القرن العشرين ، أعربت تلك المعارك الأيديولوجية والنظرية عن الصراع السياسي بين الديمقراطيين الليبراليين والاشتراكيين والشيوعيين والفاشيين بشكل جزئي ، والمهاترات الأيديولوجية حول طبيعة ومعنى مصطلحات مثل الديكتاتورية الاستبدادية والشمولية الديمقراطية.

ولقد ظهرت نظريات الماركسية الخاصة بالبونابرتية والقيصرية في هذا السياق الفكري والتاريخي. وابتداءً من ماركس وإنجلز Marx and Engels ، كان للماركسيين جميعًا على اختلاف مشاربهم علاقة متناقضة مع القيصرية Caesarist والنابليونية والأشكال الأخرى من الدكتاتورية.

وإذ تؤكد أن الطبيعة العنيفة للدولة تحت الحكم الطبقي ، وبناء مفهوم ويلهام هيغلي للسياسة تفهم على أنها Machtpolitik (وهى عقيدة في النظرية السياسية والتي تدعو إلى استخدام القوة وخاصة القوة البدنية من قبل الدولة السياسية) وتطبيق سياسة الأمر الواقع ، وتؤكد على ضرورة حدوث ثورة عنيفة ، ودكتاتورية من أجل التوصل إلى نظام أكثر عدلا.

ومن ناحية أخرى فقد أدرك الماركسيون الغربيون ، أن أشكال الديكتاتورية تمتاز بالخمول ،و السلبية ، وأنها تمثل مجموعة متخلفة ، ولقد عارض ماركس وإنجلز الديكتاتوريات التعليمية للبونابارتية Buonarroti وبابيوف Babeuf(وهى مبادئ الدستور الفرنسي في عام ١٧٩٣ ضد سياسات السلطة التنفيذية بين-١٧٩٥) ...(١٧٩٩.

وعرضوا نسختهم الخاصة من الديكتاتورية الثورية والأغلبية (الديمقراطية) كأساس للحالة الانتقالية من حكم البروليتارية.

ويعكس تحول الديكتاتورية الماركسية من كونها حالة ثورية عابرة أو انتقالية للأغلبية الديمقراطية إلى الديكتاتورية اللينينية Leninist dictatorship كحزب الأقلية في الدولة البروليتارية تحولا في طبيعة النقاش الفكري والنظري حول طبيعة الديكتاتورية.

ولقد بشرت الثورة البلشفية في روسيا في الفترة التى كان في أوروبا أشكالا حديثة من الديكتاتورية على سواء كنظم اجتماعية أو سياسية للسلطة بشكل واسع النطاق وكذلك الهياكل البيروقراطية للدولة بأن الإكراه أصبح هو السائد بها، لذلك وفي حين كان لزاما على الليبراليين والمحافظين التفكير في الآثار المترتبة على صعود الديكتاتورية الشمولية والاشتراكيين والشيوعيين ، فقد واجهوا أمرا على نفس القدر من الأهمية السياسية والأيديولوجية وهو انتصار الفاشية في الغرب المتقدم وانتصار اللينينية في الشرق المتخلف.

وسوف يناقش هذا الفصل فكرة القيصرية من خلال أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci. ، فقد تطورت القيصرية من الجهود التي بذلها للفهم كل السياسي والنظري، لانتصار الفاشية ، والفشل الذى حاق ليس فقط باليسار الثوري ، ولكن أيضا بالمؤسسات الليبرالية والليبرالية بشكل عام.

ولقد عزا غرامشي هذا الفشل في الضعف السياسي والاجتماعي والتخلف الذى كانت عليه الدولة الإيطالية ، إلى الغياب المزمن لإيطاليا عبر إلى وجود علاقة بين هيمنة النخبة الحاكمة ذلك الوقت وبين العامة من السكان.

ولقد رأى غرامشي أن فشل الليبرالية وظهور الفاشية في إيطاليا على حد سواء ، أنها نجمت عن عدم قدرة الجماعات المهيمنة بها على الانتقال من نظام « الشركات الاقتصادية » إلى مرحلة تكون فيها التنمية السياسية هى المهيمنة

وبينما كان هناك الكثير من النقاش حول مختلف جوانب تلقى الفكر السياسي لغرامشي -- وخاصة عن مفاهيم الهيمنة والمجتمع المدني ، والإمارة الحديثة – إلا أنه وبسبب طريقة المعالجة التي تناول بها القيصرية كشكل سياسي كانت المناقشات قليلة نسبيا. وهذا يبدو كحالة استثنائية جدا فى العلاقات ، خصوصا أنه وعندما ينظر المرء إلى مفاهيم غرامشي يجد أنها مترابطة بشكل وثيق، فقد كانت طريقته فى العرض تجمع مابين الأضداد(المفهوم وضده) وكذلك تحليل المتناقضات مع بعضها البعض ، فذكر الهيمنة ينبغي أن يفهم مضمونها المقابل وكذلك الدكتاتورية مع تعارضها مع المجتمع المدني للمجتمع السياسي ، وكذلك الحرب كموقف أو كونها حركة . فالقيصرية تمتد عبر من antinomies (تعني حرفيا عدم التوافق المتبادل ، سواء كان حقيقيا أو ظاهريا ، لقانونين. وهو مصطلح يستخدم في المنطق وهما : (الهيمنة الدكتاتورية - والمجتمع السياسي / المجتمع المدني) . والعلاقة بينهما تتمثل فى التناقض الذى يراه غرمشى بين الهيمنة الفكرية والقيادة الأخلاقية.

إن غرامشي ، مثل أي ماركسي يرى ويتفهم القيصرية بوضوح كظاهرة طبقية ، وإنه يرى أنها شكل ومنتج سياسي وصراع بين الفصائل.و في مذكراته فى السجن كتب يقول : يمكن القول أن القيصرية تعبر عن الحالة التي تكون فيها قوى الصراع في توازن مع بعضها البعض وبطريقة كارثية ، وهذا يعني ، أنها توازن بعضها البعض في بطريقة تجعل الصراع مستمرا لفترة وينتهي هذا الصراع فقط بعد حدوث تدمير متبادل.

وعندما تقوم قوة تقدمية (أ) بالنضال ضد أقوى الرجعية (ب) ، لا يمكن فقط للقوة (أ) أن تهزم القوة (ب) ، أو تهزم القوة (ب) القوة (أ) ، ولكن قد يحدث أنه لا القوة (أ) ولا (ب) تهزم الأخرى ، فهى تستنزف بعضها البعض بشكل متبادل ومن ثم تتدخل القوة (ج) القوة الثالثة التي تتدخل من الخارج ،لإخضاع ما تبقى من كل من (أ) و(ب) . . وهذا هو بالضبط ما حدث في إيطاليا ، بعد وفاة لورنزو إيل Lorenzo il وهو شخصية من أحد الشخصيات البارزة ذلك الحين.

فى هذا النص يشير كل من ماركس وإنجلز للنظرية البونابرتية ، حيث ينظر إليها على أنها جاءت نتيجة استنفاد البرجوازية والطبقة العاملة وإصابتها بالإرهاق ، وكوسيلة للتعبير السياسي للفلاحين وصغار الملاك.

ونستكمل القصة الافتراضية ، فنجد أن القوة الثالثة (ج) على الرغم من حضورها من الخارج ، و«إخضاع ما تبقى من كل من القوة ألف القوة باء ،» تتدخل ليس فقط بسبب الاستنفاد المتبادل بين ألف وباء ، ولكن أيضا لأن ألف أو باء جيم دعوها للتدخل باعتبارها ثاني أفضل طرف لحل الصراع، وهكذا ، وعلى الرغم من أن النتيجة النهائية للتدخل تتمكن من إخضاع كلا الفريقين ، وأثار تدخل نفسها من قبل المصالح الداخلية للصراع، وكانت المواجهة منذ البداية بسبب مصالح معينة متضمنة وموجودة فى الصراع نفسه اعتمادا على نتائجه.ويذكر غرامشي ، أن هذا هو الحال الذى كان في إيطاليا بعد وفاة لورنزو. النضال من أجل التفوق هو الذي كان يقف خلف ميزان القوى بين الولايات الإيطالية ، والذى أدى فى النهاية إلى التدخل

الأجنبي في شـــؤون شـــبه الجزيرة الايطالية. وكان التدخل من الطرف الثالث (ج)وعلى الرغم أنه من الخارج »،« فقد أخذ أشـكالا محددة ونتجت عنه نتائج معينة (تتمثل في إخضـاع الولايات الايطالية في نهاية المطاف) نتيجة للديناميكيات الداخلية للعلاقات بين الولايات الايطالية نفســـها. وفي الواقع أنه لا توجد دولة قادرة على حشد القوة اللازمة لتصبح قوة الهيمنة الإمبريالية أو أن يكون ذلك سببا للتدخل الأجنبي.

وفي الوقت نفسه ، فإن الفشل لأى ولاية إيطالية واحدة لتحقيق التفوق على الآخرين في تفسير غرامشي لمكيافيلي ، مرتبط بفشل النخب الحاكمة لتأسيس هيمنة دائمة ومستقرة على الجماعات التابعة داخل الإمارة أو الجمهورية .

و «القوة الثالثة» كانت دائمة الحضـور ، و هذا يعنى أنها كانت عاملا نشـطا فى الصـراع و بشـكل مستديم و إخضـاعها للأطراف قد يكون نتيجة غير مقصـودة لهذا التدخل الذى يهدف إلى تجميد و إعادة توجيه أطراف النزاع ، و بالتأكيد فإن الأشـكال السـياسـية من أجل منع تدمير المتبادل تكون مفتوحة . لذلك ، فالقيصـرية «تعرب دائما أن الحل يكمن فى تدخل شـــخصـــية عظيمة فى مهمة التحكيم فى مواقف النزاع التاريخي والسياسي ، حيث تقوم بعملية توازن للقوى التي قد يؤدي صراعها إلى كارثة

و يقول غرامشى و اصفا «الدكتاتور » بأنه (شخصية «كبيرة» ، أو كما كتب غرامشى فى مواضع أخرى بطراز يشبه كلام ويبر ، الزعيم «الكاريزمى» و «الشخصية الجذابة ورجل المصير ») يمثل عهده السلطة والقدرة على التحكيم بين الجماعات المتنازعة أو المتنافسة.

لذلك فالقيصـــرية إما أن تكون تقدمية أو رجعية : «فالقيصـــرية تكون تقدمية عندما تتدخل مع قوة تقدمية تسـاعدها على الانتصـار ، ولكن انتصـارها مرتبط بتنازلات وقيود معينة » ، وتكون رجعية عندما تتدخل المساعدة القوة الرجعية على الانتصـار . و غرامشى يضرب مثلا بيوليوس قيصـر و نابليون بونابرت كمثال للنوع الأول (التقدمى) ، و لويس نابليون و بسـمارك كمثالاً للنوع الثانى (الرجعية) ، و من وجهة نظرنا فإن هذا يعكس و إلى حد ما تفاؤل الأبرياء و الثقة فى مسـيرة التاريخ إلى الأمام ، ناهيك عن الانتصــار النهائى للعمال و الفلاحين ، حتى من منطلق المواقف السياسية و النظرية الخاصة بغرامشى ، فإن التقدمية الانقسام الرجعى لا ليسـوا متماسكين بشكل كبير ، و مضمون هذين المصطلحين (التقدمية / الانقسـام الرجعى) يتحدد بواسطة النضـال السياسيي والأيديولوجى الجارى ، و لا يمكن أن يكون لتلك المصطلحات أى معنى أو قيمة مسـتقلة خارج إطار هذا الصـراع . ومع ذلك ، فإن الطابع الأيديولوجي للانقسـام بين التقدمية / والرجعية لا يجعلها عديمة القيمة أو مفرغة من مضمونها .

و يظن كل من ماركس و غرامشـــى أنه على الرغم من أن القيصــــرية تعتبر قوة ثالثة ، إلا أنهامع ذلك قوة يمكنها أن تنشأ فقط من صراع على السلطة بين مجموعات متناحرة.

و هناك تحليل آخر لمضـمون غرامشـى عن التقدمية و الرجعية و يفسـر على أسـاس «نوعى» و «كمى»، بمعنى أن كلاً من يوليوس قيصـر ونابليون بونابرت كانتا ذات طابع نوعي ، في حين كانت شـخصـية لويس نابليون كمية.

فالنوع الأول «يمثل مرحلة تاريخية من الانتقال من نوع واحد من نوع معين من الدول إلى نوع آخر ، و هو الذى امتاز بالعديد من الابتكارات ، وكان ذا طبيعة من تمثل «ثورة كاملة»، و يمثل النوع الثانى المرحلة التي «لم يكن بها انتقال من دولة إلى أخرى ، ولكن كان هناك تطور من نفس النوع يسير على خط مستقيم.

و فى الواقع فإن تلك المصـــطلحات (التقدمية / الرجعية) و (و النوعية / الكمية)، يمكن فهم كل منها من خلال بعضـــها البعض و بالتوازى، فالزوج الثانى من الفروق (النوعية / الكمية) يخفف من الانحيازية فى المجموعة الأولى (التقدمية / الرجعية)، ليصبح من الواضح أن المعايير المستخدمة ليست أخلاقية بقدر ماهى اجتماعية و اقتصادية ـ سياسية (على الرغم من التأكيد على أيديولوجيتها) ، أى أنها تتجه نحو التحول الهيكلى و الابتكار . القيصرية الرجعية ، فى حين الرجعية ، لا يمكن أبدا إنشاء ، أو إعادة تأسيس ، و الأشكال التى عفا عليها الزمن للنظام القديم. و الكلام مازال لغرامشى الذى يؤكد على الرغم من أن القيصرية رجعية ، إلا أنها لا يمكنها أبدا إنشـاء ، أو إعادة تأسيس الأشـكال التى عفا عليها الزمن للنظام القديم . و كل ما يمكنها القيام به هو وضـع «الاحتمالات الهامشـية لمزيد من التطوير و التحسـين التنظيمى»». و فى هذا السـياق ، ينبغى لنا أن نفهم عبارة غرامشي المحيرة والاستفزازية بأن ظهور القيصرية كان نتيجة للتنازلات التى قدمها البرلمان

والحكومة الائتلافية ، هنا نرى تفسير الرواية الحديثة الخاصة بالدكتاتورية القيصرية ، «فهى تتحرك بعيدا عن الامير اطورية على وجه التحديد» ، والفهم الفردى للقيصرية بحيث تصبح أكثر انسجاما مع السياسة الانتخابية الحديثة القائمة على التعبئة الجماهيرية والتمثيل الشامل من خلال آليات مؤسسية مثل الأحزاب السياسية والهيئات التشريعية ، وهى نفس الطريقة التى يفسر غرامشى مفهوم الأمير الجديد لميكافيللى بإطلاق اسم « الأمير العصرى » عليه. كاستعارة لفظية من ألفاظ القيصرية وتحويلها إلى لغة عصرية وحديثة تتناسب مع المنظمة ، والبيروقراطية ، والمؤسسات. ويكتب غرامشى قائلا :« إن الحلول القيصرية Caesarist يمكن إيجادها حتى بدون وجود قيصر ، أو ممثل من الشخصيات الكبيرة ، وقد قدم النظام البرلمانى أيضا آلية لحلول وسط من هذا النوع . . . . وكل حكومة ائتلافية تعتبر مرحلة أولى من القيصرية ، والتى بالتالى تتمكن (أو قد لاتتمكن) من وضع أسس لمراحل أكثر أهمية ، تمثل(الرأي العام بطبيعة الحال متمثلا فى الحكومات الائتلافية ، والتى«الحصن الأكثر متانة ضد القيصرية».

ويقدم غرامشى رمزى (ماكدونالدز) Ramsey MacDonald كمثال على الحكومات العمالية التى توصلت إلى حلول قيصرية دون تمثيل للشخصيات وأنه يمثل حلاً وسطًا «والذى لم يتطور إلى شكل أكثر نضجا للقيصرية»، من ناحية أخرى ، يشير إلى أنه فى ايطاليا وفى الفترة من أكتوبر ١٩٢٢ إلى نوفمبر ١٩٢٦ «كانت هناك حركة سياسية وتاريخية والتى «تدرجت» من أنواع مختلفة من القيصرية والتى نجح بعضها ، وبلغت ذروتها في شكل أكثر نقاءا واستدامة.

ويفترض غرامشى أن ذلك بسبب وجود قوة ومرونة كبيرة (تقاس من حيث الأيديولوجية ، ودرجة من التوافق ، ومؤشرات شرعية النظام) ، ويضرب مثلا بالأزمة في بريطانيا والتى لم تتحرك إلى ما بعد التدرج « لتشكيل حكومة ائتلافية والتوصل إلى حل وسط ».

وفى ألمانيا ، أدى الجمود فى الرايخستاغ Reichstag من قبل المعارضة من الشيوعيين والنازيين إلى سلسلة من الحلول الوسط التى فرضت على البرلمان من قوة من خارج البرلمان ، متمثلة فى رئيس الرايخ ، وفي شكل المجلس التابع للرئاسة والذى كان يضم برونينج Bruning ، و« بابن» Papen ، وشلايشر Schleicher.

وقبل عشرة أعوام فى إيطاليا ، كانت جميع حكومات « جيوليتى» Giolitti ، وبونومى Bonomi ، و« فاكتا» Facta تستند على التحالفات البرلمانية فى محاولة لتمثيل جانب من الليبراليين والقوميين ، والكاثوليك لإيجاد حل اشتراكي غير ثوري وغير فاشى لأزمة الدولة فى ذلك الحين .

وفى ايطاليا وألمانيا ، كان هناك تدرج لأشكال مختلفة من الفاشية القيصرية . وجاء كل من موسولينى وهتلر الى السلطة دستوريا وقانونيا كرؤساء لحكومات فى إطار تحالفات برلمانية. ومهما كانت الذرائع الايديولوجية فيما يتعلق بالطبيعة الثورية للفاشية ، فقد تقدمت السلطة من خلال القنوات التقليدية التي تقدمها الحملات الانتخابية وحشد الأحزاب .

جاءت الفاشية والاشتراكية الوطنية الى الحكم الحركات المتحالفة مع القوات التى أنشئت داخل الدولة (الجيش والشرطة والخدمة المدنية والمجتمع المدنى (الأحزاب السياسية ، وقدامى المحاربين ، وجماعات المصالح التجارية ، الخ). وفى كلتا الحالتين ، والاستيلاء على السلطة وقعت داخل الدولة ، وليس ضد الدولة. ومن هذا المنطلق يدرك غرامشى أن كل من الفاشية والاشتراكية الوطنية كانت نتاج التطور المستمر للدولة البرجوازية في مواجهتها للأزمات الداخلية فى الاقتصاد داخل مؤسساته الشرعية.

وبالرجوع إلى الطابع التطورى للقيصرية الرجعية ، وعدم مقدرتها على تجاوز الهياكل الاجتماعية والاقتصادية ، السياسية ، والتى كانت موجودة مسبقا ،ربما ينظر اليه غرامشى على أنه انتقاد للفاشية الايطالية ، ويكشف غرامشى عن الذرائع الثورية والشعبية التى تذرع بها موسولينى ؛ من حيث مطالبة النظام الفاشى لبناء نوع جديد تماما من الدولة وإن ذلك كان مثيرا للسخرية. وعلى صعيد آخر ، أن يقول غرامشى : إن النظام الفاشى يمثل تطورًا المزيد من «الاحتمالات الهامشية» للدولة التى نتجت من توحيد إيطاليا Risorgimento حيث كان نقدًا شاملاً ولاذعًا للأسس السياسية والنظرية الليبرالية الايطالية والحالة والثقافة التى تولدت عنها ، حيث أن الفاشية هي التطور المنطقي والطبيعي للدولة اليبرالية في إيطاليا لسببين

أساسيين، الأول هو أن توحيد إيطاليا كان شكلا من أشكال «الثورة من أعلى » ، وهو مايدعوه غرامشى «ثورة سلبية» ، حيث فرضت الطبقة الحاكمة «البييمونتية Piedmontese» تفوقها على بقية شبه الجزيرة الايطالية. وهى ثورة «سلبية» لأن الشعب أو الجماهير كانت غائبة عن العملية.

وخلافا لقيام الثورتين الفرنسية والأميركية ، والتى اتحد فيهما الشعب باعتباره قوة فاعلة واعية ، أما بالنسبة لإيطاليا فقد أمكن توحيدها بسبب سلبية للشعب بالتحديد .

ويرى غرامشى أن الشعوب بوصفها قوة فاعلة تمثل وسائل لتشكيل النخب الحاكمة القادرة والمستعدة لتنظيم وقيادة الجماهير ، والذى ، بدوره ، يعني القدرة على تحويل مجموعة معينة من المصالح الخاصة إلى تلك المصالح التى تتسم أنها أكثر عمومية.

إن أسلوب ونمط إقامة الدولة الايطالية الموحدة يحدد الثوابت من أجل التنمية فى المستقبل فهناك ضيق وضعف متواجد فى القاعدة الاجتماعية ، أما النخبة الحاكمة فهى تسعى نحو مصالح اقتصادية ضيقة ومحدودة.

وهذا يقودنا إلى النقطة الثانية المتعلقة الفاشية باعتبارها شكلا من الرجعية القيصرية. وغرامشى يقيم علاقة واضحة بين «القيصرية / الرجعية الكمية »وانتشار الهيمنة فى هياكل السلطة داخل كل من المجتمع المدني وأجهزة الدولة.

و يكتب غرامشى ملاحظاته : عن الطابع المتطرف والمبتكر للبرجوازية كنوع جديد من الطبقة الحاكمة ، وكانت الطبقات الحاكمة السابقة من النوع «المحافظ» أساسا ، بمعنى أنها لم تكن تميل لبناء ممر للدخول إليها من جانب الفئات الأخرى أو للتدخل فى استر اتيجياتها الخاصة ، أى أنها لم ترغب فى توسيع نطاق طبقتهم «فنيا» و «فكريا» : فقد كان تصورهم أن وجود الطبقات المغلقة، كطبقة برجوازية تظهر نفسها على أنها كائن حى فى حركة مستمرة ، وقادرة على استيعاب المجتمع بأكمله ، واستيعاب جوانبه الثقافية وعلى المستوى الاقتصادي أيضا . بحيث تتحول وظيفة الدولة بأكملها ، لتصبح دولة «مربية ومعلمة» .... إلخ.

أما النخب الحاكمة فى إيطاليا الموحدة فى وقت لاحق ، لم تحقق التكامل السياسى فى مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الايطالى ؛ وذلك لأنها ولدت دولة ليبرالية. فالعناصر الليبرالية والبرجوازية من المجتمع الإيطالي كانت معزولة سياسيا واجتماعيا. كحالة طلاق من الدولة ، أو بالأحرى من النخب الحاكمة ،و من الشعب الذى منعه من أن يتصرف بوصفه مربيًا أو معلمًا ، وهذا يعنى ، من ممارسة القيادة الأخلاقية والفكرية، وأنها تفتقر إلى توافق فى الآراء على نطاق واسع وغير قادرة على توليد آليات للشرعية فى المجتمع ، كما أنها تفتقر للمرونة الأخلاقية والسياسية لتحمل ما يدعوه غرامشي «بأزمة السلطة» ، ويعنى بها «أزمة الهيمنة ، أو الأزمة العامة للدولة».

وعلى الرغم من الهيمنة تفرض نفسها على غرامشى وتحركاته على مختلف المستويات إلا أنها تشير إلى التحرك المؤسسات الاقتصادية إلى المؤسسات السياسية ، ومن التخصيص إلى الشمولية.

وهذا يؤكد أن غرامشى يقارن بين للقضية النبيلة (كما رأينا فى Guicciardini) ، وعبر عن الإرادة الشعبية والجماعية المنصوص عليها فى « الأمير الجديد» لمكيافيلى. وفى الوقت نفسه ، ويصف الهيمنة على أنها جيل متلون من التحالفات المتنافسة والفئات الاجتماعية المختلفة ، وأشكال الاصلاح والتى تتجمع فى نهاية المطاف لتكون مجموعة معينة بارزة. وهذه المجموعة البارزة تصبح مهيمنة عن طريق ممارسة القيادة الفكرية والأخلاقية أكثر من «المجموعات الأخرى» ، وبطريقة تجعل هذه الأخيرة(المجموعات الأخرى) وظيفة مساعدة وداعمة للمجموعة الأولى (التى تمارس القيادة الفكرية). بدلا من أن تقوم تلك المجموعة البارزة بممارسة الهيمنة تقوم بمحاولة السيطرة ، وممارسة الاكراه على المجموعات الأخرى. ويلاحظ غرامشي أن سيادة فئة اجتماعية يتم بطريقتين «السيطرة» والقيادة الفكرية الأخلاقية.

فتقوم المجموعة المهيمنة مجتمعيا بمحاولة «تصفية» مايسمى بالجماعات المعادية وتعمل على إخضاعها بشتى الطرق حتى لو تطلب ذلك استخدام القوة المسلحة ، وهى تقوم بالقيادة بناءً على دعم «المجموعات الأخرى» الداعمة لها.

و هذا ما يدعوه غرامشي «بالدولة المتكاملة» - والنظم الاجتماعية والسياسية - والتى توازن بين [هيمنة القوة القسرية وبين آليات الإقناع المعنوية / الثقافية.]

وعلاوة على ذلك ، وفى الدول الليبرالية والديمقراطية الحديثة ، تتميز ممارسة الهيمنة الطبيعية بالجمع بين القوة والإجماع ، وهي متوازنة بنسب متفاوتة ، ومن دون التعويل بشكل كبير على «الإجماع».

ويرى غرامشي أن (السيطرة والقيادة) و(القوة والاجماع) ، هى الأركان المميزة للسياسة ، حيث يرى غرامشي أن تشكيل الدولة يتم من خلال طريقتين متميزتين ومتشابكتين وهما : «الدبكتاتورية + الهيمنة» و«المجتمع السياسي + المجتمع المدني.» والتوليف ما بين هذين المجالين هو ما يسميه غرامشي « الدولة ».

ووجهة النظر هذه تعتبر تنقيحًا للمفاهيم القياسية الماركسية واللينينية للدولة كقوة منظمة خاصة بالطبقة الحاكمة ، واللجنة التنفيذية الخاصة بالطبقة البرجوازية ، وكذلك المثقفون من خلال توليد ونشر المعتقدات والقيم والمعرفة والثقافة داخل المجتمع المدني ، والخبراء في الشرعية ويعملون بوصفهم وسطاء بين الحكام والمحكومين.

وهناك مذكرة ملحوظة لغرامشي والتى يقارن فيها بين النظم الاجتماعية والسياسية التى واجهت البلاشفة اللينينيين فى روسيا وبين تلك التى واجهت الشيوعيين فى الغرب ونتائج كل منها ، حيث يقول غرامشي : إن الاختلافات فى الهياكل الاجتماعية والسياسية بين الشرق والغرب تتطلب أساليب وإستراتيجيات مختلفة لجعل الثورات الناجحة.

وهو مهم أيضا فى ما يكشف عنه ضمنا عن الأشكال مختلفة من القيصرية، ويستكمل غرامشى كتاباته قائلا : «فى روسيا كانت الدولة هى كل شىء ، وتتصف بالبدائية والهلامية ، أما فى الغرب فقد كانت هناك علاقة سليمة بين الدولة والمجتمع المدنى ، وعندما يهتز الهيكل القوى للدولة فى الغرب يظهر دور المجتمع المدنى بشكل فورى ، حيث أن الدولة ماهى إلا خندق خارجي ، ويقف وراءه نظام قوي من الحصون والسدود الترابية.

ويواصل غرامشى الحديث:« إن المجتمع المدنى هو مجال وإطار من الحرية حيث يتم ممارسة الموافقة والاقناع. وهو أيضا مجال للصراع الثقافى والأيديولوجى ، حيث يتم تعريف الصراع من خلال اهتمامات مختلفة لكل من الجمعيات الطوعية والثانوية مثل النقابات العمالية والأحزاب السياسية والطوائف والكنائس والمدارس والجامعات ومنظمات المجتمع المدنى ، ومجموعات المصالح من مختلف الأنواع.
وما زال الحديث لغرامشى :«إن هياكل الديمقراطيات الحديثة ضخمة ، سواء كانت مؤسسات الدولة ، أو الجمعيات فى المجتمع المدني ، تمارس الفنون السياسية كما لو كانت فى الخنادق والتحصينات في الخطوط الأمامية فى الحرب.

وفى الغرب على وجه التحديد ، لم تكن هناك فرصة ممكنة للاعتداء المباشر على الدولة (غرامشى يسميها حرب من أجل الحركة) وذلك بسبب تواجد طبقات متعددة ومتشابكة ومعقدة من الجمعيات فى الديمقراطية الحديثة، ولم يكن بها سوى «حرب الموقف »-- والصراع الفكرى والأيديولوجى والثقافى، والذى يمكن أن يقوض النظام القائم. وهناك تحول ثورى للمجتمع فى الغرب يتطلب عملية طويلة والمطرد للحرب الخنادق الأيديولوجية ، وذلك بهدف تقويض التحصينات الثقافية والفكرية والأخلاقية للمجتمع المدني وحالته .

أما فى الشرق ، مكن ضعف مؤسسات المجتمع المدنى والطابع القسرى للدولة «لينين» من ممارسة هجوم ثورى ومباشر على جهاز الدولة ، وفى إيطاليا وألمانيا ، لم يكن هناك يوما هجوما مباشرا على الدولة، وقد جرى الصراع على السلطة فى نطاق المجتمع المدنى من خلال جماعات المعارضة ، وكذلك الأحزاب السياسية والمنظمات شبه العسكرية ، ومنظمات قدامى المحاربين ، والصحف ، والمجلات ،ومن المهم أن نلاحظ ، إن هذا النضال لم يشن ضد الدولة ؛ بل فى الواقع ، فى بعض الحالات ، شن بدعم من الهيئات القانونية للدولة نفسها. وماهو هام لذكره هنا فى هذا السياق هو أن لينين والبلاشفة كانوا قادرين على تنظيم انقلاب ضد الحكومة المؤقتة فى روسيا حيث لم يكن هناك حشد للقوات من المجتمع المدنى ، فى حين أنه وبعد ثلاث سنوات في وقت لاحق في ألمانيا فشل كاب بوتش Kapp Putsch فشلا ذريعا.. ،حيث تمت

تعبئة القوات للاستيلاء على السلطة. وكان تنظيم المعارضة المدنية كافية لاستعادة النظام القانوني في ألمانيا. وفي روسيا، لم يكن هناك معارضة مدنية ، بل على العكس من ذلك ،فقد تحول الانقلاب البلشفى الى صراع عسكري مفتوح.

وفي الغرب ، كانت قوة وكثافة المجتمع المدني مقيدة بالصراع بين الصراعات الطبقية داخل القنوات المدنية والمؤسسية. والظروف التي استدعت الحرب «للموقف» كاستراتيجية للثورة. أما في الشرق (روسيا) ، «فقد كانت الطبيعة الهلامية للمجتمع المدني سببا فى الحرب بين البيض والحمر («حرب الحركة»).

وكل نوع من الصراع الداخلي والصراع على السلطة يمثل أزمة للسلطة ، التي هي دائما مشكلة متعلقة بالهيمنة ، ويهدد بتفكك الهياكل الشرعية للدولة.

وهذا يعني أن الدولة لم يعد تؤدي دورها التربوي في دمج واستيعاب فئات جديدة في النظم الاجتماعية والسياسية السائدة. ويضيف غرامشي قوله :« إذا فقدت الطبقة الحاكمة إجماع الآراء ، أي لم تعد «قيادية» بل « فقط مهيمنة '»، تمارس القوة القسرية وحدها ، وهذا يعني على وجه التحديد التي أصبحت تفصل جماهير كبيرة من أيديولوجياتهم التقليدية. . . فتكون الأزمة ممثلة في أن القديم يحتضر والجديد لا يمكن أن يولد ؛ وفي هذه الفترة تظهر مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأعراض المرضية.

ويرى غرامشي والكثير ممن كانوا قبله أو جاؤوا بعده أن ممارسة القوة القسرية كانت دائما عنصرا ضروريا في القيصرية. ونتيجة لذلك ارتبطت القيصرية دوما بالجيش، وذلك باعتبارها البيروقراطية وكمنظمة للعنف على حد سواء. وماز ال الكلام لغرامشي : «وتأثير »العسكرية في الحياة الوطنية لا يعني فقط نفوذ ووزن الجيش [بالمعنى التقني ، مثل كوادر وضباط هيئة الأركان] العامة ولكن التأثير على وزن الطبقة الاجتماعية التي (وخاصة المبتدئين من الضباط) ومن أين يستمدون أصولهم.

ويحدد غرامشي الأسس الاجتماعية والطبقية للقوة العسكرية والمصالح العسكرية في «الطبقة المتوسطة والصغيرة للبرجوازية الريفية »، «والذين يمارسون بعض السلوكيات (مثل سيطرتهم على الفلاحين ، الدخول الربعية ، عدائهم والخوف من البرجوازية الحضرية ، والعداء الثقافي نحو الحياة الحضرية) ، والذى فى النهاية يسيطر على مدى تقبلهم للثقافة العسكرية والحياة المدنية والسياسية.

لذلك فإن تحديد الطبيعة الطبقية للقوة العسكرية «أمر لا غنى عنه في الواقع أي أنه بمثابة تحليل عميق للقيصرية أو البونابرتية - لتمييزه عن غيره من ناحية العنصر التقني العسكري.

وفي حين أن القوة العسكرية والإكراه المنظم هي عناصر ضرورية للقيصرية ، إلا أنه من الواضح أنها غير كافية ، ويجب على المرء أن يبحث في موضع آخر لتحديد طبيعته الأساسية باعتبارها شكلا سياسيا. فالقيصرية أكثر من حكومة عسكرية بسيطة أو دكتاتورية عسكرية. والقيصرية متصلة أيضا بالقاعدة الاجتماعية والمادية التي ظهرت ونشأت منها. ولذلك يجب أن تكون مرتبطة أيضا « بالفكر السياسي والاجتماعي».

فالعلاقة بين القوة العسكرية والسياسية أمر حاسم لغرامشي ، وخاصة القوة السياسية التي تلعب دورًا بارزًا عموما. وفي نقاشه للقيصرية التقدمية/ النوعية ليوليوس قيصر ، يلاحظ غرامشي مايلي : حتى في تلك الحالات التي يكون القيادة السياسية والعسكرية موحدة في شخص واحد ، فهذه اللحظة السياسية التي يجب التغلب فيها على الجيش. فقيصر هو مثال كلاسيكي يمزج بين الذكاء والفن والسياسية والفنية العسكرية :لم ير الجنود في قيصر زعيمًا عسكريًا كبيرًا فقط ، لكن زعيمًا كانوا يرون فيه زعيمهم السياسي ، زعيم الديمقراطية.

وهنا فمفهوم السياسي مرتبط بمفهوم القيادة الأخلاقية والفكرية ، ويرى غرامشي أن قيصر كان يعتبر ممثلا للجنود ، والقاعدة الاجتماعية لهذه «الديمقراطية» هم الفلاحون المعدمون والعاطلون عن العمل الرومانيون، والبروليتاريون فى الحضر، التي كانت تعبئتهم وحشودهم وتنظيمهم قد تشكل أساسا لرفع قيصر إلى تولى السلطة

وكان استخدام غرامشي لمصطلح «من الخارج» في وصف القيصرية مهم جدا، فهو يشير إلى اليونانية القديمة والرومانية كانت تميز بين ممارسة السلطة «داخل التنظيم السياسي» و«ممارسة السلطة من خارجها». ففي روما الجمهورية ، على سبيل المثال ، كان الامبرياليون من القضاة من نوعين ، الامبرياليون «الدوميون»imperium domi ، أو «ممارسو السلطة داخل حدود المدينة فقط المسماه «»pomerium ، والتي كانت محدودة ومقيدة بالتحري وراءها من جهات مؤسسية مختلفة. أما النوع الآخر هم الإمبرياليون «الميليتاي» militiae ، أو «ممارسو القوة خارج حدود المدينة» ، وهذا النوع الأخير يعتبر السلطة الأخيرة التي هي غير قابلة للاستئناف وبالتالي فهي مطلقة.

وكلا من النوعين الإمبرياليين السابقين له دستوريته وشرعيته طالما أنه يمارس في النطاقات القانونية والسياسية لكل منها .

وكان الديكتاتورية الرومانية تمثل آلية يتمكن لإمبرياليين «ميليتاي militiae »من خلالها من القيام بالممارسات بشكل دستوري وشرعي داخل حدود المدينة في أوقات الأزمات أو في حالات الطوارئ، وهي تمثل محاولة لإخضاع مثل هؤلاء الامبرياليين لرقابة المؤسسات الجمهورية. ولقد كانت هناك حروب أهلية «ماريان» و«سولان» Marian and Sullan حيث كانت الدكتاتورية غير معمول بها ومعطلة ، ثم قام دكتاتور «سولان»(بإعادة كتابة قوانين الديكتاتورية وإعادة بناء الدولة) ،ثم تكونت الديكتاتورية القيصرية من نوع مشابه.

ووفقا لذلك ، فإن إدخال القيصرية للإمبرياليين «الميليتاي militiae» في المجال المدني والسياسي لنظام الحكم ولحالات الطوارئ لم يكن وضعا مؤقتا ، بل اعتبرته أمرا طبيعيا ودائما وشكلا من أشكال السياسية / البيروقراطية التي تهيمن وتوجه المؤسسات في النظام السياسي ، وكانت القوات العسكرية العامة داخل المدينة ، يمكنها إيقاف السلطات المدنية في المدينة وتوزيع أعمال السلطات المدنية على الجيش .وتجميد الحياة المدنية والسياسية من خلال إلغاء المنافسة العرقية بين مختلف الفصائل والأحزاب. وهنا يدرك غرامشي أهمية النظرية لهذا التمييز عندما يكتب: إن النظرية القيصرية ،مازالت سائدة حتى اليوم. . . وهي قد تم التعبير عنها في اللغة السياسية من أول نابليون الثالث ، والذي هو بالتأكيد ليس بمؤرخ كبير ولا فيلسوف ولا منظر سياسي. وبالتأكيد وفي تاريخ روما ، لم يكن شخص هو مايميز «القيصرية» فقط بهذا المعنى الضيق، فالتطور التاريخي الذي أعرب عنه قيصر يفترض أنه في شبه الجزيرة «الايطالية» وكذلك في روما ، لذلك فالقيصرية كنموذج لا بد من إدراجها ضمن إطار أكبر من الامبراطورية ككل ، وبالتالي في الواقع فهي تتألف من التجريد من الجنسية سواء من إيطاليا والتبعية لمصالح الإمبراطورية.

فقد كانت عاصمة الامبراطورية «أي مكان يقيم به الامبراطور» ، الذي كان دائما في تنقل وحركة،وأصبحت روما مدينة عالمية ، وجميع ايطاليا أصبح مركزا لهذه المدينة العالمية، ويجب مقارنة قيصر بالسياسي الروماني لوسيوس سرجيوس المعروف باسم «كاتيلينا Catiline » والذي كان أكثر «ايطالية» من قيصر نفسه ،وربما كانت ثورته لتحافظ على الهيمنة على إيطاليا (مع فئة مختلفة في السلطة) خلال الفترة الجمهورية.

ولم تكن الثورة التي يمثلها قيصر حلا للصراع الطبقي في ايطاليا وحسب ، بل حلا للامبراطورية ككل ، أو على الأقل لتلك الفئات التي لها وظائف إمبراطورية مثل (الجيش والبيروقراطيين ، والمصرفيين ، والمقاولين ، إلخ.

ويعقد غرامشي هنا مقارنة بين «ايطاليا» و«الامبراطورية» ، من ناحية ، وبين «روما» و«الأقاليم» من ناحية أخرى ،. وبنفس الطريقة بين الإمبرياليين«الميليتايmilitiae » الذين يمثلون تبعية لروما والسلطة في المحافظات ،وكذلك يعقد مقارنة أيضا بين القيصرية وجيشها الامبراطوري وبين البيروقراطية التي تمثل التبعية لايطاليا لدى الامبراطورية.وكما ذكرنا أن الامبراطورية كانت تشمل المقاطعات التي احتلت سابقا من قبل الجيوش الرومانية والايطالية، وكانت العاصمة «المكان الذي يقيم به الامبراطور ، والذي كان بدورة دائم الحركة ، وهذا أمر غاية في الأهمية؛ لأنه يؤكد على العلاقة بين السلطة والعسكرية من ناحية والسلطة السياسية والمدنية من ناحية أخرى.

و كان جنود يوليوس قيصـــر ينظر و ن إليه كز عيم للديمقر اطية للتعبئة ضـــد «الأو ليغار شـــية الجمهو ر ية Republican oligarchy» ، وبنفس الطريقة وفي وقت لاحق ، قام الأباطرة تعبئة وتنظيم الجيوش من المحافظات وقادوها ضد روما.

و في عالمنا الحديث و في القر ن العشر ين ، نجد أن القوة العسكرية وممارسة الإكراه لا يمثلان حلولا كافية للحفاظ على شكل دائم ومستقر من القيصرية.

فالتغير ات الاجتماعية الاقتصادية ، فضلا عن التحو لات المو از ية في و سائل الاتصال الجماهير ي و التعبئة الجماهير ية ، و المنظمات الجماهير ية قد جعلت من العنصـر العسـكري لقيصـرية أقل أهمية وبالتالي أعطت وزنا أكبر « للنقابات الاقتصادية والتحالفات الحزبية السياسية ..

و هذا يعني أن العو امل الفكر ية و الثقافية وأصبحت حر جة و هامة. و الانقلاب لم تعد كافية لاكتساب السلطة و الحفاظ عليها (كما أو ضح كاب بو تش Kapp Putsch في عام ١٩٢٠). و في الو قت نفسه ، و حين تنخفض أهمية العنصر العسكر ي بشكل و اضح ، لا يمكن التو فيق في الصر اع بين ر أس المال و العمالة ، و بين الكتلة الاجتماعية المهيمنة و الجماعات التابعة ، و تلك الجماعات التابعة تجبر الأمو ر بالسير نحو اللجو ء إلى الشر طة و الاجر اءات الأمنية. لذلك ، «فالقيصـــر ية الحديثة تميل لأن تلعب دور «الشـــر طة» أكثر منها «كنظام عسكر ي».

و الأمر هنا يشـير إلى و جو د تناقض في الهيكلية داخل الهياكل السـياسـية القيصـر ية الحديثة (مثل الفاشـية و الناز ية) : بمعنى المعار ضـة بين الجيش / و الشر طة في أجهز ة أمن الدو لة و المنظمات شبه العسكر ية. و هذا التنو ع «من الأعراض المرضـــية» يرفع من نســبة الأزمات الاجتماعية ويجعلها فى الصـــدارة بســبب هذا التعارض.

و ير ى غر امشـي أن القيصـرية هي شـكل من أشـكال العلاقات التي تربط الحكام والمحكومين ، وتضـعف هذه العلاقة عندما تصبح المجموعة الحاكمة غير قادرة على توليد النظم العقائدية والثقافية للشرعية.

كما ير ى غر امشي أن القيصر ية هي نتاج انهيار الهيمنة و المجتمع المدني ، و عدم التو از ن في العلاقة بين المجتمع المدني و المجتمع الســـياســـي أو بعبار ة أخر ى انهيار المعتقدات و الأفكار و المثل العليا للمجتمع ، و «قواعد السـلوك» التى توفر الأسـس التقليدية للسـلطة والاجتماعية والسـياسـية والتى تصـبح بدورها هشـة و متفككة.

و يدو ن غر امشـي أيضـا:« أن القيصـر ية ليسـت مجر د كتابات أكثر تطو ر ا في هذا المو ضـو ع داخل الفكر المار كسي التقليدي ، و لكنها أيضـا أن توضـح نظرية أكثر دقة وتطورا من الهيمنة السياسية والتبعية من تلك التي قدمها الفكر الماركسي الكلاسيكي.

و تحديد غر امشي الار تباط بين القيصر ية الر جعية و بين أز مات السلطة و الهيمنة ، قد مكنه من صياغة نقد «للفاشــية» على أســاس ضــعفها التار يخي و الســياســي في الدو لة و المجتمع الذي نشــأ عن تو حيد إيطاليا Risorgimento. و كان من الممكن تأسيس اتصـال سياسي و ثقافي بين الفاشية و الليبر الية الإيطالية ، و ليس على الطر يقة الاختز الية النمطية «اللبنينية و الســتالينية» ، و لكن من خلال تحليل دقيق للقو اعد الاجتماعية و الثقافية لليبر الية الإيطالية . و هذا النقد ، في الو اقع ، يؤكد على نشـو ء الفاشـية من الليبر الية في إيطاليا ، لأن الطبقة الحاكمة الإيطالية لم تكن ليبر الية و ر أسمالية بنفس القدر الذي كانت عليه الطبقات الحاكمة في بر يطانيا ، و فر نسا ، و الو لايات المتحدة. و من المفار قات ،أن نقد غر امشــي هو أقر ب في جو هر ه إلى تو جيه الانتقادات للفاشية الأمر يكية البر يطانية أكثر من معاصر يه المار كسيين. و كان نقد غر امشي لليبر الية الإيطالية هي أساسا ر ثاء لم يكن ليبر اليا بما فيه الكفاية حيث يقول:« : إنه لا يمكن بناء دولة حديثة قادرة على إنشـــاء المزيد من الليبر الية والتوسع على نطاق أكبر للديمقراطية.

و يقو ل :« إن أز مة «الدو لة الحديثة» تحدث عندما تقو م الفئات الحاكمة بالتخلي عن هيبتها «الر و حية و السـلطو ية» بحيث تحصـر حكمها في الحفاظ على « المصـالح الاقتصـادية للشـركات» ، والذي ، بدوره ، يكشف عن ضيق التخصص فى طابع الدولة.

وبالتالي يمكن حدوث أزمة كبرى عندما يحدث أن تفشل «الطبقة الحاكمة في الاضطلاع ببعض السياسية الرئيسية التي تكون مطلوبة منها»، أو عندما تنتزع قسرا موافقة الجماهير العريضة بشأن أمر هام مثل (الحرب، على سبيل المثال)، أو أن تكون الجماهير قد مرت فجأة من حالة من السلبية السياسية لنشاط معين، وبدأت فى طرح المطالب لحد قد يصل إلى القيام بثورة.

مثل هذه الحالة للشؤون السياسية، حيث يمكن التنبؤ بالتسلسل فى العوامل والتفاعل بين القوات المعارضة والوحدات، هو بالضبط ما يعرف باسم «حالة ثورية».

والقول لغرامشي: «إن النتائج هنا لا مفر منها، فالأزمة فى الدولة قد تؤدي إلى ثورة، أو أنها قد تؤدي إلى القيصرية.

والذي يحدد النتيجة النهائية هو توازن القوى النسبي (أو «علاقات القوة») بين القوات المتنازعة، فضلا عن مستوى التنظيم والوعي للمجموعات المعارضة (طبيعة العلاقة بين القادة والذين يقودونهم). أما المجموعات الثانوية، ونظرا لمهاراتهم السياسية والتنظيمية، والتقنية، والخبرة المتواضعة، عادة ما يكونون أقل استعدادا من الطبقات الحاكمة فى الاستجابة بفعالية وعلى نحو حاسم في الحالات الطارئة للأحداث.

وفي الوقت نفسه، يلاحظ غرامشي أن كل فئة اجتماعية حاكمة تتضمن تحالفات أو تكتلات من المنافسين غير المتكافئين والمختلفين فى المصالح، ولكل أيديولوجيات ومعتقدات مختلفة، ولذلك وأثناء أزمة السلطة تصبح تلك الكتلة المهيمنة غير مستقرة.

ومن مصلحة المرء أن ينظر للقيصرية كحل للأزمة، مما يؤدى إلى صراع على السلطة داخل حزب الاجتماعية والكتلة السياسية. وفي هذه الحالة، لا يكون ظهور القيصرية نتيجة لنشاط المجموعات الثانوية بشكل كبير، بل من الجماعات المعارضة داخل الكتلة المهيمنة. ويستشهد غرامشي بقضية دريفوس Dreyfus كمثال على مثل هذا الصراع داخل الكتلة المهيمنة للتحالفات.

وسواءا كان حل أزمة الهيمنة على الدولة «قيصري Caesarist أو «ثوري»، فمن الواضح أن تحليل غرامشي للأزمة من هذا القبيل يتعارض مع الصيغة الأصلية التي وضعها للقيصرية التي عبر عنها قائلا: «تتوازن القوات في صراع مع بعضها البعض على نحو كارثي» و بطريقة «تدميرية متبادلة» تؤدي إلى ظهور طرف ثالث «قوة من الخارج». وفي كلتا الحالتين (القيصرية التقدمية- أو الثورة)، فإن أزمة الهيمنة تعمل على تشكيل الوضع الهيكلي، بحيث تمثل نتيجة الصراع بين القوى الاجتماعية المختلفة تحولًا جذريًا في المجتمع بأسره وتحركًا نحو هيكل جديد. ومع ذلك، فإن(القيصرية التقدمية، والتغير الهيكلي)يحدثان من خلال الاستنفاد المتبادل للقوات الموجودة من قبل، ويترتب على ذلك تدخل قوة خارجية ثالثة، أما فى حالة(الثورة) فهى تمثل انتصارًا لفريق على خصم كانت له الهيمنة من قبل.

ومن الصعب التمييز بين الثورة التي صممت في الإطاحة بالطبقة الحاكمة التى كان قد تم إنشاؤها مسبقا أو كتلة اجتماعية عندما يقوم بتلك الثورة مجموعة هيمنة حديثة من نوع (القيصرية التقدمية/ النوعية). وعلاوة على ذلك، فإنه من الصعب أيضا التمييز بين النظام الجديد الذي أنشأته ثورة منتصرة من تلك التي وضعتها (الدكتاتورية القيصرية التقدمية).

وهناك صعوبة تنشأ عن تنقيح غرامشي للمفهوم الماركسي الكلاسيكي للدولة، فلم تعد الدولة مجرد «إكراه»، ولم تعد قوة منظمة للطبقة الحاكمة تستخدمها للحفاظ على تفوقها على الجماعات الثانوية.

وكما يلاحظ غرامشي، لا يمكن لدولة الحفاظ على الاستقرار والديمومة دون وضع آليات لإنشاء المؤسسات الشرعية والتي يجب تعبئة السكان للموافقة عليها. وهكذا، فإن تصوره الدولة هو في الأساس «هيغلي» (نسبة إلى جورج ويلهلم فريدريك هيغل) بمعنى: «الدولة متكاملة» لا تتجزأ« وهى توليفة من (الدكتاتورية - والتسلط أو «الهيمنة»)، وأيضا من (المجتمع السياسي - والمجتمع المدني)، حيث أن (الدكتاتورية - المجتمع السياسي) تمثلان لحظة القوة، بينما العنصران الثانيان وهما (الهيمنة – المجتمع المدنى) يمثلان لحظة الموافقة أو «الإجماع». وبالتالي، فإن هذا المفهوم من القاعدة هو تجميع للهيمنة (الإكراه المنظم) والقيادة الأخلاقية والفكرية.

فالحلول الثورية أو للأزمات السلطة داخل الدولة هي مشروطة من الواضح وفقا لطبيعة العلاقة بين الديكتاتورية والتسلط ، وبين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، وتصبح بنية المجتمع المدني الآن حاسمة من حيث إنها تعبر وتميز الجمعيات والمؤسسات المعقدة نسبيا ، وما يترتب على ذلك من طبقات ومستويات متداخلة من الهياكل والمهام.

وكلما ازداد تعقيد صياغة هيكل داخل المجتمع المدني كانت المؤسسات الشرعية أقوى، وكلما بدت الدولة أكبر من النواحى الأخلاقية والثقافية، وتبدو أنها منظمة للقسر والهيمنة بشكل أقل ، لذلك ، فهى تأخذ الشكل الهيكلي والمؤسسي الذى يعمل على نشر الطرق الثقافية والأيديولوجية والأخلاقية والتفكيرية والاعتقادية في جميع أنحاء الدولة والمجتمع المدني.

هذه الفروق تصف التحركات من أول ماركس ولينين وديكتاتورية البروليتاريا ، حتى مفهوم غرامشي للهيمنة ومفهومه عن القيادة الأخلاقية والفكرية، في أعمال ماركس ولينين ، وسيادة تعتبر ديكتاتورية فئة معينة. وبالتالي وكحديثا رسميا ، نجد أن هناك فارقًا كبيرًا بين «البرجوازية» و«ديكتاتورية البروليتاريا». والفرق الرئيسي يكمن في المحتوى أو الطبقة أو طبيعة النظام الديكتاتوري : هو واحد من الأقليات (أو حكم القلة)، والآخر والأغلبية (أو الديمقراطية). ومع ذلك ، فكلاهم على حد سواء يشكلان السلطة المنظمة والقسرية لحكم الفئة.

وعلى الرغم من أن الصياغة التى يضعها غرامشي من حيث الإبقاء على الطابع الطبقي الماركسي أساسا للدولة والحكم عموما ، إلا أن ذلك يشكل فترة انقطاع كبيرة رسمية ومنهجية عن كل من ماركس ولينين.

إن السياسة تعنى دائما للماركسية ، كما هو الحال مع الحضارة اليونانية القديمة ،بأنها «سياسة الفئة أو الطبقة» ، أو سياسة من «صديق إلى عدو».

لقد نشأ الطغيان داخل معركة الخط الفاصل بين قوى الأوليغارشية والديمقراطية. إن «الأمير الجديد »لميكافيللي هو إعادة صياغة رائعة من الأفلاطونية والأرسطية ونقد الاستبداد. وكذلك فإن أرسطو ، ومكيافيلي ، وماركس ، وغرامشي الذى لا يقل عنهم وفى ذكرهم للدولة والمجتمع (أو الدولة متكاملة أو «لا تتجزأ») وأنها دائما تمثل ميادين للقتال والصراع ، والعنف والوحشية أحيانا ، والاختلافات الأيديولوجية والثقافية، فإن حركة غرامشي المفاهيمية من«الدكتاتورية إلى الهيمنة» ، ومن «السيطرة إلي الهيمنة» يحاول بها «تحديث ماركس» «(وتغريب لينين)» وذلك من أجل السماح بهياكل متطورة للقوة الاقتصادية والسياسية في العصر الحديث ، لا سيما الغربية منها والعالم.

وأشار غرامشي تكرارا أن التمييز بين السيطرة والقيادة الأخلاقية والفكرية: «المجموعة المهيمنة» بالسيطرة على تلك «الجماعات المعادية» بحيث أنها تريد« تصفيتها» أو إخضاعها حتى لو كان ذلك بالقوة المسلحة ، وأنها تقود بسبب تلك المجموعات التي ترتبط بها والمتحالفة معها.

إن مثل هذا التمييز تقليدي جدا على المستوى النظري. فقد شاهدنا أفلاطونPlato يربط بين «القدرة والسبب» ، أما بالنسبة «لشيشرون»Cicero فربط بين «الخطابة والسياسة»ويقول ميكيافيللى:إن عناصر كل دولة تجمع بين القوة ، والموافقة (الإجماع) والعنف والإقناع.

فغرامشي لم يقم بمجرد تعريف السلطة بمفهومها العام أو تحديد الأسس النظرية للحكم، ولا هو يشير فقط إلى الصراع والمنافسة التي تحدث في إطار هيكل اجتماعي وسياسي محدد مسبقا. فالصراع لا يجري في إطار الهيكل ، ولكن «على الهيكل» ، أو بالأحرى ، فإن الصراع هو تحديد ممارسة السلطة ، واحدة منها تعسفية والاستبدادية ، والأخرى نوع من الهيمنة المعنوية والفكرية .وهو ما يتوافق مع «المدينتين» فى كتابات طبيعة التحول الهيكلي نفسه.

وهكذا ، ويمارس السلطة على حد سواء عبر وضد المعارضين الذين هم أيضا أعداء ، ويأخذ شكل من أشكال الهيمنة أو الدكتاتورية ، ويمارس أيضا سلطة على المعارضين الذين ليسوا أعداء، وتأخذ شكل من أشكال القيادة. وهاتان الطريقتان من أفلاطون ، والكلاسيكية الفرنسية الثلاثون(umori) لمكيافيلي ، و« الطبقات» لماركس.

إن الحركة من هيكل واحد لآخر تتميز بعدم اليقين وعدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ ، والعنف.

القيصرية حسب غرامشي تجمع بين مدرستين أساسيتين. **أولا** ، مدرسة تمثل ماركس وبونابرتية إنجلز ، فالقيصرية لغرامشي تعنى الطبقية ، وبالتالي فإنه يتم إدراج الطبقات في النضال العام وهو نتاج عدم نضجهم والإنهاك الفكرى. **ثانيا**: إن تمييز غرامشـي بين الهيمنة والاسـتبداد من ناحية، وبين الهيمنة والقيادة الفكرية والأخلاقية من ناحية أخرى، يشكل مفهومًا مركبًا ومعقدًا أكثر للسياسة والدولة.

في الواقع ، فإن هذه التقسيمات تصف بدورها مفاهيم بعيدة كل البعد عن الدكتاتورية، فهى تذكر السمات المميزة للحكم والاستبداد الطبقى ، ومحور هذا التحول هو مفهوم «الهيمنة أو التسلط» ، وتفهم السيادة على أنها توليد وتنظيم موافقة أو إجماع يحول المصالح الاقتصادية الضيقة إلى مصالح العامة وشاملة بشكل يكفي لاجتذاب وانضمام مجموعات متعددة.

وبعبارة أخرى ، فإن حكم الهيمنة السلطوى، لا يعرف ببساطة عن طريق الفئة أو المجموعة التي تمارس السلطة وحسب ، وإنما أيضا من خلال الطريقة المستخدمة في ممارسة السلطة. إن المحتوى الطبقى لم يعد كافيا لتحديد طبيعة الحكم ، حيث أن شكل الحكم أصبح الآن حاسمًا وهاما. وهكذا ، انتقل من غرامشـي من النواحى الاجتماعية أو الاقتصادية للنواحى السياسية.

ويقول غرامشـي ، وبشكل غير مباشر (على الرغم من المخاوف التقليدية الكلاسيكية من الفكر الليبرالي والجمهوري) قائلا : إن مشكلة السلطة الشرعية والخلافات بين الأنظمة الدستورية والاستبدادية ، هى مسائل تجلب إلى الذهن التناقض القديم بين أشكال الاستبداد السياسي والحكم . إن مفهوم الهيمنة يصغى إلى الأفكار الأرسطية وأفكار شيشروني Ciceronian للبوليسpolis وكذلك سيفيتاسcivitas ، فضلا على أن ذلك الصراع بين الطبقات ، والذى يتم عن طريق إدخال «القوة الثالثة» من الاستبداد والديكتاتورية ، يعمل على تدمير النظام السياسي.

هذه هى خواطر غرامشي عن القيصرية التى يعتبرها نموذجًا سياسيًا ينشأ للخروج من أزمة «السلطة» أو «أزمة الهيمنة.» «ومع ذلك ، فإنه ليس هناك نموذج ثابت. بل هناك تدرجات مختلفة ، بدءا من حل وسط أو الائتلاف الحكومي الذي قد يحدث أو لا يحدث ، اعتمادا على مرونة الطبقة المهيمنة ومؤسسات الدولة ، فى أن تكون فى «شكل نقى ودائم من أشكال القيصرية»». وهذا الشكل من أشكال القيصرية يجمع بين عناصر من الأجهزة القسرية والإدارية في الدولة (الجيش والشرطة والبيروقراطية الأمنية) مع جهازها الفكري والثقافي (وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري ، والتعبئة الجماهيرية). ويعبر عن القوة القهرية للدولة بالدرجة من قبل الشرطة وأجهزة الأمن ، على الرغم من أن الجيش (في شكل الضباط) لايغيب عن تلك الصورة أيضا.

وليس هناك من شك حول الطبيعة الطبقية لقيصرية غرامشي ، وهي تكمن ضمن صراع الطبقات للهيمنة والسيطرة على الدولة والاقتصاد . ولكن ، خلاف منظري الماركسية التقليدية ، فإن غرامشي أكثر انسجاما مع الأشكال الحديثة للسياسة الانتخابية الشاملة والحكومة التمثيلية ، وأيضا مع المنظمات البيروقراطية الحديثة، . فالإشارة إلى طبيعة الطبقة القيصرية حسب غرامشي هو أيضا إشارة إلى طابعها الجمهوري في الأساس.

فالمؤسسات الجمهورية تقوم بإنشاء دعامات واقية وعازلة والتي بدورها تحيط وتحاصر العنف المنظم والقوة القسرية التي تشكل صلب السلطة العامة للدولة.



٣- المحافظون البروسيون ومشكلة البونابرتية. دافيد ى. باركلى.من التقنيات الدستورية للذرائع القيصرية

From Constitutional Technique to Caesarist Ploy

كتابات كارل شميت على الديكتورية ، الليبرالية ، وسلطات الطوارئ

Carl Schmitt on Dictatorship، Liberalism، And Emergency Powers

جون ب. مكورميكJohn p. McCormick

يبدأ كارل شميت كتابته عن الديكتاتورية ، فى عمله الكلاسيكي لعام ١٩٢١ ، عن طريق «تمييز المؤسسة السياسية» بعنوان من «البونابرتية والقيصرية». ومع ذلك ، وفي نهاية المطاف يخلط شميت بين الديكتاتورية القيصرية وبشكل غامض بعض الشيء بحلول نهاية الكتاب وفى بعض كتبه الأخرى .

إن هذا الفصل فسر نظرية «شميت»Schmitt للدكتاتورية ، خصوصا فى التمييز بين «النائب» أو المسؤول«commissarial» وبين السيادة الديكتاتورية sovereign، وكذلك تشخيصه للتعامل أو الإهمال لهذا المفهوم في القرن العشرين(ومحاولات لشرح الأسباب التي جعلت مذهب شميت ينهار من الديكتاتورية إلى القيصرية في نهاية المطاف، ويقيم صحة اتهامات شميت «لليبرالية الدستورية» بأنها غير قادرة على التعامل مع هذا النوع من الظروف السياسية التي تدعو إلى الديكتاتورية.

الدكتاتورية بين الماركسية والليبرالية

Dictatorship between Marxism and liberalism

إن نقاش «شميت» للديكتاتورية يعتمد على التمييز النظري التاريخي بين المفهوم التقليدي «لدكتاتورية المسؤول commissarial ومفهوم آخر أحدث منه هو «دكتاتورية السيادة» » أو sovereign dictatorship«، ويفصل بين المفهومين بعض الفروقات المفاهيمية ، ولكن ومن جهة أخرى ، ولكن انضم كل للآخر فى التحول التاريخي الذى حدث فى العصر الحديث. لقد كان «المسئول الديكتاتوري» ، يمارس عمله في الجمهورية الرومانية والتي دافع عنها مكيافيلي، ولكن كان محدودا في ممارسته خلال الظروف الطارئة.

من خلال وقت مخصص ، ومهمات محددة ، وحقيقة أن الديكتاتور يجب أن يستعيد النظام السياسي والقانوني الذي كان له وبشكل يؤذن بالديكتاتورية. أما السيادة الديكتاتورية ، التى يعمل على تشجيعها كل من الحكم المطلق الاستبدادى الحديث والممارسات السياسية الثورية، غير المحدودة الثوابت والتى وعلى الأرجح سوف تمضي قدما لإنشاء نظام جديد تماما نتيجة لممارسته.

ويحدد شميت الديكتاتوريات الرومانية بيوليوس قيصر وسولا على أنها »sovereign أو «دكتاتورية سيادية»، وذلك لأنهم استخدموا سلطات الطوارئ لتغيير النظام الدستوري لروما لأجندات سياسية شخصية خاصة بهم. ومع ذلك ، لم يكن حتى في تطوير المفهوم الحديث للسيادة أن أفراد مثل بونابرت أو كروموبل أو الهيئات السياسية كتلك الموجودة في فرنسا الثورية يمكن أن تستخدم القوة العسكرية وتدعي أنها تمثل الناس كليا أو أن تقوم بإلغاء نظام قديم وتنشئ واحدا جديدا، والوسائل التى كانت متاحة للديكتاتور الروماني في لجنته لمعالجة حالات الطوارئ مثل التمرد والحرب ، أو المجاعة ، كانت لها حدود صارمة ، وكان في حاجة دائما للعودة بالنظام السياسي إلى سابق عهده.

والسيادة الديكتاتورية ، من جهة أخرى ، تسعى إلى إدامة نفسها ، حتى لو كان ذلك باستخدام سلطتها تحت ذريعة «الظروف المؤقتة».

وأنا لن ألخص تفاصيل حساب شميت لكيفية «المسؤول الديكتاتورى commissarial يفسح المجال أكثر أمام السيادة الديكتاتورية ، ما هو أكثر أهمية هنا هو فهم شميت لماذا يستغرق هذا المشروع في هذه المرحلة في أوائل القرن العشرين. هناك أسباب واضحة من السياق التاريخي : وفي النظام السياسي الجديد لجمهورية فايمار ، كان أول رئيس دولة ألماني من خلال فترة جمهورية فايمار ١٩١٩-١٩٣٤ وكان يطلق على هذا

المنصب Reichsprasident واسمه «فريدريش إيبرت » كان له صلاحيات واسعة النطاق لسلطات الطوارئ في وقت تكوين الدكتاتورية ، وذلك لمعالجة التمرد اليميني والشيوعي وكذلك لسحق الأزمة الاقتصادية.

ومع ذلك ، فهناك دوافع عالمية تاريخية أوسع نطاقا لقضية شميت كذلك. ف «شميت» ، والليبراليون ، وبقدر ما أولوا هذا المفهوم اهتماما ، إلا إنهم «أساءوا فهم»الدكتاتورية.

وما يسدعوه شميت باسم «الأدبيات السياسية البرجوازية» إنما يتجاهل به مفهوم الديكتاتورية تماما أو يعامل الدكتاتورية على أنها «شعار» لاستخدامها ضد خصومها.

فالليبراليون قد نسوا تماما معنى الليبرالية الكلاسيكي وانتسبوا إلى فكرة «الدكتاتورية السيادية» بمعنى:« « لم يعد هناك تمييز قائم بين الديكتاتورية والقيصرية ، وأصبحت المحددات الأساسية لهذا ا لمفهوم مهمشة، متمثلة فى «شخص المسؤول الديكتاتورى».

فالليبراليون يرون أن الديكتاتور يجب أن يكون فردا واحدا ، كثيرا ما يهتف بالديمقراطية ، من خلال إدارة حكم مركزي مع بعض القيود السياسية، ، وأنهم يساوون بين الديكتاتورية مع الاستبداد ،و القيصرية ،و البونابرتية ، والحكومة العسكرية ، وحتى البابوية.

هذه الغفلة وسوء الفهم تتطلب موردا هاما للقوانين الدستورية أو المحافظة أو الليبرالية في الوقت الحاضر المتأزم ، لأن ذلك يسمح للدكتاتورية بأن يساء استخدامها من قبل أولئك الذين يضعونها فى مرتبة أقل من الأهداف «الكلاسيكية».

وما يثير جزع شميت أن مفهوم الديكتاتورية ويبدو أنه يؤخذ على محمل الجد من قبل الشيوعيين الذين يتبعون مذهب «ديكتاتورية البروليتاريا»، ووفقا لشميت ،فالشيوعيون لديهم المفهوم بشكل صحيح جزئيا من حيث الكلاسيكية ، ، لأنهم يدركون خصائصه الفنية البحتة والمؤقتة بمعنى : أن ديكتاتورية البروليتاريا هي «الوسيلة لتنفيذ التحول إلى هدف الشيوعيين النهائي».

الاستيلاء الثوري على الدولة من قبل البروليتاريا ليست «نهائية» بالنسبة للشيوعيين ، ووفقا لعقيدتهم ، إنما «هى مرحلة انتقالية».

ويرى شميت أن الشخص قد يرى بعد أن نظرية« الشيوعية الديكتاتورية» كمجرد تجسيد بسيط للمؤسسة الكلاسيكية الحديثة، . ولكن هذا التحول الجوهري يحجب حقا جوهر المفهوم الكلاسيكي بمعنى: أن المؤسسة الشيوعية تستخدم وسيلة مؤقتة لخلق وضع جديد ، أى تستخدم المؤسسة الكلاسيكية الخاصة بها من أجل استعادة وضع كان موجودا مسبقا.

فهذا الاختلاف له تداعيات مهمة فيما يتعلق بمسألة مدى محدودية الدكتاتورية إذا كانت شرعية ومرتبطة بأمور مستقبلية وتكون هناك معارضة لشرعيتها من جانب واحد قائما من قبل ، فالديكتاتورية الشيوعية تمثل لشميت تتويجا للتيار التاريخي الحديث نحو العمل السياسي الغير مقيد تماما بمعنى: إن الدافع وراء التوجهات الجذرية في السياسة الحديثة وما تتضمنه من الحماسة هو من أجل تحقيق بعض الخير في المستقبل ، وكلام له صفات غامضة ، والغرض منه تبرير وسائل غير محددة لتحقيق ذلك الخير المزعوم فى النهاية.

شميت يرتاب على نحو متزايد من التطور التاريخي العام لمفاهيم السيادة ، والسيادة الشعبية ، والإجراءات الواجب اتخاذها ويتم دمجها في حالات الطوارئ ، والتى بلغت ذروتها وتحدث عنها المنظرون للثورة الفرنسية ، مثل«مابلى Mably »وإيمانويل جوزيف سييس Sieyes» . وحسب شميت ، فإنهم يدعون إلى« سيادة ديكتاتورية» تقضي على النظام القديم وتنشئ واحد جديدا ،لا يكون على سلطاته أى تبعات دستورية محددة أو أن يتحمل أى تهم قانونية ، بل يكون وكيلا عن كيان مبهم مثل الشعب »

وفي ختام حديث شميت عن الدكتاتورية ، يعود إلى استخدام مصطلحات الشيوعية عن الديكتاتورية ؛ لأنه يرى بشكل واضح أن الشيوعيين هم ورثة الثورة الفرنسية بمعنى: أنهم النخبة الراديكالية التي (أ) سوف تستخدم وسائل العنف ، (ب) متواكبة مع عمليات تاريخية عالمية ، (ج) وفقا لمبدأ العقوبة فهى لا يمكن مساءلتها أبدًا أو إدانتها.

وكما استعرضنا سابقا ، فإن مفهوم الديكتاتورية من ماركس وإنجلز كان مجرد شعار عام للسياسة المطلوبة ، وأنه تقليد ناجح. . . كون تصورا واضحا من عام ١٧٩٣ إلى عام ١٨٤٨ وليس فقط على أنها مجموع الخبرات السياسية والأساليب. إذ أن مفهوم الديكتاتورية تطور بشكل يتناسب مع فلسفة القرن التاسع عشر ، ومع العلاقات السياسية الناجمة عن تجربة الحرب العالمية. ومن الناحية النظرية العامة للدولة ، فإن دكتاتورية البروليتاريا التي تم الاتفاق من قبل مع الشعب على أنها للتغلب علي الوضع الاقتصادي ، والتى تفترض مسبقا وجود ديكتاتورية ذات سيادة ؛ لأنه تكمن وراء الممارسة العملية للمؤتمر الوطني. و«إنجلز» ، وفي كلمته إلى الاتحاد الشيوعي مارس ١٨٥٠ طالب بأن تكون ممارسته لديكتاتورية يجب أن يكون بنفس الشكل الذى كان فى «فرنسا عام ١٧٩٣.» وأنها أيضا تصلح أيضا لنظرية الدولة التي يفترض بها الانتقال إلى انعدام الجنسية.

وبعبارة أخرى ، فإن روح التطرف الخطير في فرنسا في عام ١٧٩٣ ، وروح من «الديكتاتورية ذات السيادة» وباسم الشعب «المتسيد»حديثا ، والروح التطرف حسب وصف« شميت» المتمثلة في الإرهاب الداخلي والحرب القارية ، وفي ثورات ١٨٤٨. وهى تتجسد الآن فى السلطة السوفييتية الجديدة حتي ألمانيا الشرقية ،وكذلك المنظمات الثورية الألمانية والتى حتى اللحظة التي كتب شميت عن الدكتاتورية. كانت تحاول الاستيلاء على الدولة الألمانية.

إن لهجة الختام لشميت تختلف كثيرا عن المقدمة وجسم مثل هذا العمل أن نتمكن من الكشف عن تغيير واضح في إستراتيجيته. فمقدمة شميت بدأت تشير إلى أن هدفه هو : (١) للتعويض عن النقص في الأدبيات العلمية «البرجوازية» حول هذا الموضوع من الديكتاتورية .

٢) ليجعل من الممكن لنا أن نرى أن جوهر استخدام الشيوعية الديكتاتورية لمصطلح «السيادة» sovereign ، وبالتالي للتدليل على أنها غير مشروعة إلى حد ما ،

٣) لتقديم بديل أكثر شرعية ودستورية «وهو المسؤول الديكتاتورى commissarial» للجمهورية الجديدة التي قد يمكنها من التعامل بشكل أفضل مع حالات الطوارئ.

ومرة أخرى ، فالشيوعيون قد فهموا الفكرة الكلاسيكية للدكتاتورية لكنهم عبثوا بهامن أجل القضاء على أنواع من الأوامر الدستورية والقانونية. أما الليبراليون فقد تجاهلوها أو قاموا بتفسيرات غير صادقة للمساعدة على التحريض ضد الشيوعيين.

ونظرا لأن كلا المطلق الشامل والديمقراطية تنشأ من الحركة التاريخية نفسها ، ويقترح شميت ، بلطف وخلسة ، بأنه ربما أن فكرة راديكالية السيادة المستمدة من الملكية المطلقة ينبغي أن تفي بمفهوم تطرف السيادة المستمدة من الثورة الفرنسية.

ويلمح شميت ، أنه وبسبب مسار التاريخ الحديث ، وبالتعاون بين السلطات في حالات الطوارئ والحركات الجماهيرية والاجتماعية والسياسية المنصوص عليها في الفترات الثورية/ أو الفترات المعادية للثورة من ١٨٣٢ و١٨٤٨ لم يتم خدمتها بشكل جيد، ومن شأن إحياء مفهوم «المسؤول أو المفوض» commissarial عن سلطات الطوارئ تسبب مثل هذا الانفصال .بالإضافة إلى ذلك يجب أن تتم تفضيته لعودة قوية للفئات الاجتماعية التي تهدد الدولة في شكل حركات الطبقة العاملة التي تتطلب استجابة سياسية جديدة ، أقرب إلى الطريقة التي كان فيها الملك المطلق في وقت سابق يحيد أو يدمر فيها الجماعات الأرستقراطية والدينية. وأخيرا ، فإن الدولة السوفييتية الشعبوية التي يمكن أن توجه لفعل أي شيء تقريبا بجميع أشكال قوى ، والتى هى غير خاضعة للمساءلة ، وتتشارك شرعيتها مع النخبة تاريخيا والتى تتشابه مع الدولة الألمانية فى تعريفها «لشخص القائد» charismatically الذى هو رئيس شرعيتها. هذه هي الاستنتاجات التى اقترحت ضمنا وليس صراحة ، في الصفحات الأخيرة من الدكتاتورية.

وهكذا ، فإن شميت تصدى لمعضلة إطلاق مفهوم ديكتاتورية على «اليسار» بشكل جذري بسبب نجاح البلشفية ، والفراغ الذي خلقه الليبراليون فيما يتعلق الديكتاتورية الدستورية من جانبهم. فالليبراليون ، الذين هم الأكثر اهتماما بالدستورية في العالم المعاصر ، قد تركوا هذه المؤسسة الهامة والحاسمة دستوريا وسمحوا لأعدائهم من اليسار بخطفها وبرمجتها .

فالشيوعيون يضغطون باتجاه حالات الطوارئ ، وتعديل الدساتير الشعوبية مع والسماح لأشكال مختلفة من ديكتاتورية البروليتاريا ، أما الليبراليون فليسوا قادرين ولا راغبين في الدفاع عن النظرية القابلة للتطبيق وممارسة الديكتاتورية بالمعنى الكلاسيكي حتى في خضم هذه الأوقات التي تعصف بها الأزمات، فهم يرفضون اللجوء إلى التدابير المؤقتة والمهام المحددة التي تقتضيها نفس الأزمات الاقتصادية والسياسية التي يستخدمها اليسار ومناسبة ، وكذلك يرفضون المبررات لإصلاح السلالات الحاكمة منذ قرون قديمة والنظم الدستورية الجمهورية الجديدة.

أنا أزعم أن شميت يسعى إلى إزاحة وعرقلة الليبرالية الدستورية ، وزعم أنها غير فعالة من الناحية السياسية مقابل الاعتماد على الدكتاتورية اليسارية . وللقيام بذلك ، قال انه طور ما أسماه «بالقيصرية اليمينية» وذلك لمكافحة حيوية ما أسماه «بالقيصرية اليسارية البلشفية» ، وهو لفظ مضاد من الديكتاتورية يفتقر إلى الموضوعية وهو مضلل «ومؤقت» وملغى دستوريا من قبل الشيوعيون.

ويؤكد «شميت» أن الخيال الليبرالي لا يمكنه أن يفعل أكثر من الخلط بين الدكتاتورية والقيصرية ، وهذا الخلط هو بالضبط ما يستحقه الليبراليون ، ويقول شميت : إنه سيكون من يلبس عليهم هذا الأمر.

وفي كتاب شكيت التالى الذى أسماه ، لاهوت السياسية ، تبنى شميت فكرة السيادة لرئيس الدولة الألماني من خلال فترة جمهورية فايمار ١٩١٩-١٩٣٤ Reichsprasident والتى ليس عليها أى قيود دستورية ولكن فقط مطالب سياسية استثنائية .والرئيس ، بوصفه شخصية تجسد الإرادة الشعبية لا يمكن إلزامه من الناحية الإجرائية في وقت الأزمات ،وتكون لديه السلطة الكاريزمية ديمقراطيا للعمل – ولو بشكل غير دستوري أو حتى بشكل معاد للدستور ، مع امتلاكه لكل القوة والشرعية لأنه ممثل الإرادة الشعبية .

كما قدم «شميت» دمجا بين السيادة الشعبية وسلطات الطوارئ والتي قال : إنها تجسد الدكتاتورية التعسفية.

كتابات شميت عن الدكتاتورية ، الليبرالية ، سلطات الطوارئ

Emergency Powers، Liberalism،Schmitt on Dictatorship

المسؤول المفوض commissarial

أم الديكتاتورية القيصرية caesarist dictatorship

من أحد الأهداف المركزية لعمل «فايمار» الذى قام به شميت هو تبرير لقوى السيادة الدكتاتورية sovereignالخاصة برئيس الدولة الألمانى Reichsprasident للجمهورية. ولكن السؤال هنا:« هل تتفق صياغة شميت للدكتاتورية ذات السيادة الرئاسية مع القيصرية؟ فإذا كان يمكن فهم هذا المفهوم الأخير من حيث وجود زعيم واحد من يدعي تمثيل شعب بأكمله نتيجة الاستفتاء ، والذي يحافظ على سلطته من خلال سلطة عسكرية قوية وواسعة البيروقراطية الآلية »، فيكون الجواب ، نعم.

فالنسخة الأولى من اللاهوت السياسي ، والتى نشرت بعد عام من كتاب شميت عن الدكتاتورية ،أشارت لتأييد شميت للسيادية الدكتاتورية: commissarial أكثر المسؤول أو المفوض السيادى »الذى هو فى رأيه« الذي يقرر بشكل استثنائى».

و يقول شميت : إنه يقصد بالاستثنائية في الدكتاتورية ويحللها على أنها « من أشكال الأمراض» السياسية من السيادة الديكتاتورية .

وهو يشجع أيضا على الاستخدام الغامض لحرف الجر «على»uber الذى يفشل فى التمييز بين (الهيئة التي تقرر الوضع القائم بشكل استثنائي – كما في الحالة الرومانية ، ومجلس الشيوخ ومن خلال القناصل) ، من جهة ، وبين الشخص الآخر (المتمثل فى شخص الديكتاتور نفسه) والمعين من قبل تلك الهيئة والذى يقرر ما يجب القيام به من تفاصيل ملموسة فى حالات الطوارئ ، إن هذين القرارين المنفصلين ، أحدهما يحدث في لحظة من الحياة الطبيعية ، والآخر في لحظة استثنائية ، يتم جمعهما معا في الافتتاحية الخاصة بكتابات شميت في اللاهوت السياسي. ف «شميت» يخلط عمدا بين القرارين : حيث يقول : إن السيادة «هى التى تقرر ما إذا كان هناك حالات الطوارئ ، وكذلك تقرر ما يتوجب القيام به حيالها.

وهناك أيضا محاولة لشميت في اللاهوت السياسي لوصف (الوقت أو المهام) الأساسية والتي يمكن أن تفرض قيود ذات الصلة على اتخاذ إجراءات ذات سيادة في الحالات الاستثنائية ؛ وشميت يوحي بأن هذا في الواقع ، من المستحيل لأنه استثناء «لا يمكن أن يكون مقيداً - حسب الشروط القانونية المسبقة ، وكذلك تكون هناك ضرورة لعدم تحديد الاختصاص القضائي في مثل هذه الحالة.

وبدلا من استعادة نظام سابقة في حالات الطوارئ ، فهو يجسد حالات الطوارئ هى الفاعل الأكبر في حد ذاتها لحل الأزمة: وأنها أمر استثنائي يخضع للسيادة .

ووفقا لمفهوم المسئول الدكتاتوريcommissarial ، يكون هذا الديكتاتور حرا في أن يفعل ما هو ضروري في اللحظة الاستثنائية الخاصة بمعالجة أزمة غير متوقعة التي يتم تحديدها من قبل مؤسسات مختلفة ونظامية. وكان لا بد للديكتاتور وكشرط مسبق » العودة بالحكومة من قانون الطوائ خلال مدة محددة من الزمن. وشميت يعود هنا بالديكتاتورية إلى الشكل الكلاسيكى ، ويسخر من الدستورية الليبرالية قائلا :« «وإذا كانت التدابير المتخذة في الظروف«الاستثنائية» مقيدة من خلال السيطرة المتبادلة ، أو عن طريق فرض مهلة زمنية ،كما هو الحال في الإجراء الدستوري الليبرالي الذي يحكم حالة حصار مثلا ، من خلال إعداد صلاحيات استثنائية ، فتعتبر بعد ذلك مسألة السيادة أقل أهمية حسب «شميت» .

والواقع أن أسلوبه في استخدام مصطلح يعني« ذات سيادة sovereign» يوحى بنوع من عمل القوانين أو «إعطاء القوانين»lawmaking or lawgiving بحيث يمكن للسلطة أن تغير النظام السابق ، أو حتى إنشاء نظام آخر جديد.

والاستنتاجات المستفادة من اللاهوت السياسي هى «النظام المؤسسي المتنوع» ، مع تقسيم «التعداد دستوريا والسيطرة المتبادلة للصلاحيات». أو ما هو معروف أكثر باسم «الفصل بين السلطات» – والذى هو لا محالة يشل الدولة في مواجهة الاستثناءات لأنه يحجب الذي هو في السيادة ، والذي يجب أن يقرر مايمكن عمله في تلك اللحظة.

ووفقا لصياغة شميت ، ففي جميع حالات الطوارئ على ما يبدو يكون من الضروري اللجوء إلى مؤسسة «موحدة» والتى تحتكر القرارات حتى لا يحدث التباس أو صراع.

وبذلك ، فعند انتهاك المبادئ الرئيسية للديكتاتورية الكلاسيكية تنهار الأوضاع الطبيعية والاستثنائية ، ويمثل ذلك تعديا خطيرًا على سيادة القانون العادية والدستورية ويهدد الاستثنائية المطلقة.

في وقت لاحق كانت الأطروحات السياسية العملية التي تتعامل مع سلطات الطوارئ مكتوبة خلال فايمار ، مثل «الديكتاتورية من خلال رئيس الرايخ Reichsprasident ووفقا للمادة ٤٨ من دستورWeimar فايمار» (١٩٢٤) ، / ومن دستور وشرعية (١٩٣١ - ١٩٣٢) ، لا يزال شميت يجادل بأن Reichsprasident رئيس الرايخ وحده فقط يستطيع أن يدافع عن النظام الدستوري لـ«فايمار» خلال الأزمة مع أن المادة «٤٨» لعام ١٩٢٤ لا تؤيد بشكل واضح السيادة الديكتاتورية sovereign dictatorship.

ويعلن شميت أنه وفقا للمادة ٤٨ «للسلطة الديكتاتورية» ليس سوى «الصوم الكبير» للرئيس ، ويقول على ما يبدو أن نطاق هذه السلطة يجب أن تبقى ضمن العنوان الرئيسي «المسؤول أو المفوض» . commissarial(٢٨) ومع ذلك ، بعد أن أشار شميت إلى المسؤول المفوض commissarial ، فهو يجعل من الواضح أنه لا يريد أن يفسح المجال بشكل كبير وصريح لسلطات الطوارئ لأنه (أى الرئيس)«يشكل خطرا على إساءة استخدام الدستور لترسيم جميع الشؤون وأنه يمكن أن يقوم بتغيرات جذرية فى القوانين الأساسية وشبه الأساسية.

وعلاوة على ذلك ، ووصف شميت أن مصدر شرعية الرئيس الدستورية في «المادة٤٨ التى لاتبدو مخولة من قبل النظام الدستوري في حد ذاته ، ولكن يستمد شرعيته عن طريق ما يشبه الإرادة السيادية التي هي في حد ذاتها متواجدة قبل النظام نفسه بمعنى:« أن ديكتاتورية رئيس الرايخ Reichsprasident هو مسؤولا أو مفوضا commissarial بالضرورة نتيجة لظروف معينة. . وبقدر ما يسمح له بالعمل على نطاق واسع جدا ، وهو يعمل (في الواقع ، ليس في الأطرالقانونية) ، وهو يمثل«خلاصة» الدكتاتورية السيادية للتجمع الوطني الذي أنشأ الدستور ».

وفي ختام مقالة شميت ، يذكر أن صياغة المادة ٤٨ الخاصة بتأسيس دستور الجمهورية: «في صيف عام ١٩١٩ عندما المادة ٤٨ جاءت لتكون واضـحة قائلا: « إن المانيا وجدت نفسـها في أزمة غير عادية تماماً ذلك الوقت، وبالتالي كانت لحظة تستلزم السلطة بشكل سريع مما يجعل اتخاذ إجراءات حاسمة ممكنا.

ويدعو شـميت إلى «إجراء حاسم» ، ولكن يحاول أيضـا تهدئة المخاوف من أولئك الذين قد يكونوا قلقين على الوضع الدستوري لإجراء من هذا القبيل وكان بيانه النهائي كما يلي : «هذا من شأنه يستدعى أن يكون هناك تعديل دسـتوري». وبكلمات أخرى فإنه لا يدعو إلى إلغاء الأعمال الدسـتورية المميزة لديكتاتورية السيادية للرئيس ،ولا «المسؤول» المفوض بإجراء تحفظ دستورى ، وبطبيعة الحال ، فقد أنصت شميت للأزمة التي تأسست في عمل الدستور وعلى قرار شكل قبل الدستور ، وليس إلى جسم نص الدستور نفسه بشكل ينطوي على تكرار الفعل السيادى حتى بين هؤلاء المؤسسين لإنقاذ الدستور. وهذا الإنقاذ «« في واقع الأمر يسـتلزم تغيير الدسـتور ما دام ماكان «قبل هذا الدسـتور» لا يمكن أن يتغير. وبالطبع فإن شـميت لا يعطينا أي وسيلة لتقييم كيف يمكن للناس أن يغيروا إرادتهم الأصلية أو أن يثبت لنا (أى شميت)أنهم يفضلون ألا يكون هناك تغيير على الإطلاق.

إن هذه الإستراتيجية تعتبر تبريرًا لعمل الديكتاتورية الرئاسية على أساس الإرادة السيادية القبل دستورية للشعب ، وليس حسب المبادئ المنصوص عليها في الدستور نفسه ، ويصبح هذا أكثر وضوحا في كتب «شميت مثل «الوصـى على الدستور» وكذلك كتبه القانونية والشرعية ، التي نشرت في أعقاب «الكساد الاقتصادي الثاني» المدمر ، وتجدد الاضطرابات السياسية على نطاق واسع في أوائل ١٩٣٠. ويبدأ شميت كتابه«الوصـى» فى عام ١٩٣١ بالطريقة نفسـها التي بدأ كتابه عن الديكتاتورية في وقت سـابق من عشـر سنوات بالضبط، وهو يأخذ على ليبرالية القرن التاسع عشر جلبت السمعة السيئة لمؤسسة دستورية هامة ، ويدلل على ذلك بأمثلة من أسـبرطة الكلاسـيكية Sparta وروما لإثبات الشـرعية التاريخية لهذا المفهوم والسلطة، لكن في حين أن في شأن الديكتاتورية المثال يعمل شميت على محاولة إعادة إحياء فكرة «المسؤول أو المفوض الديكتاتوري» ، ففي كتابه «الوصى» يقوم بتبنى فكرة المدافع عن الدستور.

وبالفعل ، فإن دمج هاتين الظاهرتين (سـلطات الطوارئ وموقع السـيادة المؤسـسـية) يمثل مرة أخرى ، إستراتيجيته الشخصية ليس أكثر.

وقد أدى وجود الفوارق الاجتماعية والاقتصـادية فى المجتمع أن يعزو شـميت ذلك إلى التعددية غير المنضبطة لحد كبير فى البرلمان والذى يهدد وجود الدولة حيث يقول:«

«إن التنمية في إتجاه إقامة دولة اقتصـادية قد قابلته تنمية في البرلمان في نفس الوقت لمرحلة النظام التعددي. وهنا يكمن السبب في ورطة الدستورية ، فضلا عن ضرورة إقامة حركة إصلاحية مضادة.

ان الرئيس يتوجب عليه فى هذه الظروف الاجتماعية والاقتصـادية أن يقوم بالأنشـطة الضـرورية والتي تفوق حدود هذا المسـؤول ، وفي الواقع فإن ذلك ينطوي على إعادة توجيه كاملة للتحولات فى الهيكلة التاريخية على نطاق الاقتصاد الكلي ، والنواحى الاجتماعية ، والسياسية ، وإعادة التوجيه ذلك لا يمكن أبدا أن يتحقق في الوقت المحدد وبطريقة ملزمة من المسـؤول الديكتاتورى ، ولكن هذا يجب أن يتم من خلال التعديل الدستورى من السيادة الديكتاتورية.

هل توقع شـميت أنه يمكنه الحديث عن إعادة الإعمار في الجملة فى العلاقة المجتمعية فى الدولة والتي يصفها في كتابه « الوصى» Gardian وأن يتجاهل فى الوقت نفسه أنها تدعو لإعادة بناء جملة الدستور فى « فايمار»؟ الإجابة «لا»، ف «شميت» لا يعتمد على الأمثلة السابقة من التدابير الاقتصـادية المؤقتة للرئيس «إيبرت» Ebert في الجمهورية الجديدة ، ولكنه يتحدث من منطلق تغيير أشمل بكثير.

وهكذا ، وبالنظر إلى مدى ضرورة سيطرة الدولة على الاقتصاد ، تقوم بالصرف الشحيح على المناحى الاجتماعية من خلال الفوائد التى يتم الحصـول عليها من الخدمة العسـكرية وذلك بدلا من قيامها بخدمات الرعاية الاجتماعية الشـاملة ، كما تقوم بتعزيز النزعة القومية من خلال وسـائل الإعلام ، وتحقيق التوافق الثقافي من خلال الادارة البيروقراطية ، ويمكن القول : إن شـميت وضـع نظرية تشـمل تحولات في الجوانب الاجتماعية للقيصرية إلى مستوى آخر.

ولقد كانت إعادة توزيع المشاريع العسكرية ليوليوس قيصر ، واليعاقبة ، والبونابرتيين على مستوى أصغر من الناحية النوعية وأقل تدخلا سياسيا من الشكل الذى أعاد صياغته شميت في أعماله منذ أوائل الثلاثينيات في كتاباته عن الدولة / تقسيم المجتمع.

وشميت لا يوافق على تدخل الدولة فى الشؤون المجتمعية ، سواء كانت تلك الدولة ليبرالية ديمقراطية ، أو تتعلق بالبلشفية ، ولكنه يشجع ويشيد بمزايا تدخل الدولة الذاتي لفاشية موسوليني.

وباستخدام بعض المصطلحات الدستورية مثل « جدول الأعمال أو الأجندة» الاجتماعية والاقتصادية والتى يتم إنجازها وتحقيقها عن طريق تفكيك أو تحييد الفصل بين السلطات ، بمعنى تهميش الفروع الأخرى للحكومة في وصايتها ، وهنا يحاول شميت بذكاء أن يزيل أي أمور من شأنها أن تحد من تصرفات الرئيس الدكتاتوري بأى شكل.

و يعترف شميت بأن الرايخستاغ سيكون الاختيار المناسب على سلطات الطوارئ الرئاسية.

وقال:إنه وبما أن مثل هذا الوضع من الفعالية البرلمانية لم يحصل في ظروف مضطربة اجتماعيا فى «فايمار» ، فانه لم يبذل أي جهد للبحث عن أى اختيار بديل،وفي الواقع ، وعلى وجه التحديد يتم انتخاب الرئيس من قبل الشعب حيث تتجسد وحدة إرادة الشعب السيادية مع شخصيته ، وبالتالى فإن تصرفاته في حالات الطوارئ ستكون بالضرورة مشروعة .

وفى كتاب الوصى ، صاغ شميت «سيادة دكتاتورية شعبية متجسدة في كاريزمة شخص الرئيس الألماني ، حيث يزعم شميت يعكس جوهر السيادة الشرعية الديكتاتورية للشعب بقيادة الحزب الشيوعي السوفياتي. ويعتبر شميت أن نوعي الديكتاتورية سواء كانت «ديكتاتورية البروليتاريا» أو« دكتاتورية الأمة.» يفترض أنهما ضد العدو الخارجي والداخلي ، ويفصح بأنه من أنصار الديكتاتورية الأولى (ديكتاتورية البروليتاريا) والتي ينصبها بطلا وطنيا وأنها دوما مستعدة لاتخاذ أى إجراء.

ويخلص شميت أن «دستور فايمار ، يفترض أن الشعب الألماني بأكمله يعتبر وحدة وطنية واحدة ، وعلى استعداد للعمل على الفور وليس بوساطة من خلال منظمات العمل الاجتماعية الجماعية، وأنها تستطيع بإرادتها أن تجد طريقها مرة أخرى في اللحظة الحاسمة إلى «الوحدة الوطنية» واستعادة للصمود أمام الانقسامات التعددية.

إن الدستور يسعى بشكل خاص لإعطاء سلطة «لرئيس الرايخ»Präsident Reichs وإمكانية الاندماج الفورى له مع مجموع الإرادة السياسية للشعب الألماني على وجه التحديد ، وبالتالي القيام بدور الحارس والحامي لوحدة الشعب الألماني.

ويؤكد شميت على نوعية الديمقراطية غير الشرعية ولو بشكل جزئي للحزب الديكتاتوري البلشفي ، وبذلك فهو يقوم بإخفاء النخب ،، فى صياغته لدكتاتورية الرئيس ، الأمر الذي يعني في واقع الأمر ،أنه يعنى أيضا الحكومة من الأرستقراطيين وبارونات الشركات التي تحيط بالرئيس الألمانى Reichsprasident هندنبرجHindenburg .

وفي عام ١٩٣٢ ، وعندما كانت الأزمة في جمهورية فايمار قد وصلت إلى ذروتها ، وقبل أن يؤيد شميت شكل أكثر جذرية من الفاشية باعتبارها الحل النهائي لهذه الأزمة ، نشر شميت كتابًا وبعض المقالات الطويلة عن المناحى القانونية والشرعية.

وكان شميت يقتبس من خطه الفكرى الذى كان ينميه على مدى العقد الماضي ولذلك فقد كان من المستحيل له تحديد مفاهيم جديدة في كتابه خاصة عندما كان يتحدث عن العمليات الدستورية العادية وعندما يتحدث عن عمليات الطوارئ أيضا. ويرى شميت أن التوترات الكامنة في دستور فايمار ، والتي تخدم كمصدر لكتابه المعنون («الشرعية الانتخابية plebiscitary» مقابل «الشرعية القانونية») قد حسمت لصالح الأولى(الشرعية الانتخابية) .

ويخلص شميت لوجود ضرورة تاريخية للديمقراطية الشاملة ، وهو ما يدعوه شميت «الانتخابات الفورية وإقرار الناس للمشرع». والرئيس كونه يمثل « قناة فورية» من هذا النوع ، فهذا يعطيه سلطة «غير عادية» مشابهة لتلك التي للمشرع والتي قد تعمل فى النهاية «ضد القانون». وإمكانية وجود « مفوض ديكتاتوري لم يعد كما كان من قبل ، حيث إنه كان لأغراض فنية في عام ١٩٢١ أو كما كان لأغراض تجميلية في منتصف العشرينيات. ولقد كان مدى السلطة غير المحدود في السابق يحتفظ به للحظات غير عادية، ولكن أصبح مدى تلك السلطة مكرسا الآن لمساءلة السلطة التنفيذية فقط فى اللحظات الانتخابية. ولقد انضم شميت للحزب الاشتراكي الوطني في أيار / مايو ١٩٣٣ .

ومن أغراض هذا الكتاب ، توضيح أهمية نظرية شميت للمساعدة على فهم أفضل للتصدعات داخل إرث السلطوية الحديثة.

ومع ذلك ، فإن كتابات شميت تشكل نوعا من اللغز بالنسبة لأولئك الذين يرغبون في رؤية خصوصية تاريخية الفاشية داخل هذا التراث وعلى أى حال فإنه على مستوى أكثر فى التجريدية ، وعلى مستوى تحليل النصوص وحدها ، فإنه من الصعب تحديد معتقدات شميت عن الفكر الفاشي ، على عكس وضوح أفكاره عن الاستبداد أو النابليونية. إن كتاباته تدعو الى حكم الشخص الواحد الذي يجسد الإرادة الشعبية للحفاظ على النظام الاجتماعي وللدفاع ضد الأعداء الخارجيين. كما نجد أن خطاباته الثابتة تصر على فصل الدولة عن المجتمع ، وذلك بدعوى تحسين المحافظة على النظام داخله. ويمكن قراءة هذه الحجج التى يقوم بها شميت على أنها معارضة للعدوانية. وهذا هو مفهوم وانطباع طلاب شميت عنه سواء كان ذلك مع أو بدون أجنداته الخاصة بالعمل السياسي المحافظ في هذا الاتجاه. وأستطيع أن أسلم بأن لولا معرفتنا التاريخية بتواطؤ شميت مع الإستراتيجيات السياسية ، على التوالي ، سواء كانت النخب العسكرية البروسية ، او الأرستقراطية الكاثوليكية ، وأخيرا ، الاشتراكية القومية ، فإنه سيكون من الصعب فهم خصوصيات البرنامج العملي لشميت من أعماله وحدها. ويقوم شميت بتسليط الضوء على ضرورة استخدام الأساليب الاجتماعية والتاريخية جنبا إلى جنب مع تلك النظرية السياسية النصية. إلا إننا وبمجرد أن نأخذ في الاعتبار الانتماءات السياسية لشميت وارتباطاته العملية فلا شك أننا سنبدأ في إجراء بعض المقارنات المؤقتة. وما هو مثير للاهتمام حول العلامة والأسلوب الخاص بكتابات شميت هو نموذجه الخاص للفاشية ، والذى هو مزيج من تأييد الاستبدادية ، والنابليونية / وعناصر القيصرية. فنظرية شميت عن القيصرية تختلف في الأساس في نوعيتها الرجعية. حيث يمكن لقيصر ونابليون ادعاء حل الأزمات السياسية ، وفي الوقت نفسه المضي قدما في رفع الروح المعنوية للشعب بسبب الأنظمة التي أطاحوا بها. وسواء كانت هناك مساواة اجتماعية حقيقية فى سياسات القيصر الأول وبونابرت الأول (وبغض النظر عن الآثار المنطقية لهذه السياسات على السكان) فهى غير مذكورة ولا وجود لها في مخططات شميت.

وخلافا لنظريات الحكم المطلق ، يحتفي شميت بالسيادة الشعبية والديمقراطية. ومع ذلك ، خصص شميت كلمات خطابية فقط للحديث عن المساواة الأصيلة في القيصرية والبونابرتية والتى تنص على شعار «الجميع قبل الواحد». كما أن شميت يخدم البرامج التي تؤكد أنه يؤيد الزمرة الحاكمة من خلال الرئاسة والسياسات التي تعزز السلم أو الهرم الاجتماعي. ومثل أفكاره عن الحكم المطلق ، فإن موقف شميت هو أكثر تسامحا من الناحية العملية في نظرية «الهيئات الوسيطة» والتي تخدم الدولة ، بدلا من أن تهدد وجودها. وهكذا ، وفي حين قد القيصرية والبونابرتية تكون ديمقراطية « عليلة» ، وأيضا فإن نظرية شميت وممارساته السياسية تذكرنا بأن الفاشية هي الديمقراطية «الزائفة».

***

وإذا نظرنا لنقد شميت لليبرالية مقابل الديكتاتورية ، نجد أنه مجرد موجه لها ، ونحن نلاحظ أن هناك شقين اثنين لهجومه هذا:

(١)الليبراليون ليس لديهم مفهوم الاستثناء السياسي بسبب الوهم العلمانى أو المادى، وهو الوهم الذي سيؤدي إلى انهيار الأنظمة الدستورية .

(٢)إذا كان الليبراليون يقرون بأن لديهم بالفعل مثل هذا المفهوم ، فإنهم سوف يلجؤون بالضرورة إلى التدابير «المضادة لليبرالية»للتصدي لمثل هذه الظروف ، مما يعرض الأنظمة الدستورية للخطر أيضا. وفي هذا القسم ، سوف أقوم بتقييم هذين الجانبين من نقد شميت لليبرالية والأزمة السياسية. وأختتم هذا الباب مع انعكاسات أفكار شميت عن نظرية بروس أكرمان الليبرالية من الأزمات والتغيير الدستوري Bruce Ackerman's liberal theory. ويستند المكون الأول لنقد شميت في فهمه للحداثة : إن التنوير والفكر السياسي بشكل متزايد يقع تحت عبودية العلوم الطبيعية الحديثة ، ويتعلق الأمر بالطبيعة السياسية ، بوصفها ظاهرة أكثر انتظاما. وبالتالي ، لذلك فهى أقل حاجة لاتخاذ الحيطة ولتواجد السلطات التقديرية ، وتمكن القضاة والتنفيذيون من استخدام النظريات السياسية التقليدية ، بما في ذلك الأرسطية والحصافة والحكمة على العكس المتطلبات غير العادية في حالة من الدكتاتورية الكلاسيكية، ولا تكون هناك ضرورة وظيفية لهذه السلطة التقديرية على ما يبدو في عصر التنوير ،التقييم المعياري لها يجعلها سلبية بشكل متزايد ، والحكمة من استخدامها مرتبط بشكل أساسى بالتعسف وإساءة استخدام سلطة الدولة. ويقارن شميت الاستثناء في النظرية الدستورية بمعجزة اللاهوت : حيث إن معجزة اللاهوت فى نظره هى تدخل مباشر من الله فى المسار الطبيعي لنشاط الطبيعة ، أما الاستثناء في النظرية الدستورية فهى حالة لتدخل السيادة في النظام القانوني العادي.

ومع ذلك ، فقد رفضت «عقلانية التنوير» الاستثناء في كل شكل ، ورفض الربوبية (الإيمان بالله دون الاعتقاد فى الديانات المنزلة Deism) ، تنص على أن الله لا يتفاعل مع العالم بعد إنشائه ، وتنفي المعجزة من الفكر الديني ، والليبرالية ، مع التعداد الدقيق للسلطات الحكومية ، ورفض أية احتمالات سياسية خارج تلك المنصوص عليها في إطار المعايير الدستورية. ويظهر شميت الدستورية الحديثة بشكل يتعامل مع الفصل بين السلطاتو حيث يصف ذلك بقوله:«يمكن للآلة أن تعمل لوحدها الآن».

وفي الشق الثاني من إستراتيجية شميت يصبح أكثر وضوحا في مناقشته عن جون لوك: تصريحات شميت أن الاستثناء كان «غير متناسب» مع نظرية لوك الدستورية.

فنظرية لوك الشهيرة عن «امتياز السلطة» ربما كان أفضل مثال لمفهوم الحكمة السياسية داخل الليبرالية بمعنى : أن القوانين ذاتها في بعض الحالات يجب أن تفسح المجال أمام السلطة التنفيذية . . . . والتى تحافظ بقدر الإمكان على جميع أفراد المجتمع ، حيث إن العديد من الحوادث يمكن أن تقع ، وتكون الملاحظة الصارمة للقانون غير ضارة، حيث إنه من المستحيل التنبؤ بجميع الحوادث والضرورات ووضع قوانين تنص على جميع تلك الضرورات التي قد تهم الجمهور . . . ولذلك يمكن للسلطة التنفيذية ، أن تفعل أشياء كثيرة من اختيارها ، والتي لا تكون مشمولة فى القوانين.

حسابات شميت تنص على اختفاء الاستثناء في الحداثة ، أما «لوك» فمن الواضح أنه لا يُكوّن مفهومًا واضحًا لها وعند مخالفة القانون فى الأحداث في الأوقات غير المتوقعة. ومع ذلك ، فهل هذا يمثل الحل الوسط لفكرة الدستورية لدى شميت؟ ويقول شميت إنها مسألة «التناسب» هى المهمة. والليبراليون في الواقع قد اعترفوا بوجود حالات استثنائية ، ولكن من وجهه نظر شميت يكون السؤال هو ما إذا كان يمكنهم معالجتها من دون تقويض المبادئ الدستورية. ولقد كان الجزء الأول من نقد شميت التاريخي له ما يبرره ، وذلك على الرغم من بروز أمثال لوك ونظرية postLockean الخاصة بالفصل بين السلطات ، وخاصة في الشكل المؤثر الذي قدمه لمونتسكيو Montesquieu.

وكما يلاحظ برنار مانين Bernard Manin ، «وهو واحد من ابتكارات مونتســـكيو أنه يتخلص من أي فكرة لوجود سلطة تقديرية في تعريفه للوظائف الحكومية الثلاثة.

إن قمة هندسة التنوير الدستوري ، ودستور الولايات المتحدة ، هو الدستور الأكثر شهرة عبارة عن نموذج متطور من الفصل بين السلطات، والذى لايضم أحكامًا منصوصًا عليها بوضوح للتعامل في حالات الطوارئ

وهذا دليل قوي على إهمال الليبرالية لهذا الاســتثناء الســياســي(الطوارئ). وهذه هي الليبرالية التي كانت محور اهتمام شــميت فى انتقاداته محاولة منه لتنظيم جميع الظواهر الســياســية. وفي مقالاته فى الدفاع عن دستور الولايات المتحدة التي تم جمعها في أوراق فيدرالية أو حكومية .

ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ التناقض بين أوراق كتبها المســؤول جيمس ماديســـون ، وهو من الفنيين الليبرالين والذي يســعى لحســاب كل الاحتمالات بواســطة تعدادها أو البناء عليها في الآلية الدســتورية ، والاكسندر هاملتون ، وهو المؤيد للحق السياسي الذي يسعى للحفاظ على فتح الاحتمالات أمام وجود ظروف اسـتثنائية. ، وليس من المسـتغرب أن ينتقد شـميت الأتحادية الماديسـونية Madisonian ، ويشـيد بالاتحادية الهاميلتونية Hamiltonian

وحســب شــميت فإن رفض الليبرالية لهذا «الاســتثناء» ، وتجنب الأنشــطة التي تفرض عقوبات تقليدية للتعامل معها ، مما يجعل الأنظمة الليبرالية عرضـة لحالات الطوارئ ويتركهم أيضـا عرضـة للانتقادات التي توجه اليهم وبشكل أكبر. كما يقوم «مانين»Manin بصياغة المشكلة كما يلى: « عندما يتم التخلي عن فكرة «امتياز السـلطة» ، لن تكون هناك إمكانية للشـرعية بالعمل مع أو ضـد القانون الذى تم التخلى عنه. لذلك فإن انتقاد شميت لليبرالية يعزى إلى : أن السبيل الوحيد المتاح ظاهريا للجهات السياسية التي تواجه الاستثناءات السـياسـية التى تعمل بطريقة غير شـرعية ، وتأمل فى تمرير مثل هذا العمل كما لو كان مشـروعا. وهذه هي النتيجة التي من شأنها أن تقوض بشكل خطير الشرعية الدستورية الليبرالية ، وهي نتيجة واضحة « ومبادئها غير قابلة للقياس».

ونأخذ على سـبيل المثال الحرب الأهلية الأمريكية كإحدى طرق عرض أزمة التمرد السـياسـي على نطاق واسـع فى شـرعيتها دسـتوريا لأحكام الطوارئ ، وذلك عندما اضـطر الرئيس إبراهام لنكولن لاسـتخدام ما هو أبعد من الوسـائل التقليدية لتعليق مثوله أمام القضــاء ، ووضــع نفســه في موقف طاغية في محاولته المخلصــة للحفاظ على الجمهورية.

وإن تمكين الأحكام الدستورية يمنع التصرفات التى تهدد شرعيتة له في الأوقات المهمة للغاية.

والرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت المعروف ربما بالإفراط في تحقيق الرفاه لشــعبه ما ورد في ديباجة دسـتور الولايات المتحدة كمبرر للتعامل مع حالات الطوارئ الاقتصـادية عند« الكسـاد الكبير» . هذا ويحتمل أن تكون تلك المبررات البعيدة المنال لاســتخدام الاجراءات الطارئة قد تتم بخرق الدســتور في الوقت الذي يكون هناك تهديد ، ينبغي أن يكون هناك تحد لعدم قانونية وشرعية تلك الإجراءات في واقع الأمر. ولا ينبغي أن يتم التعامل مع تلك المثالين الســابقين من «النجاحات» من العناصــر الفاعلة في هذه الأزمات الطارئة في التاريخ الدســتوري للولايات المتحدة أن يؤخذ على علاته كدليل على فعالية عدم وجود أحكام الطوارئ الدستورية، والكفاءة السياسية ل «لنكولن أو روزفلت» لا يمكن بالتأكيد أن تحسب عليهما في جميع الظروف من الأزمة.

وفي الآونة الأخيرة ، وضـع بروس أكرمان Bruce Ackerman نظرية طموحة عن الأزمة السـياسـية والدســتورية التي تؤكد حدوث بعض التغيير ، ولكن فى نفس الوقت تمثل تحديا لشــميت ، حيث ينكر عليه توجيهه للعديد من الاتهامات الدســتورية إلى الليبرالية ولقد لاحظ بعض النقاد بنشـــوة معينة من أكرمان فى ذكره لبعض الصفات والتي قد تذكرنا ب «شميت».

وتظهر الاختلافات الجوهرية بين الطرفين فيما يلى:

١) يصلح «أكرمان» من شأن الليبرالية المذكورة فى نقد شميت ويرجح الفصل بين السلطات باعتباره وسيلة لا غنى عنها من أجل التغيير الدستوري.
٢)إعادة تأكيده على المرونة التحولية لدستور الولايات المتحدة ، على عكس شميت.

(٣) حجة «أكرمان» أن الردود الدستورية للأزمات التي أحاطت بالحرب الأهلية وتوافقها تماما مع روح الدستورية وانها لا تنتهك كوسائط بالشكل الذى كان شميت يحاول أن يوحي به.

ومن المؤكد أن هناك أوجه تشابه بين أكرمان و شميت.فى إشاراتهم السياسية بطرق شبه صوفية على حد سواء:

أكرمان لديه ميل للاستفادة «الشعب» بطريقة «تجسيدية» ويشير إليهم بقول : «أنا من أنا» أو بطريقة : «نحن الشعب».

إن «أكرمان» ، مثل شميت ، يقران عدم قانونية الموجودات الدستورية، مثل القرار الذي يخلق النظام الدستوري لا يكون منطقيا إلا إذا كان متواجدا من قبل ، ولا يمكن من الناحية القانونية أن يأذن له أو يتم إعطاؤه الصلاحية بواسطة ذلك النظام.

ونجد أيضا ، أن تمييز أكرمان بين السياسة الطبيعية والدستورية له نغمات تشبه تلك التى يستخدمها شميت ، ومع ذلك ، فإن الاختلافات بينهم تظهر هذه التشابه على أنه تشابه سطحي فقط ، أما الانحرافات الفعلية بينهم فهى تظهر من الطريقة التي يتعرض بها شميت لدستور الولايات المتحدة في بشكل أساسي.

وقد أكد أكرمان تهم شميت بأن الليبراليين لا يفهمون نوعية الاستثناءات. الأزمات ، كما يفهمها أكرمان ، بمعنى أنها تتطور مع مرور الوقت ، ويمكن التعامل معها على مدى فترات طويلة من الزمن. إن حالة الطوارئ أو الحالة التى تتطلب استثناء يمكن تعريفها بمعناها الضيق عن طريق تناولها من ناحية المسؤولية الدكتاتورية بمصطلحات كلاسيكية، ويفترض أن يتم التعامل معها حسب مخطط أكرمان من جانب القوى المذكورة واكتساب صلاحيات الرئيس أو حتى اكتسابها للتدابير التشريعية. ولكن نموذج أكرمان يتناول صراحة هذا النوع من التغيرات الاجتماعية على نطاق واسع ، أما نموذج شميت فهو يسعى خلسة إلى معالجة تلك التغيرات تحت ستار من الاهتمام بها فى حالة تواجد الضغوط المباشرة. استثناء ، حسب تطوير شميت اللاحق لهذا المفهوم ، فهو يعني «تغيير المفاهيم الاجتماعية والسياسية والتي لم تكن مصممة بشكل يمكن البنية الدستورية للتصدي لها ، ولكن يمكن لذلك «الدستور» أن تكون له القدرة على معالجتها عندما يريد ذلك. وأكرمان يفسر دستور الولايات المتحدة بأنها قادرة على مواجهة هذه التغيرات من خلال وسائل إجرائية تحتوى على المزيد من التفاصيل.أما شميت فهو يخلط دستور المؤسسة الواحدة بحيث يكون متضمنا فى هيكلها ، حيث يمكن لتلك المؤسسة أن تدعي الشرعية على أوسع نطاق من السكان من خلال الوسائل الأكثر مباشرة ، وهى الرئاسة.

وهكذا، فإذا كان شميت يخلط بشكل ملح وبشكل مباشر بين «الاستثناءات في حالات الطوارئ» وبين «الاستثناءات الهيكلية التحولية على المدى الطويل »، نجد أن أكرمان يركز حصرا على هذه الأخيرة(الاستثناءات الهيكلية). وبعمله ذلك ، يتحدى أكرمان التهمة شميت بأن الليبرالية عاجزة عن القيام بأي نوع من التكيف أو التحول الدستوري. شميت ادعى وبالتأكيد أن «التحولات الليبرالية الدستورية» ل «أكرمان» لم تكن حيوية بما فيه الكفاية لمواجهة ، على سبيل المثال ، استغلال البلشفية في الأزمات الطارئة. وبما أن « البلشفية» لم تعد تشكل خطرا على الأنظمة الدستورية ، إلا أنه ومع ذلك ، يمكن فهم مشروع أكرمان كما يدلل هو عليه «على مرونة الدساتير الليبرالية في التكيف مع التغير الاجتماعي على نطاق واسع وبشكل أكثر تدرجا. وكذلك فإن« أكرمان» في وصفه «للتغيير الدستوري» بأنه « إصلاح ثوري » ، ورفض لما كان في الماضي ، و«إعادة تأسيس». وقد يبدو كلامه هذا مشابها ل «شميت» إلى حد ما. كما أنه وبالنسبة «لأكرمان» ، فإن «التغيير» يجب أن يتم على مدى فترة من الزمن تقاس بالسنوات وليس بالأشهر أو الأيام ، وكذلك فإن التغيير لا يتم عادة عبر قنوات مفتوحة لسن القوانين، وليس من خلال سن القوانين بشكل خاطف ولحظ من «سلطة تنفيذية شبه إلهية».ويضيف أنه يجب أن تشارك جميع فروع الحكومة في عملية التحول ، وليس بشكل فردى من أحد الفروع فقط. وهذا ، بطبيعة الحال ، على العكس تماما من مفهوم

الاستجابة فورية لشميت، والذي لن يكون له ما يبرره إلا من خلال الانتخابات الرئاسية الأحدث(يفترض إعادة التأكيد على الإرادة السيادية قبل الدستورية)، وتحييد أنشطة الفروع الحكومية الأخرى، وسلطات الطوارئ على النحو المتوخى من قبل شميت ، باختصار ،سيكون « بمثابة انقلاب مؤسسي داخلى والذي يختفي وراء زيف دستوري.

إن الطريقة التي يقوم به شميت بالتمييز بين السياسة العادية والدستورية على نحو فعال يضع تلك الأخيرة(السياسة الدستورية) خارج نطاق المشاركة الشعبية حتى ولو تم الاستناد إليها بإسم الشعب.أما بالنسبة « لأكرمان» ، فعلى العكس من ذلك ، فهي تمثل له اللحظة الدستورية الأكثر شعبية من المشاركة ولحظات غير عادية. وفى نهاية هذا الحديث نجد أن شميت يقدم خدمة بكلامه هذا لإمكانية تنفيذ السياسة الانتخابية التقليدية في الأوقات العادية.

كما يصف أكرمان تلك اللحظات الدستورية بقوله : هي تلك اللحظات «النادرة عندما تكسب الحركات التحويلية تأييد واسع وعميق لمبادراتها» ، وهي «لحظات من تجديد التعبئة الشعبية».

ومن ناحية أخرى ، يتم تعريف السياسة طبيعية على أنها المشاركة السياسية الروتينية التي تتوافق مع أنشطة حياة الأفراد الخاصة ومع اهتمامهم. وتلك اللحظات الدستورية تختلف اختلافا جوهريا في نفوس الناس ، حيث يمكن للسياسة أن تحتل مركز الصدارة مع قوة قاهرة. وكانت الأحداث تحفز باتجاه ارتفاع في الوعي السياسي من خلال مختلف الحروب الاقتصادية على مدار تاريخ البلاد .أو الكوارث ، أو الحاجة الملحة إلى الضمير الوطني. ومهما كان السبب ،نجد أن هناك افتقارًا للحديث السياسي واتخاذ التدابير معظم الوقت. ويصبح المواطنون السلبيون عادة أكثر نشاطا ، ويناقشون الأمور بشكل أكبر ، وتكون هناك تعبئة لهم ، كما أنهم لا يتوانون عن التضحية بمصالحهم الأخرى إلى درجة تبدو غير عادية

وفي مفهوم أكرمان عن الأزمات نجد أن المشاركة المكثفة من قبل الشعب والسياسة متأصلة لديه ، وليس ، كما هو الحال في شميت ، الذى يشير مفهومه إلى « الذهول الشعبى تجاه السياسة».

إذن ، فإن الفرق بين « أكرمان» و« شميت» هو ، **أولا** ، إطار زمني أطول من أجل حل الأزمة ، وجيل كامل من التحريض السياسي، وتكريس عقود طويلة من أجل إصلاح نفسها. **ثانيا** ، وما يتصل بهذا الأمر أيضا ، هو التركيز على الكم ، بدلا من التركيز على نوعية المشاركة الشعبية في هذه الأوقات. وكما يقول« أكرمان»: إن نظام الولايات المتحدة الدستوري يشجع على مشاركة المواطنين في التركيز على القضايا الأساسية وتحديد ما إذا كان هناك أي حلول مقترحة تستحق دعمه .(٦٣) حيث يقول أيضا بكلماته الخاصة ايضا: «إن نوعية التصويت المباشر الذي يتم فيه دعوة الناخبين بأكملها في قبول أو رفض اقتراح الدستور الجديد فى نموذج لأكرمان ، لم يتم تغيير شرعيتها الدستورية على أساس أي تصويت لشخص واحد ، بل إن ذلك كان يتم من خلال مجموعة » من مجلس النواب ، مجلس الشيوخ ، وانتخابات رئاسية.

وفي نهاية المطاف ، نجد أن أكرمان مختلف تماما عن شميت من حيث فهمه المؤسسي في الفصل بين السلطات باعتباره المحرك «لتمكين المركزية» من حل الأزمات الدستورية – وأنه ليس عقبة أمامها.

إن التنافس الهيكلي بين الفروع يكثف التداول والتنافس للحصول على الدعم الشعبي والذي يعمل على توضيح القضايا، ويبدأ في نهاية المطاف تفضيل الوصول إلى التوضيحات النهائية التي يدلى بها الشعب. وحسب شميت فإن «رئيس الرايخ» Reichsprasident لم تعد لديه فكرة واضحة عن الأفضليات الموضوعية للشعب المستمدة من فترة انتخابيه واحدة . لا يمكن أن يتم توضيح المسائل لأحد في هذا الإطار إلا عن طريق « الرئيس» ، وهذا ماتفضله النخب السياسية والاقتصادية المتواجدة حول الرئيس ، وتقول: إن هذا هو أفضل بالنسبة له وبالنسبة الشعب. ويدعو شميت بلا خجل مثل هذا السيناريو بالديمقراطية» ، والمخطط المبين في الجدول ٩,١ يقارن بين شميت وأكرمان فى هذه النقاط. إن «أكرمان» يؤكد جزئيا ويشجب جزئيا أولى انتقادات شميت لليبرالية كاستجابة لظروف غير متوقعة : والليبرالية من النوع الذى يراه أكرمان تستغرق وقتا طويلا ويمكن أيضا تداولها للتصدي للأزمات الفورية. ولكن ليس هذا هو ما تم تصميم إطار أكرمان لإيجاد حل له. ومع ذلك ، فهذا يمثل إطارا مفتوحا لهذا النوع من التغيير الدستوري المثير التي كان شميت يشكك فى إمكانية الليبرالية للاضطلاع بها بنجاح. فهل سيتعرض أكرمان لانتقاد الشميت الثاني الذي يقول فيه : إنّ المحاولات الليبرالية لمعالجة الأزمات الدستورية ستكون غير ليبرالية ؟

إن لجوء أكرمان إلى بعض الحجج تجعل العديد من الدستوريين الليبراليين التقليديين بالتأكيد غير مرتاحين بشكل كبير

جدول ٩,١.

	شميتSchmitt	اكرمان Ackerman
اللحظة الاستثنائية	في حالات الطوارئ / التحول	التحول
الاستجابة السياسية	سيادة الدكتاتورية بواسطة الرئيس	التنقيح الدستوري بقيادة الرئيس أو المجلس التشريعي
الإرادة الشعبية	إشادة الشعب من خلال الاستفتاء	«تداول شعبى » من خلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية والقرارات القضائية وعملية التصديق عليها من الدولة
الإطار الزمني	فوري(مباشر)	ممتد

ويقوم أكرمان بتمجيد الطريقة الإبداعية الشرعية للجهات السياسية الفاعلة والتى تجنب في بعض الأحيان إنشاء طرق للمراجعة الدستورية الأميركية، فعلى سبيل المثال ، يقول أكرمان :إنه من الخطأ أن تمييز تاريخ التغيير الدستوري في الولايات المتحدة وذلك لالتزام المؤمنين به «بقواعد اللعبة». وكان الدستور نفسه غير قانوني نظرا لعدم وجود تفويض فى مواد الحكومة الاتحادية لإعادة تأسيس النظام. ولقد تحايل الجمهوريون قبل الحرب الأهلية المنصوص عليه فى وسائل التصديق على التعديل الرابع عشر، بشكل عام ، وربما أن « أكرمان» أطال تذوق آراء بعض الليبراليين عن حقيقة المادة ٥ من دستور الولايات المتحدة وأنها هي الوسيلة المقصودة ، لكنها ليست بالضرورة الوسيلة لتنقيح الدستور.

و «أكرمان» بذلك يترك الباب مفتوحا أمام احتمال أنه قد تكون هناك في الواقع مجموعة متنوعة من وسائل أخرى من هذا القبيل. كما أن أكرمان يتجنب بالتأكيد «قيصرية شميت» باتخاذ الآليات الدستورية التي ادعى شميت أنها ستكون غير قادرة على التصدي للحظات الإستثنائية وتفسيرها على أنها في واقع الأمر تجري على نحو أفضل في تسهيل معالجة مثل هذه الشرعية الشعبية ، وتعد أكثر موضوعية.، ومع ذلك ، فإن نموذج أكرمان لا يزال يحتفظ ببعض آثار القيصرية. عندما يقر غير آسفٍ على أهمية «الانتصارات في زمن الحرب» في تأسيس كل من الفدرالية ، وإعادة تأسيس الحزب الجمهوري بعد الحرب الأهلية ويؤكد استخدام «المؤسسات القديمة» بطرق جديدة.

وهذا كان وفقا لبعض القراءات الساخرة ، عما فعله كل من قيصر وبونابارت على حد سواء فيما يتعلق بأمر فيما يتعلق بالنظم الجمهورية التى «خلعوها» ولكن تظاهروا بالمحافظة عليها. وكرر التأكيد على قول «التكيف غير التقليدي» ولن تحتاج إلي وقت طويل أكثر مما ينبغي لأن تفهم على أن هذا التاكيد كناية عن العمل خارج نطاق القانون، مع ملاحظة أن كل تحول في تاريخ الولايات المتحدة الدستورية عمل على تأميم المزيد من الحكومة الفدرالية على حساب سلطة الدولة ، وكلها تمثل عناصر للقيصرية التقليدية. ومع ذلك ، نجد أن «أكرمان» يضعهم في شكل لتداول خدمة الجماهير بدلا من أن يضعهم كأفراد من الغوغائية أو مجموعة من النخب. وعلى العكس من الشعبية الوهمية للقضية القيصرية، فقد كان الناس أنفسهم وقبل تقديم مطالباتهم إلى السلطة، يقومون باتباع إجراءات معينة أولا ، والتي يمكن في حال اتباعها أن تسمح وتسهل « بتغيير السيادة». أكرمان هو يشعر بالارتيح مع حقيقة أن الناس في الولايات المتحدة قد تصل إلى أي هدف اجتماعي ترغبه ، طالما أنها تفعل ذلك من خلال المدى الزمني ومن خلال إجراءات المؤسسية الشاقة لتعديل الدستور. هذه العناصر المتمثلة فى الوقت والإجراءات هى التي تفصل بين الديكتاتورية السيادية الليبرالية ، إذا كان هذا هو ما ينبغي لنا أن نسميها ، وبين الديكتاتورية اليعقوبية أو ديكتاتورية السيادة النابليونية.

الخاتمة :

إن نظرية شـميت عن الدكتاتورية تحقق نبوءة خاصـة به والتي يدمج فيها السـيادة والظروف الطارئة ، و تكون للانقلابات القيصـرية ضـد النظم الدسـتورية. فيمكن لشـخص مثل قيصـر أو بونابرت أن يدعي على حد سواء مايلى:

(١) جلب الاستقرار إلى النظام الجمهوري والذي أصبح غير قابل للحكم.

(٢) أن يدعى تمثيله للشعب كله عند القيام بذلك ، ويتم إنهاء الحكومة الدستورية.

شـــميت يأتي إلى اســـتنتاج مفاده أن التاريخ قد قضـــى على نحو متزايد على قوى المســـاواة من الناحية الاقتصادية ، وهذا سوف يدفع مثل تلك التحركات في أوقات الأزمات على سن الأنظمة الديكتاتوريةالسيادية، حتى إن الليبراليين لن يبذلوا أي جهد لمواجهة مع التدابير الطارئة. وهكذا ، ويأخذ على عاتقه وضـع صـيغة اليمينية الدكتاتورية ذات سيادة. ويؤكد على مساواة قومية ومحاولات لشراء عامة الناس، وليس مع مباشـرة تدابير الرعاية الاجتماعية ، ولكن بوساطة من خلال الخدمة العسكرية.

ويعمل شميت على استبعاد أي بديل آخر من نظريته لسيادة لدكتاتورية الفاشية وعدوتها البلشفية ، ويصيغ شـميت رواية عن الليبرالية وما بها من اسـتثناءات سـياسـية وأنه يؤمن أن الليبراليين لن يكونوا قادرين على التدخل في هذا الجدل ، وأنهم إذا فعلوا ذلك ، فسوف يعرضون مبادئهم والمزيد من سياستهم للخطر .

وهناك تحديان لشــميت فى هذه النقاط : **أولا** ، القيصـــرية اليســـارية لم تحتكر ممارســـة الديكتاتورية في السـنوات السـابقة فقط وبعد منعطف القرن ،كما هو مبين من قبل النظام الرسـمي للبونابرتية الثانية في فرنسـا للحكم الواحد ل«إريك ديندورف» Erich Ludendorff في ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى. وبالتالي ، لم تكن هناك حاجة ماســة من الناحية المفاهيمية تاريخيا لنظرية بديلة للدكتاتورية التي حددها شــميت بشــكل ماكر.

ثانيا ، إن التقليد الليبرالي ، بداية من لوك وانتهاء ب «أكرمان» ، بدا من الواضح أنه ليس مشغولا بإدارة أزمة دستورية، أما شميت ، وبالتأكيد كان يمكنه تقديم المزيد في هذا الشأن ومن خلال المنطق التاريخي الذى أوحى به. فمن خلال كل من التشـــخيص والتوضـــيحات التى قام بها «شــميت» وفى كتاباته عن الدكتاتورية، والتى يؤكِّد فيها على الاستمرارية الاجتماعية والسياسية من القيصرية إلى الفاشية في القرن العشرين.

والواقع فإن ذلك يذكرنا بضـــرورة التحليل النظري للمزيد من إرث الســـلطوية الحديثة من بداية الحكم المطلق إلى الفاشية.. كما أنه لا تزال هناك حاجة إلى أن دراسة أكثر للتحديات التى تواجدت عند التغلب على الهيمنة التي نظمت منذ نهاية العصـــور الوســطى، وكنتيجة لموجة الثورات التي نجحت في الإطاحة بالنظام القديم في فرنســا ، أو اللاحقة لظهور الديمقراطية الليبرالية والاجتماعية.وكذلك فإن أي حســابات في التاريخ الســياســي الحديث والفلســفة الســياســية والتي تشــير أو تظهر الحركات والأنظمة الاســتبدادية على أنها «استثناءات»، يجب أن تبدد في عصرنا هذا الذى يؤمن بالأسباب ، وإلا فإننا سوف نخذل «حرسنا الجماعي» وبشــكل دائم. وعلاوة على ذلك ، ينبغي العمل على أن تقوم «الســلطوية »بمقاومة الإغراءات وأن تأكد على توسيع أشكال الديمقراطية الشاملة،بدلا من السلالة الأصيلة للاستبدادية وفكرة أنه لا يمكن تجنبها في السياسة الحديثة ، ويعتبر شميت شخصية حاسمة بالنسبة لهذا النوع من التحليل بسبب كتاباته على وجه التحديد التى تشير إلى مخاطر الاستبداد في الديمقراطية الشاملة ، والأهم من ذلك أيضا أن تكون بمثابة نموذج لكيفية عدم الرد على مثل هذه الظواهر التى هى كالأمراض .



٤.البونابرتية والزعامة البطولية الديغولية مقارنة أزمة الاتهامات لشعب مغرر به جاك هايوارد jack Hayward

فى محاولة لتبسيط الانقسام التي للتعقيدات فى التقاليد السياسية الفرنسية ، وكذلك فى محاولة لتحقيق الوضوح الفكري من حيث الجدلية التى تحث على تعزيز الشعور بالذنب أو تنفر من فضيلة من تكوين الجمعيات ، والتى كانت منتشرة بشكل كبير منذ الثورة الفرنسية ، كانت هناك المزيد من الجهود الهامة تاريخيا تعمل على احترام التنوع داخل كل عنصر ثنائي من اليسار / إلى اليمين.

ولقد كان رينيه ريموند Rene Remond على وجه الخصــوص ،أحد الذين قاموا بالتمييز بين ثلاثة من الحقوق الفرنسية:

(١)المناصرة العنصرية المتطرفة للسلطة التشريعية .

(٢) وحزب جناح اليمين/ يمين الوسط الذى نشأ بعد الثورة الفرنسية والمدعو Orleanist.

(٣) والقومية والليبرالية النابليونية، وكنت أثنى على الكثير من كتابه عندما وضـعه أول مرة عام ١٩٥٤. ومع ذلك ، وفي طبعات لاحقة سعى لفرض النزعة الديغولية بشكل كثيف في هذه الثلاثية ، عندما حذر بقوله أن «التقاربات التاريخية عادة ما تكون أشكال خفية فقط أكثر منها مفارقات تاريخية».

إن الافتراض المسبق من هذا الفصل تعمد استخدام الإدراك المتأخر للبونابارتية فى القرن التاسع عشر من خلال هذه الظاهرة الديجولية في القرن العشرين مما يتيح لنا تقديم تصحيحات وبأثر رجعي لصفات غير محســوبة أو تعتبر مخزية. ومع التســليم بأن حقوق القومية النابليونية أدرجت مع حقوق الأقلية من عناصــر اليســار ،ويقول «ريموند»: إن هذا دفع للقول بأن الاعتماد على دعمه لجناحها اليميني دفعها تجاه اليمين تحت حكم نابليون ، لويس نابليون ، بوولنجر ، وديغول وأعرب عن استعداده لقبول ذلك في نظرية البونابرتية والتى«تفسح المجال لتفسيرات عديدة» مع عدم وضوح في الحدود المسموح بها من ناحية الملائمة أو التكيف. وكان يمكن في عام١٨٤٩ ، أن يولد جناح يمينى على قدم المســاواة مع الجناح اليســارى للبونابرتية والواقع العملي ، يشــير أن ذلك قد تم عن طريق أصــوات الفلاحين ، وذلك بدعم من الكنيســة ، وأصــوات وجهاء الأعمال الجديدة ، أما النخبة الإدارية فقد سحبت الإمبراطورية الثانية لجناح اليمين ، وعلى الرغم من التحول المتأخر للإمبراطورية الليبرالية تحولت الأحزاب الفرنسية التي نجمت عن الثورة الفرنسية نحو الوسط.

القيادة البطولية لبونابرت ودى جول

إن محاولات تبسـيط الانقســام الذى يعقد تقاليد الســياســة الفرنســية إما أن يحقق الوضــوح الفكرى أو يعزز الجدال من أجل إظهار فضــائل أو مســاوئ هذه التقاليد من تنافرها أو ارتباطها وقد اســتمرت هذه المحاولات منذ الثورة الفرنسية وقد كان هناك الكثير من الجهود التاريخية الحساسة لاحترام هذا النوع داخل كل عنصر من هذه الازدواجية المتضــاره وعلى وجه الخصــوص جهود رينيه ريموند فى التميز بين الحقوق الفرنســية الثلاثة وقد أوصــى بها عند صــياغتها الأولى عام ١٩٥٤ وهى حق التشــريع العنصــرى المتطرف والحق الليبيرى والحق النابيليونى القومى وقع ذلك فى طبعات لاحقة فى كتابه سعى إلى قرض النزعة الديجوالية فى هذه الثلاثية فى حين حذر من أن التقارب التاريخى عاده ما يمثل التناقض فى شكلها المتخفى أن هذا الفصــل يســتخدم افتراضــا متعمدا أن النظر إلى النابيليونية فى القرن الثامن عشــر خلال ظاهره الديجوالية فى القرن العشرين يتيح تقديم نظرة صحيحة لبعض المواقف غير المحسوبة والتى اما أن تكون عظيمة أو مجزية وإذا علمنا أن الحق النابيليونى القومى كان تمثله عناصر أقلية يسارية فإن ريموند يرى أن اعتماده على دعم حزب اليمين دفعه إلى الخضــوع تحت حكم نـابليون ولويس نـابليون وبونجر وديجول وقد أعرب ريمون على اســتعداده لقبول أن النظرة النابيلونية تفســح المجال لتفســيرات عديدة ولكن غموضــها يقع ضــمن حدود يمكن التكيف معها وان اســتطاعت فى عام ١٨٤٩ أن توجد الجناح اليمينى واليســارى لها بشــكل متوازى وإمكانية متساوية فى كل الحالتين إما من الناحية العملية فإن أصوات الفلاحين المدعومين من الكنيسة وأصوات رجال الأعمال الجدد مع النخبة الإدارية المسؤولة دفعت الإمبراطورية الثانية إلى اليمين بشكل حتمى بالرغم من أن

الإمبراطوريه الليبرالية المتأخرة اتجهت نحو المركز أن هؤلاء المجادلين الذين تبنوا الفهم المطلق للنابليونية والديجوالية لن يستخدموا الطريقة الأكثر إنصافا من الشيوعيين وغير الشيوعيين والتى استخدامها ريموند وهو مؤرخ دقيق له انتماءات كاثوليكية اجتماعية قوية وهو يؤكد على وجود سمات مشتركه بين نابليون

والديجوالية وكانت هذه السياسات هى المسيطرة على وسائل الاتصال مع الجماهير التى تطمئن أصحابها الأعمال والملكيات الخاصة الذى عانوا من القلق الاجتماعي وكانت تتمثل فى التكنوقراطية الإصلاحية للقدس سيمونيان السياسة العسكرية الخاصة والحازمة والنظام السياسي المنفرد والمتسلطة بدعم من النخبة المركزية للإدارية ولا سيما من خلال الأنشطة الخاصة للحكام والمشكلة أن هذه السمات لم تقتصر على النابليونية حتى لو أتيح لها أن تعرض بشكل قوى أو خاص من خلال النابليونية ، وقد تركت للآخرين مناقشة ما إذا كانت النابليونية على حق لا يقبل الجدال لماذا نجحت المنظومة الديجوالية التى قامت على أسطورة السيادة الشعبية نجحت فى إضفاء الطابع المؤسسى على نفسها بشكل واضح فى حين فشلت النابليونية فى ذلك والسبب ليس لأن الديجواليه لم تكن قادرة على الانقياد على الرغم الذى يقول الفرد إما أن يكون ديجواليًا أو غير ديجوالي ولكن لأن الملكية الجمهورية استطاعت أن ترتقى فوق الملكية والجمهورية والشرعية واليعقوبية والنابليونية ولم تقلل من شأنها لتصل إلى مستوى مكوناتها وفيما يتعلق المحاولة للمساواة بين النابليونية القومية والديجوالية فرق هازارين بين وجهين للقومية الفرنسية والقومية الرجعية العادئية المضارة لدريفارد والتى تم التغلب عليها من قبل القومية الديمقراطية المتقدمة للجمهوريين والقومية اليائسة المستكينة التى برزت فى المؤسسة العسكرية وقضى عليها من قبل المقاومة الوطنية وأما القومية الواقعية بشارليز دى جول فقد تغلب على المطالب الجزائرية بينما قلد دى جولى الملكيين فى انشغالهم بالسلطة التشريعية وقلد الجمهوريين فى توليتهم الزعامية فوق القائد وقلد النابليونية فى القيام من الأمام وليس من الوراء قام دى جول بدمج سلطه الدولة مع الديمقراطية الشرعية وجعل ذلك مجسدا فى رئيس الجمهورية المنتخب مباشرة وله السلطة التى يحاسب عليها .

من كارل ماركس إلى فرانكو وقد أصر هذا الأخير على تصوير النابليونية على أنها ديكتاتورية الطبقة البورجوازية والرأسمالية والاحتكارية لاعتمادها على الانقلاب السياسى للوصول إلى السلطة واعتمادها على الاستفتاءات والقمع للحفاظ على سيطرتهم على الدولة وقد وثق اوليفر دوهامل بشكل كامل محاولة اليسار الفرنسى الشيوعي وغير الشيوعي لتشويه صورته الديجوالية بربطها بالنابليونية وقد أظهر دورًا هامًا بشكل مقنع كيف أحجم الشيوعيين عن استخدام كتاب ماركس لويس بونابرت والقرن الثامن عشر وذلك بغرض التشويه وتشويه صورته لبطل قومي وبالرغم من التركيز على اعتماد دى جول العام على القوة العسكرية فى استخدام السلطة عام ١٩٥٨ بين الأبطال الفرنسيين الذين كانوا ذريعة لليسار فى شن هجماتهم .

وثمة طريقة أخرى لربط النابليونية والديجوالية من خلال رغبة كل منهما في إخضاع المجتمع للدولة فى عام ١٩٧٧ استنتج بيير بيبرنبارم من دراسته لتطلعات الدولة الفرنسية للاستقلال السياسى استنتج أنه من النابليونية إلى الديجوالية هذا الادعاء الكاذب باستقلال الدولة هو سمه ثانية فى الاستقلال الفرنسى من خلال كتابه الثامن عشر والحرب الأهلية فى فرنسا أقر كارل مركس أن الحكم الذاتى الجزئى للدولة يأتى من المجتمع وهذا ما ناقشه توكفيل بعلاقته بالمركزية البيروقراطية وقد عرض السبب وراء عجز الانتقادات الشيوعية الفرنسية فى الجمهورية الخاصة فى الاعتماد على التحليل الماركسي ويرى أن إنشاء دى جوال للمدرسة الوطنية للإدارة يعكس كيف حاول النظام النابليونى أن سلطة للدولة أعلى من سلطه الحزبية لكى يحصل على السيادة التى تمنحه تقرير المصالح القومية وسنعود لاحقا إلى الطريقة التي تستخدمها دى جول البطل لبناء الطابع من خلاله وفى الوقت الحاضر دعونا نلاحظ إن كان نابليون يؤسس بيروقراطية الدولة المركزية واستخدامها لويس نابليون بالإضافة إلى مجلس الدولة تعمل طبقا لمصالح نابليون وليس طبقا لجدول أعمالهم الخاص وكان لايثق فى الاستقلال مجلس للدولة ويرى أنه يزيد من قبول المجلس الدستورى للمراجعة القضائية للتصرفات الإدارية والتشريعية للحكومة وبينما ساعدت الجمعية الاجتماعية الفرنسية دى جول فى الوصول للسلطة عام ١٩٥٨ م إلا أنها عارضت بشكل خاص للانتخابات الرئاسية التالية مباشرة وذلك لحرصها الدائم على الحفاظ على النابليونيين فى البرلمان للحد من ظهور أى مؤسسات دستورية جديدة ومع ذلك لقد كان ميتراند الزعيم المستقبلى للحزب الاشتراكى الجديد وهو الرئيس الذى استغل منصبه كرئيس واستولى على السلطة الكاملة فى الجمهورية الخاصة واستولى على السلطة الكاملة فى الجمهورية الخاصة وهو الذى شن هجوما عنيفا ضد دى جول عام ١٩٤٦ م وقال هناك فى بلدنا الدوام الكامل للنابليونية والتى

فيها تتلاقى الحياة الملكية التقليدية للعظماء و عاطفة الوحدة الوطنية اليعقوبية وفى عام ١٩٢٨ لم تجد الديجوالية صعوبة في الجمع بين العناصر المتفرقة وإحياء الاندماج الذى يسعى إليه دعاه السلطة الشخصية وذلك بمساعدة طريقة نابليون وهى الاستفتاء ، وقد هاجم متيراند النمط الثانى للديجوالية وكان نابليون ولويس الجانب البطولي كان هو الغالب وهناك حالات محدودة لم تكرر أبدا ضمن أنواع ويبر النقية وذلك بالرجوع إلى انجازاتهم البطولية فى الحرب وتفادى الهزيمة والاضطرابات فإن هؤلاء الزعماء العسكري الذين نالو

الكارزما الهائلة واستحقوا عباده الأبطال بأنواعها المختلفة ويؤكد ماكس ويبر على تلخص تاريخ الديجوالية منذ عام ١٩٤٠ م فقد وضع ميترند يده على التناقض بين الشرعيين الشخصيين للقائد البطل المستقلة عن السياق السياسى والتى لا ينفصلها عن الناس أى تخلف داخلى والزعيم الذى يمثل التقاليد والذى يعتمد على القانون الروتينى ولذلك يرى ماكس ويبر أنه يجب علينا أن نتحول إلى التوجيه فقد اكتشف عن أسلوب دى جول البطولى فى القيادة

التنوع البطولى للسلطة الكاريزمية :

إن نابليون ودى جول نموذجان كلاسيكيان للسلطة الكاريزمية التى كتب عنها ويبر والتى تتحدى النظام المؤسس القائم وتسعى إلى تأسيس نظام الآخر جديد ولا يمكنهم القيام بذلك دون أن يغيروا من شخصياتهم خلال التنوع بالشريعة القانونية والتقاليد للحفاظ على إنجازاتهم الإستثنائي ولكنه ينتهى ومع ذلك فإن التنوع البطولى يعتمد فى البداية على الاستخدام القوة أو القدرة العسكرية الفائقة ، إما بشكل مباشر كما فى حالة نابليون وبشكل غير مباشر كما فى حالة لويس نابليون الذى كان يلقب باسم عمه وهذا يوضح الإجابة على سؤالين تحت أى مسمى ذلك ؟ والإجابة أحيانا صفقه رائعة فقد استغل لويس بونابرت حلى عائلته المستعار ليكسب انتخابات الرئاسة عام ١٨٤٨ وهذا يشير إلى الرأى العام الفرنسي وقد استوعب تماما فكره العنصر السلالى فى السلطة التقليدية وهناك أيضا جانب التقديس الذى تردد فى مذكرات كل من نابليون ولويس ولكنه الجانب البطولى كان هو الغالب وهناك حالات محدودة لم تكرر أبدا ضمن أنواع ويبرز النقية ولذالك بالرجوع إلى إنجازاتهم البطولية فى الحرب وتفادى الهزيمة والاضطرابات فإن هؤلاء الزعماء العسكريين الذين نالوا الكاريزما الهائلة استحقوا شارات الأبطال بأنواعها المختلف ويؤكد ماس فيبر على أهمية الاستفتاء لأنها هى الوسيلة الوحيدة لإقامة شرعية للسلطة على أساس الثقة الحرة من قبل هؤلاء الخاضعين للسلطة حتى لو كان ذلك خيالا فإن هذا هو الشكل الرسمى أو المحتمل وتحول السلطة الكاريزمية مرة واحدة إلى قيادة قانونية أو تقليدية ولكن بشكل تدريجى بهذه الطريقة وبدلا من الاعتراف به والتعامل معه كنتيجة للشرعية سيتم التعامل على أنه أساس الشرعية ويوضح ويبر أن المركزية فى سلطة المحافظات فى الإمبراطوريتين لكونها مشتقة من الإدارة ذات الكاريزما التابعة للديكتاتورية الديمقراطية و هذا يدل على أنه لم يكن من حركة لها كما فى حالة نابليون ولقد تابعت ستانلى هو فمان فى تفضيله لمصطلح بطولى أكثر من القيادة الكاريزمية أو الكارثة أن مصطلح البطولي هو أكثر تعلقا بالأنشطة التجريبية المحددة أما القادة الآخرون فلا يتصرفون ببطولة أبدا يتحدون أمور السلطة القانونية أو التقليدية إن النموذج الذى يراه هوفمان للقيادة البطولية هو القائم على سقوط المعاير الذى هو بمثابة شيك بدون مبلغ محدد معطى إلى الرئيس غير الملتزم بأى قيود أو تخويف من المقاومة وهذا يؤكد على السلطة الشخصية التى ينظر إليها على أنها عمل بطولى يعبر عن الذات أو عطلة من القواعد والروتين وهو مشهد تمجيد وهذا أمر ضرورى بسبب هشاشة السلطة الروتينية وميلها إلى الشلل ورغم ذلك يستمر هوفمان فى إشارته إن صمود السلطة السياسية الروتينية يفسر كيف أن تأجيل اللجوء إلى نوع مختلف من القيادة يولد الشعور العام بحاله الطوارئ والاقتناع إنه ليس هناك بدل آخر للزعيمين العسكريين فقد تنافسوا لإنهاء هذه الفوضى التى خلقتها الجمهورية الثانية التى فقدت مصداقيتها وهزمت .

وقد تأثر تحليل هوفمان بدراسة مايكل كروزر فى الظاهرة البيروقراطية والذى أظهر الخاصة إلى قواد التغير لحشد الدعم الجماهيرى لكسر القبضه الخانقة التى فرضتها النخب التقليدية والأحزاب السياسية والمصالح المقدسة كما قال كروزر فى أوائل الستينات وقد وضع دى جول فى عقله أثناء الأزمات تسود المبادرة الفردية وفى النهاية يعتمد الناس على استراتيجية الفرد وقد وصفها دى جول عام ١٩٣٢ م باللعبة السماوية للبطل الذى ارتفع إلى مستوى التحدى عندما تأتى ساعة الأومد ويقوده هو ويتبعه الآخرون وتقع عليه مهمة صعبه وعليه بذل الجهد الرئيسي والقيام بالمهمة الحاسمة وتجاب كل مطالبه كيف لهذا الغريب أن يقوم بغلق شرعيه روتينيه لعمل تجديد دائم فى ظروف ما بعد الأزمة ويلتقط هوفمان موضوع ويبر وهو مدى صعوبة إخفاء الطابع المؤسس المنقد ويرى التشابه بين محاولات كل من نابليون ودى جول لإعادة إحياء

الشرعية من خلال الاستفتاءات الدستورية يوضح كيف أن القيادة البطولية فى فرنسا ترتبط بشكل واضح مع الشـــعور الكارثى بالطوارئ مع فكره التحول الكلى فى التعامل مع عمله التطوير التدريجيه وهذا التحول عليه أن يكون بسهولة وبشكل جيد وقد حاول وذلك نابليون الثالث من خلال الانزلاق إلى البرلمان ولكنه فشل واسـتطاع دى جول فى الجمهورية الخامسـة التحول بفاعلية ولكنه مازالت هناك مشـكلة خطيرة وهو شـغل منصب الرئاسة البطولى بشخص يليق به السلطة الروتينية مشروعة لذاتها والزعيم البطل لدى شرعيته لما يقوم به وقال دى جول إنه لن يسمح لنفسه بالتقيد بالإجراءات الموضوعية ويفضل عمل التكنيكات العسكرية المذهلة وعمل المبادرة من جانب واحد بدلا من التفاوض البطيء إن التعهدات الطموحة هى جزء من عملة السـعى للعظمة التى تنظم السـاحة الداخلية والدبلوماسـية للعمل السـياسـى والذى يدفع القادة البطوليين إلى المقاومة ومستمرة للحصول على الشرعية نظرا لنشاطهم المفرط لذلك من الضرورى إنقاذ النظام الروتينى من الشكل بشكل دورى ثم يحين الوقت للعودة إلى روتين السلطة فى ١٩٦٩م كان الرفض الديمقراطى لقيادة دى جول يعنى أنه غادر بقرار الناخبين بدلاً من رحيله مجبرا بسـبب مثيرى الشـغب ١٩٦٨ م وكذلك فقد أعطى الجمهورية الخامسة الختم الحاسم للشرعية ولم يرحل دى جول نتيجة هزيمته فى أى معركة كما حدث مع نابليون ١٨١٥م ولويس نابليون ١٨٧٠ م ولكنه رحل من خلال حكم الناخبين وتصـويتهم وقد أثبت دى جول خضـوع الشـخصـية السيادية إلى الإدارة والسيادة الشعبية الوطنية ويرى أغلبيه الناس أن التصـويت المضـاد لن يؤدى إلى الفوضـى وقد اسـتنتج دى جول أنهم يريدون العودة إلى الحكومة الروتينية الممثلة وأن مهمته فى إنقاذ مصير فرنسا وقد انتهت وأصبح الانتقال من القيادة البطولية إلى القيادة الروتينية يمكنه المضى قدما بسلاسة أكثر وذلك ما أعدله خلسة رئيس وزرائه جورج بومبيدو ١٩٦٢ .

عمل دستورية الزعيم البطل :

منذ عام ١٧٨٩ كان لفرنسا موعد مع الثورة وعمل الدستور في ٢١ديسمبر ولم يعمل منها فعلا سوى ١٤ فقط (وهذا هو العدد الدقيق). وكان ذلك قبل وترلو بشهرين فقط

ومن هذه المحاولات لتحقيق الاستقرار وبالتالى إنهاء الثورة غير كل من نابليون ولويس نابليون والدستور عده مرات وهذا يشـير إلى الصـعوبات التى واجهوها لجعل شـرعيه نظامهم روتينيه ومع ذلك فإن تحديد الشرعية من قبل السلطة التنفيذية السياسية يقوم على مبدأ لطيف أن السلطة تأتى من أعلى والثقة تأتى من أسـفل وقد فسـر بيوكابين هذه المقولة على أسـاس فكرى عقائدى متغطرس إن اتخاذ القرار يجب ألا يأتى من القاع لأنها بالضرورة ستكون سيئة ولكن فى القمة تتخذ القرارات بشكل جيد ، لأن انقلاب سايز بونابرت قد خلص الديمقراطية من كل مسـاوئها ولم تعد طبقة الجهلاء تمارس أى تأثير على المجلس التشريعى أو الحكومة وبالتالى لم يعد أى هناك أى ديماجوجيه كل شيء يعمل للشعب وباسم الشعب ولا شيء يحدث وبدون التوجيه محسوب ومع ذلك فقد فشلت نية سايز فى استخدام معظم الرجال العسكريين لتأسيس مجلس الشـيوخ الجمهورى كما حدث فى الجمهور الثانية عندما وضـعوا أمالهم على لويس نابليون وكما فعل سـياسـيو الجمهورية الرابعة الذين سـاعدوا دى جول للوصـول للسـلطة لاعتقادهم أنهم يمكنهم اسـتبعادهم والاسـتغناء عن ما له بمجرد تسـوية الأزمة الجزائرية أن تطلعات اليعقوبيين الوهمية إلى تقليد الجمهورية الرومانية وتحولت إلى ما يطلق عليه نسـخه مصـغره من الإمبراطورية الرومانية الحقيرة وذلك أثناء الديمقراطية الاستبدادية للويس نابليون وذلك إن الاستبداد من شخص واحد يرتكز على أساس الديمقراطية وفى عام ١٩٧٧ م حصـل نابليون على موافقة شعبية على الانتهاك القاطع للشرعية الدستورية وهو انتهاك تابع لانتهاكات عديدة حدثت فى وقت سـابق أثناء تأسـيس النظام وحمايته ضـد تحديات حزب اليمين الملكى واليسار اليعقوبى . وقد استخدمت السيادة الشعبية كتبرير لسيادة السلطة التنفيذية .

وفى ديسـمبر ١٨٥١ م وفى الذكرى الثانوية للانتصـار السـاحق الذى حققه نابليون فى أوسـتير لونز قدم لويس نابليون نفسـه للشـعب كمدافع عن الجمهورية وعن قانون الاقتراع العام (وكان قد ألغى عام ١٨٥٠ م بتحريض من أورلينت أورجارش لكى يحل نزاع الأحزاب ،وهذا القانون للسـيادة الشـعبية ، وبحوثه على الأغلبية الساحقة فى الاستفتاء فى ٢١ ديسمبر ١٨٥١م أعلن لويس نابليون في ٣١ من ديسمبر «إن الناخبين أدركوا أنى قد خرجت من الشـرعية ولكن لأعود إلى القانون وقد صـوت أكثر من ٧ ملايين لصـالحه ، إن جمود الدسـاتير التى أتاحت الحكم السـيئ للجمعية فى الجمهورية الأولى والتى أنكرت أهليه الرئيس فى الجمهورية الثانية هو الذى أدى أى تغيرها بالموافقه الشـعبية . ولذلك سـعى كل من نابليون ولويس نابليون لتقدير دساتير جديدة مميزة لتتناسب مع الظروف المتغيرة لسهولة انتهاكها .

هل كانت عودة دى جول إلى السلطة فى مايو ١٩٥٨ م مؤقتة كما أقر جين لاكوتيور كاتب سيرته ؟

إن الخداع والنفاق معا اللذين صاحبا تلك الفترة يجعل من الصعب عرض إجابة موضوعية إلى هذا السؤال بشكل واضح في خلال تلك الأيام الحاسمة كانت تصرفات دى جول تسير بغموض محسوب . وفي عام ١٩٨٥ م كان هناك استطلاع للرأى أظهر أن الشعب الفرنسى نفسه قد ساهم فى تلك الحيرة ، حيث إن ٣٣% من الذين أخذت آراؤهم فى ذلك السؤال يرون أن دى جول عاد لمنصبه بسبب مؤامرة بينما رفض ٢٥ % إعادة تفسير و٤٢ % لم يعطو أى إجابة .

ومن الواضح إنه لم يبادر بالانقلاب العسكرى بالجزائر رغم أن أنصارهم قد شاركوا فيه ، وفى مفاوضات لاحقة لتفادى وقوع الحرب الأهلية كما يدل على استعداد لإنقاذ فرنسا ولكنه اسر على شرط واحد إنه هو أن يمنح الحرية المطلقة فى إصلاح مؤسساتها السياسية ، وبخطابه الأول استطاع أن يقنع معظم السياسيين فى الجمهورية بقبول شروطه ، وبعد أن ضمن السلطة القانونية وأصبح أخر رئيس وزراء فى الجمهورية ، قام بقبول وضع دستورى جديد الذى مكنه من توالى منصب أول رئيس للجمهورية الخامسة .

هل كان استفتاء ٢٨ ديسمبر ١٩٥٨ م التى طلب من الشعب الفرنسى التصديق على هذا الدستور الحديد بمثابة انقلاب للدولة ؟

ولكى نكون أكثر دقة أن نصفه بأنه إجراء سورى وليس استفتاء وذلك إلى عدة أسباب أولا أن هذه المبادرة جاءت من أعلى (السلطة العليا) ولم تأت من أسفل أنما تأتي الزعيم وليس من العم ثانيا إن هذا الاستفتاء لم يكن ممارسة للديمقراطية المباشرة وإنما كان طلبًا شخصيًا من الزعيم للحصول على الدعم السياسى السلبى لتأكيد الشرعية الشعبية لسلطته وليس من أجل حل مشكلة معينة ، فى حين أنه يسعى إلى الانقلاب فى أثر رجعي ويمكن وصف هذا الإستفتاء بأنه تأمين الدعم للحل السلمي الذى وضعه دجول للازمه ولكن في سياق الإجبار على الاختيار (إما أنا أو الفوضـــى)وهكذا كان يقبل ثقة الناس ليس بمجرد حل أزمة معينة وإنما كمشرع يقوم بحل المشكلات المؤسسية وبالتالى منع تكرار مثل هذه الأزمات .

إن التناقض مع استفتاء ٢١ أكتوبر ١٩٤٥ يعطى دلالات لأنه يطرح سؤالين الأول يسمح للناخبين برفض عودة الجمهورية الخامسة دون موافقة دستور الجمهورية الرابعة الجديد . وهذا الإجراء يبين الماضـــي عن المستقبل وفي عام ١٩٥٨ م أصر دى جول على الثقة التى تجمع بين رفض الجمهورية الرابعة والموافقة على الجمهورية الخامســة . وقد كانت الاستفتاءات الأربعة اللاحقة تشمل تصورت له بالثقة ولذلك قدم استقالته مباشـره بعد هزيمته عام ١٩٦٩ رغم أنه كان غير مطالب بقيامه دستوريا ، ولم يكن كل من نابليون ولويس نابليون يربحون من مثل هذه النتيجة ولتجنب زعزعة الاستقرار الناتجة عن رئاســة تقوم بنفس تصـرف دى جول لم تحمل أى اســتفتاءات لاحقة تهديدا باســتقالة الرئيس وهذا دليل على تحرك الدولة فى اتجاه بعيد عن الزعامة البطولية إلى القيادة التقليدية الرتبة وذلك فى الفترة ما بعد الديجوالية فى ظل الجمهورية الخامسة .

وقد تشابه دى جول مع لويس بونابرت وعمه في مواقفهم المتعرجة نحو الدستور حيث قام نابليون بتفعيل دستور ١٧٩٩ م حتى قيل إن يوافق عليه بواسطة الاستفتاء العام . أما لويس نابليون فقد طلب مقدما الموافقة الشعبية ١٤ديسمبر ١٨٥١ لدستور ١٩٥٢ وقال في تصريحه : إن فرنسا منذ خمسين عاما تعمل بفضل المنظمات الإمبراطورية الإداريةوالقضائية والحربية والدينية والمالية فلماذا لا نعتمد أيضا على المؤسسات السـياسـية وفى هذه الفترة وكما فعل نابليون اعتمد دى جول على مجموعة من الخبراء فى وضـع دسـتوره ١٩٥٨ وليس على الجمعية التأسيسية العامة كما إنه بشكل مقدم وضع بنفسه خمسه مبادئ عامة منصوص عليها في نموزج بايو عام ١٩٤٦م وأكد فى وقت لاحق على حقه كمشروع فى تفسير الدستور وكما يراه دون التقيد بالقواعد التى وضـعها هو ولذلك عندما تحداه بول رينود أنه لا يسـتطيع أن ينتهلك الدسـتور باسـتخدام الاستفتاء المادة ١١ بدلا من المادة ٨٩ المعدلة دستوريا والتى تضمن انتخابات مباشره للرئاسة . اجتاب عليه دى جول بصوت خافت فى ركن الغرفة قائلا :«لا يمكن للرجل أن يغتصب زوجته » وقد أخاف فى مذكراته قائلا : لقد كونت أنا الملهم الرئيسى للمؤسسات الجديدة وغير مسموح لها أن تعارضنى على الإطلاق وقد كان دى جول متشككا أن زعامة البطولة ربما تتحول إلى الطابع المؤسـسـى معتقدا أن ذلك من شـأنه إلا يجعل له سابقين أو خلفاء ولكنه بذل جهودًا حثيثه للتغلب على هذه المشكلة حيث أقام إصلاحًا ١٩٦٢م إجباريا بواسطة الاستفتاء وفى أبريل ١٩٦١م أسر إلى أحد مساعديه عن مخاوفه بشان خلافته وإنه بذلك يعرض حياته لخطر الاغتيال وقال لقد أعدت النظام الملكى لصـــالح بلدى ولكن من بعدى لن يكون هناك من يفرض ســلطته على الدولة .

لقد انتخبت دون الحاجة لإجراء استفتاء وهذا لن يحدث لغيرى ، ولذلك سيكون من الضرورى تأسيس نظام رئيسي يمنع حدوث النزاعات كما حدث في الماضى ويجب انتخاب الرئيس رئيس الجمهورية بالاقتراع العام ومهما كانت خصائصه ومميزاته لن يخظى بمظاهر السلطة والقوة إلا بعد انتخابه بهذه الطريقة وفى مذكراته يقول : إنه بالرغم من أن يفضل الانتخابات المباشر للرئيس لتجنب المساس بالدعم الوطنى بالإجماع إلا أنه قرر أن يأخذ بعين الاعتبار العداء الحماسى ضد فكرة الاستفتاء من قبل قطاعات عديدة من الرأى العام وبذلك منذ عهد لويس نابليون وبرغم تأكيد رئيس الوزراء بومبيدو لمجلس الوزراء أن اثنين وعشرين عاماً من الديجوالية قد قضت على وصمة النابليونية إلا أنه تم توجيه اللوم إلى الحكومة فى الجمعية الانتخابية ورغم تأكيد رئيس الوزراء بعد حل الجمعية من قبل دى جول ومره أخرى تتجاهل السيادة الشعبية التشريعية الدستورية وتؤسس الانتخابات الرئاسية المباشرة والتى مازالت بمستوى عال من الدعم الشعبى بما فى ذلك فترات التعايش بدقه أكثر التعايش المتوتر عندما يكون مؤيدا فى الجمعية الوطنية مثل دى جول كان نابليون ولويس غير راضيين عن الدساتير الأولى ومن ثم وجدوا طريقتين للتحايل على تلك المشكلة فنابليون قرر زياده سلطته التعسفية وقام ابن آخيه بتحرير الإمبراطورية الثانية وينسب إلى شارل تاليران اختراع ما يسمى اللجنة الاستشاريةبمجلس الشيوخ وهى المسؤوله عن تعديل الدستور الذى من المفترض أن يحميه مجلس الشيوخ ويقدم هذا الإجراء بشكل قانونى من قبل مجلس الدولة حيث أن يسمح رئيس الدولة ومجلس الشيوخ باتخاذ قرار ما إذا كان سيخضع هذا التعديل الدستورى للاستفتاء أم لا ولم يخلص دى جول من هذه اللجنة على الرغم من أنه استفاد من رفض المجلس الدستورى عام ١٩٦٢ م لكى يعلن عن استخدامه للمادة ليتجاوز عداء مجلس الشيوخ له باعتبار ومع ذلك منذ هزيمته وقال ساخرا: إنها مفارقة كبيرة إننا فى بلد ديكتاتورى لا يمكننا أن نعرف على وجه اليقين ما هى الوسائل الدستورية لتعديل الدستور .»

الترابط بين السيادة الفردية والسيادة الشعبية :

لقد كان مقبولا فى وقت سابق استخدام المقارنات التاريخية فى إصدار الأحكام على قيادة كل من نابليون وابن أخيه ودى جول ومقارناتها أو قياسها بيوديوس قيصر من ناحية وبجورج واشنطن من ناحية أخرى كمشرعين للقواعد ويستعرض كثيرا تلك عرض تلك الانتماء واستكشافها ولكن دعونا نركز بشكل خاص على التناقض بين استخدام فقط لتحقيق طموحاته الشخصية وبين وكما ارتقى دى جول من طموحه الشخصى يرتبط ارتباطا وثيقا بكيانه ولا يمكن الفصل بينهما أما دى جول فهو يقدم نفسه فى إطار التقاليد الفرنسية الأكثر تعقيدًا التى زرعت جذورها لدى دى جول حول السمات التى جعلت نابليون يُدعى بشهوة غير محدودة إلى السلطة التعسفية المطلقة فقد حول فرنسا إلى جنون الطموح وكان يتصور لم يكن منصوص عليها فى قانون ولكنها جزئيا جاءت من الخارج إن جاز التعبير من حق الشعب فى التصلت من فرصته وأما الجزء الآخر من قيود سلطته فقد جاء من الداخل من شعور دى جول الداخلى بالالتزام بالمصالح العامة بما فيها احترام التقاليد الليبرالية ورفض الديكتاتورية كان كل من السيادة الشعبية والشخصية مع تميزها فى الممارسة العملية .

وهذا حقيقى خاصة عندما يفرد فرد أن يكون طموحًا مبتكرًا ومهتمًا بالشأن العام ويكون فعالاً فى السياسة العالمية بشكل عام وفى السلطة الوطنية بشكل خاص له السيادة العليا على الأحزاب إلا أن اهتمام نابليون نابون الرئيسى كان تامين وحدة وطنية استبدادية لشن الحرب أما مهمة دى جول الرئيسية كانت استعادة المجد الماضى لفرنسا من خلال هديته إلى قبول التحديث الذى سيجعله قادرا على التصرف بالاستقلال وليس عدائية واتجاه الدولة الأخرى ، وكان طموح دى جول العالمى أقل حيث يقتصر على توجيه العلاقات بين فرنسا وألمانيا والتعاون داخل المجتمع الأوروبى وبينما كان نابليون يسعى بإفراط فى مضاهاة الامبراطورية الرومانية وأعاد فرض الرق فى المستعرات الفرنسية ورغم ذلك سعى دى جول إلى تفكيك الامبراطورية الفرنسية وتساهل فى مساعدة المستعمرات السابقة عسكريا وماليا حيث كانت تتطلب زعيمًا بطلاً ذا قوه عظمى ويعكس نابليون إن دى جول وضع ثقة بنفسه المفرط فى الخدمة المتعددة لدولة فرنسا المثالية فى عينه وذلك كان يمثل الأمه التى يقدرها وليس مجرد حاكم لفترة زمنيه ومع ذلك فهو كان يعبر عن السلطة التى تبدو فى كثير من الأحيان قريبه من الاستبداد المنير الذى يسب بينفل وجورج ولذلك فى الدولة وينقل رئيس الوزراء ويحوله إلى رئيس هيئة الأركان وفى مقال بعنوان دى جول الفنان السياسى والزعم إلى العظمة أكد ستالسى وإنجى هو فمان على تكبر دى جول وثقته بنفسه كخادم لفرنسا وأن فرنسا كانت هى القيام الذى أعطى لدى جول التفوق ووضع له الحدود التى يريدها ولتحقيق المجد الشخصى ولتفعيل مذاهبهم الأيدلوجية والشعبية وقد كانت مراسلات نابليون مع أشقائه والملك الذى خلقه تتضمن تحذيرات متكررة ومستمرة وكانت

الوظيفة الكلية للحكومة هى إصدار الأوامر واستخدام القوه وكان دى جول لا يعتبر القمح بديلا عن موافقة الشـعب مجرد عامل مسـاعد يحدث عرضـا لتحقيقه التوافق الشـعبي وذلك لأن إرادة الزعيم تجسـد الإدارة العامةولذلك على أن تقبل الاعتماد المزعوم على أى مستوى للسيادة الوطنية الذى يرتقى إلى مكانة أقرب إلى مكانتة الأولى .

وكما تصـر أرندت دائما أن البحث عن دوافع المنفعة هو مضـيعة للوقت حتى لو كانت هذه الدوافع من النوع القاسـي، كما أنه مزيج من الطاقات العملاقة المدمرة اللاعقلانية والتي تزيد من صـعوبة فهم الحكم الشمولي .

وسـوف يسـاعدنا هذا البحث أن نوضـح ماذا كانت تقصـد أرندت إذا أعدنا النظر في مثال موسـوليني الذي نصـب نفسـه في حكم الدولة الشـمولي ونرى لماذا لم تجد أرندت في هذا المثال حالة فريدة وترى أنا قديمة وليس محدثة وأقل خطورة .

وكان الفارق الحاسـم بينه وبين النازية هو أنه رغم أن موسـوليني قد تولي السـلطة عن طريقة حركة جماهيرية إلا أن هذه الحركة لم تسـتمر في نشـاطها ، فقد كانت لها وجهتها المقصـودة ونقطة نهاية « حيث تحولت هذه الحركة إلى حزب بعد تولي السلطة[٣٠١]، ومثل غيره من الديكتاتوريين رأي موسوليني أن التعبئة ما هي إلا وسيلة لتحقيق غاية معينة وهي الاستيلاء على السلطة داخل منشأة الدولة . وبالرغم من سياساته الخارجية العدوانية كانت أهداف الحكم الفاشي محددة ببناء الدولة ومرتبطة بمصالح الأمة التي حددتها بنفسها . وقد كان لديه دعم دولي مسـتقر ومصـالح عالمية . فالحركة التي من هذا النوع هي حركة ثورية مؤقتة للاستيلاء على أما الشمولية فهي على العكس . هي ثورة دائمة لا تكتفي بالاستيلاء على دولة معينة ولكنها تسعى لمهاجمة كل المنشآت المؤسسية والحدود الإقليمية .

« الحركة » هي أمر بالغ الأهمية حيث تصـر ارندت على الاختلاف بين « الحركة » من ناحية والحزب من ناحية أخرى ، حتى لو كان ديكتاتوريا محتكراً ، وبعض هذه الاختلافات (وليس جميعها) أخذت من المصطلحات اليومية التي تناقض « الأحزاب » (وهي منظمات سياسية ومهنية تسعي للسلطة في إطار نظام سياسي منشأ) .

و « الحركات » (وهي منظمات أكثر مثالية وأقل وضوحا تهدف إلى تغيير النظام) .

ورغم ذلك فإن المصطلحات العادية تفترض أن « الحركة » تسعى إلى هدف محدد للوصول إلى مجتمع أفضل أو على الأقل التحكم في الدولة ونقاط قوتها .

وترى أرندت أن السمة المميزة لحركات الجماهير الشمولية هو أنه ليس لديها هدف سوى استمرار نشاطها وليس لها دافع سوى كراهية كل الأنظمة المستقرة حيث تصر أرندت بشكل خاص أنه « ليس هناك حركات لا تكره الدولة »[٣٠٢]ولما وضع النظام الفاشي الإيطالي عبادة الدولة ومصالحها في صميم عقيدتهم الرسمية ، فإن كل الحركات الحقيقية ترى أن الأنظمة المستقرة والحدود الإقليمية المعروفة التي تشكل أي دولة ترى إنما هي عقبات في طريقة النشاط الثورى والدائم للحركة .

ومع عدم وجود غاية أو هدف ثابت لها ، فإن هذه الحركات يمكنها أن تتبني أو تتجاهل أي برنامج وذلك « لأن الشـيء الوحيد الذي تهتم به الحركة هو أن تحافظ على بقائها واسـتمرار [٣٠٣]فإن الهدف العملي لها ينحصر في توسيع نطاق الحركة واستخدام أكبر عدد من الناس فيها . » ولا يوجد لديها أي هدف سياسي من الممكن أن يشكل نهاية الحركة [٣٠٤].ويفترض المراقبون أن تولى هتلر للسلطة جعل النازية تتحول إلى حزب محلي عادي يهتم بمصالح الدولة التي يحكمها .

---

(٣٠١)أرندت « السلطة في القرن العشرين » ٤٠٧ .
(٣٠٢)أرندت « الأصول » ٢٥٩ .
(٣٠٣) Ibid،٢٦٠ .
(٣٠٤)أرندت «الأصول » ٣٦٢ .

وتزعم أرندت أن النازية هي مثل حكم ستالين لم تكتف بالاستقرار البيروقراطي [٣٠٥] وقد ظلت فوضوية وليس لها شكل محدد بينما أصبحت أعمالها أكثر تطرفا من أي وقت مضى وغير متوائمة مع اتجاه الدولة .

أما الحركة : فبدلاً من أن تكون وسيلة لتكون نظمًا سياسية مستقرة من نوع ما أصبحت هي نفسها بديلا عن هذه النظم من خلال تنظيم الناس دون أي استقرار مؤسسي .

وكما رأينا فإن الزعيم بشـــخص الحركة وله أهمية بالغة ، فبما أن الحركة ليس لها غاية وليس لها وجهة محددة ، فإن مهمته تختلف عن هؤلاء الحكام الشموليين الذين يسيرون في اتجاه أما التخلص من المؤسسات القائمة أو خلق نظم جديدة . وقد كان المبرر الأكثر شـــيوعا للديكتاتورية هو قيام زعيم قومي (عادة ما يكون رجلًا عسكريًا) بتولى السلطة لإنقاذ دولة ضعيفة وتخليصها من السياسيين الفاسدين والفصائل المتشاحنة . وتتولى الديكتاتورية اســتعادة النظام والاســتقرار في الدولة من خلال تعزيز مؤســســاتها ، وهناك مبررات تطرفية أخرى جاءت في نظريات ميكافيلي ويبر وجســدت من قبل نابليون أضـــافت إلي المبررات الســابقة الحاجة إلى وجود زعيم قوى قادر على تقديم بداية جديدة وتأسيس نظم جديدة .

وبالرغم من انتهاكهم للشــرعية واعتدائهم على مؤســســات المجتمع المدني ، يوفر القادة الديكتاتوريون إطارًا مستقرًا يستطيع هؤلاء الذين نكسوا رؤوسهم أن يعيشوا تحت ظله ، وعلي العكس فإن الشمولية كما تصفها أرندت لا تسمح بمثل هذا الهدوء المستتب ، فالحركات الشمولية تدمر المؤسسات القديمة دون أن ترغب في إنشاء مؤسسات جديدة . وتقوم بنفي أي شخص من الممكن أن يتسبب في إعاقة نشاطها المدمر والدائم [٣٠٦].

إن حيرتنا بشــأن الشــخصــية اللا نفعية في هيكل الدولة الشــمولية تنطلق من فكرة خاطئة أننا نتعامل مع مجتمع طبيعي بعد البيروقراطية والديكتاتورية والطغيان الذي مر به إننا نرى تأكيدات الحكام الشموليين أنهم يعتبرون أن تولي الســلطة في هذه الدولة هو مجرد خطوة مؤقتة في طريق تحقيق حركة دولية لغزو العالم علي حساب انتصارات وهزائم على مدار قرون وآلاف السنين ويعتبرون أن مصلحتهم في غزو العالم تقدم على المصالح الخاصة لبلدهم [٣٠٧].

إن « المؤسسات » الوحيدة الجديدة التي أنشأتها النظم الشمولية هي معسكرات الاعتقال والبوليس السري ، وهذه المعسكرات والبوليس تؤكد خصوصية هذه الظاهرة بأكملها ، إن الاهتمام بالبوليس بدلا من الجيش هو تعبير عن نقطة معينة سبق ذكرها وهي أن الأنظمة الشمولية تزعم أن كل الأراضــي تخضع بالفعل لسلطة البوليس [٣٠٨]، وبشكل أكثر حسما يمكن أن نقول أن البوليس في النظام الشمولي لا يلعب الدور العادي في التحري وسحق المعارضة كما يحدث في الديكتاتوريات التقليدية ، وبدلاً من ذلك وكما تؤكد أرندت مرارا إن البوليس مهمته الأساسية تبدأ بعد إسكات المعارضة وزرع الخوف في قلوب الشعب من القيام بأي مؤامرة ضد أسيادهم ، وفي هذه اللحظة يعود البوليس لعمله الحقيقي في النظام الشـــمولي وهو تغذية عملية التدمير الدائم عن طريقة اعتقال الدفعة التالية من الأبرياء أو ما يسمونهم « أعداء ما كان ينظر للديكتاتوريات علي أنها تعبير عن حب السلطة الذي يرفض كل القيود الأخلاقية وتؤكد بشكل غير أخلاقي « أن كل شيء مسموح » .

وبالرغم من أن الصورة توضح مدى القسوة والوحشية في تحقيق الأهداف بشكل واضح التي يمارسها البوليس السري ضد الضحايا الأبرياء والحكمة هي ليس « كل شيء مسموحًا» وإنما هي « كل شيء ممكن » ، وهذا يأخذهم إلي عالم مجنون خارج حسابات المصالح النفعية حيث الهدف الوحيد هو الدمار وفقا لقوانين « الأيديولوجية » .

---

(٣٠٥) Ibid ٣٨٩ .

(٣٠٦)ويمكن القول : إن حياة نابليون في الحرب كانت كبيرة (انظر . فصول بلدنج وهايوارء في هذا المجلد) ولكن نابليون لم يقم مؤسسات دائمة كثيرة في فرنسا ، وتنكر ا أرندت بشدة فكرة مقارنته بعتاد « مقالات في التفاهم » ١٠٨ .

(٣٠٧)أرندت « الأصول » ٤١١ .

(٣٠٨) Ibid، ٤٢٠ .

وحيث يكون القتل وحده لا يكفي وحيث تسحق قدرة الفرد علي العمل ويتم إذلال الضحية حتى تصبح مجرد « مجموعة من ردود الفعل » قبل قتلها [٣٠٩].

بالعودة إلي تجربة ستالين والنازية في نهاية الطبعة الأولي من كتابها ، أكدت أرندت علي عدم الجدوى واللاعقلانية في كل ذلك مشيرة إلى أنه « حتى الآن اعتقاد الحكام الشموليين بأن كل شيء ممكن قد أثبت فقط أن كل شيء ممكن تدميره[٣١٠]وكان من الخطأ أن نصنف السيطرة الكلية كأنها نوع من الطموح المتغطرس الذي يتعامل مع الناس والطبيعة كأنهم مواد خام لبناء جديد ، ولكن الأكثر من ذلك أن يستوعب المشهد المألوف للحكام وهم يتمتعون بأوقاتهم في ممارسة الحكم الاستبدادي [٣١١].

وبالرغم من أن هذه الأنظمة تقدم تبريراتها للتدمير في شكل أيدولوجيا فإن أرندت تصر على أن الطريقة أو الأسلوب الذي تفسر به هذه الأيديولوجيات هو الذي يجعلها تبدو بلا معنى كما يبدو كل شيء في أعمال هذا النظام .

ومع وراثة كل النظريات المعتقدة ، التي تشرح تاريخ الإنسان وتتنبأ بالمستقبل (وذلك بالعودة إلى الأسباب البيولوجية والاقتصادية) فإن كل من هتلر وستالين قد جرد هذه الأيديولوجيات المعترف بها من محتواها الفكري حتى لم يكن منها سوى الاعتقاد بأن القتال الدامي بين الأجناس والطبقات هو عملية حتمية لا مفر منها هذا الاعتقاد يحمل استنتاجًا منطقيًا هو أن الجنس الغير مؤهل أو الطبقة الرجعية يجب إبادتها . ويفخر كل من الزعيمان هتلر وستالين بتوافقهم الذي لا يرحم في تنفيذ أحكام الإعدام باستخدام القوانين الحديدية المفترضة للطبيعة والتاريخ . ويقوم هتلر بتحسين صورته و« تفكيره المتجمد » وجدال ستالين الذي لا يرحم[٣١٢] .

وهذا هو شكل الأيديولوجية التي أبادت الفكر والشعور لصالح الخصم القاهر التي أدت ولا محالة إلى الخطوة التالية في عملية الإبادة ، وهذه العملية هي كل شيء : فليس هناك هدف أو غاية سوي الاستمرار دون توقف[٣١٣] .

الجمـــاهيـــر

لقد رأينا أن رؤية أرندت لدور القائد في الحركات والأنظمة الشمولية يختلف تماما عن وجهات النظر التقليدية للديكتاتورية ، ولا يوجد هناك شخص مسيطر يلهم الجماهير أو يتلاعب بها ليحقق أهدافه الشخصية ولكنه وببساطة يقف في قلب عاصفة الدمار ، وخلافًا « للديكتاتورية ، فإنه الشمولية لا يمكن أن تفهم من الناحية النفعية وهذا يجعل من المستحيل على الجهات السياسية اللا شمولية توقع أفعالًا وردود أفعال هذه الأنظمة .

كيف يمكن أذن أن نفهم هذه الظاهرة بشكل كلي ؟ إن الخلاف مع أرندت هو أنه بالغ في عدم وجود تفسير يجعلها ذات معني إلا أن أرندت ركزت بشدة على الجماهير الذين اعتمد هتلر وستالين على دعمهم وذلك أن مفتاح الشمولية يكمن في الجماهير .

وكما هو الحال في كثير من ملامح نظريتها ، تبدو هذه النقطة الخاصة بدعم الشعب تبدو للوهلة الأولى تقليدية تماما وتحاكي النظريات المألوفة للديكتاتورية القيصرية التي ترتبط بجهل الجماهير واللاعقلانية .

ومثل هذه النظريات مختلف تماما فبعضها (ولاسيما نظرية معاكسي ويبر) فنفترض أن الجنس البشري كان وسيبقى دائما لا شيء سوى جمهور خامل يعتمد في السياسة على قائد مهيمن عليه ليلهمه ويوجهه ، وآخرون كانوا أقل تشاؤمًا إلى حد حيث نسبوا أغراض وصفات هذا الجمهور إلي ظروف الحداثة الخاصة مثل ظهور البروليتاريا الصناعية ومنح حق الانتخاب المفاجئ للملايين من الرجال الذين سبق استبعادهم من

---

(٣٠٩). Ibid،١- ٤٤١ .
(٣١٠)أرندت « عبء الوقت » (الطبعة الأولى للأصول) لغوية ١٩٥١ ، ٤٣٣ .
(٣١١)أرندت « طبيعة الشمولية » ٣٤٦ .
(٣١٢)أرندت « الفكر والرعب » ٤٧١ .
(٣١٣)أرندت « البشر والرعب » ٣٠٦ .

ممارســة السـياســة ، أو الانحلال الناجم عن أحوال اقتصــادية واجتماعية خاصــة[٣١٤]،لعل نظرية ارندت يمكن أن ينظر إليها بشكل خاص على أنها البديل المعقد الغير عادي للتشخيص الذي سبق ذكره، حيث تزعم أرندت أن « الحركات الشـمولية هي منظمات جماهيرية لأفراد منعزلين [٣١٥]، وأن أغلال هذه الجماهير ليس هو الحالة الطبيعية للبشرية وإنما هي حالة مرضية انتشرت علي نطاق واسع في القرن العشرين ، وقد تحول الناس إلي هؤلاء العوام بعد أن خسـروا « العالم» بما فيه من إنسـانية مشـتركة وهي خسـارة قوضـت من فهمهم للواقع وشـعورهم بالمصـلحة الذاتية ، وتركوا بلا شـيء سـوي « تضـامنهم السـلبي »[٣١٦] إلى جانب الكراهية المشتركة من قبل كل المؤسسات والنظم القائمة وهم أيضـا على استعداد لدمج أنفسهم فقط مع حركة العدمية التي يمكن أن يعطوها الولاء الأعمى .

« فالجماهير » هم فئة خاصــة لا يمكن خلطهم بـــ « الشـعب » وبـــ « الغوغائيين » ، حيث لم تقبل أرندت بالتشخيص القيصري المتشائم الذي يفترض أن وصول الشعب للسياسة أو للأمور السياسية هو في حد ذاته وصفة لقيام ديكتاتورية شـعبية ، وقد اعترفت أرندت أن لديها مخاوف مختلفة بشـأن الآثار المترتبة على الحرية السـياسـية بالنسبة للأولويات المادية للفقراء في المجتمعات ما قبل الحديثة والمستهلكين في المجتمعات الحديثة[٣١٧]وعلاوة على ذلك قد أكدت أرندت علي وجود ظروف أدت إلي اســتبدال ضــعف الأحزاب المتعددة بديكتاتورية الحزب الواحد التي أشاد بها أغلبية السكان كنوع من الاستغاثة لأسباب كانت واضحة تماما ولا شك فيها [٣١٨].

ومع ذلك قد أنكرت أرندت أن الديكتاتورية لها قبول متوارث لدى الشـعب ، وهناك فئتان منفصـلتان من المؤيدين يجب تمييزهما عن بعضـــهم **الأولى** وهم « الغوغائيون » الذين يســعي إليهم القادة والزعماء الديماجرجيون ولهم وجود مألوف في السـياسـة ، **والفئة الأخرى** هم « الجماهير » الذين يؤيدهم أسـاس الشـمولية وكانوا يمثلون سـمة ظاهرة في القرن العشرين .

لقد احتل « الغوغائيون » وســماتهم الجزء الأكبر في القســمين الأول والثـاني من كتـاب « الأصول » الذي ناقش معاداة السامية والإمبريالية ، فهؤلاء الناس « الغوغائيون » يعيشـون على هامش المجتمع معلقيه في طرقات المدن الكبيرة أو يتم اسـتبعادهم إلي حدود الإمبراطوريات الأوروبية ، وتقول عنهم أرندت أنهم « حطام الإنســان » ومنبوذون من كل الطبقات[٣١٩]، فهؤلاء الناس نزحوا إلي أماكن بســبب ظروف الرأســمالية الاقتصــادية التي أجبرتهم أن يعيشـوا بعقولهم عيشــة بائسـة ولا أخلاقية جعلت من السـهل تجنيدهم للعنف ضـمن مخططات معادية للسامية والتي مرافقته قضية درايفوس في فرنسا في نهاية القرن التاسع عشر[٣٢٠] .

وقد حدث تقارب فعلي بين الغوغائيين والديكتاتورية لوحظ بشـــكل كبير من قبل واضـــعي نظرية « القيصرية » كما حدث عن صعود لويس بونابرت للسلطة[٣٢١] .

وتزعم أرندت أن المذاهب العنصرية تسعى بشكل خاص إلي من هم خارج هذا النوع؛ لأنهم عرضوا على الغوغائيين الفرصـــة لتحســين وضـــعهم من خلال العنف الكامل عن طريقة إجبار مجموعة أخرى على الخضوع[٣٢٢] .

وترى أرندت أن هتلر والزعماء الآخرين قد جاؤوا من هذه الطبقة في بداية الحركة الشـــمولية[٣٢٣] ، ومع ذلك إذا كان الغوغائيون هم وحدهم من تورطوا في ذلك لما كان من الممكن أن تحدث كوارث الحكم الشمولي إن السمة الرئيسية في هذه الحركات والأنظمة هي أنها استطاعت أن تحصد تأييداً واسعاً من شريحة كبيرة من السكان الذين كانوا ليسو كالغوغائيين والذين سمتهم أرندت « الجماهير » .

---

(٣١٤)نهر « قيصر وانتهاء العالم الروماني » ١٢٠- ٦ .
(٣١٥)أرندت«الأصول » ٣٢٣ .
(٣١٦) Ibid، ٣١٥ .
(٣١٧)أرندت « في الثورة » (لندن ١٩٦٣) الفصول ٢- ٣ .
(٣١٨)أرندت « الأصول » ٢٥٧ .
(٣١٩) Ibid، ١٥٠ ، ١٥٥ .
(٣٢٠) Ibid، ١٣ – ١٠٧ .
(٣٢١) Ibid، ١٥٥ . ١٥٠ .
(٣٢٢) Ibid، ٢٠٦ .
(٣٢٣) Ibid، ٣١٧ .

« إن الجماهير تشترك مع الغوغائيين في سمة واحدة فقط هي أن كلاهما يقف خارج كل الفصائل الاجتماعية والتمثيل السياسي الطبيعي[٣٢٤]الجماهير هم الذين نتجوا عن انهيار البنية الاجتماعية نفسها وعلى العكس ، فإن الغوغائيين تكونوا من أفراد سقطوا من أصل الهيكل الاجتماعي لسبب أو لآخر ، وقد عملت الرأسمالية علي تفتيت الشعب بقطع الروابط لقديمة للمجتمع وتقسيم الناس إلى طبقات وفئات واسعة وتعمل اضطرابات الحرب أو الثورة أو الأزمة الاقتصادية على تفويض هيكل وبنية هذه الطبقة وإيجاد أعدادا كبيرة من الناس وجدوا أنفسهم فجأة محرومين من العالم الذين يعرفونه ولا يعرفونه من هم ولا كيف يتصرفون .

وهنا توجه ارندت تحليلها إلي واحدة من أهم الموضوعات في عملها وهو « العالم » و« اللا عالمية » .

الحيوانات تعيش علي الأرض وكذلك نحن . ولكن لنكون حقا من البشر تحتاج أن نهيئ إنسانًا قادرًا علي العيش في عالم مستقر وبنية مستقرة ، فنحن نحتاج لذلك ليس فقط لنحيط أنفسنا بقوانين تمنحنا حقوقنا ولكن أيضا لنتشارك مع الآخرين في تجربة واقعية مشتركة متعددة الجوانب وبهذه الطريقة فقط يمكننا تحسين فطرة سليمة مشتركة بيننا[٣٢٥] .

وبدون هذه التجربة العالمية العامة سيعود كل منا إلي تجربته الخاصة ولن يكون هناك وسيلة تعتمد عليها في التمييز بين الحقيقة والخيال .

وطبقا لما تقوله أرندت فإن هذه هي حالة الجماهير فعلا فهم ليسو مجرد مجموعة كبير من السكان أو الفقراء إنما هم أعداد كبير من الأفراد في المجتمع الحديث اشتركوا في حالة مرضية معينة خاصة في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولي في ألمانيا في أعقاب الهزيمة والثورة والتضخم والبطالة وفي روسيا بعد الحرب الأهلية [٣٢٦].

إن السمات الرئيسية للجماهير والتي ترتب عليها خسارتهم للعالم هي العزلة وفقدانهم الفطرة السليمة وما أطلقت عليه أرندت « نكران الذات » وهو التجاهل الغريب للمصلحة الذاتية الناتج عن شعور الفرد أنه عديم الفائدة ، وبخلاف أكثر الدكتاتوريات العادية القائمة علي تعبئة الغوغائيين ، فإن هذه السمات شكلت منظمة مناسبة لحركة الشمولية والتي تم تكريس أعضائها للتضحية بالنفس انصياعا لأيديولوجية وفكر مجنون ليس له أي أهداف عقلانية . وهذه الحركة ما أن تبدأ في العمل سوف تستمر دون توقف ومن الصعب أن نفهم هذه اللاعقلانية الغريبة وعدم وجود هدف المنفعة في الحكم الشمولي ، ومع استمرار تدميرهم الآلي واللاواعي هدف يمكننا تفسيره أنه يرجع إلي الحالة الإنسانية والنفسية للجماهير الذين تم تعبئتهم واستخدامهم [٣٢٧].

وترى أرندت أن الشمولية توفر البديل للإحساس بالذات والعلاقات الاجتماعية التي يفتقدها الجماهير ، ليس فقط ذلك ولكنها تريهم العالم الواقعي الضائع بالنسبة لهم أو ما أطلقت عليه « العالم الخيالي » والذي يتم بناؤه من خلال مزيج من الدعاية والتطعيم ، والدعاية قد تكون كاذبة وسخيفة ولكن المستهلكين لم يعد يهتم القدرة علي إصدار مثل هذه الأحكام ولكنهم بدلا من ذلك ينجذبون إلي كل ما يتم طرحه .

إن الحركات الشمولية ترسم واقع وهمي ينفعه مع احتياجات العقل البشر أكثر من الواقع الحالي نفسه ، وهذا العالم الوهمي الكاذب يجهل الجماهير يشعرون وكأنهم في منازلهم بعيداً عن صدمات الحياة الحقيقية والتجارب الحقيقية التي يعيشونها بعيدا عن توقعاتهم .

ومع ذلك ، فإن الحركة الشمولية لديها أكثر من طريقة للدعاية لهذا العرض ، وتشدد أرندت علي قوة هذه الحركة التي تكمن في توفير « العالم البديل » الذي تم تنظيمه وفقا لإيديولوجية يعيش بها التابعين لهذه الحركة ، وطبعا هذه الحركة مضطرة للتعامل مع العالم الحقيقي الخارجي وتقوم بذلك من خلال تشكيل هيكل خاص بها يشبه البصل ففي خارج هذا الهيكل هناك التنظيمات الأمامية للمؤيدين والتابعين للحركة ، وهؤلاء يمثلون

---

(٣٢٤). Ibid، ٣١٤ .

(٣٢٥)أرندت . « حال الإنسان » (شيكاغو ، ١٩٥٨) و٥٢-٨ – كانوفان وهانا أرندت ١٠٥ -١٠ .

(٣٢٦) ومع ذلك لاحظ أنه وفقا لأرندت أن ستالين أوجد هذه « الجماهير عملا من خلال تدمير البنية التحتية التي بدأت تستعد بعد الثورة ، أرندت » الأصول » ٣١٩ .

(٣٢٧)لا تحاول أرندت تقديم أدلة عملية لدعم صورتها الحية لأولئك الذين تم حشدهم في الحركات الشمولية .

نقطة الاتصـال مع العالم الخارجي وأيضـا يشـكلون « جدارًا عازلاً »[٣٢٨] يحمي أعضـاء الحركة من أي مواجهات مباشرة مع الواقع .

ويتم طمأنة هؤلاء الأعضـــاء بإخبارهم إن أغلبية الناس العاديين يتفقون مع معتقداهم الإيديولوجية حتى لو كان بشكل أقل توافقا .

وفي نفس الوقت يتم خداع الناس في الخارج بشأن حقيقة هذه الحركة وذلك لأن سفراء الحركة التابعين لها يبدون طبيعيين نسـبيا وغير متعصـبين ، وفي داخل الحركة نفسـها تسـتمر نفس هذه العملية بمراحلها حيث يتم الفصـل بين الأعضاء العاديين والأعضاء الأكثر التزاما بالأيديولوجية الأصلية المتطرفة مع طمأنتهم من قبل الأعضاء المحيطين بهم .

ويمكن تكرار هذه العملية بكل طبقاتها إلي أجل غير مســمي ليتمكن هؤلاء الذين في الطبقات الداخلية للحركة من العيش في مواقع افتراضـــي من المعتقدات المجنونة والمشـــاريع التي تحولت إلي « جنة الحياة الطبيعية » بالنسبة للحمقى[٣٢٩]وتقول أرندت « إن الحركة تتيح لطبقاتها (أعضائها) صورة خيالية للعالم مع إدراكهم أنهم مختلفين عنه وأكثر تطرفا ، إن هذا الهيكل الذي يشبه البصل في شكله يصنع نظامًا يهيئ صدمة مضادة للعالم الحقيقي ولكن بشكل منظم ، وأما الزعيم فيقف في المركز ويمثل الحركة في الخارج » [٣٣٠].

هذه الحركة الشمولية التي تأخذ شكل البصلة تمد أعضـائها بعالم خيالي بدلا من العالم الحقيقي ويبدو كأنه معبد ديني أكثر منه حزبا « سياسيا » [٣٣١]ومن الممكن أن يكون غير مناسـب لتولي السـلطة لأن ، السـلطة تعني الاضطرار للتعامل مع العالم الخارجي على حقيقته، وفي النقطة بالتحديد تقول أرندت أن النظم الشمولية لا تقوم بهذا التكيف مع الواقع ولكنها بدلا من ذلك تكرس طاقاتها التنظيمية لإعادة تشـــكيل الواقع ليناســـب خيالهم الإيديولوجي ، و هذا بالطبع يتطلب كل أجهزة أروبل للتحكم في المعلومات ومنهجيه للكذب وإعادة كتابة التاريخ وهكذا دواليك ، والأدهى من ذلك أنها تســـعى لتحقيق خيالاتها باســـتخدام القوة ، فهؤلاء الذين هم ليســوا أربين تحولوا إلي أدنى الطبقات في ظل الحكم النازي ، كما تم محو بعض الطبقات في نظام حكم ســتالين في الاتحاد السـوفيتي ، وذلك لأن النشـاط البشـري بشـكل خطي علي هذا العالم الوهمي حيث لا قيود ولا حدود إقليمية لاشـيء سـوي طموح الشـمولية ، إن التطلع إلي حكم العالم هو جزء لا يتجزأ من نفس العملية كما يحدث عند تدمير كل مشاعر الإنسان في معسكرات الاعتقال[٣٣٢] .

وفي كثير من الأحيان تشير نظريات الديكتاتورية إلي وظيفة التبرير الجزئي التي تقوم بها المؤسسة فقط لبعض المجموعات من الناس بتطبيق النظام والاستقرار بعد فترة من الفوضـى أو أنشـاء مؤسـسـات جديدة ، وكما تقول أرندت أن الشـــمولية لها وظيفة من نوع وإن كانت غير متوقعة وتنذر بالحظر وكما رأينا فإن أرندت تؤكد بشكل أساسي في تحليلها على عبثية هذه الظاهرة .

لم تحقق النظم الشـمولية سـوى الفشـل وقد صـرحوا هم بذلك وهذا يكاد يكون من غير المسـتغرب ؛لأن إرهابهم الدائم وتطلعهم لحكم العالم أدي إلى توحيد العالم ضدهم .

وتزعم أرندت أيضـا « أن عبثية الشمولية هي جانب أسـاسـي من جوانب هذه الظاهرة على المدى الطويل والذي يمثل هجومًا سـخيفًا علي المبادئ والمعتقدات ومسـحها ، والحقيقة أن هذا الدمار الهائل من الممكن أن يحصد دعما كبيرا خارج هذا النطاق يشير إلي» أن الشمولية قد أصبحت لغه هذا القرية لأنها تهتم بمشكلاتها بشكل مفزع « ومن بين المشاكل التي سبقت كل شيء كثرة الجماهير في مساحة مزدحمة »[٣٣٣] .

---

(٣٢٨). Ibid، ٣٦٦ .
(٣٢٩). Ibid، ٣ .
(٣٣٠)أرندت « السلطة في القرن العشرين » .
(٣٣١)لم تستخدم أرندت نفسها هذه المقارنة وترفض بشدة إخفاء الاختلافات بينها الظواهر من خلال توظيف كل المفاهيم ،«ما هي السلطة » ، بين الماضـي والمستقبل«ست تمرينات للتفكير السياسـي= =(لندن ١٩٦١) ١٠٢ ، ولكن المقارنة التي عقدتها بنفسها بين الحركات الشمولية والسمات المنظمة للمجتمعات السرية مع الاعتماد الكبير علي أعمال جورج سيميل ، الأصول » ٣٦٧ – ٨٢ .
(٣٣٢)أرندت « الأصول » ٣٩٢ .
(٣٣٣)كل هذه العبارات الثلاثة مقتبسة من كتاب أرندت « عبء الوقت » ٤٣٠ .

فالأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية تولد المزيد والمزيد من الناس الذين استبعدوا من مجتمعاتهم وفقدوا عالمهم المستقر واعتبروا أنفسهم واعتبرهم الآخرون فائضين عن المجتمع .

وتقدم الحركات الشمولية لهؤلاء الناس العالم البديل ويستطيع الإرهاب الشمولي التصرف معهم وهذه هي الوظائف الوحيد التي يقوم بها الحكم الشمولي فهو غير قادر على استعادة النظام السياسي أو حتى خلق نظام جديد .

خاتمـــــة

ومن الواضح أن تحليل أرندت تمييز الحكم « الشمولي بشكل قاطع عن باقي الأشكال التقليدية للديكتاتورية ولكن مازال هناك سؤالان بطرحها الأول : هل قامت في دراستها بتسليط الضوء علي تاريخ القرن العشرين ؟! والثاني : هل يمكن مقارنة التطبيقات العامة في السياسة مع تطبيقات النظريات التقليدية ؟ .

أما السـؤال التاريخى الأول لا يمكن الإجابة عليه فمن الصـعب أن نحكم علي دراسـة أرندت في ضـوء معايير البحث التاريخي وذلك لأنه يقدم نسبة كبيرة من التفسير المتخيل وكأنه معلومات تجريبية وعلاوة على ذلك تستمر الحروب بين المؤرخين في تحليل نظام حكم ستالين والنازية بشكل خاص .

وع ذلك تصـر أرندت على حداثة هذه الأنظمة وعلي وجود التشـابه بينها بشكل كافي ، كما تزعم أرندت أن كلا النظامين يتحدى كل التفسـيرات النفعيه وفي الواقع فإن البحوث التاريخية الحديثة تؤكد علي مميزات دراسـة أرندت خاصة تلك التي تبدو أكثر غرابة التي تتعلق بالنازية .

وبالرغم من الانتقادات الشديدة التي وجهت إلي جوانب عديدة في كتابها بما في ذلك معالجة قضـية « الجماهير » المثيرة للجدل والغير مؤكدة يؤكد أيان كيرشـو علي سـبيل المثال « إن تركيز أرندت على حركة التطرف والسـمات التدميرية النازية قد ظهر في بحث آخر جديد »[٣٣٤] .

وبالمثل يلاحظ هانز مومسـن أن « السـياسـة النازية أطلقت العنان للتحركات السـياسـية والاقتصـادية والعسكرية إلي جانب طاقة تدمير لم يسبق لها مثيل في أنها تعجز عن تأسيس أو خلق هيكل سياسـي دائم »[٣٣٥]، ويري مايكل مان أن حكم ستالين والنازية يتفقون على حد سواء في عرض نماذج نادرة لـ « الحكم ذو الثورة المستمرة » الذي يتميز بالإرهاب علي مستوى غير عادي واستمرار رفض المؤسسات لأي حل وسط[٣٣٦]«وبناء علي ذلك فهناك تأييد واسع لوجهة نظر أرندت أن هذه الأنظمة تمثل فعلا شيئا مروعا في حد ذاته ولا يمكن أن تصنف مع باقي أشكال الديكتاتورية .

وبرغم أنها نجحت في تسـليط الضـوء علي هذه الظاهرة المميزة بتقديمها في موضـوع تحليلها للشـمولية بتكثيف الغموض علي هذه الظاهرة بدلا من توضـــيحها [٣٣٧]وفي النهاية يتبقي ما لا يمكن فهمه وهو التدمير الجنوبي ورغبة كثير من الناس في المشاركة فيه .

و يجدر بنا التحدث عن السـؤال الثاني الذي ثم طرحه آنفا « بشـأن التبعات السـياسـية لآراء أرندت وكيف أنها تختلف تحديدا عن نظريات الديكتاتورية وهنا مفارقة مثيرة للاهتمام حيث إن واحدة من السـمات المميزة لنظرية « القيصرية » لأرندت تحمل رسائل قائمة لعشاق الحرية السياسية من تدعو إلي دمج الديكتاتورية مع جماهير الشعب في اندماج سياسـي وهي عملية قاسية في المجتمعات الحديثة ، وهذا لأن أرندت تربط بشكل مباشـر بين الشـمولية وعدم وجود عالم لهؤلاء « الجماهير » وتزعم أن هذه هي الحالة السـائدة بالفعل ، ولهذا يمكن للمرء أن يتوقع منها آفاق سياسية أكثر إحباطا .

---

(٣٣٤)أيان كرشاو «الديكتاتورية النازية » ، « مشكلاتها وآفاق التفسير » ، (لندن ١٩٩٣م) ٢١ .
(٣٣٥)هانز مومسـن « التطرف التراكمي وتدمير الذات المتزايد والعوامل الهيكلية للديكتاتورية النازية » كرشـاو ولوين ، حكم النازية وستالين ٨٦٠ .
(٣٣٦) مان « تناقضات الثورة المستمرة » ، كرشاو ولوين « الستالينية والنازية » ١٣٦ و١٤٤ .
(٣٣٧) راجع « ما وراء التفاهم » كانوفان .

وهذا في الواقع قائمة تقديمه في كتابها الذي جاء بعد ذلك في كتابها « حالة الإنسان » الذي صدر بعد كتاب « الأصـول » ناقش العلاقة بين فقدان الإنســان للعالم المســتقر وبين ظهور المجتمع القائم على « العمل » (دورة الإنتاج والاستهلاك) وليس القائم على النشاط الإنساني بشكل أكثر خصوصية وهو « العمل » الذي يخلق قطعا « أثرية أبدية . وهو العقل الإنساني بشكل عام» [٣٣٨].

ومن جهة أخرى هي توضـــح وجهة نظمها دون أن تشـــعر بأي تهديد جديد من الشـــمولية لهذا الرأي ، فالحرية السـياسـية ليس من السـهل تحقيقها أو المحافظة عليها . إن الثورات التي حدثت في المجتمعات التقليدية مثل فرنسـا ١٧٨٩ وقعت حمية لاهتمامات الفقراء الملحة واحتياجاتهم ، أما في المجتمعات الحديثة تأتي الحرية في المركز الثاني بعد النزعة الاستهلاكية [٣٣٩].

وإذا نظر القارئ إلي آراء أرندت بشكل انتقائي سيجد أن في أعمالها تشخيص آفاق سياسية مظلمة تماما « مثل تنبؤات » القيصـــرية » . ومع الأغلال الذي تهدد به الشـمولية من قبل « الجماهير في المجتمع الحديث وهو بلا قياس أسوأ شيء يمكن أن يتصوره هؤلاء الذين كان يخشون جماهير القرن التاسع عشر ولكن هذه ليست فقط الرسالة المسيطرة علي تفكيرها السياسي .

حتى في الطبعة الأولي كتب « الأصول » الذي كتب في وقت كانت النازية والستاليتية لا تزال في أوجها ، والقصـــة التي روتها كانت محاطة بالتحذيرات ضــد اليأس ، وفي محاربتها ضــد التنبؤات الحتمية للخراب قالت في مقدمة للكتاب « إن الازدهار والموت وجهان لعملة واحدة « والاثنان هما مادة جيدة لتلاعب الخرافات » [٣٤٠].

وينتهي الإصـــدار الأول من الكتاب بتذكير مطمئن أن البشـــر لا يعتمدون فقط علي ضـــآلة موارد كل فرد وحده ولكنها تقديم البديل لما يعرف بـــــ « العدمية » عن طريقة « الشعور بالامتنان » « وأننا لسنا وحدنا في هذا العالم »[٣٤١] ، وتؤكد كتابتها التالية علي قدرة الكانســـان على « المبادرة » البدء في عمل ما هو جديد [٣٤٢].

إن النضج السياسي لأرندت له القدرة علي استكشاف في الآثار السياسية الناتجة عن هذه الأفكار . وهي أفكار عن وجود كائنات من البشر الفريدة من نوعها القادرة علي « المبادرة » للعمل الذي تحدثت عنه أرندت وليست كل الآثار تبعث علي الاطمئنان فهناك مبادرات عديدة لها نتائج وخيمة حيث إن تعدد الجهات الفعالة غالبا ما يعني أن كلاً منها يحبط جهود الآخر .

وبرغم ما حدث من أهوال في منتصـف القرن العشـرين تصـر أرندت على قدرة البشـر في الشـروع في العمل بحرية وأن المستقبل لا يمكن التنبؤ به ولا يمكن أن يكون مآله إلى الشمولية أو الاستبداد أو أي شيء آخر ، وعلاوة على ذلك ولأننا جميعا قادرون على المبادرة يمكننا أن نتصـــرف بحرية وكأننا في « حفلة موسـيقية » متحدين لكي نولد القوة والطاقة لإقامة مجتمع مستقر يتألف من مؤسسات دائمة ، وفي عالم كهذا يمكننا أن نتمتع بالحرية السياسية ونمنح الحقوق لبعضـنا البعض ، وأيضـا يمكننا أن نتشـارك في تجربة مشـتركة ينظر إليها من زوايا متعددة ونطور الفطرة السليمة التي يفتقدها « جماهير » الحركات الشمولية .

وبعد مرور اثنتي عشـرة سـنة من إصـدار الطبقة الأولى من كتابها « الأصـول » ، عرضـت أرندت تأملا طويلا بشأن إقامة المؤسسات السياسية في كتابها « في الثورة وهنا يمكن فكر أرندت بشكل أكثر خصوصية ، لأن هؤلاء المفكرين الســياســيين الذين يرون للديكتاتورية دورًا إيجابيًا عادة ما يشــيرون ويؤكدون أنه في مواقف استثنائية يمكن أن يخلق نظامًا جديدًا يقام على يد شخص استثنائي معين يصنع شرعيته الخاصة ويتم إعفاؤه من القيود القانونية والأخلاقية العادية .

---

(٣٣٨)أرندت « حال الإنسان » الفصل السادس ، في مقالها عن مقالها عن « الفكر والإرهاب » ، حيث تربط بكل وضوح بين الشمولية وبين سمات الانعزال في مجتمع « العمال » ، » الأصول » ٤٧٤ – ٨ .

(٣٣٩)أرندت عن « الثورة » .

(٣٤٠)أرندت « الأصول » ٢٩ .

(٣٤١)أرندت « عبء الوقت » ٤٣٨ .

(٣٤٢)أرندت « الأصول » ٤٧٩ .

وفي رأي كل من ميكافيلي وويبر وشميت أنه يمكن التغلب على الأزمات فقط عندما تتركز السلطة المطلقة في يد رجل واحد . وبدون توضيح هذه المسألة بهذا الوضع [٣٤٣] تعمد أرندت على أعمال من أسسوا جمهورية أمريكا لأنهم عرضوا نموذجا بديلا عن الديكتاتورية وما يصاحبها من عنف .

وتؤكد أرندت أن المؤسسة هي مبادرة للعمل ولكن هنا لا يعني هيمنة رجل واحد على العمل كما تشير في كتابها « حالة الإنسان » أن العمل هو قدرة لدى كل البشر وليس فقط عند الأشخاص الذين لديهم كاريزما وحتى الزعيم لا يمكنه احتكار العمل لأنه يعجز عن إتمامه دون مشاركة الآخرين [٣٤٤]إن النجاح في إقامة مؤسسات حرة هو نتاج قدرة الإنسان علي العمل في مجموعة متكاملة « لتوليد القوة فيما بيننا وإخفاء الطابع المؤسسي علي هذه السلطة من خلال القيام بالتزاماتنا تجاه بعضنا البعض . [٣٤٥]وفي الحالة الأميركية : وعندما أقيمت المؤسسات ليس عن طريق سلطة الفرد الواحد وإنما من خلال مجموعة قوي متعددة ومجتمعه كان المبدأ الأساسي الذي ظهر خلال تلك السنوات المصيرية هو مبدأ الترابط والثقة المتبادلة والمداولات المشتركة . [٣٤٦]

المؤسسات الحرة هشة ولا يمكن التنبؤ بها ولكنها في بعض الأحيان تكون قوية ودائمة مثل الجمهورية الأميركية ، وتلك الجمهورية في ذاتها كانت في نظر أرندت أبعد ما تكون عن الكمال ولم تكن تتوقع أبداً أن هذا المثال يمكن أن يتكرر في أي مكان آخر ، ويبدو أنها كانت تفترض أن معظم الدول ستظل أوتوقراطية تمثل حكم الأقلية لا أكثر ولا أقل وبعضها أكثر تحضراً من غيرها .

وإذا كانت الشمولية كارثة لم يسبق لها مثيل فإن الحرية السياسية من وجهة نظرها هي إنجاز استثنائي ، رغم ذلك فإن كليهما يشتركان في محاولاتهما الجاهدة « لتقليل الاهتمام بالسياسة وتحويلها إلي العلم ، وكانت لهم طرقهم المختلفة التي



(٣٤٣)رغم الإشارة إلي ميكافيلي ، انظر إلى « عن الثورة » ٢-٣١ و٢٠٨ ، يشير بيتر بهر إلي كتاب أرندت «الحفظ المدروس » اتجاه ويبر رغم أنه في الواقع كل أفكارها السياسية تبدو متعارضة معه . وكان ويبر هو المعبود بالنسبة لصديق أرندت ومعلمة كارل باسبرز ، بهر في كتابة«قيصر وانتهاء العالم الروماني » ٩ و١٤- ١٥ .

(٣٤٤)أرندت « حالة الإنسان » ٢٧٧ و٩- ١٨٨ .

(٣٤٥) Ibid. ٢٤٤-٥- « عن الثورة » ١٧٢ – ٦ و١٩٥ – ٦ .

(٣٤٦)أرندت « عن الثورة » ٢١٥ .

الجزء الثالث أصداء القديمة

١- الديكتاتورية فى روما كلود نيكوليت

كلمة « ديكتاتورية » – وهي مصطلح روماني الأصل – لها معنيان مميزان جداً في التاريخ الأوروبي منذ عهد كروم ويل ، فمن ناحية هي توافق ما نطلق عليه « الديكتاتورية الرومانية الأصلية أو « الكلاسيكية » ، هو مصطلح يشير إلى سلطة استثنائية وشبه دستورية تمنح إل الحاكم (أو إلى حكومة في أوروبا الحديثة) وفقا لإجراءات محددة بدقة وذلك في الظروف الحرجة وذلك لمواجهة حالة طوارئ داخلية أو خارجية وذلك باسم الصالح العام . وباختصار هذا هو ما أطلق عليه تيودر مومسن « السلطة الاستثنائية وتسمي حاليا » تعليق الولاية المدينة وإعلان حالة الحصار « (القانون العام » الجزء الثالث ١٨٧) .

ومن ناحية أخرى ، منذ القرن الثامن عشر وبالطبع بعد الثورة الفرنسية خاصة استخدام هذا المصطلح ليشير إلي الأنظمة الاستبدادية أو الطاغية ، أو بعبارة أخرى : ليشير إلى أي سلطة غير شرعية انتزعت بالقوة أو بالخداع من قبل رجل واحد غالبا ، وأحيانا من قبل جماعة أو طائفة أو حزب .

إن الطبيعة « الاستبدادية » للديكتاتورية كما تفهم في معناها الثاني أنها غالبا ما تصاحبها السلطة العفية المسيئة والتي تتجاهل الحقوق السياسية والفردية وتحكم بالإرهاب والعنف بأبشع صورة .

ولم يحدث فقط في الآونة الأخيرة هذا الغموض في المصطلح الذي أحدث حساسية لدي السامعين للخطاب السياسي والجدلي ، وقد برز هذا المصطلح بتكرار ملحوظ في وقت مبكر عام ١٧٨٩ وذلك باستخدامه بمفرده أو في سياق ما ليشير إلي المعني الروماني « السابق » كما حدث في مارات علي سبيل المثال كما ظهر على فترات في فرنسا خاصة مع الإشارة إلي الاتفاقية وبونابرت والمؤسسة العامة سنة ١٨٤٨ ولويس نابليون وجامبيتا وبالطبع بر ولبخر ناهيك عن « الديكتاتورية البروليتارية » التي أعلنت سنة ١٨٤٧ .

وقد استخدم المصطلح بشكل واسع في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر من خلال جون بيفيل وأيلي هاليفي وهم أسلاف هانا أرندت .

إن الدراسة التاريخية وذلك بفضل (الأعمال القديمة J. Gage وA. Mathieze والعمل الحديث P. catalano، S. Mastellone .

ومع ذلك فإن استخدام هذا المصطلح من قبل السياسيين الفرنسيين (وكان معروفا وقتها) تم تجاهله في الانتقادات الحديثة بشكل عام ، وسنعود لهذه النقطة فيما بعد مع تجنب تصعيد هذه المشكلة التاريخية والدلالية التي تقع خارج نطاق اختصاصي وهذه المشكلة لم تحدث أصلا في الواقع التاريخي في مصير الديكتاتورية في روما من أصولها وحتى مجيء القيصر أو حتى قيام الحكومة الثلاثية (سنة ٤٣ قبل الميلاد) المكونة من (أوكتافيوس وليبيديوس وأنتونيوس) .

وقد لوحظ فعلا في روما (من قبل مومسن علي الأقل) وجود واقعين سياسيين مختلفين تماما تحت نفس الاسم الأول هو القضاء الحاكم الاستثنائي وهو قانوني وشبه دستوري وأقيمت ضده احتجاجات في اتجاه أو أكثر ما بين سنة ٥٠١ وحتى ٢٠٢ قبل الميلاد ، والثاني : جاء بعد انقطاع ملحوظ لمدة ١٢٠ سنة وكان إحياء النظام القضائي من جديد . في اسمه على الأقل – ولكن جاء في شكل مختلف وفي ظروف مختلفة تماما وفي هذا الواقع السياسي تحققت معظم الشروط الرسمية الأقرب إلى الديكتاتورية « لأن هذا الغموض له هذه المغالطة اللغوية والدلالية بشأن « الديكتاتورية » لأن هذا الغموض له جذور في التاريخ الروماني نفسه علي المستوى السياسي الذي مكن كل من سولا ويوليوس قيصر والحكومة الثلاثية من الاستمرار في المراوغة والتضليل المربح حول حقيقة سلطاتهم .

وفي هذه المشـــكلة التاريخية لي تعليق هنا ، أحب أن أوضـــح : إن هذا التغيير أو التحليل رغم أنه جائز وربما يكون دقيقا إلا أنه يحتاج إلى الكثير من التصـويب في التفاصـيل وبه بعض النقاط المشـكوك بها وقد (عبر عنه U . Wicken بشكل ممتاز سنة ١٩٤٠) ويرجع هذا إلى سببين أساسيين : الأول : أن ما نعرفه (أو ما نعتقد أننا نعرفه) عن الديكتاتورية البدائية المنتظمة يقوم أســـاســـا على أدلة ترجع إلى أبعد من القرن الأول قبل الميلاد ، وبعبارة أخرى إن المصــــادر المعاصــــرة للديكتاتورية في النوع الثاني تتعرض لمخاطر المفارقة التاريخية أما السـبب الثاني : أنه من غير المنطقي جدا أن يقوم رجال مثل يوليوس قيصـــر وســـولا بانتقاء مصطلح « الديكتاتورية » لتسمية حكمهم أو سلطتهم وسواء كان اختيارا «منفردا » أو بالاشتراك مع آخرين فإنه يجبرنا أن نتسـاءل عن أسـباب ذلك حيث أنها الوظيفة الأهم للرأي العام الذي كان يحاول الزعماء التصدي له أو استغلاله ، ولكن من أجل فهم هذه التحفظات على النحو الصحيح يجدر بنا أولا أن نستعرض ما أطلقنا عليه « تصور مومن » للديكتاتورية الرومانية .

١- الديكتاتورية الكلاسيكية

بصرف النظر عن بعض الاستثناءات التي سنناقشها في وقت لاحق . هناك ستة وسبعين ديكتاتورية أقيمت ما بين ســـنة ٥٠ (وهو التاريخ التقليدي لإنشـــاء هذه المحاكم الجزئية إلى ســـنة ٢٠٢ وهي كلها تقدم نفس السمات والخصائص التي يمكننا أن نعرفهم من خلالها .

ومن خلال صـيغة أو جانب : وفقا لمومن يمكننا أن نقول: إن هذه الديكتاتوريات كانت مجرد إحياء مؤقت للملكية بكل سـلطاتها ، واسـتخدمت الطرق الشـرعية المنتظمة ولكن في إطار صـارم وفي بعض الحالات واستخدمت هذه الصـرامة لإنجاز طقوس معينة أو إجراءات واجبة لسبب ما ولم تكن سلطات المدينة العادية قادرة على القيام بذلك على نحو صـحيح .ولهذا فإن الديكتاتورية لتصـدر قائمة التسلسل الهرمي للقضـاء في الوثائق الرسمية حيث يتعامل القانون المقدس بشأن سماته وخصـائصـه كما يستخدم القانون العام صـلاحياته ...إلخ) .

ولكن في نفس الوقت ومن خلال بعض السـمات المعروفة فإنه يختلف بشـكل مذهل عن قواعد القضـاء أو الولاية في المدينة وذلك حتى يبدو وكأنه نتيجة تعليق مؤقت لقانون العام أو حتى نفيه تماما .

(أ) فيما يتعلق بالظروف التي تدعوا إلى الاحتجاج ، من ناحية هناك ســـلســـلة من الواجبات المعروفة والمحددة ولكنها غير شائعة ،

(وقد حدث في رئاسة « كوميتيا » في غياب جهات القضاء المختصة التي يتم استرضائها بمنحها رئاسة مهرجانات معينة وتقوم بتعيين مجلس الشيوخ وما إلى ذلك) ومن ناحية أخرى وطبقا لما جاء في الصـيغة (Deleg.،Cic . ، ١١١,٣,٩)٥١ . يقول الإمبراطور كلوديوس « أن هذا يحدث في حالة نشـوب حرب أو حدوث اضطرابات أهلية كبيرة جدا » أو الأزمات التي تضر بالصالح العام »

وعلاوة على ذلك دعونا نلاحظ أن تقييم مثل هذه الاحتياجات (مثل عدم وجود قضـاة) هو واجب سلطات الدولة العادية مثل مجلس الشيوخ أو الشعب وذلك وفقا لمعايير محددة للغاية .

(ب) فيما يتعلق بالترشـيح : خلال هذه المرحلة لا يسـمح لتلك القوى التي اعتبرت أن هناك ما يدعو إلى اللجوء إلى الديكتاتورية، لا يسمح لهم أن يستغلوا مناصبهم في الترشح . وهناك بعض النقاط يجب ملاحظتها « أن الديكتاتور (وهذا هو أصل الكلمة كما يعتقد القدماء غالبا) يجب ترشيحه من خلال مستشار واحد أو كل المستشـارين ولكن بدون انتخابات شـعبية ، وحتى لو واقعة مجلس الشـيوخ أو اقترح اللجوء إلى الديكتاتورية فلا يمكن الاستغناء عن طقوس الترشيح بطابعها الديني ، فهي تمثل بزوغ الفجر لروما نفسها .

(ج) فيما يتعلق بالمشاركة : الديكتاتور يعرف بأنه شخص فريد ، وأحد مقاصد ترشيحه على وجه التحديد هو إنشـاء القيادة العسـكرية الموحدة وبالتالي لا يمكن أن يكون له شـريك في هذه القيادة (في النظام الروماني لم يكن القضاة بحاجة للعمل المشترك وهذا يعني أن كل فرد لديه القدرة على معارضة الآخرين بنجاح) ويقوم الديكتاتور بنفسـه بترشيح مساعد له ليكون قائدا للمسيرة رغم أنه كان من قبل من الخاضـعين (ومن المرجح أن شخصا آخر كان يقوم بهذا الترشيح) (والاستثناء الوحيد لهذا كان سنة ١٧٠ م قبل الميلاد » انظر أدناه)

(د) فيما يتعلق بالمدة أو فترة الحكم : في الواقع يرشح الديكتاتور من أجل مهمة محددة وعليه أن « يتنحى عن السلطة » فور الانتهاء من هذه المهمة (وهذا التزام رسمي) وذلك في موعد غير محدد ولكن خلال مدة أقصاها ستة أشهر . Cic)، Deleg . ، iii ، ٣ ،(٩ وعلى أي حال فإن الديكتاتور لا يمكن أن يظل في السلطة بعد انتهاء فترة ولاية مجلس القضاء الذي رشحه . وهناك شكوك حول ديكتاتوريات العام الواحد التي تضمنها كتاب « Fasti » والتي كانت في عصور مبكرة ، ولقد كان مجلس القضاء المؤقت له دور فعال وحيوي حتى توقف في عهد يوليوس قيصر .

وأخيرا « ما يتعلق بالسلطات والصلاحيات : ولأنها « إحياء مؤقت للملكية » (كما يعتقد مومن) فإن الديكتاتورية لم تقم بقمع مجالس القضاء الأخرى .

(وهذا ما يعتقده المؤرخون اليونانيون بشأن روما وعلى رأسهم بوليبيوس) .

ولكن وعلى العكس تماما فقد خضع كل القضاه لأوامر هذه الديكتاتوريات وبالطبع لم يلتزم الزعماء الديكتاتوريون أو يتقيدوا بالمهمة التي تم ترشيحهم من أجلها .

كان لهم أسباب وهؤلاء الذين تم ترشيحهم لأسباب تتعلق « بالصالح العام » كانت لديهم مهمة عسكرية أساسية وقضائية في بعض الحالات (وهذه من المشاكل المثيرة للجدل) وعلاوة على ذلك هناك تقليد يصر بالإجماع أن الديكتاتور هو في من القضاة وكانت لديه السلطة الإجبارية المطلقة بمنأى عن استفزاز أو إثارة الشعب وذلك من خلال حقه في استدعاء الناس وهذا يعني مثولهم أمام المحكمة وهذا ما يخشاه أي مواطن ولكن هذه مسألة كثيرة النقاش .

وباختصار إن السمات الأساسية للديكتاتورية « الكلاسيكية » تحتاج إلى بعض الملاحظات المعينة والتي بدونها لن يفهم هذا الغموض الدلالي الذي أشرنا إليه سابقا .

١- أكثر الديكتاتوريات القديمة التقليدية المذكورة في كتاب « Fasti » مشكوك بها بشكل كبير . (ربما كلها وحتى سنة ٣٢٠ قبل الميلاد) ، والآن من بين هذه الديكتاتوريات نجد خمسة من أصل ست ديكتاتوريات مذكورة قد وضعت تحت عنوان « قمع الفتية » (السادس والأخير من ٢٨٧ وهو يبدو وكأنه لغز) .

لذلك فإننا قد نتساءل من شرعية السبب الذي من أجله تم ترشيح الديكتاتور في المرحلة المبكرة ، ومع ذلك فإن هذا السبب السياسي هو الأكثر إثارة للاهتمام . إن ديكتاتورية (كوينكتيوس سينسناتوس سنة ٤٣٩ مع سيرفليوس أهالا وهو قائد الحرس) كانت مشكوك فيها بشكل خاص نظرا للاختلافات في تقاليدنا واستغلال الحدث بشكل لا يرقى إليه شك في عهد جرا شي وغيره .

٢- فيما يتعلق بإجراءات الترشح : أقيمت مجموعة تتكون من تسع ديكتاتوريات موثق ما بين ٢١٧ وحتى ٢٠٢ وذلك خلال الحرب البونيقية الثانية ، والآن وعلى الرغم من التنقيح المستمر لكتاب « Fasti) (Capitolini نجد أن الشعب قد تدخل لأول مرة في ترشيح فابيوس مكسيموس وقائد حرسه مينيسيوس (وفوس وبموجب القانون فإن هذا الأخير كانت لديه سلطة مساوية لسلطة الديكتاتور (كما روي في المخطوطات) . وفي سنة ٢١١ وبناء على مشورة مجلس الشيوخ طلب من الشعب انتخاب الديكتاتور بشكل مباشر إلي حد ما فقط ليترأس Comitia)، Liv . xx vii . وكانت معارضة أحد المستشارين تشير إلى أن تدخل الشعب في هذا الإجراء والذي كان مستغربا في ذلك الوقت كان سببا في انقسام الرأي .

٣- فيما يتعلق بالسلطة : واحد من التقاليد القانونية (Festus ٢١٦) . يمنح الحماية لحق الاحتجاج وقد أصبحت الديكتاتورية في نهاية المطاف خاضعة لهذا الحق ، ومع ذلك في نهاية القرن الثاني وأثناء « أزمة جرا شي) ظهر تقليد آخر زعم أن الديكتاتورية هي النظام الوحيد الذي هو في مأمن من حق الاستئناف . وعلاوة على ذلك لم تكن تلك هي الخاصة التي انتقدت ولم تستخدم ضد كيوس جرا شوى ؛ وذلك لأن المستشار بموس استخدم قواته القشرية بشكل خاص لمواجهة أي احتجاج .

ومن الضــروري أن نبين هذه المخالفات المنصــوص عليها في بعض التقاليد التي انحدرت التيار والتي لا تزال محل جدل بين المتخصــصــين . وعلينا أن نفهم حقيقة لا جدال فيها وهي أن الديكتاتورية قد اختفت في الفترة ما بين ٢٠٢ إلي ٨٢ قبل الميلاد بما في ذلك الفترة من ١٣٣- ١٢١ أثناء أزمة جرا شــي ، وفي الفترة ١٠١ إلي ١٠٠ قبل الميلاد أن الانتفاضــة الثورية « ساتورينوس وجلوشيا » وقد ساعد هذا الانقطاع نفسه في تفسير طبيعة ديكتاتورية سولا في ٨٢ ومرة أخرى سأضيف بعض الملاحظات علي هذا المحتوي .

١- إذا نظرنا إلي الديكتاتوريات الست التي سجلت تحت عنوان « قمة الفتنة » نلاحظ أنه باستثناء واحد (ســنة ٤٣٩ وقد ذكر ســابقا) إن كل هذه الديكتاتوريات لم تكن لها علاقة بالإجراءات القمعية الدموية التي اتخذها الديكتاتوريات لمواجهة صــانعي الفتنة ، إما من أن يكون من خلال عمل عسكري (حشد) قوي يضــع حداً لهذه المشــكلات بطريقة أو بأخرى ، أو من خلال إجراء التحكيم والذي كان أحياناً يقف إلى جانب العوام بشكل واضح ، كما حدث سنة ٢٨٧ (هورتنيشا) الذي جعل الاستفتاء إلزاميا للشعب بأكمله) ، وفي هذه الحالات الخمس تبدو الديكتاتورية وكأنها تقوم بإجراءات الصــلح وليســت ســلطة للقمع ، والاســتثناء الوحيد كان في أحداث ســنة ٤٣٩ ، فقد رأينا كيف كان هذا الحدث مشــكوكًا فيه (يرجع إلي مومســن) حيث تم تقديم تبرير منمق للقمع ضد جرا شي ووضع هذا التبرير علي أساس قانوني مشكوك به للغاية ، ومع ذلك من المحتمل أن يكون هذا هو التقليد المتعارف عليه وحتي لو لم يكن تاريخيا إلا أنه قد ظهر في نهاية القرن الثالث وقبل عهد جرا شــي علي أي حال ، وهكذا كان ينظر للديكتاتورية ، ولذلك اعتقد بعض الأشــخاص أن هذا هو العلاج الذي ثم اختراعه لمواجهة التيار الإصلاحي .

٢- بالرغم من وجود ما كان يعتقد أنه شــيء ســابق إلا أن الحقيقة هي أنه لم يحدث أي لجوء إلي الديكتاتورية حتى هذه اللحظة . لماذا ؟ السبب هو أن مجلس القضـاء ظل ولمدة قرنين ينظر إليه على أنه غير ضــار ، بل وأنه قد أفاد الدولة أما الآن فإنه لا يلقي أي تأييد ! وهذا يعني أنه تقييم شـخصــي وليس بالإجماع . ومع اختلاف التقاليد ربما يكون غير موثوق به ولكن له مغزى . وهذا يشــير إلى أن الرغبة في قيام « الديكتاتورية » أو السلطة الملكية جاءت من قبل تابعين Scipios أفريقيا الصغرى والكبرى .

(Liv. XXX V III ، ٥٦ ، ١٢ ، Cic ،. De Rep ، V١ ، (١٢

وقبل أن الشعب قد عرض علي هذا السابق الحكم الديكتاتوري الدائم أما أتباع الأخير فقد أجبروه سنة ١٢٩ على تولى حكم « ديكتاتورية تحت التأســيس » وذلك لاســتعادة الأمن والنظام في الدولة محاولة الانقلاب وموت تبيريوس جراشــوس ، ولذلك يمكننا أن نري أنه لم يكن هناك ديكتاتورية من النوع التقليدي ولكن كان شيًا مختلفًا تماما : هو ترشيح « رجل محظوظ » يحاط بهالة من الانتصارات من أجل مهمة « شبه ملكية » غامضــة وهي جمع كل الفضــائل علي أرضية واحدة وهذا يشبه كثيرا مناخ الديكتاتورية في القرن الأول مثل سولا ويوليوس قيصر وقد تم التشكيك في هذه قيمة هذه المصادر . ولكن يبقي السؤال إذا كان هذا التقليد زائفًا إذن لماذا امتنع الرومانيون عن إيقاف الديكتاتورية « الكلاسيكية » عندما واجهوا « فتنة » حقيقية ؟

٣- وإن كانت بعيدة فإن الديكتاتورية كانت موجودة في تاريخ جرا شــي ، وكان الحل الذي اعتمد ســنة ١٢١ من قبل أعداء كيوس جراشوس هو منح القنصل أوبيميوس سلطة الإجبار دون استئناف وذلك من خلال « مجالس الشــيوخ الأعلى » وهذا يعد محاكاة « الديكتاتورية بلوتارك (١ و١٨ ، C) ومع ذلك هناك فرق واحد أســاســي بينهما : هو أن أوبيموس لم يكن في وحده في الســلطة حيث كان معه شــريك وكان مطالبًا أن يتنحي عن السلطة في تاريخ محدد .



٢.من قيصر التاريخي لشبح القيصرية الإدارة الإمبراطورية كتهديد داخلي

آرثر .م. إيكشتاين

ARTHUR M . ECKSTEIN

في يناير عام ٤٩ قبل الميلاد وقف جيش يوليوس قيصر على ضفاف نهر روبيكون وهو يمثل الحدود القانونية بين المقاطعة التي يتولاها قيصر وبين إيطاليا ، وكان على قيصر أن يتخذ القرار بعد أن طالبه مجلس الشيوخ بالتنحي عن منصبه كحاكم لهذه الولاية الفرنسية بعد مرور تسع سنوات على توليه ، وكان المجلس قد اختار بالفعل من يخلفه . وعندما لم يحدث شيء من قبل القيصر أصدر مجلس الشيوخ « المرسوم الأخير » لإعلان حالة الطوارئ سياسيا وليعلن بشكل واضح أن قيصر أصبح عدو الشعب .

ويقال لنا أن قيصر قد تردد عند نهر روبيكون في اتخاذ قراره بشأن إجراءات مجلس الشيوخ ، إما عدم عبور النهر وهذا يعني الخضوع « للمرسوم الأخير ») وهذا يمثل كارثة بالنسبة إليه ، وإما أن يعبر النهر وهذا يعني الكارثة للعالم بأسره ويمثل بداية الحرب الأهلية . وقد فكر قيصر في الاختيار المصيري ولكن ليس كثيراً ففي غضون يوم واحد حشد قواته في شبه الجزيرة الايطالية باتجاه روما(٣٤٧).

وأيا كان قراره على النهر فقد كان تصرفا أنانيا للغاية وقد برزت هذه الأنانية بشكل كبير في البيان الذي أدلى به قيصر بعد عام ونصف أثناء معاينته لساحة المعركة الحاسمة في فرسالوس والتي امتلأت بآلاف القتلى الرومانيين طبقا لشاهد عيان (c . Asinius pollio) .

حيث قال قيصر في تصريحه « هذا هو ما يريدونه أنا جايوس قيصر بعد الكثير من أعمالي العظيمة كنت سأدان واتهم في المحاكم إذا لم أسع لمساعدة جيشي »(٣٤٨) ولذلك فإن قيصر في حديثه مع أصدقائه لم يورد أية قضايا كبرى تدفعه إلى الحرب الأهلية سوى احتمال الفضيحة للقائد الذي هزم الكثير من شعوب الغال نتيجة خضوعه لإجراء مدني عادي يرضخ له كل الرومانيين كل يوم (وفي ترجمة أخرى) يطلبه الرومانيين .

الهدف من هذا الفصل ينقسم إلى شقين . الأول هو توضيح أن خبراته الطويلة في حكم المقاطعات الرومانية أدت به إلى إسقاط الجمهورية في روما لمجرد أنانيته المطلقة والثاني هو تتبع الأمثلة التي توضح الخوف من أن مسئولي الإمبراطورية قد يشكلون تهديدا داخليا للنظام السياسي القائم سواء داخل الإمبراطورية الرومانية أو الإمبراطورية التالية، فالنظرية التي أريد طرحها هي أن تجربة حكم فرد واحد لمدينة كبيرة وتولي المسؤولية الفردية على مناطق شاسعة وعلى أعداد هائلة من الناس والإحساس بالسلطة والاستقلال والتلذذ بهما (والثروة الهائلة التي قد يحرم منها في بعض الحالات) كل هذا خلق في بعض الأحيان ما يمكن أن نطلق عليه « الثقافة المعادية للإمبراطورية » ضد الدولة التي يحكمها القانون في المركز . حيث كان هناك تناقض حاد بين السلوك السياسي في العاصمة الامبريالية والوضع السائد على أطراف الإمبراطورية . أما في الوسط كان على السياسيين التعامل مع بؤر عديد للسلطة وكان عليهم التعاون مع بعضهم البعض على الأقل ليعتمدوا على بعضهم البعض إلى حد ما ، لكن خارج الأقاليم كان الوضع مختلفا : غالباً يتولى الشخص القائد اتخاذ كل القرارات الرئيسية دون الدخول في صراعات مختلفة .

واسمحوا لي أن أذكر مثالا واحدا مختصرًا من الإمبراطورية الحديثة لتوضيح وجهة نظري ، في عام ١٩١٩ طالبت زوجة مسؤول الإمبراطورية البريطانية جويس كاري طالبته بالعودة إلى الوطن ، أما جويس كاري الذي يحكم مائة ألف من سكان نيجيريا ورغم حبه لزوجته رفض العودة ، لأنه كان لديه الكثير من الأعمال للقيام بها والتي كان مستمتعا بها وكان يذهب كاري إلى مكان مصطحبا معه ١٣٠ من الحرس والعمال .

---

(٣٤٧)قيصر على نهر الروبيكون ، الدراسة المركزية الحديثة H . strasburger « يوليوس قيصر وصورته العامة » ethica، ١٩٨٣ الفصل الأول.

(٣٤٨)يوليو ٣٠ suet

إن الحياة البرجوازية في ضواحي لندن تعد في مستوى أقل بكثير بالمقارنة مع هذه الحياة (حياة كاري) ، جويس كاري يعتبر مثالا لإدمان السلطة[٣٤٩]. وقد عاش قيصر هذه الحالة على نطاق أوسع بكثير ، ومثل قيصر وجد كاري أنه من الصعب جدا الانتقال من الأنانية العنصرية في الحياة على أطراف الإمبراطورية إلى تعقيدات وقيود الحياة في مركز الدولة (العاصمة) ، ولكن كاري في النهاية (وبكل حزن) تنحى عن منصبه القيادي (وعاش تعيسا لعشر سنوات بعدها) ، أما قيصر بالطبع لم يقبل بالتخلي عن منصبه أبدا ولذلك كان لابد من قتله .

والمخاوف التي نجدها كثيرا في الإمبراطوريات المختلفة بشأن التأثير المفسد لتجربة السيطرة الكلية للحكام على المدن الإمبراطورية وهذه المخاوف تبدو مبالغة بعض الشيء، ولا شيء من هذه المخاوف التي سأناقشها تجسدت إلى حدوث فرض الاستبداد في مركز الدولة .

ومع ذلك فإن وجود هذه المخاوف هو حقيقة تاريخية يمكن رؤيتها والتعرف عليها من خلال واقع الحياة السياسية الإمبريالية الذي نجد فيه الثقافة المعادية للسلطة الفردية في أطراف الإمبراطورية . وكان قيصر هو النموذج التاريخي الرئيسي لهذه السلطة وقد نشأت هذه المخاوف بسببه .

إذن ما هو سبب الصراع بين قيصر ومجلس الشيوخ والذي أدى في النهاية إلي اندلاع الحرب الأهلية ؟ لقد كان السبب ببساطة هو النزاع حول تاريخ انتهاء قيادة قيصر وولايته في المقاطعات الفرنسية . هذه الولاية ذات المساحات الشاسعة والتي تشمل الألبية الفرنسية (شمال إيطاليا) والسواحل الشمالية للبحر الإدرياتيكي) وجبال الألب (فرنسا الحديثة) ، كل هذه المساحات حكمها قيصر كقنصل عام ٥٩ قبل الميلاد كمكافأة له نتيجة صفقة معقدة مع السياسيين كراسوس وبومبيوس ماجنوس . فقد ساعدهم قيصر من جانبه في تنفيذ إجراءات تشريعية مختلفة كانوا يريدونها من خلال المجالس الرومانية وذلك لمواجهة محاولات منعهم من قبل قنصل شريكهم . وقد ساعدهم قيصر بطرق غير قانونية . والطبيعي أنه لا يتم محاكمة أي مسؤولين في الدولة الرومانية أثناء توليهم مناصبهم لكن تصرفات قيصر سنة ٥٩ وكذلك أعماله كقنصل في فرنسا من ٥٨ – ٥٠ جعلته معرضا للمحاكمة بمجرد انتهاء مدة ولايته وذلك من الناحية النظرية فقط . وأقول من الناحية النظرية لأن قيصر بعد أن أنهى فترة توليه في فرنسا عاد إلى روما بدعم سياسي من بومبي فكان من المستحيل إقامة أي محاكمة فاضحة له . وقد أظهر بومبي موقفه بشأن الإجراءات المدنية القانونية عام ٥٢ (وقد كان هو نفسه الفاتح العظيم في شرق البحر المتوسط في الستينيات) عندما استطاع إدانة أحد أعدائه السياسيين وملأ المحكمة بقواته في ذلك الوقت ، وقد كان يضمن التبرئة بنفس الطريقة.

وكان على قيصر التعاون السياسي مع بومبي والاعتماد عليه في بقائه السياسي وقد كان هذا الاعتماد مقبولا لدى قيصر حيث كان بومبي متزوجا من ابنته الحبيبة والوحيدة « جوليا » وقد ساعد هذا الزواج على استمرار التعاون بين قيصر وبومبي عام ٥٩ قبل الميلاد ، وقد تبين أيضا أن بومبي قد أحب جوليا بقدر ما أحبها قيصر وكانت العلاقة بين الرجلين وثيقة حتى توفيت جوليا أثناء ولادتها لطفلها ابن بومبي (والحفيد الوحيد لقيصر) وفي السنوات التي تلت ذلك انتهت العلاقة الشخصية التي ربطت قيصر وبومبي والتي كانت تخفف أي توتر بينهما والتي ساعد أيضا على الاعتماد المتبادل بينهما . وقد ازداد الصراع بينهما على السياسة الرومانية بعد موت الحليف الثالث لهما في الائتلاف الأصلي ٥٩ وهو كراسوس الذي قتل في معركة على الحدود السورية عام ٥٣ .

وفي عام ٥٢ لا يوجد دليل حقيقي على حدوث صراع بين قيصر وبومبي ففي هذا العام استخدم بومبي كل نفوذه السياسي ضد الكثير من المعارضين لتمرير إجراء خاص في الجمعية لصالح قيصر ، لإعطاء قيصر الحق في الترشيح غيابيا مرة أخرى في منصب القنصل « وبهذه الطريقة استطاع قيصر الفوز بهذا المنصب مرة أخرى مكافأة له على فتوحاته في فرنسا . المرشحون للمناصب في روما يجب عليهم القيام بحملات في المدينة شخصيا ولكن لا يمكن لأي حاكم آتٍ في مقاطعة دخول المدينة إلا بالتخلي عن منصبه في المقاطعة ويدين بالطاعة لممثلي الدولة ويرشح نفسه « كمواطن عادي » وكما ذكرت أن القضاة لا يخضعون للمحاكمة لو أن قيصر أجبر على التخلي عن منصبه ليرشح نفسه في الانتخابات لولاية أخرى لكان من السهل محاكمته

(٣٤٩)انظر جويس كاري The noon day sun ; Edwardian in The Tropics،v. packenham لندن (١٩٨٥) ٥٧-٦٦

في هذا الوقت بالتحديد . ولكنه تجنب هذا الخطر بإعطائه حق الترشـــيح غيابيا بالإضـــافة إلى ذلك كانت هناك إشـاعات أنه بعد ولايته الثانية سـيتم تعيينه خصـيصـا لمحاربة البارثيين في الشـرق للانتقام لكراسـوس وبالتالي تأجيل أي محاكمات لأجل غير مسمى .

وكانت كل هذه الأمور معقدة ولكن من وجهة نظري أن قيصـــر كان يتلقى معاملة خاصـــة وجيدة حتى أنه قال: إنه سيتنحى بعد ولايته الطويلة في فرنسـا وسـيعود إلى روما . ولكنه لم يكتف حيث انقضـى عام ٥١ ثم ٥٠ وفي أواخر عام ٥٠ لم يكن هناك أي مؤشــر على تخليه عن الولاية وعن جيوشــه في فرنســا . وهذا في المقابل جعل مومبي يشــك في أمره (وكان مومبي قائد لقوات صــغيرة نســبيا في إيطاليا بتعيين خاص) وقد عارض كاتو الأصغر وقادة مجلس الشيوخ قيصر وعملوا على أساس هذه الشكوك . وتحالف بومبي أكثر مع أعدائه في مجلس الشيوخ ضد قيصر ، فقد كانت تحالفات بومبي الجديدة نتيجة زواجه الجديد الذي استبدل به جوليا بابنة أكبر عدو لقيصــر « ميتلوس » ولم تكن هذه هي الحالة القصــوى التي تســتدعي إشــعال الحرب الأهلية من قبل أعداء قيصـــر ولكن على الأرجح كان هدفهم هو تفريق هذا الائتلاف بين قيصـــر ومومبي وبالتالي إيجاد حرية تقليدية أكبر للحركة السياسية(٣٥٠) .

ولكن تدخلهم في علاقة قيصر ومومبي تحول إلى كارثة بطبيعة الحال ، ولكن لم يكونوا هم السبب النهائي لهذا الانقســـام ولكن كان قيصـــر الذي تردد في قراره بالتنازل عن الولاية والعودة للوطن في ظل الظروف الاستثنائية .

ولكن من أين جاء هذا التردد ؟ فالقضـــية كانت مجرد إجراء قانوني حيث طلب قيصـــر مزيدًا من الوقت لتسوية الأمور في فرنسا في حين تمسك مومبي بشدة بالمهلة القانونية المنصوص عليها من تاريخ انتهاء مدة حكم قيصـر ، وبغض النظر عن قرار التعيين الخاص لقيصـر في فرنسـا الذي لم يكن يتضـمن يومًا أو شـهرًا محددًا في تاريخ انتهاء المدة لو كانت الأمور على ما يرام بين قيصر ومومبي لكان من الصعب أن نصدق أنه قد تم التوصل إلى نوع من التسوية السياسية (أو تصفية) لقيصر .

ومن المؤكد أن قيصـر قد أخذ وقتا طويلا في إحلال السـلام بين قبائل الغال (الفرنسـية) والآن وبعد انتهاء هذه الفتوحات وقد كان هناك قتال جيد حتى عام ٥٢ . حدثت تسوية سياسية من جبال الألب وحتى نهر الراين وأصبح الوضع السياسي الفرنسي معقدًا ، وفي ظروف مشابهة منذ ١٥٠ (٢٠٦ قبل الميلاد) لم يبق سوى بضعة أسابيع لاتخاذ كل التدابير المعقدة بين القبائل الأفريقية والأنظمة السياسية في روما وأسبانيا (٣٥١).

ومع ذلك إذا كان قيصـر قد احتاج إلى سـنة أخرى بعد عام ٥ لاتخاذ الترتيبات المسـتقرة بين قبائل الغال (الفرنســية) وهذه الترتيبات المســتقرة ربما تكون في مصــلحة روما وحدها، فلماذا لا نعطيه هذه المهلة لمدة عام واحد ؟ فالدولة الرومانية كانت متخصـصــة في مثل هذه التسـويات السـياسـية العملية وكان الرومان هم أعظم الدبلوماسيين في العالم وليس فقط فيما بينهم .

وهذه هي الطريقة التي طالما عملت بها روما ، ولذلك فالمشـــكلة هنا أعمق من ذلك بكثير كما وصـــفها المؤرخون القدماء أنفسهم الذين كتبوا سيرة قيصر « تعود على القيادة » وهذا ما أمده بحب السلطة لذاتها مع مرور الوقت. وقد أوضـح سـوتونيوس (كاتب سـيرة قيصـر) أن شـيشـرو ، و« آبيان » يؤيدون نفس الرأي (٣٥٢): أن قيصــر ببســاطة لم يرغب في التخلي عن الســلطة (٢,٢٨ Bellum Civic) وكان هذا هو رأي « لوكان » أيضــا وهو أن قيصــر لم يســتطع حمل فكرة أن يكون مرؤوســا كذلك مومبي لم يســتطع تحمل فكرة المساواة مع شخص آخر .

---

(٣٥٠)اقرأ تعليقات (The last generation of of the Roma Republic) لوس أنجلوس (١٩٧٤) و٤٩٦-٦.

(٣٥١)لمناقشـة التطور السـلمي في التسـوية سـيبو أفريكانوس بين القبائل الإسـبانية ٢٠٦ ق / م انظر AM . Esckstien في مجلس الشـيوخ والعامة : فردية القرار والعلاقات الخارجية الرومانية ٢٦٤ – ٢٩٤ قبل الميلاد (بيركلي – لوس أنجلوس ١٩٨٧) ٢٠٩ – ٢٨ .

(٣٥٢) Suit، Jul. ٣٠،

النقطة الهامة التي أعتقد أن هؤلاء الكتاب القدماء أرادوا تأكيدها هي : لكي ينجح في الحصول على منصب القنصل للمرة الثانية غيابيا ولكي يحظى في الولاية الثانية بالتكريم والتشريف (وذلك بعد انتصار في فرنسا التي حازت على رضا مجلس الشيوخ) ولكي يتفادى أي محاكمة (أو على الأقل أي اتهام) بسبب أعماله عام ٥٩ ، ولكي يضمن الحصول على ولاية أخرى ، كل هذا يتطلب تعاونا من مومبي ، أو بعبارة أخرى يتطلب

اعتماد قيصر على رجل آخر . ومثل هذا التعاون والاعتماد كان يعمل به في الجمهورية الرومانية وذلك في السياسات العليا العادية ، أنه صحيح أن مومبي فقد الثقة في قيصر بعد عام ٥١ لكن الكتاب القدماء يشيرون أن ذلك رغم خطورته لم يكن هو المشكلة الأساسية، لقد كره قيصر الوضع العام وليس هذا الرجل تحديدا ، بوضوح أكثر فإنه يكره أي موقف لا تتحكم فيه إرادته المستقلة بشكل مباشر ، فعلى سبيل المثال ، في أكتوبر ٥١ سئل مومبي في مجلس الشيوخ : ماذا لو رغب قيصر في منصب القنصل في الاحتفاظ بالجيش والمقاطعة في نفس الوقت ؟ هذا السؤال يوضح كيف كان بعض أعضاء مجلس الشيوخ يقيسون طموحات قيصر . ولكن استطاع مومبي في هذه الجلسة أن يؤجل النقاش في إعادة تعيين حاكم لمقاطعة قيصر إلى مارس عام ٥٠ ، ولكنه أيضا قال ردا على السؤال السابق « ماذا لو أن ابني أراد أن يرفع عصاه جندي ؟ ومهما كان مقصد من هذه العبارة ، وربما كان قد توصل إلى اتفاق مع قيصر حول هذا الموضوع ، فإن هذه العبارة توحي أن هناك حدودًا قد وضعت أمام قيصر وأن مومبي (الأب المقصود في العبارة) هو الذي وضع تلك الحدود ، وربما تكون العبارة قد قيلت بشكل ودي (وربما لا) . ولكنها بالمعنى الحرفي لها ربما توحي بالتهديد .

وفي النهاية فضل قيصر أن يغرق العالم في الحرب الأهلية بدلا من أن يقبل وضع حدود لتصرفاته وضعها له بومبي أو أي شخص آخر ، والغريب فعلا أن قيصر فيما عدا الفترة الوجيزة في عام ٦٠ لم يمر عليه زمن لم يكن فيه قائدا منذ توليه عام ٦٢ قبل الميلاد ، أي لمدة ١٢ سنة كاملة : أولا كان قاضيا عام ٦٢ ثم حاكما لمقاطعة أخرى في أسبانيا من ٦١-٦٠ ثم أصبح فورا قنصل عام ٥٩ وثم على الفور أصبح إقليمًا خاصًا وضخمًا في الشمال من ٥٨-٥٠ ، وقضى بعض الوقت في أسبانيا وفرنسا في منصب قاضي جنايات الذي لا يمكن الطعن في أحكامه ، وقضى معظم حياته في أسبانيا وفرنسا كقائد للجيش وله السلطة المطلقة في معسكر الجيش وعلى الجميع الانصياع لأوامره على الفور .

وكان قيصر دائما شخصًا عنيدًا وعلى استعداد لتحمل المخاطر الكبيرة لإرضاء غروره، ويظهر ذلك عندما رشح نفسه لوظيفة مرموقة للغاية في سن صغيرة بشكل غير عادي عام ٦٢ وفاز بالقيادة المطلقة في نصف أسبانيا .

وعلى العكس فلدى عودته إلى روما كان واضحا بما فيه الكفاية غضبه العنيف من المناورات السياسية التقليدية وكان حريصا على فرض إرادته عندما كان القنصل عام ٥٩، وأعلن تجاهله لمحاولات البعض الدستورية لمنع تصرفاته وتشريعاته وسجن الذين هاجموه بشدة في مجلس الشيوخ ، وأتبعت القنصلية في الحال بالمجد العسكري الغير مسبوق والسلطة الملكية الأساسية في فرنسا لمدة عقد تقريبا ، وهناك خلق بنفسه سياسات حربية غاية في العدوانية دون استشارة مجلس الشيوخ ، وكان يصرح أن مصائر شعوب بأكملها تقع تحت إراداته ، وقال : إن لديه خبرات وتجارب لا يمكننا تخيلها كيف يمكن أن يبيع ٥٣٠٠٠ ألف شخص للعبودية في صفقة واحدة ويتباهى بذلك [٣٥٣]وكان القادة الرومان يتمتعون بحرية التصرف الهائلة وذلك بشكل تقليدي (وكان هذا لإيجاد الثقة المتبادلة الأرستقراطية) ، ولكن لم يأت أحد مثل قيصر في تاريخ الجمهورية حكم مثل هذه الأراضي الشاسعة لهذه الفترة الطويلة من الزمن ، وأفضل مقارنة يمكن أن تكون مع سيبيو أفريكانوس الذي غزا براري أسبانيا الشرقية من أجل روما في عام ٢١٠ – ٢٠٦ قبل الميلاد ، ومن الواضح أنه ليس فقط سيبيو تقلد منصب الملك على القبائل الأسبانية لانتصاراته ولقوته ، ولكن المؤرخ اليوناني بوليوس الذي أرخ لفتوحات سيبيو أعتقد أن سيبيو كان يستحق أن يصبح ملكا إلا أنه كان مخلصا للجمهورية ، وولاية بومبي في شرق البحر المتوسط تعد مقارنة أخرى منذ ٦٧-٦٢ ومرة أخرى أن ذلك له مغزى أن بومبي في النهاية كانت تقدم التشريفات التي عادة ما تقدم إلى الملوك (مثل تسمية المدن باسمه ، وعبادته كإله).

(٣٥٣) Caes، ٢,٣٣ Bg

وقد اندهش الكتاب القدماء أنه لم يشيد مملكة عسكرية لدى عودته إلى يطاليا بجيشه عام ٦١ ، ومن حسن حظ روما أن مومبي في ذلك لم يرغب سوى الحصول على مرتبة الشرف العليا ومن ثم الاستقرار في مجلس الشيوخ في موقع له سلطة سياسية .

أما قيصر فقد كان مختلفا ، السلطة والاستقلال الكامل في ولايته أصبحت إدمانا (خاصة إذا نظرنا إلى عناده وشعوره أنه الأفضل) .

ومع بداية العام ٤٩ كاف قيصر قد قضى تقريبا خمس حياته وهو صاحب السلطة المطلقة في فرنسا ، فهل من الطبيعي أن يعود ليصبح عضوًا عاديًا في مجلس الشيوخ (وإن كان كبيرا جدا) حتى لو كان هو يرغب في ذلك ؟ من هنا يمكننا أن نلاحظ تصرفاته منذ ٤٥-٤٤ والحرب الأهلية التي بدأها مع بومبي وأتباعه عام ٤٩ والتي استمر لأربع سنوات كان فيها القتال على نطاق واسع في كل أنحاء البحر المتوسط ، وكان قيصر دائما في بؤرة الاهتمام : في إيطاليا وأسبانيا واليونان ومصر وآسيا الصغرى وشمال أفريقيا وفي أسبانيا مرة أخرى واللافت للنظر أن قيصر لدى عودته إلى روما في خريف ٤٥ لم يستقر على الحياة في المدينة حتى لو أصبح الحاكم الأعلى ، وكان يعمل على خليط من الإصلاحات الإدارية النشطة ، ولكن عينيه تحولت على الفور إلى مزيد من الحرب . وهذه المرة حملة عن الفتوحات كبيرة في حجمها ضد البارثيين وكانت ستستغرق هذه الحملة ثلاث سنوات على الأقل وكان على وشك الانطلاق فيها عندما تم اغتياله من قبل ٦٠ من أعضاء مجلس الشيوخ في مارس عام ٤٤ .

وقد صدمت مخططات قيصر العديد من الباحثين الجدد لكونها غير مسؤولة ومن الصعب من منظور عصري أن نرفض أن قيصر كان في منتصف العمر (خريف العمر) وكان عليه أن يواجه العديد من الجنرالات من البارثيين مارك أنطوني وكان مكانه في روما وقد حاول تأسيس نظام بدلا من النظام الجمهوري الذي دمره قيصر ولكنه وجد العمل في الإدارة المنهجية الإمبراطورية وجده شاق فعلا ، وتعاملاته حتى مع أعضاء مجلس الشيوخ الخاضعين معقدة ومتوترة للغاية . وكان من الأفضل له المقاطعات (ضواحي) والمعسكر ، وقد كانت لقيصر فضائل كثيرة لكن الصبر ليس واحدًا فيها ، فالحرب تجلب الإثارة والتمجيد وفي المكر ، لكلي يتملقه الكل عليه الطاعة التامة فقد جعل منزله أساسا هناك في المعسكر في خمسة عشر عاما حياته [٣٥٤] إن قيصر طبقا لتقديرات الرومان – هو الذي يبتدأ بالحروب التي أودت بحياة ١,١٩٢٠٠٠ من البشر وأكثرهم من الرومان[٣٥٥]. وفي النهاية يبدأ التخطيط لحروب أخرى جديدة . كيف يكون هذا الرجل إنسانا عصريا بل هو آلة قديمة حربية متخصصة . وقد تعود على السلطة المطلقة في فرنسا بعد تسع سنوات ، وحتى بعد أن عاد إلى روما كان من الممكن أن يمارس هذه السلطة – كما افترض – ولكنها كانت تتطلب تعديلات هائلة واردة من قيصر ليتخطى على الأقل المخاطر السياسية العادية ، أما بومبي من جهته يبدو أنه قد شعر بتردد قيصر القوي في العودة إلى السياسة في المدينة عام ٥٠ وقد ترتب على ذلك قطيعة بومبي لقيصر وشكوكه جعلت من الصعب التفاوض من أجل عمل تسوية سياسية . وعلى العكس فإن هذه القطيعة المتزايدة من قبل بومبي جعلت قيصر يكره العودة إلى المدينة دون ضمانات قوية رغم أنه خريف عام ٥٠ قد عرض العديد من الطرق للحصول على مثل هذه الضمانات القوية .

وسيظل قيصر دائما – بطبيعة الحال – معرضا للتفسيرات المختلفة ، ورغم أن هناك شيئًا مؤكدًا واحدًا استنتجه مما سبق ، كانت هناك صعوبات هائلة في التحول من قيصر الحاكم المطلق في فرنسا لأمد طويل إلى مجرد رجل سياسي في المدينة حتى لو كان ذو مكانة رفيقة . وهو تحول قام به قيصر فقط نظرا لظروف خاصة جدا وعندما تنتهي هذه الظروف ستكون الحرب هي النتيجة ، وفي وقت لاحق كان الكتاب والمفكرون ورجال الدولة ينظرون إليها كظاهرة حقيقية قلقوا بشأنها وهي « القيصرية » بمعنى أن المسؤول الإمبراطوري في المقاطعات والذي تعود على القيادة والسلطة يشكل خطرا على مركزية الدولة .

---

(٣٥٤)ستكون هذه المقارنة منعزلة ومتغطرسة وعفا عليها الزمن . Alexandar The Great as preseted by F schachremy ; see eg alxander der Grasse مع بعض التفسيرات الحديثة للإسكندر ٢٢ Entretiens Hardt (١٩٧٦)،٥ – ٢٨٢

(٣٥٥) Plin . NH، ٧ ،٢- ٩١

وهناك مخاوف تاريخية من هذا لنوع الخاص من « القيصرية » وأستطيع أن أرسم بعض التصورات للمساحة الباقية : أولا دعونا ننظر إلي بعض القصص من الإمبراطورية الرومانية نفسها التي تطورت على أيدي أباطرة قدامى . واحد من الذين نالوا الاهتمام هو القنصل كورنليوس لينلوس جيتليكوس ٢٦ وهو حاكم المقاطعة الحربية العظيمة شمال ألمانيا لمدة ثلاثة عشر عاما من ٢٦-٣٩ وينحدر من عائلة نبيلة عظيمة وسيم وغني وكانت له شعبية لدى قواته وكانت فترة حكمه جيدة جدا على حدود نهر الراين .

وكانت قبضة جيتليكوس على محافظته أسهل من والد زوجته الذي كان يحكم المقاطعة الحربية المجاورة في ألمانيا السفلى ، وقد قيل : أن جيتليكوس قد جعل لنفسه شعبية ليس فقط مع قواته ولكن أيضا مع قوات والد زوجته ومع ذلك في عام ٣٤ وجهت تهم مختلفة ضد جيتليكوس في مجلس الشيوخ ويزعم أنه كتب إلي الإمبراطور طيباريوس ليؤكد براءته ولكنه أكد أيضا أنه إذا تم اعتباره مذنبا في مجلس الشيوخ سيعتبر ذلك عملا عدائيا ضده ، وفي النهاية عرض عليه « نوعًا من المعاهدة » بينه وبين الإمبراطور بموجبها يستحوذ جيتليكوس على مقاطعته وتصبح الإمبراطورية في يد الإمبراطور . ويقول لنا المؤرخ تاسيتوس إن رسالة تهديد جيتليكوس معقولة حتى لو كانت ملفقة ، وهي حقيقة تؤكد لنا مدى خطورة السلطة المطلقة لدى حكام الأقاليم طويلي الأجل[٣٥٦]وما هو مؤكد أن جيتليكوس قد تم استبعاده عن السلطة باغتياله في عهد الإمبراطور التالي كاليجولا[٣٥٧].

وربما قد قبل تاسيتوس قصة « معاهدة » جيتليكوس مع طباريوس لأن شيئا بذلك قد حدث في عائلته ، إن والد زوجته يوليوس أجريكولا كان جنرالا مشهورًا وهو فاتح شمال وغرب بريطانيا وقد حكم لمدة طويلة ٧٧ – ٨٤ ويرى تاسيتوس أن الإمبراطور دوميتيان أصبح قلقا من السمعة العسكرية الرائعة لأجريكولا والتي فاقت سمعة الإمبراطور نفسه وقد كان قلقا أيضا لأن أجريكو كان يقود أكبر جيش روماني في بريطانيا لسبع سنوات ولذلك قرر الإمبراطور استبعاده والسؤال هو كيف فعل ذلك ؟ والإجابة بكل دقة : تم إرسال مبعوث من الإمبراطور إلي بريطانيا ليعرض على أجريكولا أن يحكم مقاطعة مرموقة في سوريا مقابل أن يترك بريطانيا في الوقت المحدد . ولكن هذه «الاتفاقية» لا تتم إلا إذا وجد المبعوث أن أجريكولا لا يزال في قيادة الجيش البريطاني القوي [٣٥٨] ويخبرنا تاسيتوس : أن أجريكولا بدافع الوطنية تنحى عن الولاية بمجرد وصول هذا المبعوث ولم يتولّ أي قيادة أخرى [٣٥٩].

وهنا يوضح المؤرخ التناقض المؤلم بين حياة أجريكولا السابقة من المجد والاستقلال الشخصي في بريطانيا وحياة هادئة تماما أجبرته الحكومة على عيشها بعد عودته إلى روما[٣٦٠]ويأتي حكم تاسيتوس النهائي أن أجريكولا قد تصرف بشرف عندما تنازل عن السلطة المستقلة في بريطانيا في مقابل الطاعة الضرورية من أجل حفظ السلام في الإمبراطورية كلها ، [٣٦١]وفي التاريخ الطويل الإمبراطوريات الرومانية كان هناك الكثير من قادة المقاطعات الحربية اختاروا العكس (عكس ما فعل أجريكولا) اختاروا الاستقلال ليصبحوا أباطرة بأنفسهم بدلا من مواجهة ذلك الانتقال والتحول الصعب الذي واجهة أجريكولا . حيث فضلوا تقليد قيصر بدلا من الطاعة وسار وضد روما[٣٦٢] .

لذلك أكرر : عندما قلق المثقفون والكتاب ورجال الدولة من القيصرية بمعناها الخاص وهو أن مسؤولي الأقاليم ربما يشكلون خطرا علي الحكومة المركزية فإن مخاوفهم تلك كانت مستندة علي ظاهرة تاريخية حقيقية .

وبطبيعة الحال هناك الكثير من الناس الذين نتحدث عنهم الذين تلقوا تعليما كلاسيكيا وعرفوا التاريخ الروماني جيدا الأمر الذي ساعد في تزايد مخاوفهم حتى أصبحت مبالغًا فيها .

---

(٣٥٦) Tac . Ann، ٦,٣٠

(٣٥٧)لمعرفة جيتيليوس والإمبراطور طيباريوس أنظر:
BLevik ، Tiberus the Politian (London ، ١٩٧٦) ٢٠٥ – ٦

(٣٥٨).Tac. Aqr، ٤٠ – ٣٩ .

(٣٥٩).Ibid، ٤٠.

(٣٦٠).Ibid، ٤٠ ،.end

(٣٦١).Ibid، ٤٢.

(٣٦٢)للمعرفة عن أجريكولا والإمبراطور دوميتيان انظر:
R. Syme، » Tacitus » Loxford ، ١٩٥٨) ١٢٢ – ٤ .

هنا مثالان من الخوف من الإمبراطورية البريطانية ، أنها حقيقة إن إنشاء المحافظات التي يحكمها أساسا الطغاة تسبب في القلق السياسي والثقافي المستمر في كل الدوائر الهامة داخل بريطانيا نفسها (الأمثلة الكلاسيكية في البنغال بعد ١٧٥٧ وأفريقيا البريطانية ١٨٨٠) وكان الخوف والقلق من شقين : الأول هو التناقض الصارخ بين الحرية السياسية التقليدية التي يعيشها الناس في بريطانيا والتغاضي عن الاستبداد الذي يمارس باسمها في الخارج ، والثاني وهو الأهم . هو إمكانية حدوث التأثير المخيف بسبب إعادة سوالي الإمبراطورية في الخارج وأثرها علي الحياة السياسية البريطانية لأنه كان يخشي أنهم خارج الإمبراطورية سوف يدعمون ثقافة سياسية معادية للتقاليد البريطانية المحبة للحرية .

وقد حدثت أول أزمة حول هذه الظاهرة في الإمبراطورية في ١٧٧٠ و ١٧٨٠عندما قام الرجال الذين جمعوا الثروات الهائلة في الهند الشرقية ومحافظة البنغال قاموا بسرقة السكان الأصليين بشكل صريح باستخدام العنف والمغالطة من ثم العودة إلي منازلهم في بريطانيا . وقد جمعوا ثروات لم يسبق لها مثيل بالعملة الصعبة ، وقد كان يخشى أن مثل هذه العادات السيئة ثم تصويرها في المسرحيات الشعبية مثل مسرحية صمويل فوت الذي صور مندوبي الإمبراطورية في الخارج وكأنهم قطاع طرق ، هؤلاء الرجال الذين اعتادوا علي العيش بالسطو المسلح ، وعلاوة على ذلك هؤلاء الرجال الفاسدون بالمجون الجنسي وإقامتهم القسوة السياسية في الهند ، ولذلك فقد كان بطل الرواية الكاتب ماتيو مايت (والذي يجسد السير روبرت كليف مؤسس البنغال البريطانية) كان يجلب النساء من الهند معه إلي بلده . والأسوأ من ذلك أنه تعلم عادات الرشوة في الهند ، وقد أنفق أمواله بإسراف لتقويض النظام للسياسي التقليدي وذلك ليجد مقعدا له في بالبرلمان بالرشوة ، وقد قيل : إنه كان يتصرف بطرق غير مقبولة « في بلد الحرية » ، وتعلق الليدي أولدهام « مع ثروة الشرق اقتبسنا أسوأ الرذائل منها »[٣٦٣] .

وقد شارك قيصر بسلطته وغطرسته في جمع ثروة هائلة من فرنسا بطرق لا تعرف الرحمة ، وعلاوة علي ذلك فإن هذا القلق لم يظهر فقط في المسرح ولكن أيضا في البرلمان ، وفي عام ١٧٧٢ كان البرلمان يحقق في سلوك رجال شركة الهند الشرقية في البنغال وفي الوقت نفسه أفسدت أموال الهند الشرقية هذا التحقيق وفي هذا السياق أعلن هولاس والبول « ما هي إنجلترا الآن ؟ إنها مجرد بالوعة للثروات من الهند وكأنهم يحملون أكياسًا من المجوهرات والأموال التي سرقت من الهنود الذين عذبوهم فالقرى والمدن والمقاطعات كلها نهبت ودمرت ، ويحذر المؤلف أنه إذا لم يتم تصفية هذه المستعمرات فإنها ستعمل على « تخريب حريات الإنجليز وإيجاد مجموعة من الطغاة المستبدين » [٣٦٤] وبعد عشرين عامل « نجد أدمونه بورك يحذر من نفس الأمر أثناء أقالته لحاكم البنغال القوي العنيف والفاسد وارن هيستنج الذي قوض البرلمان كأنه مؤسسة مستقلة (وكتب بورك : « تمت رشوة البرلمان كله ») وكانت حريات الإنجليز تعتمد بشكل كبير على البرلمان ، والتغاضي عن السلوك المستبد في الهند سينتقل إلي بريطانيا قريبا ، « لذلك دعونا نقف على القوانين القديمة وحريات هذه المملكة ، دعونا نرى إرهاب هؤلاء الطغاة »[٣٦٥].

لا شك أن هذه مجرد قلقة من فئة جديدة في مواجهة هؤلاء الأغنياء الانتهازيين الذين فعلوا ما فعلوه في المستعمرات الخارجية إنه الخوف من فقد المكانة التقليدية والنفوذ السياسي فضلا عن كبريائهم (مثال ذلك هوراس والبول) الذي تنكر وتظاهر بأنه خائف على الحرية من هؤلاء « المستبدين » ، وحتى لو كان كذلك فقد ظهرت آثار ذلك عمليا ولكن بشكل صادم حيث تم تبرئة (يستنجى) نفسه عن طريق الخطأ (بعد اتهام دام تسع سنوات) ، ولكن خلال حملة ثقافية سياسية في ١٧٧٠و ١٧٨٠ ثم وضع مستعمرات الهند الشرقية تحت سيطرة الحكومة المباشرة (بشكل جزئي) ، وعلاوة علي ذلك تم تعيين إدارات لها مرجعيات أخلاقية ومستقيمة وصارمة وغير قابلة للفساد وقادرة علي ضبط النفس وترفض كل السبل « الهندية » .

---

(٣٦٣)الدلالة الثقافية والسياسية لمسرحية صمويل فوته « The Nabob » وانظر L. James، Raj: « The Making and Unmaking of British India» (نيويورك ١٩٩٧) ٤٥- ٧ .

(٣٦٤).Ibid، ٤٩.

(٣٦٥) انظر مثلا :Kirk .، Wilmington) » Edmand Burke : A Genius Reconsidered ، ١٩٩٧) ، – ١١٦ ١٧

وبعبارة أخرى فقد وصلت ثقافة العاصمة وفرضت علي الحكام التابعين للإمبراطورية ولم يعد مسموحا باستخدام العادات السيئة والتخريبية المضادة لإمبراطورية ، وقد اختفت الآن الكثير من الأساليب التي مارسها الإنجليز في الهند ، فقد كانت هناك ثورة ثقافية فرضت من مركز الدولة ، وأصبحت الهيئة الإدارية الإنجليزية في الهند من الطبقة البرجوازية « أصبحت أكثر تمسكا بالتقاليد الانجليزية من الإنجليز أنفسهم »[٣٦٦] .

ولكن ليس كلهم ، حتى خلال هذه الثورة الثقافية : أنجبت الهند الانجليزية القنصـــل الخير من نفس نموذج قيصــر وهو الســير ريتشــارد ويليســلي الذي بدأ من الولاية البريطانية في البنغال ، إن ويليســلي (وهو الأخ الأكبر لحاكم ولينجتون) هو العقل المدبر للغزو العسكري البريطاني في معظم بلاد الهند ، وخلال فترة حكمة الطويلة ١٧٩٨ ــ ١٨٠٥ فعل الكثير ضد رغبات الحكومة في لندن وضد إدارة مستعمرة الهند الشرقية ، وقد كان رجلا عنيدا متوحشًــا وقاســيًا وقد اتخذ قرارات غاية في الأهمية بمفرده وكانت دائما بشــأن التوســع العســكري (وكان يكتب في رسـائله : « إذا لم ترغب في ذلك أعد الاتصـال بى ») ويكن يقبل أي اعتراض من مرؤوسيه ، ولم يفرض عليه في المجتمع البريطاني أي رقابة في الهند .

وكان المبرر الوحيد لســلوكه هو ذكاؤه الخارق ونجاحه الكامل ، وعندما عاد إلي بريطانيا عملت كل أساليبه العنيفة ضد وحتى نجاحه الباهر . وسحبت الحكومة الثقة منه (لأسباب عديدة) وبدلا من أن يصبح رئيسا للوزراء كما كان يعتقد أنه يستحق ، تم إسقاطه سياسيا بشكل علي الفور [٣٦٧].

وحتى بعد الثورة الثقافية في بريطانيا ونظامها في الهند ظلت المخاوف الســياســية القديمة من مدى تأثير التجربة الهندية واستبدادها على إنجلترا وفي عام ١٨٦٠ رأي ريتشارد كوبدن أن المشكلة الأساسية لم تتغير وأن نظام السـلطة الكلية اللازم لحكم الهند مازال به فسـاد سـياسـي ويقول « أليس من الممكن أن ينتقل إلينا الفساد السياسي داخليا كرد فعل لثوابتنا السياسية التعسفية في الشرق كما حدث في اليونان وروما بعد تأثرهم بسياساتهم في آسيا » ؟ وكان يقصد الحكم المطلق في آسيا وقد وافقه في ذلك منظر الإمبريالية الكبير « جون هوبسـون » ومع ذلك فقد ذهب هوبسـون في رأيه إلى أبعد من ذلك قائلا : « إن ارتداد سـم الاسـتبداد » من الإمبراطورية الخارجية إلي داخل إنجلترا ليس ممكنا ولكنه أمر حتمي ولا مفر منه ، وفي القرن الثامن عشـر قال هوبســـون : إن الخطر قد جاء بين هؤلاء الأثرياء الذين يشـــكلون تهديدا للدولة بعد عودتهم « بأموالهم الفاسدة والهائلة وبسلوكهم الاستبدادي وفخرهم ونشرا الأعمال الفاسدة وكل هذا بالإضـافة إلي تدهور الحياة لشـعبنا ، ومع دخول القرن العشـرين أصـبحت الحياة أكثر تقشـفا ولكن لا يزال زعماء الإمبريالية المسـتبدون يشكلون الخطر .

كما نما جزء من الإمبراطورية الاســتبدادية لدينا في المنطقة ، فقد عاد إلينا عدد أكبر وأكثر من الرجال الذين تدربوا على طباع وأســـاليب الحكم المطلقة والذين يعيشـــون حياتهم في الطبقات العليا وهي حياة اصـــطناعية بعيدة عن كل القيود الصـــحية والعادية للمجتمع الأوروبي ، وقد عادوا إلي بلدنا وقد جلبوا معهم شـخصـية ومشـاعر وأفكار هذه البيئة الخارجية الأجنبية ، وقد امتلأ جنوب إنجلترا وجنوب غرب بمثل هؤلاء الرجال وكثير منهم أثرياء ويحتقرون الإصـلاح ، إن هذا هو انتقام الإمبريالية الذي جاء نتيجة فنون الاسـتبداد التي مورست في الإمبراطورية غير الحرة والذي سيتحول ضد حرياتنا في دولتنا فهؤلاء الرجال يمارسـون العداء ضد مؤسسات الحكم الذاتي الشعبية ويفضلون أشكال الاستبداد السياسي والسلطة الاجتماعية وهم أعداد الحرية والمساواة [٣٦٨].

ومن الممكن أن نرفض رأي كل من كوبدن وهوبســون كمجرد مثقفين ولكن ماذا نعتقد برغم من المخاوف التي أعرب عنها جون مورلي وهو مسؤول حكومي رفيع المستوي وسكرتير الدولة في شؤون الهند من عام ١٩٠٦ ــ ١٩١٠ ؟ وهو مصــــلح الإدارة الهندية وكاتب ســيرة أدموند بورك ، لم يثق مورلي في الرجال البريطانيين في الهند وكان يشك بهم وقد قال عنهم كاتب : « إنهم كانوا تابعين لقيصر بالفطرة » وكانوا

---

(٣٦٦)للمعرفة عن الثورة التي فرضت على مسئولي الإمبراطورية في الهند بعد ١٧٨٠م .
انظر James Raj : ٥٠ – ٦٠، ٧٢ – ١٥١٤

(٣٦٧)لمعرفة ريتشارد ويلسلي وحياته المهنية انظر E. Ingram، Commitment Empire (أكسفورد ١٩٨١) الفصل الرابع والخامس ، حيث يقول : « لقد نجح ويلسلي فيما فشل فيه بونابرت لقد صنع إمبراطورية دائمة في دولته ، وكانت لهم شخصية متشابهه ».

(٣٦٨)J. A. Hobson، « A study » : Imperialism (لندن ١٩٠٢) ١٥٠-١ .

معرضين الاضطهاد كحل وحيد لأي مشكلة سياسية « وقد قال مسئول لمورلي : أن السلطة التنفيذية الهندية العليا لا تحب ولا تثق في المحامين وقاطعه مورلي مجيبا » أنا ســأخبرك لماذا لأنهم لا يحبون القانون ولا يثقون فيه إنهم يؤمنون قبل أي شــيء بفضــائل الإدارة والسلطة الاستبدادية »[٣٦٩] وهذه العاطفة القوية المريرة التي عبر بها مورلي لم يكن مورلي يستخدمها فقط لمجرد اتهامهم بحب الاستبداد كهراوة سياسية ولكن أيضــا استخدامها ضد من عارضوا خطته لتهيئة الحكم الذاتي للهنود . هو عرف رجاله وآمنوا أن التجربة الإمبريالية أدت إلى حب والقيادة التعســفية ، ولم تكن عدم الثقة في القانون من ســمات الانجليز ولكن مورلي يقول:إن المواطنين الانجليز قد استسلموا « لفيروس الاستبداد » خلال مجرد أسابيع قضوها في الهند . ثم أصبح يؤمن أنه كان من الأفضل للروح البريطانية لو أن كليف خسر في معركة « بلاسي » Plassy عام ١٧٥٧ [٣٧٠].

وبالطبع تبين أن مخاوف كوبدن وهوبســون ومورلي لم تكن في محلها إلى حد كبير ، حيث لم تكن عودة الإمبرياليين متكاملة في بريطانيا الديمقراطية بشكل متزايد ، وفي النهاية تم وضعهم في منظمات مثل جمعية الفاشيين الإمبرياليين في ١٩٢٠ برئاسة أرنولد سبنسر ليز وهو خبير معروف في أمراض الإبل ولم يكن لهذه الجمعية سوى عدة عشرات من الأعضــاء : أما ما كان جدية وأكثر دلالة هو العنصــر الاجتماعي في اتحاد الفاشــيين البريطانيين برئاســة موســلي ١٩٣٠ وقد تقاعد موظفي الخدمة المدينة الإمبراطورية وأنواع الإمبراطوريات (بمن فيهم كما يبدو لورنس) ، وقد افتتن موسلي نفسه بقيصر ، وقد كون هؤلاء المتقاعدون دائرة انتخابية موثوقا فيها للحصول على الجناح الأيمن في حزب المحافظين ١٩٦٠ ، بالرغم من أن « التهديد الداخلي الإمبريالية » كان يبدو حيويا في الدوائر الثقافية والإدارية المرموقة ١٩٠٠- ١٩١٠م إلا أنه لم يتطور إلي أبعد من ذلك[٣٧١] .

ولكن ماذا لو أن رجلا عائدا من خدمة طويلة في المحافظات وابتعد فترة طويلة عن ثقافة الدولة والآن أصبح قائدا عسكريا بارزا بسمعته المذهلة ولكن أيضــا جاء بشخصيته الأنانية والاستبداد بالغريزة ؟ وأنا أتحدث عن الجنرال الأمريكي أرمي دوجلاس ماك آرثر وفي أبريل ١٩٥١ عندما تشــجع الرئيس هاري ترومان أخيراً لإقالته من ولايته في الشــرق الأقصــى ويمثل ماك آرثر للعديد من الناس النموذج الكلاسيكي للقنصل القيصري العائد يمثل تهديداً والذي لم تطأ قدمه أرض الولايات المتحدة منذ أربعة عشر عامًا .

وانتشــرت الأخبار المضــحكة في البيت الأبيض أن ماك آرثر ســوف يقوم بانقلاب صــدر في الحكم ، وبالرغم أنها كانت مجرد نكات إلا أنها بمثابة الخيانة وهي نكات لا تثير الارتياح.

وكان هناك بعض الأسـباب ، ولأنه كان في الصــفوف الأمامية في الحرب العالمية الأولي (تم ترقيته من ميجور إلي جنرال بعد ١٨ شهرا من القتال المستخدم وقد ظهر عصيانه الكبير للسلطة المدنية في عام ١٩٣٢ وهو رئيس أركان الجيش الأميركي عندما هاجم بعنف قدامي المحاربين واســتبعدهم من المعســكر شــرق واشنطن وهذا تصرف غير عادي ويخالف أوامر الرئيس هربرت هوفر التي تكررت مرتين بهذا الشأن ولم يعتذر ماك آرثر أبدا عن مخالفته لهذه التعليمات ، فقد كان من شخصية ماك آرثر وفلسفته الحربية الضربة الجريئة وفرض الإدارة وعدم التفكير فيما مضى وهي صفات قيصرية (أو شبه نابليون ولم يكن ماك آرثر يمانع في أن ينظر إليه كأنه نسخة مطابقة لنابليون خاصة عندما كان يقف شامخا علي جسور السفن) ، أما الرئيس الذي خلف هوفر وهو روزفلت فقد رأي بوضــوح : أن ماك آرثر هو أحد أخطر رجلين في أمريكا ، أما الآخر هو صاحب الإذاعة القاسية الأب شارلز كوفلن ، إن اندماج التسلط الاستبدادي مع الديما جوجية هو بالطبع المعني المقصود من مصطلح « القيصرية » (Caesarison) والذي بات يستخدم من قبل المحللين السـياسـيين (رغم أنني أوظفه في معني أكثر تخصصــا في هذا الفصــل) ، وعلاوة على ذلك ، فإن رأي روزفلت في خطر ماك آرثر على الحكومة الدستورية كان عام ١٩٣٣ أي قبل عقد من انتصارات ماك آرثر الرائعة والمذهلة في المحيط الهادي في الحرب العالمية الثانية والتي جعلت منه واحدًا من أكثر الجنرالات شهرة في تاريخ أمريكا [٣٧٢].

---

(٣٦٩)عدم ثقة مورلي في الرجال البريطانيين في الهند كانت بســبب إدمانهم للســلطة غير المحدودة انظر . Raj،James ، ١٩ – ٤١٨ .

(٣٧٠)Ibid.، ٤١٩ .

(٣٧١)جمعية الفاشيين الإمبريالية ، انظر: R. Skidelsky، Oswald Moseley (New Yorls ١٩٧٥) عدد كبير من الضباط المتقادين في اتحاد الفاشيين البريطانيين ١٩٣٠م ، وكان لورانس في طريقة للاجتماع بشخصية بارزة عندما حدث حادث الدراجة النارية القاتل ١٩٣٥م .

(٣٧٢)للإطلاع على حكم روزفلت علي خطر ماك آرثر ، القيصر الأميركي Doglas. Mac Arther (بوسطن – ١٩٧٨) ، ١٥١ – ٢ .

وقد قضـــي ماك آرثر ســنوات طويلة بعيدا عن الولايات المتحدة في القيادة الحربية العليا الغير منقطعة – أولاً الغزو الأول للجيش الفلبيني ثم القائد الأعلى للجيش جنوب غرب المحيط الهادي ، وأخيرا القائد الأعلى لقوات الحلفاء ، ولكن كل ذلك لم يقلل من مخاوفه الحزب الديمقراطي من تصرفات ماك آرثر ومواقفه .

وقد ظهرت أنانيته وتكبره في إعلانه للشعب الفلبيني عند دخوله الفلبين لأول مرة أكتوبر ١٩٤٤ حيث قال : « لقد عدت » وقالها بنبرة الكبرياء ثم قال « اجتمعوا واحتشـدوا لي (له وليس للولايات المتحدة) . ولكونه حاكما لليابان منذ ١٩٤٥م – ١٩٥١م فقد تمتع بالسلطة العسكرية والمدنية الكاملة والتي لم يسبق أن نالها أي ضـابط جيش أمريكي من قبل . وقد استخدم هذه السلطات بشكل إجباري في إعادة تأسيس المجتمع الياباني التقليدي (بما في ذلك حقوق المرأة ونقابات العمال) ، أن آثار إصلاحات ماك آرثر التي أطاحت بتقاليد قرون في مدة لا تتعدي بضعة أشهر بما فيها الذي مازال يطلق عليه « دستور ماك آرثر » وقد استمرت آثار هذه الإصـلاحات لأكثر من نصـف قرن بعد ماك آرثر . وقد اختار ماك آرثر موقع مقره متعمدا بجانب قصـر الإمبراطور الياباني هيروهيتو وقد سمي هذا المقر فيما بعد « الأول » ، وكان ماك آرثر يسير ويسبقه صف من راكبي الدراجات النارية بالإضـافة إلي سـتة من الحرس الإمبراطوري طويلي القامة يرتدون زيًّا خاصًـا ورابطات عنق صـفراء ، وتقول فتاة أميركية « كنت أظنه ملكا » ، وقد كان خطأ يمكن غفرانه لماك آرثر . وقد كان ابنه الصغير آرثر ماك آرثر يعامل كأنه أمير تماماً ، وهناك صورة شعبية مشهورة في اليابان تظهره واقفا بجانب أكتيو ابن الإمبراطور الياباني. وولي عهده . وقد كان يركب الخيل الأصيل من الأسطبل الخاص بالعائلة الإمبراطورية . وحينما أراد ابن ماك آرثر أن يلعب التنس كان يتم تعليمه من قبل اللاعب الياباني الحاصـل على كأس ديفيس ، وقد كان الجنود اليابانيون والحرس يلحقونه أينما ذهب وأكرر أن هذا كله كان لابن ماك آرثر الذي لم يتعدى عمره العشر سنوات . أما بالنسبة لماك آرثر وأسلوبه المتسلط الطبيعي إلى جانب إصلاحاته الاجتماعية المتقدمة والتي جعلت منه بطلا شعبيا ومحبوبا لدى الشعب الياباني .

وقد كتب سلسبرجر في مذكراته « تشعر وكأن الناس تنحني إجلالاً وإكبارا عندما يذكرون اسمه ، وكل هذا يبدو غير مريح ويعبر عن « القيصـرية » بمعناها الحقيقي المقصـود . أما من كان يخشـاه روزفلت فهو تشـارلز ويلجبي وهو المســاعدة الثاني لماك آرثر والذي ســاعد ماك آرثر في التلاعب الخبيث بالانتخابات الرأسية الفلبينية لينجح المرشح الذي كان يفضله ماك آرثر شخصيا ، وهذا شـيء صـغير بالنسبة لكل ما حدث[٣٧٣] .

كل هذه السلطات الهائلة وكل هذه المظاهر الملكية (التي تتمتع بها ماك آرثر إلي حد كبير) والتي تسبق لأي ضـابط أمريكي من قبل كل ذلك كان مقبولا ما دام لم يحدث انقســاما بين الوالي في طوكيو والحكومة المركزية في واشنطن بشأن السياسة . وبعد كل ذلك فهم الناس سياسة ماك آرثر الشخصية ، ولكن مع ذلك جاء الوقت الذي حدث في الانقسام الحاد بشأن السياسة ، وعبر عنه الجانبين بالخوف والاحتقار وكان ينطوي هذا الانقسام على قضية سياسية غاية في الخطورة ومعاداة الشيوعية .

وكان ماك آرثر قد فزع من سقوط الصين في أيدي الشيوعيين أكتوبر ١٩٤٩واختلاف كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية في الصـيف التالي مباشـرة يونيو ١٩٥٠ ورأى أن وزارة الخارجية لم تعد بالكفاءة اللازمة وأن اليابان نفسها أصبحت في خطر الآن وأن أزمة الحرب الباردة قد جاءت ، وبعد مرور خمس سنوات من الحكم المطلق في اليابان لم تقل عزيمة ماك آرثر وثقته بنفسـه . ثم أقام على الفور سـياسـته الخارجية الخاصـة المسـتقلة عن واشنطن .

والأحداث التي تلت ذلك كانت معقدة ولكن يمكن تلخيصها في الآتي :

في يوليو وأغسطس ١٩٥٠ ، مدد ماك آرثر الحماية العسكرية الأميركية على تشيا نع كأي تشيك بدون أي إذن وكذلك أمد باقي الجيش الوطني في تايوان وكل ذلك بعد أن وضـع الرئيس ترومان أمام الأمر الواقع (وكان قد عارض ذلك) . وقد رأي ماك آرثر أيضا أمكانية « إطلاق » قوات تشيا نع ضد البر الرئيس الصيني دون أي تفويض من الرئاسـة . ونحن لا نزال نعيش النتائج المترتبة على هذه الأعمال والتي أغضـبت وزير الخارجية دين أتشيسون ، ولكن القنصل ماك آرثر لم يحاسب عليها . وبعد انتصاره الرائع على كوريا

(٣٧٣)حكم ماك آرثر في اليابان ونظامه الاسـتبدادي هناك ، القيصـر الأمريكي ، لم يكن ماك آرثر يعمل وفقا للتوجيهات المنصـوص عليها في واشنطن نظرا لكمية الحرية الهائلة المخولة له وتلاعبه في الانتخابات .

الشمالية في أينكون سبتمبر قرر بمفرده إرسال القوات الأميركية مباشرة إلي الحدود الكورية الصينية متجاهلا نصيحة كل من وزارة الخارجية ورؤساء الأركان الحربية بتوخي الحذر ، وبطبيعة الحال جاء الرد الهجومي المدمر من قبل الصينيين في نوفمبر – ديسمبر ، وسعت الإدارة الأميركية إلي نوع من التفاوض السلمي . أمام ماك آرثر فقد كان رده العلني مخالف تماما لذلك وتصعيد الموقف بعنف باستخدام ٣٤ قنبلة علي غرار هيروشيما وموجهة ضد المقدسات الصينية في منشوري فبراير – مارس ١٩٥٢م.

ثم أرسلت الإدارة الأميركية مفاوضي السلام للتوصل إليى تسوية ومع ذلك فقد أجهض ماك آرثر هذه العملية بعد أن أعلن شروطه لإكمال عملية السلام وهو ما عرف بـــ (سلام ماك آرثر) حيث طالب القوات الصينية بالاستسلام غير المشروط والجلاء عن كوريا . وبعد توبيخه علي هذا الإعلان بشكل خاص وفي غضون أسبوعين أرسل بخطابه الشهير إلى أعداء الرئيس ترومان قائلاً : « لا بديل عن النصر » وهذه النبرة العنيفة في الخطاب أجبرت ترومان في النهاية إلى إقالة ماك آرثر من منصبه في ولاية الشرق الأقصى لأن عصيانه للحكومة المركزية كان واضحاً [٣٧٤].

وبذلك فقد طرد ماك آرثر من قبله حكومة لم يحترمها وهو القائد العظيم الذي أكبر البلاد لأطول مدة من الزمن ، وأصبح الآن في نفس موقف قيصر عام ٤٩ قبل الميلاد ، وفي أغسطس عام ١٩٥٠ وبعد إجراء المقابلات مع مارك آرثر ز أكبر أفريل هاريمان أكد الرئيس ترومان أن القائد ماك آرثر قد أعطى ولاءه للسلطة الدستورية « فاضطر لإعطائه منصب ضابط في الجيش الأميركي ولكن في أبريل ١٩٥١م كانت لدي هيئة الأركان المشتركة بعض الشكوك بشأنه فأرسل برادلي إلي الرئيس ترومان يخبره أن تصرفات ماك آرثر علي وشك تدمير السيطرة المدينة علي الجيش ، وكان الرئيس ترومان في موقف سياسي محرج بسبب الاتهامات التي وجهت إليه بدعم من ماك آرثر أن وزارة الخارجية امتلأت بالمفاوضين والشيوعيين ، وقد تحققت أسوأ مخاوف ترومان عندما أثار استبعاد ماك آرثر عاصفة من الاحتياجات في جميع أنحاء الدولة وأحرق المحتجون دمية بيضاء تمثل ترومان ونددت المجالس والمجالس الشرعية ودعت الصحف القوية إلي إقالته (وزعمت أنه قد تم خداعه من قبل الجواسيس الشيوعيين) ، أما الجنود القدامى في الحروب الخارجية فقد قاموا بتمرير قرار من نيويورك بعمل مسيرة في واشنطن جند ترومان « وعندما هبطت طائرة ماك آرثر في سان فرانسيسكو استقبلته الحشود العظيمة بنشوة كبيرة » وازدادت الثورة والغضب ضد ترومان أكثر وأكثر .... وقد كانت هذه أول مرة تثار فيها الضغوط والمشاعر السياسية منذ الحرب الأهلية » [٣٧٥].

وقد كانت هذه هي الأزمة الحقيقة الشرعية ، والأزمة التي تنبأ بها روزفلت منذ ثمانية عشر عاما تحققت أخيرا على يد ماك آرثر . وفيما يلي مذكرة داخلية من البيت الأبيض توضح تفاصيل وصول ماك آرثر في واشنطن . (والتي توحي بحالة) :

٣٠ : ١٢ : الجنرال ماك آرثر يخوض الشاطئ بالغواصة .

٤٠ : ١٢ : يذهب الموكب إلي مبني الكابتيول حيث يركب ماك آرثر الفيل .

٤٧ : ١٢ : إعدام (بقطع الرأس) مندوب الرئيس ترومان الشخصي للشؤون العسكرية (الجنرال فون) وذلك في بهو مبني الكابيتول (لاحظ أن آثار إقامة ماك آرثر الطويلة في الشرق الأقصى حولته إلى « طاغية شرقي »)

٥٠ : ١ : ماك آرثر يتحدث في الكونجرس .

٣٠ : ١ : تبدأ عاصفة من التصفيق في الكونجرس .

٥٠ : ١ : حرق الدستور .

٥٥ : ١ : الإعدام (غير القانوني) لوزير الخارجية أشيسون .

٠٠ : ٢ : ضرب ٢١ طلقة قنبلة ذرية .

---

(٣٧٤)يمكن الاطلاع علي سرد مفصل لهذه الأحداث في كل من مانشيستر American Caesar ٥٤٩ – ٦٤٧ ومايكل شالر Douglas Mac Arthnur (أكسفورد ١٩٨٩م) .

(٣٧٥)للاطلاع على انفجار الغضب الشعبي ضد ترومان بسبب طرد ماك آرثر . انظر مانشستر America Caesar ، شالر Douglas Mac Arthur ٢٤١ – ٢ مقتبس من ديفيد ماكولو ، «Truman » (نيويورك ١٩٩٢) ٦٤٧ .

إن هذه الرؤية لانقلاب عسكري عنيف هي مجرد قتل يدعو إلى الفكاهة ولكن يقول مايكل شالر (وهو من أهم الذين كتبوا سيرة ماك آرثر) يقول : إن هذا يمثل مدى عمق مخاوف الدمار الذي جري علي يد ماك آرثر في البيت الأبيض [٣٧٦].

وبالطبع لم يحدث شيء من هذا القبيل فعلا . فقد جاء ماك آرثر إلي واشنطن وألقى خطابه أمام الكونجرس وكان ناجحا ولكنه أخفق في نهاية حديثة قائلا « الجنود القدامى ... فليذهبوا بعيدا » وهذا هو بالتحديد ما أراد ترومان ماك آرثر أن يقوم به .

وقد كان ترومان يخشى من شهادة ماك آرثر أمام مجلس الشيوخ مايو ١٩٥٢م، ولكنها في الحقيقة لم تسفر عن شـيء ، وفي خطابه الذي ألقاه في المؤتمر الوطني الجمهوري أعرب ماك آرثر عن أمله في أن يرشـحه الحزب الجمهوري للفوز بالرئاسة بالتزكية ولكنه فشل في ذلك ثم أختفى عن الحياة السياسية .

« كنت أراه مرتديا سترته وهو يصعد إلي عربته بكل غطرسة وكبرياء » هذا ما قاله مساعدة عندما كان ماك آرثر قائدًا في وست بوينت ١٩٢٠م.

ورغم ذلك لم يكن ماك آرثر مثل قيصـر وفرانكو ربما لأنه كان قد أصـبح طاعنا في السـن (٧١ عاما) فقيصـر كان يصـغره بعشـرين عاما عندما عبر نهر ربو بيكون وربما كان ذلك لأنه كان يمتلك قوة التأثير والسلطة الفردية والثروة ، فلا يجب علينا أن نساوي بين جنود الحروب الخارجية في نيويورك وجنود قيصر المسلحين والمدربين والثروة الشخصية لقيصر ٤٩ قبل الميلاد والتي كانت توازي خزينة الدولة الرومانية آنذاك . ولكن ربما اهتزت ثقة ماك آرثر بنفسه بعد هزيمته من قبل الصينيين في حين لم يهزم قيصر في أي من معاركة في فرنسا وأي مكان آخر ، وبعبارة أخرى ، فإن ماك آرثر رغم خبراته الغير عادية في أتخاذ القرار ١٩٥١م في أقصى الشرق فإنه كان مقيدا ببعض الحدود . أما قيصر ٤٩ قبل الميلاد لم يكن لديه أي حدود . ولذلك فإن المقارنة الحقيقية هي بين مارك آرثر وسـيبوأ فريكانوس الذي أجبر على التقاعد عن السياسة بعد عودته إلي روما مباشرة وذلك بعدما حقق انتصارات حربية بطولية لصالح روما في أسبانيا وشرق البحر المتوسط .

ما أريد أن أوضحه هو أن المسؤولين المهمين في الحكومة الأميركية ١٩٥٠-١٩٥١م كانوا يخشون من انقلاب الأمور عليهم في يوم ما ، ربما كانوا يقرؤون التاريخ الروماني بكثرة ، أو يقرؤون القرن الغير مناسب في التاريخ الروماني ولكن مخاوفهم هذه ليس لها تفسير وغير مفهومة ؛ لأن صورة قيصر بسلطته كانت قائمة علي حقائق من الصعب تحقيقها كما أسلفنا . وفي النهاية أريد أن أؤكد أنه لم يخط أي ضابط جيش أميركي بكل هذه السلطات التي تمتع بها ماك آرثر في الشرق الأقصى بعد ١٩٤٥م ، ومرة أخرى أوضح أنه لم يسمح لأي شخص آخر بالقيام بمثل هذه التصرفات الإمبراطورية والاستبدادية بشكل كلي .



(٣٧٦)من مذكرة البيت الأبيض ، ويفسر علي أنه يكشف المخلوق العميقة تنظر شالر » «Douglas Mac Arther ٢٤٢ .

المحتويات

